

هدى لمواشى الشريفه * والتحقيقات المنيفه * تاليف الجيهنذ
النخريور * والعام العلامة الشهير * الشيخ سيدى علي
التسولى على شرح شيخ الشيوخ * وخاتمة اهل
الروخ * سيدى محمد التاودى على المتن الذى
طار ذكره فى الآفاق * المشهور بلامية
الزقاق * المحتوى على كثير مما جرى
به العمل فى النوازل الفقيهيه *
على مذهب امام دار الهجرة
النبريه * على صاحبها
افضل الصلاة وازكى
التحيه *

أمين



طبعة اولى

بالمطبعة التونسية الرسمية بحاضرتها الحمية

سنة ١٢٠٢

سيرة النبي الخميني

* وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم *

الحمد لله الذي هدانا للإيمان والاسلام * وأمر عباده المؤمنين في كتابه وعلى لسان نبيه عليه افضل الصلاة وأزكى السلام * بالوفاء بالعقود * والوقوف عند الحدود * وشرائع الاحكام * والصلاة والسلام على سيدنا محمد قطب دائرة الكون في البدء والاختتام * وعلى آله واصحابه الذين عزروهم ونصروهم وقاموا بنصرة الدين من بعده احسن قيام * أما بعد فيقول العبد الفقير الى مولاه * الراجي عفو في سره ونجواه * علي بن عبد السلام التسولي البسراوى المدعو امديدش اسبل الله عليه رداء تقواه * واكرم متقلبه ومثواه * لما كانت لامية ابى الحسن علي الرضا * اقبلت الطلبة على تدريسها وقراءتها لاختصارها وكثرة فوائدها ونصدي لشرحها غير واحد من متاخرى الائمة الخذاق * وكان افضل شروحها تحقيقا * واولاها بالصواب تدقيقا * مع التجاز وبسط عبارة * وابدع ترتيب وحسن

بسم الله الرحمن الرحيم
نحمدك اللهم ونشكر * ونستعينك * ونذكرك * ونستغفرك * ونؤمن بك ولا
نكفر * ونقول ممثلا لامرك *
ومتشبها باذيال نبيك * اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آل
سيدنا محمد كما صليت على
سيدنا ابراهيم وبارك على سيدنا
محمد وعلى آل سيدنا محمد كما
باركت على سيدنا ابراهيم انك
حميد مجيد عدد خلقك ورضي
نفسك وزنت عرشك ومداد
كلماتك وسلم تسليما مثل ذلك
وبعد فهذا ان شاء الله تعالى
تعليق وجيز على لامية الرضا
يحل مقفلها * ويوضح مشكلها *

إشارة

ويبين مجملها * من غير اكنار ممل * ولا اختصار مخمل * والله اسأل ان ينفع به

إشارة * على الإطلاق * شرح شيخنا العالم النحرير * وذى العلم الغزير * وحيد عصره * شرقا وغربا * وفريد دهره * عجميا وغربا * الحائز قسبة السبق فى مصمار الكمال من أهل عصره * باتفاق * شمس الدين سيدى محمد التاودى * أفاض الله علينا وعلى المسلمين من بحر علومه ما تقرر به العين يوم التنادى * دعتنى القريحة الجمادة الى جمع ما كنت قيدته على شرحه عند اقراءنا به مرارا عديدة مما يوضح مشكله ويحل مقفله فاجبت الى مطلوبها * وبادرت بالسعاف الى مرغوبها * حرصا على كمال الفائدة * والنقاط نكتة زائدة * ليكون تذكرة لى * وتقريبا لفهام المبتدئين مثلى * ولتعليم ايها الاخ ان الانسان محل الخطا والنسيان * فقد يظهر له صوابا ما هو من قبيل الهذيان * فاعرف الرجال بالحق ولا تعكس فـ ان لكل زمان رجال * ولرجال كل زمان حرمة وبال * ولا تعرف الرجال إلا بالحق الواضح فى مباحث الاستدلال * وفى الجامع الصغير للامام السيوطى همة العلماء الدراية وهمة السفهاء الرواية اخرجهم ابن عساكر عن الحسن مرسلا مشيرا لصاحب هذا الشرح بصورة ته وللامام الخطاب بصورة ح المهمة وللشيخ خليل بصورة خ المعجمة وللشيخ ميارة بصورة م او بصورة الش واصرح بغيرهم وربما تكلمت فى بعض المسائل مع شراح خليل او غيرهم وقصدى بذلك ايضا الحق ان انصف * ومذاكرة من كان من اولى الالباب بقوله انصف * كما قال الغائل

ولله قوم كلما جئت زائرا * وجدت قلوبا كلها ملئت حلما اذا اجتمعوا جاءوا بكل فضيلة * ويزداد بعض القوم من بعضهم علما فان كان ما ابديته صوابا فمن الله وإلا فهو مما لا يستغرب مثله من هذا الجنس واعوذ بالله ان اقول زورا او اغشى فجورا ومن حسد يسد باب الانصاف * ويصد عن جميل الاوصاف * والله اسأل سيوطيهم غيا وزقاق لم يغيب عن الحق إلا انه لم يبجل وأشار بقوله لم يبجل الى ما وقع من قتل ولد ولده عبد الوهاب ابن محمد بن علي وكان عالما جليلا وشهرا بالزقاق لان بعض اجداده كان لا يعيش له ذكر حتى سكب زق زيت على واحد فعاش ذو الزق

ان يعصمنا من الزلل * ويوفقنا لصالح القول والعمل * وان ينفع
 به كما نفع باصله انه على ما يشاء قدير * وبالاجابة جدير *
 وهو حسبنا ونعم الوكيل قال الناظم رحمه الله (ثناءى
 على المولى) الثناء مختص بالجميل فهو مرادف للحمد على قول
 وعليه درج الناظم لانه قصد متابعة المؤلفين وامثال الحديث وهو
 قوله عليه السلام كل امرئى بال لا يبتدا فيه بالحمد فهو ابتر او
 اقطع وفي بعضها كل امرئى بال لا يبتدا فيه بيسم الله الخ وقيل
 الثناء بالمدح قاله فى المشارق ولا ينبغي ان يحمل النظم عليه
 لما نقرر من ان المدح اهم من الحمد لمخصوص الحمد بالعتلاء وعموم
 المدح فيهم وفي غيرهم فلا يكون الناظم حينئذ ممتثلا للحديث
 المذكور لان الاعمال لا اشعار له باخص معين ثم اذا قلنا انه مرادف
 للحمد فلا يرد ما اوردوه من ان الابتداء بالحمد يفوت للابتداء
 بالبسملة وبالعكس لانه يحمل الابتداء فيهما على العرفى الذى
 يعتبر ممتدا من حين الشروع فى الشئ الى حين الاخذ فى المقصود
 او يحمل فى البسملة على الحقيقى وفى الحمدلة على الاضافى بان
 يذكر الحمد عقب البسملة متصلا بها كما يدل عليه الكتاب العزيز
 فهو مبين لكيفية العمل ثم ان الحمد لغة هو الثناء اى الوصف
 بالجميل على الجميل على جهة التعظيم والتبجيل فقوله طم ثناءى
 يتضمن الصيغة التى يودى بها الحمد وهو اللفظ المذكور ويتضمن
 الحمد اى اللائظ والواصف ويتضمن الحمد به لان الثناء خاص
 بالجميل كما مر وقوله على المولى هذا هو الحمد والمحمود عليه اى
 اصف المولى بالجميل لكونه مولى فالمولى من حيث ان الحمد واقع
 عليه هو محمود ومن حيث ان المولوية باعثة على الحمد هو محمود
 عليه فالامور الخمسة التى يتوقف عليها الحمد وهى الصيغة والحامد
 والمحمود والمحمود به وعليه كلها يتضمنها كلام طم واذا كانت المولوية

(ثناءى على المولى) اى ذكرى
 له بالجميل اذ الثناء خاص
 بالخير على المشهور وقيل عام
 الحديث من اثنيت عليه شرا
 وجبت له النار واجيب بانه

هي الباعثة فلا يكون الثناء المذكور إلا على جهة التعظيم والتجليل وقد علمت ان الحمد والحمد عليه قد يفتقران بالاعتبار كما يفتقر الحمد به والحمد عليه بالاعتبار ايضا في نحو قولك اصف الله تعالى بالجميل على الجميل اى اصفه بالصفات الجميلة من قدرة ونحوها لكونه متصفا بها فهي من حيث الوصف بها محمود بها ومن حيث انها باعثة على الحمد محمود عليها والحمد عرفا فعل ينبى عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً وهو مساو للشكر لغة وبينهما وبين الحمد لغة عموم وخصوص من وجه فعمومهما باعتبار المورد وعمومه باعتبار المتعلق والشكر عرفا صرف العبد جميع ما انعم الله عليه به من سمع وبصر الى ما خلق لاجله وهو اخص مطلقاً من كل واحد من الثلاثة وقول ته من باب المشاكلة يعنى المجانسة ولما كان ثناء اسم جنس اضيف الى معرفة فيفيد العموم فيوهم انه اتى بجميع الثنات كلها رفع ذلك لايهام بقوله (ولكن لا احصى) الخ فكانه يقول وان حصل منى ثناء عليه تعالى فانما ذلك على سبيل الاجمال وليس فى طاقتي ان اعد احاد ما يستحقه تعالى من الثناء على التفصيل بل هو تعالى الذى يقدر ان يثنى على نفسه بما يستحق من المحامد فقله ولكن بتشديد النون المفتوحة واسمها صمير المتكلم اى ولكنى فحذف لاسم وفحمت النون ولو ابقى النون مكسورة بعد المحذف المذكور كان اولى والاخصاء العدا قال تعالى واحصى كل شىء عددا اى ليس فى طاقتي احصاء اى عد الثنات الموفية بما يستحقه تعالى من المحامد فقول ته موفيا الخ حذف متعلقه كما ترى وهو جواب عن سوال مقدر وذلك ان ثناء نكرة والنكرة فى سياق النفي نعم فهي لعموم السلب وذلك يقتضى نفي العد من اصله مع انه لا يخفى امكان عد افراد كثيرة من افراد المناء فاجاب بان التنكير فى ثناء للنوعية اى لا احصى ثناء موفيا

من باب المشاكلة والثناء اسم مصدر والمولى الناصر والمراد به الله تبارك وتعالى ومنه ذلك بان الله مولى الذين آمنوا وثناءى معمول (اقدم) قدم للاهتمام واقامة الوزن (اولاً) ظرف له اى قبل الشروع فى المقصود وان كان قدم البسمللة والتعريف بنفسه جمعاً بين الحديشين واقتداء بكتساب الله العزيز وقال فى المنهج حمد الاله ربنا يقدم والقول مهمى لم يقدم اجزم (ولكن لا احصى) اى لا اعد (ثناء) عليك موفيا فالتنوين للنوعية

بما يستحقه فالنفي مساط على القيد فقط دون المقيد وهذا الجواب
اصله للثاني ثم قال فان قلت ما الدليل على العجز عن ذلك
قلت لما كان الحمد والشكر من النعم المقتضية للحمد والشكر
وهلم جرا الى غير نهاية لم يمكن لا تيان بحمد او شكر موفيين
بجميع النعم اه ولذا قال الفاضل

لك الحمد مولانا على كل نعمة ومن جملة النعماء قولي لك الحمد
فلا حمد الا ان تمن بنعمته تعاليت لا يقوى على جدك العبد
وقد يقل المناسب للإمام تفسير الاحصاء بالاستيعاب لكن لما كان
العبد يستلزم استيعاب المعداد اطلق نفي الملزوم واريد نفي اللازم
وهو الاستيعاب قاله اللهاني ايضا وبالجملته فهما جوابان اما ان
يجعل التنوين للنوعية ويكون النفي مسلطا على القيد كما مر واما
ان يجعل من باب نفي المازوم وادارة نفي لازمه الذي هو الاستيعاب
وهو اقرب وعلى هذا الثاني فلا يحتاج لجعل التنوين للنوعية وقول
ته وقال مالك معناه لا احصى نعمك الخ وعليه فالمراد بالثناء في
النظم النعم من اطلاق اسم اللازم وادارة ملزومه لان نفي استيعاب
النعم يستلزم نفي استيعاب الثناء المرتب عليها وقوله فاني عليك
بها اي تفصيلا (فذو العلا) مبتدا على حذف مضاف اي فثناء
ذو العلا (تعالى) تنزه عن صفات المحدثات كائن كائناته على
نفسه فما مصدرية ويحتمل ان لا يقدر مضاف في المبتدا وتكون
ما موصولة والكاف زائدة اي فذو العلا هو الذي اثنى على نفسه
في ازاله بما يستحقه ويحتمل ايضا ان تكون الكاف زائدة وما
مصدرية والمصدر بمعنى اسم الفاعل اي فذو العلا مشن على نفسه
اي ذاته بما يستحقه وهذا يجري في الحديث المذكور فقرأه
انت مبتدا وقوله كما اثبت خبره على التفصيل المتقدم (وبعده
على احمد الهادي صلاقي) الواو داخلة على صلاقي وهو مبتدا وعلى

وقال مالك معناه لا احصى
نعمك فاني عليك بها (فذو)
الصفات (العلا) جمع عليها
بالضم والقصر ككبري وفضلي
ودنيا وهو الله (تعالى كما اثنى
عليه) اي على نفسه فالضمير
لذو و اشار لحديث مسلم اللهم
لا احصى ثناء عليك انت كما
اثبتت على نفسك (وبعده)
اي الثناء (على احمد الهادي)
اي المرشد وهو من اسمائه
صلى الله عليه وسلم قال تعالى
وانك لتهدى الى صراط مستقيم
(صلاقي)

على الولا) مصدر والى وقصره (٧) ضرورة واتى بالصلاة بعد الشاء اداء لبعض الحق وامثالا للامر

واغتناما للاجر ففى الحديث

من صلى على واحدة صلى الله

عليه بها عشرا قال ابن عطاء

الله من صلى الله عليه مرة واحدة

كفاه امر دنياه وآخرته فكيف

بمن صلى عليه عشرا فلذا كانت

من افضل الاعمال (وآله) اقرار به

المؤمنون من بنى هاشم وقيل

والمطلب وقيل بنو غالب وقيل

اذقياء الامة وقيل جميع المؤمنين

وهو الا ليق هنا وآل اصله اهل

او اول قولان (والزوجات)

الطساهرات وقد اختلف فى

عدتهن وعدة من دخل بها منهن

بعد الاتفاق على انه مات منهن

فى حياته خديجة بنت خويلد

وزينب بنت خزيمة وتوفى

صلى الله عليه وسلم عن تسع

وهن المذكورات فى قول ابى

الفصل المفدى

توفى رسول الله عن تسع نسوة

اليهن تغزى المكرمات وتنسب

فعائشة ميمونة وصفيصة

وحفصة تنلوهن هند وزينب

جويرية مع رملة ثم سودة

ثلاث وست ذكرهن مهذب

يعنى فى الجمع والوزن لا فى

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

احمد يتعلق به وبعده خبر مقدم (وعلى الولا) حال من الاستقرار

فى الخبر ويحتمل ان يكون على الولا هو الخبر وبعده يتعلق بالاستقرار

فيه وعلى كل حال فالجملة معطوفة على جملة ثناء على المولى

وقول ته وامثالا للامر اى لانه ورد ان النبى صلى الله عليه وسلم

قال كل امر ذى بال لا يبتدا فيه بسم الله وبالصلاة على فهو اقطع

النخ قال بعض لا يمتد فى بسم الله صلى الله عليه وسلم

ان يقصد بصلاته طلب زيادة الاكرام ولا نعم له لانه صلى الله

عليه وسلم اعطى حتى رضى وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا

صلوا عليه وسلموا تسليما وقول ته وقيل والمطلب النخ المطلب اخو

هاشم واولاده اختلف فيهم اما بنو هاشم قال اتفاقا وهو صلى الله عليه

وسلم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن

قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لوى بن غالب بن فهر بن

مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن الياس بن

مضر بن نزار بن معد بن عدنان (وآله) هو اسم جمع لا واحد له

من لفظه ولا يضاف غالبا إلا لمن له شرف من العقلاء المذكور فلا

يقال آل الجزار ولا آل الحجام ولا آل مكة والصحيح جواز اضافته

الى الضمير كما فعل الناظم ولاكثر ان آله من تحرم عليهم الزكاة

واصله اهل فقلت الهاء همزة على غير قياس ثم ابدلت التانيئة

الفا ويصغر على اهيل واويل كذا فى القاموس (والزوجات) وقوله

وقد اشار الى ترتيب نكاحهن النخ خديجة بنت خويلد ثم سودة

بنت زمعة ثم عائشة بنت الصديق ثم حفصة بنت عمر ثم زينب

بنت خزيمة الهلالية ثم هند بنت ابى امية ثم زينب بنت

جحش ثم جويرية بنت الحارث الخزاعية ثم رملة ام حبشية بنت

ابى سفيان ثم صفية بنت حبيى ثم ميمونة بنت الحارث الهلالية

وقوله اسم جمع لصاحب النخ اى لا جمع لصاحب الذى هو مطلق

ترتيبهن فان سودة هى اول من تزوج بعد موت خديجة رضى الله عن جميعهن وقد اشار

الى ترتيب نكاحهن من قال خليلي سباء على حلى زين هالة (٨) زها جفنها رمزا صحيحا مذهبنا

والعجب اسم اجمع لصاحب
بمعنى الصحابي وهو من اجتمع
مومنا بالنبي صلى الله عليه وسلم
وهو من عطف عام على خاص
(ثم من تلامذ) اى تبعهم
(باحسان الى يوم لا يتلا) اى
لاختبار يوم تبلى السرائر وتبدو
ما اكتمته الضمائر (وبعد)
بنيت لشبهها بحيث فى قطعها
من الاضافة التى كانت تستحقها
وهى الاضافة الى مفرد قاله
الرضى (فمن فى الدين) يتعلق
بقوله (فقه) والفقه لغة العلم
والفهم قال ابو عبيد ليتفقها فى
الدين اى ليكونوا علماء به وقال
عمر ثقفوها قبل ان تسودوا معناه
تعلموا العلم مادتم صغارا قبل ان
تصيروا سادة رساء فتستحيوا
والناس معسدين خيارهم فى
الجاهلية خيارهم فى الاسلام اذا
فقهوا اى اذا تعلموا العلم الذى
يتوصلون به الى عبادة ربهم
وحسن اتباع سنن نبينهم صلى
الله عليه وسلم والدين هنا اخص
منه فى قوله صلى الله عليه
وسلم هذا جبريل جاء يعلمكم
دينكم لان المراد ما ذكر وما

الصحة لان الصحابي اخص ومطلق الصحاب اعم انظر شرح
خليل عند قوله وآله واصحابه وقوله من عطف عام على خاص
النخ بل بينهما العموم والخصوص من وجه لئلا ان يكون مراده بالنسبة
لعطفه على الزوجات وقوله خليلي سباء على النخ اى سباء على
حلى زين هالة زها جفنها اى حسن وهنائم المعنى وقوله رمزا النخ
ليس مرتبطا بما قبله (وبعد) قول توهى للاضافة الى مفرد
النخ يعنى ان حيث منعت للاضافة لاصلية وهى للاضافة الى المفرد
والزمت للاضافة الى الجمل كما قال ابن مالك . والزما اضافة الى
الجمل . حيث واذا للاضافة الى الجمل على خلاف الاصل ولما
قطعت بعد من الاضافة لفظا ونوى معناها بنيت لشبهها بحيث فى
مطلق القطع ولأ فبعد منعت هنا للاضافة مطلقا لا الى المفرد فقط
ودخلت الفاء بعدها اما على توهم اما او على تقديرها فى الكلام والواو
ناثبة عنها كقوله تعالى وربك فكبر والدليل على نياتها انها لا تجمع
معها وقال الدماميني بعد طرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم
معمول لقول محذوف تقديره واقول بعد ما تقدم والقول محذوف
اى واقول بعد ذلك تنبيه (فمن فى الدين النخ) وقوله اذا فقهوا
النخ يمكن ان يقرأ بتخفيف القاف وفتحها مع فتح الفاء ايضا مبني
للفاعل اى فقهوا امر الشريعة وفهموا مسائلها وتدرّبوا بها يعنى مع
العمل بذلك وذلك شامل لما يدخله الحكم والفتوى كالمعاوضات
او الفتوى فقط كالعبادات ويمكن ان يقرأ بضم الفاء وكسر القاف
المشددة اى اذا علموا الفقه فتعلموه وعملوا به وقوله اخص منه فى
قوله صلى الله عليه وسلم النخ الدين فى الحديث هو مجموع الايمان
والاسلام والاحسان فخر هذا جبريل جاء يعلمكم دينكم بعد سؤاله
عن هذه الثلاث ولا يخفى ان ما هنا اعم مما فى الحديث كما مر
لا اخص كما قال هذا الش وقوله لان المراد ما ذكر اى لان المراد

بالدين

يتعلق به من احكام الجهاد والنكاح والطلاق

والعدة والمحصانة والبيع والرهن (٩) والصمان والشركة والاجارة وغير ذلك من الاحكام الشرعية

(مجتبى) مختار فاجتبه ربه

اختاره وهو خبر سن (مراد به)

خبر ثان (خير) مرفوع بمراد

والتنوين للشكثير اى خير كثير

لخير المومن بخير على كل حال

(وللرشد) وهو ضد الغى (اهلا)

اى جعل اهلا للرشد فان عمل

كان خيرا راشدا يشير لقوله صلى

الله عليه وسلم من يرد الله به

خيرا يققهم فى الدين وانما انا

قاسم والله معطى الحديث رواه

البخارى فى العلم ومسلم فى

الزكاة من حديث معاوية وعند

الطبرانى يققهم فى الدين

ويلهمه رشده (واحكامه) اى

الدين اى قضاياه ومسائله

والاحكام جمع حكم والحكم

خطاب الله تعالى المتعلق بافعال

المكلفين بالطلب او بالاباحة

او بالوضع لهما (جلت) اى

عظمت (فذو خطه) ولايته

(بها) اى فيها اى فصاحب

الخطه فى احكام الدين (ان

اقسط) اى عدل (على الناس

قدرا ومنزلا) وكيف لا والله

تعالى يقول واقسطوا ان الله

يحب المقسطين والمقسط العادل

بالدين فى النظم ما ذكره فى الحديث وزيادة وهو ما يتعلق باحكام
الجهاد والنكاح وغيرهما وعليه فصوابه ان يقول اعم بدل قوله
اخص فان كان المراد بالدين فى الحديث جميع متعلقاته من
احكام العبادات والمعاضات كان الدين هنا مساويا له لا اعم منه
ولا اخص وقوله والتنوين للتكثير الخ اى فهو حينئذ على حذف الصفة
وقيل الحديث على ظاهرة وان من لم يتفق له يرد الله به الخير لخبر
ما استرذله الله عبدا الا حظه اى منعه العلم والادب وقوله اى جعل
اهلا للرشد يعنى انه يكون بحيث اذا ورد عليه ما يرشده وسمعه
قلبه انشرح له صدره وقوله رواه البخارى فى العلم اى فى باب
العلم ومسلم فى باب الزكاة (واحكامه) قوله خطاب الله تعالى المتعلق
اى الدال على طلب فعل المكلف او على طلب تركه او الدال
على اباحته او على الوضع للطلب او الاباحة فالاول كقيموا الصلاة
والثانى لا تقربوا الزنى والثالث كلوا واشربوا ومثال الوضع للطلب
ادوا الصلاة فى وقتها فزال الشمس مثلا وضعه الشارع دليلا على وجوبها
كمروء المحول لوجوب الزكاة ووجود الحيض والدين وضعهما الشارع
لعدم وجوبهما ومثال الوضع للاباحة قوله تعالى الا ما ذكيتم فان
الذكاة وضعها الشارع لحلية المذكى فله بالطلب اى بدل من
قوله بافعال المكلفين وهو شامل لطلب الفعل وطلب الترك وسبك
العبارة المتعلق بطلب فعل المكلف او تركه والاباحة او الوضع لهما
اى للطلب والاباحة (قدرا ومنزلا) تميزان محولان عن الفاعل
اى علا الناس قدره ومنزله وجملته ان اقسط معترضة ويحتمل ان
يكون اعلى الناس خبر مبتدا محذوف اى فهو اعلى الناس والجملته
جواب الشرط والشرط وجوابه خبر ذو وقوله ومنه ذلكم اقسط الخ
اى لان اقسط هنا اسم تفضيل وهو انما يصاغ من الثلاثى لقول ابن
مالك صغ من مصوغ منه للتعجب الخ وقال فى التعجب

واما القاسط فهو الجائر وقد يجئى الثلاثى بمعنى العدل ومنه ذلكم اقسط عند الله

قال ابو عبيد اى اعدل قال والعدل ما قام فى النفس انه مستقيم لا ينكوه مميز وقائما بالقسط اى بالعدل (يظل) هو اى ذى الخطة المقسط فيها (بظل الله) اى يجعل له ظل من حر الشمس يوم تذنو على قدر الميل ويجعل وجهها لما يلى العباد وقيل هو كناية عن جعلهم فى كنف الله وستره يشير لوله صلى الله عليه وسلم سبعة يظلهم الله بظله يوم لا ظل الا ظله . امام عادل . وشاب نشا فى عبادة الله . ورجل قلبه معلق بالمساجد . ورجلان تحابا فى الله اجتماعا عليه وافترقا عليه . ورجل دعته امرأة ذات منصب وجمال فقال اى اخافى الله . ورجل تصدق بصدقة فاخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق به يمينه . ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه . رواه البخارى وغيره ونظمها العلامة ابو شامة فقال

وقال النبى المصطفى ان سبعة يظلهم الله الكرم بظله
محب عفيف ناشئ متصدق وبك (١٠) مصل والامام بعدله

وذيلها ابن جر بسبعة اخرى فقال وزد سبعة اطلال غاز وعونه وانظار ذى مسر وتخفيف حمله وارفاذ ذى عدم وعون مكاتب وتاجر صدق فى المقال وفعله قال فدل على ان العدد لا مفهوم له وزاد القسطلانى من شيوخه ابى الخير السخاوى فانهاها الى اثنين وسبعين وذكر منها امرأة مات زوجها وترك لها ايتاما فقامت عليهم لم تتزوج حتى

وصغهما من ذى ثلاث الخ فاقسط فى الآية من قسط الثلاثى (يظل) بالبناء للمفعول ونائبه ضمير ذى الخطة وقوله وارفاذ ذى عدم الخ الرفد العطاء اى اعطاء ذى عدم ما يقتضى به دينه يقال منعه رفده اى عطاءه وليس تكرارا مع ما قبله يليه لان الاول من رب الدين وهذا من غيره (يجتلى) قوله على منصتها اى كرسيها ومنبرها وقوله فضيلة ثالثة اى حال ثالثة والحال المؤسسة هى التى لا يستفاد معناها بدونها (لها خطط) قوله والشرطة الكبرى الخ صاحبها هو من له النظر فى الجنابات واقامة الحدود على من وجبت اقامتها عليه والصغرى صاحبها هو من وضع لمعونة المحكام واصحاب الدواوين

ماتوا او بلغوا ان يقوموا بانفسهم واجر ذلك للوالدة (منفردا يرى على منبر من نور) يشير فى لقوله صلى الله عليه وسلم ان المقسطين على منابر من نور يوم القيامة عن يمين الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون فى حكمهم واهليهم وما ولوا رواه احمد ومسلم فى الامارة والنساء عن ابن عمر وبسكون الميم وبابن فى اوله ومعنى عن يمين الرحمن انهم فى حالة حسنة قال ابو عبيد يقال اثناء عن يمينه اذ اثناء من الجهة الحمودة والعرب تنسب الفعل الحمود والاحسان الى اليمين وصدده الى اليسار وقوله وكلتا يديه يمين تنبيه منه على انه لم يرد الجارحة (الحب) بكسر الحاء اى المحبوب وهو المقسط وهو مرفوع نائب عن فاعل يرى (يجتلى) حال لان راى هنا بصرية من اجتليت العروس اذا رايتها مجلوة على منصتها ولا اجتلاء فضيلة ثالثة اذ لا يجتلى الا من يتشوف الى رويته فهى حال مؤسسة لا مؤكدة والله اعلم (لها) اى لاحكام الدين (خطط) جمع خطه وهى الولاية (ست) بسقوط التاء لان المعدود مونث

قال ابن سهل اعلم ان للحكام الذين تجرى على ايديهم الاحكام ست خطط اولها القضاء واجلها قضاء الجماعة والشرطة الكبرى والشرطة (١١) الوسطى والشرطة الصغرى . وصاحب مظالم . وصاحب رد وصاحب مدينة . وصاحب

سوق اه المراد منها اولها (قضاء)

وهو لغة الحكم والامر والالزام

ونفاذ الشيء وتسامه والوحي

والاعلام قاله ابو عبيد قال ابن

عرفة قضاء الشيء احكامه

وامضاؤه والفراغ منه وبه سمي

القاضي لانه اذا حكم فقد فرغ

مما بين الخصمين فالتضاء من

الله حكم على عباده يطيعون به

ويعصون به من ذلك وقضى

ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى

حكم عليكم بذلك تعبدوا قال ولو

كان القضاء امضاء وارادة لما عبد

احد غيره كما انه قضى بالموت

فليس احد ينجمونه لانه قضاء

امضاء وقال الازهرى وقضى

ربك ان لا تعبدوا الا اياه اى

امر ومنه فاقض ما انت قاض

اى امض ما انت معضيه قالوا

انصتوا فلما قضى اى فرغ من

تلاوته وقوله والمثلثة وقضى

لامر اى فرغ مما كانوا يوعدون

به وعرفنا قال ابن راشد هو

الاخبار بحكم شرعى على وجه

فى حبس من امره بحسبه وصاحب الوسطى هو من يقيم الحد
اى يباشرة وصاحب الرد هو الذى يحكم فيما استترابه القضاة
ورده عن انفسهم وقيل من يلخص الكتب التى ترفع الى الامير باقل
لفظ واشهر اسم فيوقع الامير فى ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب
الرد (قضاء) قوله الحكم والامر والالزام الخ الظاهر ان هذه بمعنى
واحد اى امر على وجه الالزام فيقال قضى عليه بكذا اى حكم عليه
به او امره به على وجه الالزام او الزمه به كما ان نفاذ الشيء وتماه
والفراغ منه بمعنى واحد وكذا الامضاء والارادة شئ واحد ايضا بدليل
قوله ولو كان القضاء امضاء وارادة الخ فارادة عطف تفسير قال
القسطلاننى يرد بمعنى الامر ومنه قوله تعالى وقضى ربك اى امر
والاعلام ومنه قولك قضيت لك بكذا اى اعلمتك به والوحي ومنه
قوله تعالى وقضينا الى بنى اسرائيل ولا تمام ومنه قوله تعالى فاذا
قضيت الصلاة والفعل ومنه فاقض ما انت قاض والارادة فاذا قضى
امرا والموت ومنه ليقض علينا ربك والكتابة ومنه وكان امرا مقضيا
والفصل ومنه وقضى بينهم بالحق والخلق ومنه فقضاءهن سبع
سموات قول ت اى حكم عليكم بذلك تعبدوا الخ اى اوجب عليكم
ذلك والزمكم اياه وهو سبحانه قد يوجب الشيء ويريد خلافه
كما اوجب الايمان والزمه للعباد واراد من بعضهم خلافه فلم يقع
منهم وقوله وقال الازهرى الخ اى ابو منصور الازهرى لا الشيخ خالد
شارح ابن هشام وقوله وقال القرافي انشاء الزام الخ لا يخفى انه يرد
على القرافي ما ورد على ابن راشد لانه مسأوله لان معناه انشاء
الاخبار بالزام او اطلاق على ان قوله او اطلاق مستغنى عنه بقوله
الزام لان الاطلاق فى المثال المذكور فيه الزام ايضا لمن بيده الارض

الالزام وقوله على وجه الالزام يخرج الفتوى ويفيد انه خبر فى اللفظ واما فى المعنى فهو انشاء للزام
الخصمين او احدهما كقوله تحلفان ويفسده البيع او يحلف المطلوب ولا شئ عليه

او الطالب مع شاهدة ويستحق ويرد عليه انه يصدق بحكم (١٢) الصيد وبساتير المخطط الشرعية

وقال القرافي انشاء الزام او اطلاق

كالحكم بلزوم الصداق او النفقة
او الشفعة او البيع والحكم
بزوال ملك ارض اندرست عن
احياء او صيد احرم صائدة او
ند وملكه آخر وقال ابن عرفة
صفة حكمية توجب لموصوفها
نفوذ حكمه الشرعى ولو بتعديل
او تجريح لا فى عموم مصالح
المسلمين فتخرج ولاية الشرطة
واخوانها والتحكيم وخروجه من
عموم الاضافة فى قوله نفوذ
حكمه اى نفوذه فى كل شئ
حكم به والحكم لا ينفذ حكمه
إلا فيما حكم فيه ولخفائه قال
المطاط لم يظهر لى وجه خروجه
واورد ان القضاء تعرض له
لاحكام الخمسة ولا شئ من
الصفة بمعرض لها واجب
بان الصفة المذكورة معروضة
لاحكام باعتبار القبول والطلب
قال ابن عرفة وعلم القضاء اخص
من العلم بفقته لان متعلق فقته
كلى وكذلك فقه الفقيه من
حيث كونه فقيها اعم من فقته
من حيث كونه مفتيا قال فالحال
الفقيه من حيث هو فقيه كحال

او الصائد ولو قال اى ابن راشد والقرافي انشاء الزام يوجب نفوذه
فى كل شئ ولو فى تعديل النج لسما من ذلك وقوله وخروجه من
عموم الاضافة النج قد يقال التحكيم مما يشمل الحد باعتبار الاموال
ابتداء وانتهاء وباعتبار القصاص والتعديل والتجريح انتهاء حيث
يوافق الصواب كما قال خ ومضى ان حكم صوابا وحينئذ فالعموم
المذكور لا يخرج التحكيم لانه ينفذ حكمه فى كل شئ انتهاء
كالقاصى وهذا وجه استشكل ح وهو ظاهر وقد اجبت عن اشكاله
وعرضته على بعض اشياخى فاستحسنه وهو ان القاصى الذى ثبتت
له تلك الصفة هو بصدد نفوذ حكمه فى كل شئ بخلاف الحكم فليس
هو يصدد ذلك بل بصدد نفوذ حكمه فيما حكم فيه فقط فقول ابن عرفة
توجب نفوذ حكمه الى اى توجب كونه بصدد نفوذ حكمه الى
وقوله القضاء تعرض له الاحكام الخمسة النج قضية جزئية موجبة
وقوله ولا شئ من الصفات النج كلية سالبة تنتج جزئية سالبة وهى
القضاء ليس بصفة وقوله واجيب بان الصفة النج حاصلة ان القضاء
تعرض له الاحكام الخمسة اما باعتبار قبول الاتصاف بالصفة واما باعتبار
نفوذ اى تنفيذ الزامه وفصله لان نفوذ حكمه بمعنى تنفيذ الزامه وفصله
والفصل والالزام تعرض لهما الاحكام لكن لا ينفذ من ذلك إلا الشرعى
وهو ما عدا الممنوع بل وقارة ينفذ حتى الممنوع حيث التقى ضرران
واحدهما اخف والخطا فى النتيجة جاءنا على ما عند هذا الش من
كذب الصغرى اذ ليس القضاء هو الذى تعرض له الاحكام بل قبوله
وطلبه وعلى ما قلناه جاء الخطا من كذب الكبرى لان الصفة المذكورة
تعرض لهما الاحكام باعتبار ما توجبه من الفصل والالزام كما بيناه فصار
القضاء تعرض له الاحكام ابتداء باعتبار قبوله وطلبه ودواما باعتبار نفوذ
فصله والالزام والله اعلم وقوله وعلم القضاء اخص النج اى لاحتياجه
لامور والشئ مهمى ازاد قيذا ازاد خصوصا وقوله وايضا فقها

عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط وحال القاضى والمفتى كحال عالم بها مع علمه بصغره القضاء

النضاء والفتوى التي هذا عين ما قبله فلا ينبغي ان يعطف بايضا فلو
قال لان فتوى القضاء التي كان صوابا وقوله الا ترى كيف غفل اسد
ابن الفرات التي فكان اسد ابن الفرات عالما بالكبرى فخط وهي
كل امرأة يحل وطوها يجوز لواطئها النظر لعورتها ونظرها هي اليه
ولم يكن عالما بالصغرى وهي ان نظر هؤلاء الجوارى الى بعضهن
بعضا لا يحل ومثاله ايضا من علم ان كل امرأة ظهر بها حمل تحدد
حيث لا زوج لها ولا سيد ولم يعلم خصوص المرأة نفسها فقد تكون
هذه المرأة ثبت غضبها أو وطئت بشبهة أو جاءت متعلبة بغاصبها
او انها وطئت بين الفخذين على ما قاروا من ان الولد يتكون من
ذلك كما اشار له خ في اللعان بقوله ولا وطء بين الفخذين وهذا
معنى قولهم يلغى طردها ويعمل معتبرها وقوله عن ضييع وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه التي مثله في ح عن ضييع ايضا وتامله مع
قواهم العلم شرط صحة فيه كما قال خ مجتهد ان وجد وللأ فامثل
مقلد اللهم إلا ان يقال معناه لا باع له في حفظ مسائله ولكن معه
تحصيل لقواعد ومعهم من الفهم ما يدخل به الجزئيات تحت
كلياتها وللأ فكيف يتأتى له ان يحسنه مع فقد تحصيل القواعد
وعدم فهم ما يدخل به جزئيات تلك القواعد وفي افضية البرزلى
ان اميرافريقية استفتى اسد ابن الفرات في دخوله الحمام بجواريه
دون ساتر له ولهن فاجاب بجوازه لانهن ملكه واجابه ابو محرز
بمنع ذلك قائلا لانه لا يجوز نظرهن الى بعضهن بعضا قال ولهذا
قيل ان ابا محرز كان افقه نفسا وفهما والآخر احفظ ولا فقه افضل
من المحافظ لقوله عليه الصلاة والسلام رب حامل فقه الى من هو
افقه منه ورب حامل فقه ليس بفقيه وفي المدونة قال مالك
ليس علم القضاء كغيره من العلوم ولا اعلم بهذا البلد احدا اعلم
بالقضاء من ابي بكر بن عبد الرحمن وكان اخذ شيئا من علم القضاء

ولا خفاء ان العلم بهما اشق
وايضا فمعهما القضاء والفتوى
مبينان على اعمال النظر في الصور
الجزئية وادراك ما اشتملت
عليه من الاوصاف فيلغى طردها
ويعمل معتبرها اه الا ترى كيف
غفل اسد ابن الفرات اذ افق
السلطان بجواز دخوله الحمام
مع جواريه دون ساتر عن
نظر بعضهن الى بعض وادركه
غيره فافتاه بالمنع وهو الصواب
وقال في التوضيح وعلم القضاء
وان كان احد انواع الفقه
لأن انه تميز بامور زائدة لا
يحسنها كل الفقهاء وقد يحسنها
من لا باع له في الفقه والنضاء
فرض كفاية لان المرء لا يستقل
بامر دنياه ولا بد من تنازع
فاحتيج الى من يفصله ولهذا

المعنى جعل السلطان (مظالم) صاحب المظالم هو الذى جعل له اخراج الايدى الغاصبة عما استولت عليه وانبأت الايدى المالكة وياخذ بالخبر الشائع والاستفساضة وشهادة اهل الخير وليس له تعديل شاهد فان تكافأت الشهادات عنده وتعدر الاصلاح رد امرهم الى القاضى يقطع نزاعهم باليمين وقال الماوردى نظر المظالم هو قود المتظالمين الى التناصف بالرهبة وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبه فكان من شرط الناظر فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر قليل الطمع كثير الورع لانه يحتاج الى سطوة الحماية وثبتت القضاة ولم يتنصب لذلك احد من الخلفاء لاربعة واول من انتصب لذلك وافرد له يوما عبد الملك ابن مروان وكان اذا اشكل عليه فيها حكم رده الى قاضيه ابى ادريس لارزى ثم زاد من جور الولاة وظلم البغاة ما لم يكفهم عنه الا اقوى الايدى فكان عمر بن عبد العزيز اول من نذب نفسه لها فاغاظ فيها حتى قيل له نخشى عليك العواقب فقال كل يوم اخشاه دون يوم القيامة فلا وقته وجلس لها خلفاء بنى العباس وحاصلهم ان ما وقع من الغصب والتعدى والاستطالة ممن لا يقدر على دفعه وردة يرد من قدر على ذلك ووفقه الله تعالى ومما ينظر فيه صاحب المظالم رد الغصب السلطانية (١٤) وغيرها والاوقاف العامة والخاصة

وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة والناظرين فى المحسبة ومراعاة العبادات الظاهرة كالجمع والاعياد (وسوق) قال ابن سهل وصاحب السوق كان يعرف بصاحب المحسبة لان اكثر نظره انما كان فيما يجرى فى الاسواق من

من ابان بن عثمان واخذ ذلك ابان من ابيه عثمان (مظالم) هو المسمى فى عرف الناس اليوم بالقائد وقوله الحماية جمع حام وهو من يحمى ويمنع الظالم من المظلوم وقوله وتنفيذ ما وقف من احكام القضاة اى ما عجزوا عن تنفيذه ينفذه صاحب المظالم (وسوق) قوله ويعدى اليه فيه اى يستنصر به فيه وكذا قوله

غش او خديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهه وقد سالت بعض من لقيت بعد هل لصاحب السوق ان يحكم فى عيوب الدور وشبهها وهل يجوز له ان يخاطب حكام البلد فى الاحكام فقال ليس له ذلك الا ان يجعل له ذلك فى تقديمه وقال الماوردى حاصل المحسبة امر به معروف ظهر تركه ونهى عن منكر ظهر فعله قال تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير الاية قال وهذا وان صح فى كل مسلم فان المحتسب فرضه ذلك بحكم الولاية وفى حق غيره فرض كفاية وايضا عليه ان يبحث على المنكرات الظاهرة وعما ترك من المعروف الظاهر ويعزر فى ذلك ويتخذ معه اعوانا ويعدى اليه فيه وليس ذلك لغيره قال واعلم ان المحسبة واسطة بين احكام القضاة واحكام المظالم توافق القضاء فى الاستعداد اليه وسماعه الدعوى لكن لا على العموم بل فى امور مخصوصة وهى ما يتعلق ببخس وتطفيف فى كيل او وزن وما يتعلق بغش او تدليس فى مبيع او ثمن وما يتعلق بمطل وتأخير دين وليس له سماع الدعاوى الخارجة عن ذلك من العقود والمعاملات وما يتوقف على ثبوت البيئات وقبولها والتخليف وانما ذلك للحكام والقضاة قال ويجب ان يكون حرا عدلا عالما بالمنكرات ذا رأى وخشونة

في الدين وقال غيره يجب ان يكون فقيها في الدين قائما مع الحق نزيه النفس على الهمة معلوم العدالة ذا امانة وحلم وثبته لا يستغفزه طمع ولا تاخذه في الله لومة لائم اقام علي رضي الله عنه حدا على رجل فقال قتالني فقال الحق قتلك قال ارحمني قال الذي اوجب عليك الحمد ارحم بك مني ولا يثرب على احد في امر حتى يقدم فيه وراى ابن عائشة رجلا يكلم امرأة في الطريق فقال له ان كانت محرما فقيح بك وان لم تكن محرما فهو افسح ويجب ان يمنع الناس من المحكرة في زمن الضيق قلت وينهى عن بيع الرجل على بيع اخيه ويودب فاعله وفي المواقى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التسعير وقال ان الله هو القابض الباسط والمغلى والمرخص وانى لارجوان التقي الله وليس لاحد منكم علي مظلمة ظلمته بها لا في عرض ولا في مال قال ابن رشد الجالب لا يسعر عليه انتفافا وان كان تسعير لغيره فلا يكون الا اذا (١٥) كان الامام عدلا وراه مصلحته بعد جمع وجوه اهل ذلك

السوق عليه (ورد) قال ابن عرفة عن ابن سهل وانما يحكم صاحب الرد فيما استترابه القضاة وردوه عن انفسهم وقال ابن المحاسب صاحب الرد هو من يلخص الكتب التي ترفع الى الامير باقل لفظ واشهر اسم يعرف في ظهر الكتاب فيوقع الامر في ذلك ما يراه ثم ينفذ الحكم صاحب الرد (شرطة) قال في القاموس

بعد في الاستعداد اليه اى في الاستنصار به ورفع الدعوى اليه وقوله ولا يثرب على احد النج التثريب العتاب قال تعالى لا تثريب عليكم اى لا عتاب اى لا يعاتب احدا في امر حتى يتقدم اليه فيه وينهاه عنه فح اذا عاد عاتبه بالضرب او السجن وقوله ويجب ان يمنع الناس من المحكرة يعنى من الشراء للاذخار ولاحتكار ومن احتكر طعامه وقت الرخاء فحدث غلاء فهل يجبر على اخراجه قولان ارجحهما عدم الجبر الا ان لا يوجد في السوق اصلا وكان فيه فصل عليه وعلى عياله (مصر) قوله والنظر في الاحكام الى قوله وحماية الحرم اى فيجى الحرم بان ينتقم ممن يتعرض له

الشرطة بالضم واحد الشرط كصرد واول كتيبة تشهد الحرب وتنهاى الموت وطائفة من اعوان الولاة وهذا الاخير هو المراد لانهم قالوا وضع صاحب الشرطة لمعونة الحكام واصحاب المظالم واقامة الحدود والتعازير واشخاص الناس لذلك قاله الونشريسي عن ابن امين القوطي (مصر) يريد ولاية المصر قال الماوردي واذا قلد الخليفة اميرا على اقليم او بلد كانت امارته على ضربين عامة وخاصة فالعامة امارة استكفاء وهى ان يفوض اليه في ذلك لاقليم او البلد سائر عمله المعهود من تدبير الجيوش وتفرقهم في النواحي وتقدير ارزاقهم والنظر في الاحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج والزكاة وتفريقها وحماية الحرم واقامة الحدود والامامة في الجمع والجماعات وتسيير الحاج من عمله ومن يسلكه من غير اهله حتى يتوجهوا معانين عليه والخاصة ان تكون مقصورة على شئ من هذه الامور اى بنج اما الامامة الكبرى التي هي اصل لسائر الخطط فحقيقةتها على ما في النهاية رئاسة في الدين والدنيا عامة لشخص واحد

وقتصه الآمدي بالنبوّة قال والحق انها خلافة للرسول صلى الله عليه وسلم في اقامة الشرع وحفظ الملة توجب اتباعه على كافة الناس ابن عرفة لا قرب انها صفة حكمية توجب امتثال مستطاع امر موصوفها في غير منكر عموما فيخرج القضاء وقوله مستطاع امر من اضافة الصفة للموصوف اى امتثال امر موصوفها المستطاع وعقدها لمن يقوم بها في الامّة واجب بالاجماع وان صد عنه الاصم قاله الماوردي وهل هي واجبة بالعقل لما في الطباع من التسليم لزعيم يمنعهم من التطالم كما قال الافوه وهو جاهلي تهدي الامور باهل الراى ما صاغت وان تولت فبالاشرار تنة-----اد

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة اذ جهالهم س-----اد
او بالشرع قولان قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم وقال صلى الله عليه وسلم اسمعوا واطيعوا وان استعمل عليكم عبد حبشي (١٦) وقال سليلكم بعدى ولاة فيليكم

البريرة ويليكم الفاجر بفجوره	ويذب عن اعراض المسلمين وينظر فيمن يلى احكام الحسبة والمظالم
فاسمعوا واطيعوا في كل ما وافق الحق فان احسنوا فلكم واهم وان اساءوا فلكم وعليهم فصل الامامة	والسوق والشرطة قوله عن ابن عرفة اى امر موصوفها المستطاع
واجبة كفاية كطالب العلم وزيارة الكعبة فان لم يتم بها احد حرج اى اثم من الناس	يعنى الذى تجب طاعته فيه وقد يقال لاحاجة لهذا اللفظ لانه لم يخرج شيئا فان قيل اخرج به الامر الذى تجب طاعته فيه
فريقان اهل الاختيار والحمل والعقد وهو من اجتمع فيسه ثلاثه اوصاف العدالة والعلم	اذ لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قلنا هذا خارج بقوله في غير منكر ولا يقال اخرج به من لا تجب طاعة امره كملق الناس
الذى يوصل الى معرفة من	لانا نقول هذا خارج بقوله صفة اذ ليست هذه الصفة ثابتة لكل الناس تامل وقوله والشجاعة والنجدة الموديان الخ انظر هل هما بمعنى او يقال النجدة هي كونه ممن ياخذ بالمحذر في شجاعته لانها

يستحقها والراى والخبرة الموديان الى معرفة من هو بالامامة اصلح والتدبير اقوم
والفريق الثانى اهل الامامة حتى يتنصب احدهم لها وليس على غير هذين الفريقين اثم واهل الامامة من اجتمع فيه العدالة والعلم وسلامة الخواص والاعطاء وصحة الراى المفضى الى سياسة الرعية وتدبير المصالح والشجاعة والنجدة الموديان الى حماية البيضة وجهاد العدو والسابع النسب وهو ان يكون قرشيا قال صلى الله عليه وسلم الامراء من قریش وقال صلى الله عليه وسلم الخلافة في قریش ما افاموا الدين وخالفوا الخواارج وغلا بعضهم فقال لو استوى قرشى وقبطى في شروط الامامة ترجح القبطى لانه اقرب لعدم الجور والظلم قال في القصيد ولا يكون بطرو الفسق منعزلا وتنعقد الامامة بامور ثلاثة الاول اختيار اهل العقد والحمل وهل يكفى منهم واحد او اثنان او لا بد من خمسة لان هو جعلها شورى بين ستة الامام احدهم ولان بيعة ابى بكر حضرها خمسة عشر وابو عبيدة وسالم

وسالم مولى ابى حذيفة وبشر بن الحارث واسيد بن حضير رضى الله عنهم ولا ينتظر غائب على الصحيح وقيل لابد من اهل العقد والحل في كل بلد فلو عقدوها لواحد ثم ظهر من هو اولى منه فان كان ذلك لعذر من سفر او مرض مضت للاول وإلا فقولان واذا انفرد بصفتها واحد لم يجز ان يعدل عنه وفي افتقاره للعقد له قولان واذا عقدت لامام في بلدين فهي للاول ولو في غير بلد الميت وفسخت ان عقدا بزمن او جهل الاول الثاني مما تنعقد به العهد من الامام الى من يراه اهلا لها اجمع المسلمون على جواز ذلك إلا ان يجعلها لابنه او ابيه فتألفها تصح للاب دون الابن لما جبلت عليه النفوس من حب الولد بناء على انها حكم على الامة او شهادة لمن لا يشهد له وقبول المعهود اليه المعين شرط واذا قبل فليس للمولى عزله إلا لضرر جرحته وللخليفة ان ينص على اهل الاختيار واهل العقد والحل ولم ان يعهد لاثنيين او اكثر على الترتيب كما فعل صلى الله عليه وسلم في غزوة مؤتة قال ان اصاب زيد فجعفر وان اصاب جعفر فابن (١٧) رواحة تنبيه وهل ينعقد العهد بمجرد الاشهاد به او حتى

ادوم له لا مطلق الشجاعة التي لا ياخذ معها بالخذر فهذه مذمومة وقوله إلا ان يجعلها لابنه الخ اي فلا اجماع حيثذ وقوله فتألفها تصح الخ اي واولها يجوز مطلقا لانه امين الامة نافذ الامر لهم وعليهم فغلب حكم المنصب على حكم النسب ولم يجعل للهمة طريق على امانته وثانيها لا يجوز حتى يشاور فيها اهل الاختيار فيرونه اهلا لها لان ذلك منه تزكية تجرى مجرى الشهادة وتقليده على الامة يجرى مجرى الحكم وهو لا يجوز ان يشهد ولا ان يحكم

السلام وقاضى لانكحة الاجمى وامرهما ان يبايعا عمر ولد الخليفة فاعتذرا كيف نبايعه ونحن شهدنا بيعة اخيه احمد والتزمناها وكان الحاجب نبيلاً فلما راي امتناعهما قال ادخلا دار السلطان واشتغلا بغسله وتكفينه فلما دخلا احضر الحاجب اهل الحل والعقد وامرهم ان يبايعوا عمر فبايعوه فلما خرج القاضيان وجد البيعة قد حصلت وكان في انتظار احمد المشهود له بالعهد وهو بقصة خوف الفتنة فبايع القاضيان وكان ابن عرفة يستصوب فعل الحاجب وامتناع القاضيين اولا وبيعتهم ثانيا رحمة الله على الجميع الثالث مما تنعقد به البيعة الغلب فان اشتدت شوكته وجبت طاعته ولا تجوز منازعته ارتكابا لاخف الضررين ولا يشترط حيثذ شئ من الشروط لقوله صلى الله عليه وسلم اسمع واطع وان كان عبدا حبشيا قال النووي وتصور امامة العبد اذا ولاه بعض الائمة او تغلب على البلاد بشوكته واتباعه وقال ابن العربي في حديث وان لا ننازع الامر اهله يعني من ملكه لا من استحقه وتجب طاعة الامير ولا يجوز الخروج عليه ما لم يامر بمعصية فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق قال عمر ابن

الخطاب لسويد بن غفلة لعلك لا تلقاني بعد اليوم فعليك بتهوى الله والسمع والطاعة للامير وان كان عبدا حبشيا مجذما ان شئتكم فاصبر وان ضربك فاصبر وان اخذ مالك فاصبر وان راودك هلى دينك فقل طاعة ربي دون طاعة مخلوق مثلى ولا تخرج يدا من طاعة الله وهى وصية جامعة واوحى الله الى بعض الانبياء عليهم الصلاة والسلام انا الله لا اله الا انا ملك الملوك قلوب الملوك بيدى فمن اطاعنى جعلتهم عليه رحمة ومن عصانى جعلتهم عليه نكمة فلا تشغلوا انفسكم بسبهم وادعوني اعطهم عليكم (انجلى) تتميم اى اتضح الامر فى الخطط الست وعدها على ما ذكره المتيطى وابن سهل وغيرهما (واعظمها قدرا) اى واعظم الخطط الست اما الخلافة التى هى اصل جميعها فلا خفاء انها اعظم واجل والمراد اعظم قدرا عند الله تعالى اذا هو عدل (واكمل منظرا) فى عين الناس (قضاء) و اشار به الى قول المتيطى وابن فرحون عن ابن سهل (١٨) ان خطة القضاء اعظم الخطط قدرا

وان اليه المرجع فى الجليل والحقير
من الاحكام ويختص بالنظر فى
المجراحت والتدميات ويحتمل
واكمل منظرا ان محل نظره
اوسع لانفراده بما يختص
به خ وانما يحكم فى الرشد
وضده والوصية والحبس
المعقب وامر الغائب والنسب
والولاء وحد وقصاص ومال يتيم
القضاء (نعم ان ام قاض) اى
اذا ضم الى ولاية القضاء ولاية
الخطبة والامامة بالجامع

لوالد ولا ولد وما ياقى من قصة ابن عبد السلام والاجمى يقتضى
ان الرجح الاول وقوله ما لم يامر بمصية النج اى فاذا امر بقتل
نفس او نهب مال بغير حق فلا تجوز طاعته فى ذلك فان فعل المامور
ذلك فانه يواخذ به فيقتل الامر والمأمور كما فى قى وغيره عند قول
خ كمكرو ومكرو وكما قال فى الطلاق لا قتل المسلم وقطعه وان
يزنى النج وفى معين الحكم ومن هدده بقتل او غيره على ان يقتل
رجلا او يقطع يده او ياخذ ماله او يزنى بامراة فلا يسعه ذلك
وان علم انه ان عصى وقع به ذلك اه (واكمل منظرا) قوله
ويحتمل هذا الاحتمال هو ما تقدم عن ابن سهل من ان اليه
المرجع فى الجليل والحقير النج وقوله ورده تليذه الابن النج قد يرد

لاعظم (علا) بسبب ذلك (فلا) آخر ومقتضاه حسن اجتماعهما ولا شك انه اهيب واوقع فى النفوس
قال ابن عرفة والمعروف ببلدنا قديما وحديثا منع امامة قاضى الجماعة او لانه كحة امامة الجماعة
لاعظم بها وسمعتهم يعللون ذلك بان القاضى مظنة لعدم طيب نفس الحكم عليهم به مع تكرار ذلك فى الاحاد
فيودى الى امامة من هو له كاره ورده تليذه الابن بانه ان كان يحكم بالحق فكراهم لم غير معتبرة
وهم ظالمون فى كرهه وان كان يحكم بالباطل فهو لا يستحق القضاء ولا الامامة والله اعلم ولما كانت
النفوس تحب الرفعة ومن حسنت نيته قد يرغب فى الثواب ولا اجر وكان فى الامر خطر وغرر قال
مزهذا فى ذلك ومرباعه (ولكن حذرا) بالثنوين مع كسر الحاء اسم مصدر اى احذر كتحذيرا وبفتح
الحاء وكسر الراء اسم فعل اى احذر (يا عليهما بشرعة) صيغة مبالغة فى عالم خصمه بالذكر

لان الجاهل يحرم عليه (توقاه) اى اجعل بينك وبين القضاء وقاية بان تدفعه عنك بما امكن (واهرب) منه فان ساقك القضاء اليه وبليت به فاعدل وهو قوله (واعدل ان كنت مبتلى) قال فى الجواهر الحكم بالعدل من افضل اعمال البر واعلى درجات الاجر قال تعالى فاحكم بينهم بالقسط ان الله يحب المقسطين وقال صلى الله عليه وسلم المتسبون على منابر من نور يوم القيامة ولكن خطره عظيم لان الجور فى الاحكام والتباع الهوى فيها من اعظم الذنوب واكبر الكبائر قال الله عز وجل واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا وقال صلى الله عليه وسلم ان اعنى الناس على الله وابغض الناس الى الله وابعد الناس من الله رجل ولاه الله من امر امته محمد شيئا ثم لم يعدل فيهم فالقضاء محنة ومن دخل فيه فقد ابتلى بعظيم لانه عرض نفسه للهلاك ولذلك قال صلى الله عليه وسلم من جعل قاضيا فقد ذبح بغير سكين وفى رواية ابن ابي ذؤيب فقد ذبح بالسكين فلا ينبغي ان يقدم عليه الا من وثق بنفسه وتعين له او جبره الامام العدل عليه اه كلام ابن شاس واليه اشار الناطم مع زيادة حديث القضاة ثلاثة فقال (تامل حديث القاضيين (١٩) وثالث) رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والحاكم

عن بريدة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال القضاة ما لا يابى بان فى كلام ابن عرفته حذف دل عليه السياق ومعناه مظنة لعدم طيب نفس المحكوم عليهم به لمظنة عدم حكمه بالحق لانه الغالب بدليل حديث القضاة ثلاثة ونحوه من كلام الائمة ولا سيما فيما تاخر من الزمان والمظنة لا تقتضى تحقق المنة فكراهم لم حينئذ فى محلها (توقاه) على حذف العاطف

والحق وجار فى الحكم فهو فى النار ويؤخذ منه ان الوعيد انما يلحق العالم الجائر او الجاهل الذى لم يؤذن له فى الدخول واما اذا اجتهد العالم واخطا فلا يلحقه الوعيد بل هو ماجور (و) تامل (قول رسول الله) صلى الله عليه وسلم (يجبى) مضارع يجبى (مغلا) يريد قوله صلى الله عليه وسلم ان القاضى يأتى يوم القيامة مغلولته يده الى عنقه فيطأهما عدله ويوثقهما جورة واخرج الشيرازى فى الالقياب عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم انه قال ان القاضى العادل يجاء به يوم القيامة فيلقى من شدة الحساب ما يمتنى ان لا يكون قضى بين اثنين فى ثمرة قط ذكره فى الجامع (وقوله) صلى الله عليه وسلم (فى ذبح بلامدية) اى من ولى القضاء فقد ذبح بغير سكين قال بعضهم وما اقبح الذبح بالسكين فكيف به بغير سكين (واية الجن) مبتدا (فيمن) قد (جار تكفى) فى التوقى يريد واما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا اى الجائرون (لتعدلا) فالالف بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام المكسورة لام الامر (ويروى بتفصيل) اى بصيغة اسم التفصيل (تتو وبغضة وبعد بمن) اى فيمن قد جار) يريد ان اعنى الناس على الله الى آخر ما تقدم (اياك والبلا) اى احذر تلاقى نفسك والقضاء

الذى هو بلاء ومحنة والله تعالى اعلم **فصل (الايهما الفاضلى)** ناداه مستفتحا بحرف التنبيه تنبيهها على ما هو فيه من مقام الخلافة فى الارض ليحكم بالحق ولا يتبع الهوى فيمن له كيفية ابتداء الحكم وبيان المدعى من المدعى عليه وبيان اوجه الدعوى وبيان الدعوى الصحيحة وشروطها فاشار للاول بقوله (لتامر من ادعى) اذا عرفته بكونه جلب الآخراو (٢٠) سبقه او سلم له انه المدعى

والا فلا يخص واحدا بكلام ولا غيره قال ابن عرفة قال اشهب واذا جلس الخصمان بين يديه فلا باس ان يقول ما لكما او ما خصومتكما او يسكت ليستبداه فاذا تكلم احدهما سكنت الآخرا حتى يسمع من صاحبه ولا يستدعى احدهما فيقول ما تقول او ما لك إلا ان يكون علم انه المدعى ولا باس ان يقول ايكما المدعى فان تنازعا فى ذلك صرفهما كما قال فى التلحقه وحيث خصم حال خصم يدعى فاصرف ومن يسبق فذاك المدعى وقوله (بدعواه) متعلق بتامر اى لتسامره بذكر دعواه والمراد لتامر من ادعى بالكلام او بدعواه متعلق بتحولا فى قوله (عن عرف واصل تحولا) بيان للامر الثانى يعنى ان المدعى هو من تحولا بدعواه عن الاصل والعرف اى تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل الحرية وبرائة الذمة فالاول مدع والثانى مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن فى قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظرى قيمة الرهن فمن شهدت له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان فى شئ من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

هو تجردت عنهما معا كدعوى الرجل على آخر بدين او انه عبده فان الاصل الحرية وبرائة الذمة فالاول مدع والثانى مدعى عليه ولو اختلف الراهن والمرتهن فى قدر الدين فقال الراهن عشرة وقال المرتهن مائة نظرى قيمة الرهن فمن شهدت له منهما فهو المدعى عليه والآخر مدع ولو تنازع الزوجان فى شئ من متاع البيت فما شهد العرف فيه انه للرجل كان

الرجل مدعى عليه والعكس بالعكس كما يأتي تمامه في قوله ذا المجيب من ادعى النكاح قال ابن المسيب من عرف المدعى من المدعى (٢١) عليه فقد عرف وجه القضاء اذ لم يختلفوا فيما لكل وفي التحفة

تتميز حال المدعى والمدعى

عليه جملة القضاء جمعا واعلم ان المدعى يطلق على معنيين احدهما الجالب وهو المراد بقوله لتسامر من ادعى والاخر المصطلح عليه المذكور في كلام ابن المسيب وغيره وهو من يومر بالبينة وهو المعروف بانه من تجرد قوله عن مصدق وذكره المصنف في قوله عن عرف واصل تحولا لا الذي يومر بالكلام اولا كما هو ظاهر كلام المصنف وخ في قوله وامر مدع النكاح وغير واحد و اشار للامر الثالث وهو بيان اوجه الدعوى الاربعة وهى طلب شئ معين او ما في ذمة معين او ما يؤول الى احدهما بقوله (فان صححت الدعوى بكون) الشئ (الذى ادعى) المدعى (معينا) كزوج او ذابة او عبد انسه له (او حقا عليه) اى على معين بالشخص كدعواك على زيد بسدين او بسلام او بالجنس كدعواك على قبيلة ان

هو الذى يبدأ به عند القاضى ويكون المعنى ح لتامر من ادعى باثبات دعواه حال كونه تحولا عن اصل او عرف وهذا اقرب وقوله وقال ابن المسيب النكاح لا يخفى ان معرفتهما تتوقف على معرفة ابواب الفقه واحكامه وبعد معرفتهما لا بد ان يعرف ما يحكم به على كل منهما وذلك يتوقف على معرفة مسائل الفقه وقواعده تنبيه فان تعارض الاصل والعرف فالحكم للشافى قال ابن عبد السلام وغيره اذا تعارض الاصل والغالب فالحكم للغالب والغالب والعرف مترادفان وعليه فاذا كانت الدعوى مقارنة للعرف ومخالفة للاصل كدعوى الزوج على ولى الامة انه غره بحريتها فالاصل عدم الغرور والغالب عدم رضا الزوج بنكاح الامة فالقول له وكدعوى الزوجة على زوجها المحاصر عدم الانفاق فهو متمسكة بالاصل وهو بالغالب فالقول له وكدعوى العبد المحوز بالملك انه حر فهو مدع للاصل بخالف للعرف على انه قد يقال ان المدعى عليه في هذه المسائل ونحوها لم يتمسك بالاصل في المعنى لان حاصل معنى دعوى السيد في الاولى ان الزوج رضى بنكاح الامة والزوجة في الثانية تدعى تعمير الذمة والعبد في الثالثة يدعى نفى الرق وعداء السيد عليه والاصل عدم الرضا والتعمير والعداء (فان صححت الدعوى) حاصله ان الدعوى لا تصح الا بكون المدعى به معينا او في ذمة معين او يؤول لاحدهما معلوما ذا غرض صحيح وكونها معتبرة شرعا لا تكذبها العادة قال ابن سهل ان كانت في شئ في الذمة بين قدره وذكر انه ترتب من بيع ونحوه وان كانت في عقارين محله من البلد او في شئ من ذوات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة القرائى وفي

رجلا منها قتل وليك خطا (او) دعواك حقا (انجلى) ظهر انه (يؤول لذا او ذا) اى يؤول لعين كدعوى المرأة الطلاق لتحرز نفسها او العبد العتق كذلك او لما في ذمة معين كدعوى المرأة بعد الطلاق انه كان اصا بها

المحلى بالذهب قيمته فضة وبالعكس وبهما بما شاء منهما الى آخر ما ياتي عند قوله لكن ان كان مجعلا كلام يمين الخ وهو مستغنى عنه بما هنا فقول ظم بكون الخ يتعلق بصحة وقوله وكان محققا معطوف عليه وغايته انه عطف الفعل على المصدر الذي فيه رائحة الفعل بل هو اصله وضمير كان يعود على الدعوى لا على المدعى به كما فعل ثم وغايته ان الناظم جرد الفعل من علامة التانيث لكون الدعوى لا فرج لها حقيقة على حد قوله ولا ارض اقبل ابقالها ومحققا اسم مفعول بمعنى المصدر اى وكانت دعوى تحقيق لان التحقيق بمعنى الجزم من صفات الدعوى وبهذا تعلم ما قاله ثم ايضا في التنبية الثانى من ان يكون يتعلق بدعوى لا بصحة فان قيل كان الصواب ان يحذف الناظم قوله وعليها به صلا ويحذف قوله بكون الذى ادعى معنا الى قوله لذا او ذا الخ فاحدهما يغنى عن الآخر لان كون المدعى به معلوما يستلزم تعيين المدعى به ان لم يكن في ذمة ويستلزم علم قدره وجنسه ان كان في ذمة قلنا الامر كذلك لو اراد الاختصار ولكنه اراد ان يفصل المدعى به الى الاقسام الاربعة لزيادة الايضاح ويجعل قوله وعليها به صلا الخ راجعا لخصوص قوله او حقا عليه لان المعين والذى يتول اليه لا يكون إلا معلوما بخلاف الحق الذى في ذمة معين او يتول اليه فقد يكون مجهول القدر او الجنس او هما معا فلذا اتى بقوله وعليها به بعد التفصيل المذكور ليكون راجعا لذلك نعم لو حذف التفصيل المذكور واستغنى عنه بقوله وعليها به لكفاه ويكون التقدير هكذا فان صحة الدعوى بكون المدعى به معلوما متميزا في ذهن القاضى والمخصمين ذا عرض صحيح وبكون الدعوى محقة معتبرة شرعا لا تكذيبها العادة بالتحقيق والاعتبار والتكذيب من صفات الدعوى وكونه ذا غرض من صفات المدعى به اى

من تعلقاته وعن القسمين عبر رخ بقوله فيدعى بمعلوم محقق ولم يذكر رخ قيد الاعتبار شرعا لان الدعوى على المحجور فيها تفصيل اذ هي تتوجه في نحو الطلاق والقصاص ان كان بالغاً كما قال رخ ويجيب عن القصاص العبد وعن الارش السيد وقال ايضا وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه الخ فهي على ثلاثة اقسام قسم لا تسمع فيه عليه كالبيع والشراء والقبض والابراء اذ لا يلزمه ذلك ولو مع البينة وقسم يلزمه في ماله كالاستهلاك والغصب لكن مع البينة دون الاقرار والثالث يلزمه في البينة والاقرار كالطلاق والقصاص ونحوهما وعن الاولين احتراز الناطم بقوله فيما ياتي ومعتبرا شرعا ولم يذكر رخ ايضا قيد التكذيب لان المشهور فيه انها تسمع كما ياتي هذا تحقيق هذا المحل فشد يدك عليه وقوله و اشار للدعوى الصحيحة الخ لوقال و اشار لشروط الدعوى الصحيحة (وكان محققا) قوله احترازا من نحو اظن الخ قال ابن فرحون عن ابي الحسن المشهور سماعها لان اليمين تجب على المشهور بمجرد دعوى الاتهام وان لم يحقق الدعوى وتوجه اليمين فرع سماع الدعوى وايضا فانه يومر بالجواب لعله يقر فتحصل انها تسمع قطعا (ومعتبرا شرعا) قول ته احترازا من دعوى الهبة الخ الصواب حذفه اذ الناطم وغيره من المتأخرين لا يحتزرون عما يجرى على القول الضعيف وانما احترازها عن القسمين الاولين من اقسام المحجور (وعلمها به) قوله احترازا من نحوى لي عليك شئ الخ وقال المازري تسمع رخ قال وكذا شئ البساطى وهو الصواب اى لان من اقر بشئ فانه يجب عليه تفسيره كما قال في باب الاقرار والاحسن تفسيره كشيء ومحل الخلاف اذا لم يكن المدعى به من فضلة حساب شهدت به بينة وبقيت تلك الفضلة لا يعلم المدعى قدرها وكذا ان قامت له بينة بحظ في دار لا يعلمون قدره انظر ابن فرحون في

واشار للدعوة الصحيحة
وشروطها وهي خمسة بقوله
(وكان) المدعى به (محققا)
احترازا من نحو اظن ان لي عليك
الخ (ومعتبرا شرعا) احترازا من
دعوى الهبة على انها لا تلزم
بالقول او بالوعد ومن الدعوى
على محجور انه باعك او هبك
واما العكس وهو المحجور على
الرشيد فتسمع (وعلمها به صلا)
اى وصل بما ذكر عليها بالمدعى
به احترازا من نحو لي عليك
شئ رخ فيدعى بمعلوم محقق
قال ابن عبد السلام لا يقال
المعلوم والمحقق مترادفان
فاحدهما يغني عن الآخر لانا
نقول المعلوم راجع للمدعى فيه
ولا بد ان يكون

باب القضاء بالشهادة النافقة وقوله متميزا في ذهن المدعى النج هذا التمييز الذى قدمه الناظم في قوله بكون الذى ادعى معنا النج كما مر التنبيه عليه (وذا غرض) قوله عن المنجور وهذا الشرط يغنى النج لا يخفى ان الامر في هذا بالعكس لان شرط الاعتبار اخص ولاخص يستلزم لاعم تنبيهه قال ح قاعدة المذهب ان كل دعوى لو انكرها المدعى عليه انتفع المدعى بنكوله سمعت فيدخل في ذلك من قال للطالب انا عالم بعلمك بفسق شهودك ومن قال لمن طلب استخلافه احلف انك ما احلفتني من قبل فانه لا يحلفه حتى يحلف انه ما احلفه على ما به العمل عندنا والدعوى هنا ذات غرض صحيح لانتفاع المدعى بالنكول فيها قال وهذا اذا لم يود ذلك الى خرم قاعدة من قواعد الشرع مثل ان يطلب المحكوم عليه من القاضى اليمين انه ما جار عليه او من الشهود انهم لم يكذبوا في شهادتهم فانها دعوى لا تسمع لانها تقصد قواعد الشرع ولا يشاء احد ان يحط منزلة الناضى او الشهود إلا وادى مثل ذلك فيودى ذلك الى الوقوف عن القضاء والشهادة وكذلك المرأة تدعى على زوجها انه طلقها او العبد يدعى على سيده انه اعتقه اذ لا نشاء امرأة او عبد ان تحلف زوجها او سيده كل يوم إلا وفعلت او فعل فان هذه الدعاوى لو اقر بها المدعى عليه انتفع المدعى وانما لم تسمع لما تقدم قلت ما ذكره في القاضى والشهود يقع في هذا الزمان القليل الخير ولا سيما عند العزل فيدعى عليه باخذ الرشوة او الجور والغصب ونحو ذلك وقد قال العبدوسى الدعاوى التى فيها معرفة كالسرقة والجور ونحوهما لا تجب فيها اليمين ولا تسمع على من لا يليق به ذلك اتفاقا (مع نفى عادة) قوله من اول الشروط قد علمت مما مر ان اول الشروط هو قوله بكون الذى ادعى النج وقوله فلو قال عوضا النج اقرب منه على تسليم ما قاله لو قال فان

متميزا في ذهن المدعى والمدعى عليه وذهن القاضى والحقق راجع الى جزم المدعى بانه مالك لما وقع فيه النزاع فهو من نوع التصديق والاول من نوع التصور فلا شرط العلم لا يسمع لي عليه شئ ولا شرط الحق لا يسمع اشك ان لي عليه كذا او اظن او شبهه اه (وذا غرض ان صح) اى لا بد ان يتعلق بها غرض صحيح او حكم احترازا من الدعوى بعشر سمسمه وقال الشيخ المنجور وهذا الشرط يغنى عن قوله ومعتبرا شرعا وفيه نظر اذ دعوى الهبة او البيع على محجور ذات غرض وليست معتبرة شرعا (مع نفى عادة مكذبة) احترازا من دعوى حاصر ساكت بلا مانع عشر سنين على حائز اجنبى يتصرف

تنبيهان الاول في التمثيل بهذا تسامح لان المراد لم تسمع سماعا يوجب اليقينة على المدعى واليمين على من انكر لا انه لا يومر بالجواب بل يومر لعله يقر الثاني قوله وكان محققا الخ هو اول الشروط كما ذكرنا وقوله بكون الذي ادعى متعلق بالدعوى لا بصحتها وكان معطوفا عليه كما يوجد في النظم فلما قال عوضا عن قوله وكان محققا بدعوى محقق ومعتبر الخ ويكون متعلقا بصحتها لتخبر كلامه فاذا استوفيت هذه الشروط (فامر مجيبيا) بجواب المدعى (وابطلا) الدعوى من اصله ولا تأخر المدعى عليه بجوابها (اذا اختل شرط) من شروطها واخرجه عنك ابن شاس والدعاوى ثلاث مراتب ثالثها ما قطع بكذبه كمسالة الحيازة ثم (٢٥) قال (ذا المجيب من ادعى عليه يرى بالعرف او ساقطاً)

صحت الدعوى وكان الذي ادعى معينا الى قوله بدعوى محقق تنبيه بادننى تأمل لما قدمناه تعلم انه لا يشترط في صحة الدعوى الا الا اعتبار شرعا ويزاد عليه على ما ياتي قريبا ببيان السبب (ومقصوده جلا) قوله وذكر حكاية الاخوين الخ يعني انه كان بالبصرة اخوان يتوكلان على ابواب القضاة ولهما فقه فلما ولي عيسى ابن ابان قضاء البصرة اراد ان يعلماه بمكانتهما من العلم فيبصره فقال له احدهما عند هذا كذا وكذا فقال عيسى للآخر اجبه فقال المدعى عليه ومن اذن لك ان تستدعى جوابي وقال المدعى لم اذن لك في ذلك فوجم عيسى بن ابان اى سكنت فقالا له انما اردنا ان نعلمك بمكانتنا من العلم وعرفاه بانفسهما ومعنى وجم سكنت عن غيظ كما في القاموس (بيعت ونحو) ظاهرة ان بيان السبب ليس من شروط صحة الدعوى اذ لم يذكره معها وصرح به ح قاتلا بيان السبب ليس شرطا في صحة الدعوى يوخذ ذلك من قول الخ ولمدعى عليه السؤال عن السبب واعترضه طفى قاتلا وفيه

ظهر فلا يحتاج الى طلب وهذا هو المذهب واما الاول فحكاية المازري عن بعض الشافعية ابن درفلة اذا ذكر المدعى دعواه فمقتضى المذهب امر القاضى خصمه بجوابه دون توقف على طلب المدعى لذلك لوضوح دلالة حال التداعى عليه وفي التبصرة عن المازري الظاهر من مذاهب العلماء وهو ظاهر الروايات ان للقاضى ان يسأله وان لم يقل المدعى للاضنى سلمه اكتفاء بشاهدى ايمان والعادة وان كان الاصل انه لا يجب على القاضى ذلك دون اذن المدعى قال وللشافعية فيه جهان وذكر حكاية الاخوين قال المازري وهي مناقشة ليس تحتها كبير فائدة (بيعت ونحو) كنز وبحث (يكفى

معن ادعى (وحمل على الصحيح ولا يحتاج الى ان يقول بيعا صحيحا ولا بولي وصادق والمعاد ان
 من ادعى بمال لا بد ان يبين سببه ومن اى وجه ترتب له فى ذمة المطلوب وكيفيه ان يقول
 من بيع (وإلا) يبين المدعى ذلك (فسل) ايها القاضى (عن موجب) لذلك الحق (جاز) اى
 جرى بينهما (انجلى) ظهر ابن حارث يجب على القاضى ان يقول للطالب من اى وجه ترتب
 لك ما ادعيت فان قال من بيع او سلف او ضمان او تعد (٢٦) لم يكلفه اكثر من ذلك فان لم يكشف

القاضى عن وجه ذلك وموجبه
 صار كالخابط خط عشواء اذ لا
 يومن ان يكون ما يدعيه من
 وجه لا يجب له به حق اذا
 فسره فان لم يسأله القاضى جهلا
 او اغفالا فللمدعى عليه السؤال
 عن ذلك فان ابى ان يبينه لم
 يلزم المطلوب بالجواب وان قال
 فسيثقبل قوله بغير يمين الباجى
 القياس عندى يمين ثم يلزم
 المطلوب ان يقر او ينكر قاله فى
 كتاب ابن سحنون لا يقال
 كيف يوقف المطلوب والفرض
 ان الدعوى لم يعلم صحتها
 لانا نقول ما قبل نسيانه حتى
 حملت على الصحة واذا
 صحت الدعوى وامر المدعى
 عليه بالجواب فلا يخلو اما ان
 يقر واما ان ينكر او لا يجب
 نظر بل صحتها متوقفة على ذلك ففى الجموعة عن اشهب ان
 ابى المدعى ان يبين السبب ولم يدع نسيانه لم يسأل المطلوب
 عن شئ ونحوه فى كتاب ابن سحنون ووجهه ان السبب الذى
 يذكره المدعى قد يكون فاسدا لا تترتب به غرامة قال الشيخ
 بنانى الطاهر ما للشيخ اذ لو كان بيانه من تمام صحة الدعوى ما
 قبل نسيانه ولطلت الدعوى اذا لم يذكر ولم يسأل عنه وليس
 كذلك فيهما اه قلنت وفى اعتراضه على طفى نظر ظاهر لان كونه
 ليس من تمام صحة الدعوى مع علمه به وامتناعه من بيانه
 يوجب ان يكلف المطلوب بالجواب لان الفرض ح ان الدعوى
 صحيحة وهذا مخالف لما فى الجموعة وابن حارث وغيرهما وقول
 شيخ وادعى عليه السؤال عن السبب لا دليل فيه لان هذا من
 حق المطلوب فلم تركه وان يجيبه قبل تمام الدعوى باقرار او
 انكار والكلام انما هو فى الشك مع العلم بالسبب بان يقول المدعى
 لا ايمنه وان علمته ويقول المطلوب لا اجيبك حتى تبينه واما ان
 ادعى نسيانه فهو معذور وقد خرجنا حيثئذ عن الموضوع فالصواب
 ما لمصطفى والله اعلم (فان بان اقرار الجيب) قول ته وهذا الذى
 قلنا من ان محل الخلاف اذا اقر الخصم ولم ينكر كما فى صحيح النخ

(فان بان اقرار الجيب فنفتن) اى امض الحكم عليه وظاهرة من غير اشهاد عليه بل
 بذلك وهو قول سحنون وغيره وبه العمل قال ابن عاصم (وقول سحنون به اليوم العمل * فيما عليه
 مجلس الحكم اشتل) وقال فى صحيح مذهب مالك وابن القاسم ان القاضى اذا سمع قول الخصم لا
 يحكم عليه حتى يشهد عليه باقراره شاهدان ثم يرفعان شهادتهما اليه وذهب مطرف وابن الماجشون
 واصبغ وسحنون الى انه يحكم بما سمع وان لم يشهد عنده بذلك قال ولاول المشهور ابن الحاجب

وينبغي ان يحكم بحضرة العدول ليشهدوا بالاقرار فيحكم به وهذا على قول سحنون لياخذ بالاحوط
واما على المشهور فيكون (٢٧) احضارهم واجبا كما في صحيح وهذا الذي قلنا من ان محل

الخلاف المذكور اذا اقر الخصم

ولم ينكر هو مفاد صحيح ومصرح
به ح ولا جهورى واتباعه
وهو مفاد ابن سلون ايضا ونصه
ويعتد القاضى على علمه في
التعديل والتجريح اتفاقا ولا
يحكم بعلمه في شئ من الاشياء
كان مما اقر به احد المتحاكمين
عنده او لا إلا ان يشهد بذلك
عليه شاهدا عدل قاله ابن
القاسم وبه العمل وقال ابن
الماجشون يحكم عليه بما اقر
به عنده وان لم يشهد عليه وهو
قول عيسى واصبغ وسحنون
وليس به العمل ومثله في المفيد
وابن مرزوق عن النوادر وقال
الشيخ طفى ان محل الخلاف
في الحكم بالاقرار اذا انكر
المقر قبل ان يحكم عليه اما اذا
استمر على اقراره فمحمل اتفاق
على انه يحكم عليه فان انكر
بعد الحكم عليه اقراره لم يفده
الخصم اختلف اذا اقر بعد ان
جلسا للخصومة ثم انكر فقال
ابن القاسم لا يحكم عليه وقال

بل الخلاف عند صاحب صحيح ومن معه مطلق استمر على الاقرار
الى ان حكم ام لا والحاصل ان الخلاف المذكور انما هو في الاقدام
على الحكم ابتداء اى هل يقدم على الحكم بما سمعه ابتداء قبل
الاشهاد عليه ام لا وعلى الاول يحكم ولو انكر وعلى الثانى الذى
هو المشهور لا يحكم إلا اذا استمر هكذا قدر طفى هذا الخلاف وظاهر
ح وصحيح ومعنى ان الخلاف عام استمر ام لا فان انكر بعد الحكم
فهو قول خ وان انكر محكوم عليه اقراره بعده لم يفده الخ فمفهوم
الظرف انه اذا انكر قبل الحكم فيفده ولا يحكم عليه حينئذ على
قول ابن القاسم ومالك فان حكم عليه فينقضه هو وغيره كما يفده
الظرف بل الراجح في قضاة الوقت خلاف ما جزم به خ من
عدم افادة انكاره بعد الحكم كما للخصم والجلاب وابى بكر بن عبد
الرحمان وغيرهم انظر شرحنا على التختة وذلك ان استمرار اقراره
حتى حكم عليه وعدمه لا يعلم إلا من قول القاضى فاما ان يقبل
عليه فيمضى حكمه سواء قال استمر ام لا او لا يقبل عليه فلا يمضى
حكمه سواء قال استمر ام لا فالحكم الشرعى مرتب على مجرد الاقرار
ولا يظهر حينئذ فرق بين الاستمرار وعدمه وليس المراد ان الاستمرار
ثبت بشاهدين اذ ذلك خروج عن الموضوع كما لا يخفى وقد قالوا
لا يقبل اليوم من قضاة الوقت قولهم شهد عندي بكذا او اعذرت
الى فلان او اجلته إلا ببينة فكذلك قوله استمر على اقراره حتى
حكمت او اقر عندي فحكمت عليه وما في خ من عدم الافادة
مبنى على ان حكم الحاكم يرفع الخلاف وعلى قبول قوله اجلت
ونحو ذلك كما صرحوا به في مفهوم قوله ولا تقبل شهادته بعده
انه قضى بكذا والله اعلم وقول تدفى كون محل الخلاف في

عبد الملك وسحنون يحكم عليه ورايا انهما اذا جلسا للحكومة فقد رضيا ان يحكم بينهما بما يقولانه
وان ذلك قصده وان لم ينكر حتى حكم ثم انكر هذا الحكم وقال ما كنت اقررت بشئ لم ينظر لانكاره

وهذا هو المشهور من المذهب اه وقال ابن رشد وما اقر به احد الخصمين في مجلس قضائه ثم جحدته
فالاختلاف فيه موجود في المذهب وقال محمد لا اختلاف فيه بين اصحاب مالك اه فني كون محل
الخلافا في الحكم بالاقرار دون اشهاد على المقر ابتداء دون (٢٨) انكار منه ولا رجوع وهو ما في

صحيح وابن سلون والمفيد وابن
مرزوق وغيرهم او فيما اذا رجع
المقر من اقراره قبل ان يحكم
عليه وهو ما نقله مصطفى عن
الخصمي وظاهر ابن رشد تردد
(وان يتبع الاشهاد ذو الحق)
وهو المقر له (فاقبلا) خ وان
اقر فله الاشهاد عليه وللحاكم
ثنيته عليه لما فيه من تحصين
الحق وقطع النزاع وتثليل
الخصوم وليس هو من تلقين
الخصوم المنهي عنه وفي التبصرة
لا باس ان يلقن احدهما حجة
عجز عنها واذا حكم عليه بعد
الاشهاد على اقراره ثم انكر لم
يعذر له قاله ابن العطار وغيره
وهو الصحيح خلافا لابن
الفخار خ إلا الشاهد بمسألة في
المجلس فان حكم عليه حين
اقراره من غير اشهاد مضى
ولا يلغى لانسكاره وان
انكر محكوم عليه اقراره بعده
لم يفده فان كان اقر في مجلس

الحكم بالاقرار ابتداء دون انكار ولا رجوع وهو ما في صحيح الخ
يتقضى انه اذا انكر لا يحكم عليه اتفاقا عند صحيح ومن معه وليس
كذلك بل فيه الخلاف عندهم كما مر (وان يتبع الاشهاد ذو الحق)
قوله وليس هو من تلقين الخصوم الخ اي لان المنهي عنه هو
تلقين الحجته التي يتوصل بها الى الباطل وقوله إلا الشاهد بما في
المجلس الخ ظاهرهم وهو الحق انه لا اعذار فيه ولو عزل هذا
القاضي وقدم غيره وان كان تعليلهم بان الاعذار فيه كالا عذار في
نفسه يدل على ان عدم الاعذار خاص بقاضي ذلك المجلس وقوله
فان حكم عليه حين اقراره الخ تقدم ما فيه اذ استمرار اقراره حتى
حكم عليه وعدم استمراره لا يعلم إلا من قول القاضي وامضاء حكمه
مع اخباره بالاستمرار دون غيره فيه ما فيه لان الحكم الشرعي
مرتب على مجرد الاقرار فاما ان يمضي حكمه في الجميع ولا مفهوم
حيثئذ للطرف واما ان لا يمضي في الجميع لانه استند فيه الى
علمه وهو الصواب ولا سيما في قضاة الوقت فما في خ وان كان هو
المنصوص لغير واحد لكن للنظر فيه مجال بالنسبة لمفهوم الظرف في
كلامه والله اعلم وبهذا تعلم ما في قول تـ فان ظاهر قولهم نقضه
هو فقط انه ينقضه وجوبا وهو مشكل مع قولهم حكم الحاكم اذا صادف
قولا مضى لقوله ورفع الخلاف على ما للاقدمين اما على ما للمتأخرين
من انه لا يعتبر من القضاة إلا ما وافق المشهور فلا وقد علمت ان
المشهور انه اذا انكر قبل الحكم لا يجوز له ان يحكم خلافا لسحنون
ومن وافقه نعم ان كان ينقضه هو فقط استحبابا فيقال فلم لا ينقضه

ايضا

الحكم ثم انكر فحكم عليه نقضه هو فقط بناء على ما شهرة في صحيح من قول
مالك وابن القاسم لا على قول سحنون وقبل المجلس نقضه هو وغيره فاذا حكم عليه وسال التأخير
ليأتي بالحق اجيب وهو معنى قوله

(وللمحاكم التأجيل بالحق)

متعلق بالتأجيل وهو بالنصب
مفعول بقوله (صححنا اذا

طلب المطلوب ان يتاجلا)

فيوجه المحاكم على حسب ما

يراه خ وان وعد بقضاء وسال

تاخير كالיום اعطى حميلا بالمال

وهو راي سحنون في تاخير

المطلوب دون اذن صاحب

الحق وقيل لا يؤخره إلا باذنه

تنبية قول الناظم التأجيل

بالحق صريح فيما قررناه به

وحمله على التأجيل في دفع

البينة كما فعل الشارح بعيد

وموجب التكرار مع قوله وان

يرد المطلوب الخ ثم شبه

في التأجيل ما اذا زعم المدعي

ان له بينة غائبة فيعطى

المطلوب حميلا بالوجه فان عجز

عنه حلف الطالب ان له بينة

غائبة بما ادعى وسجن له

المطلوب ان كانت الغيبة قريبة

فان كانت الغيبة بعيدة حلف

المطلوب ايضا انه لا يعلم له

حقا وكان الطالب على حقه

واليه الاشارة بقوله (كبينة

غابت بقرب) كاليومين كائنة

ايضا في استمرار الاقرار استحبابا ايضا فالواجب في ذلك كله ان
لا يحكم ولا يمضى ويرفع لمن فوقه ويكون شاهدا بذلك الاقرار
كما في المدونة (وللمحاكم التأجيل) قوله صريح فيما قررناه الخ
يعنى لقول الناظم بالحق اى في اداء الحق وعلى ما للش يكون
المعنى في نفى الحق فالبراء طرفية على كل حال وهل يقدر المضاف
اداء او نفى كلام الناظم محتمل نعم حمله على الثاني يوجب التكرار
كما قال (كينة غابت) حاصله ان البينة الغائبة اما قريبة او بعيدة
فالقريبة يومر المطلوب بحميل الوجه فان عجز حلف الطالب ان له
بينة غائبة ثم يسجن المطلوب وهذا على ما به العمل من وجوب
الحميل بمجرد الدعوى وهو معنى قول نخ في الشهادات او لاقامة
بينة فجعله بوجهه خلافا لما درج عليه في الصمان من قوله ولم
يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بالوجه بد الدعوى وان كانت
بعيدة حلف الطالب ان له بينة غائبة ويسمى الشهود على الراجح
وقيل لا يحتاج الى تسميتهم ثم يحلف المطلوب انه لا شئ عليه
فان قاست بينته التي سماها قام بها قال في كتاب الشهادات من
المدونة ان قال الطالب بينتي غائبة فاحلفه لي واذا قدمت بينتي
قمت بها نظر الامام فان كانت بينته بعيدة الغيبة وخاف تطاول
الامر وذهاب الغريم احلفه له وكان له القيام بينته اذا قدمت
وان كانت بينته قريبة الغيبة على مثل اليومين والثلاثة لم يحلفه
إلا على اسقاطها ابن عرفة عن ابن فتوح انما له ان يحلفه في
بعد بينته ان سمى البينة قلت ويعين الموضع خوف ان يعتقد
فيما ليس بعيد انه بعيد والخوف في المفازة يصير القريب بعيدا اه
فقول الناظم لمدع صفة لبينة او حال لوصفه بجملة غابت
وضمير به المطلوب وقوله يمين المدعى فسال تحصل والبراء في
بذنب ظرفية فيمين المدعى شرط في سجن المطلوب في الاولى وفي

(المدعى فيكون مطالباً بان
يتكلماً حميلاً بالوجه) بدل
(بالعجز سجن) مبتدأ وخبر
اى فان عجز عن الضامن سجن
وهذا اذا ادعى غيبة قريبة
وحلف عليه (وان بعدت)
الغيبة (سجن) المطلوب (له)
وانما يمكن له في القريبة
ويحلف في البعيدة (ان تحصلا
بذنين البعيدة) (يمين المدعى
ان مدعى) (المدعى) من
البينات (باسم) اى مع
تسمية الشهود الذين زعم غيبتهم
فان لم يشهدوا او شهد غيرهم فلا
قيام له فان ثبت تسميتهم لم يكن
له ان يحلف الا بشرك حجه
وتسميتهم منصوطة في البعيدة
وكان النظم قاس السجن في
القريبة على حلف المطلوب
في البعيدة (ويل لا) يحلف
الطالب في البعيدة بل يسمى
الشهود فقط (وان يرد المطلوب
دفعاً) البينة التي قامت
عليه بجرح شهودها مثلاً
(وشبهه) كاثبات البراءة من ذلك

تحليفه في الثانية وقوله ان ما ادعى بيان لما يحلف عليه المدعى
في المسالتين وجملته صح خبر ان المفتوحة وباء باسم بمعنى مع على
حذف مضاف اى مع ذكر اسم الشهود تتعلق بمحذوف حمال
من يمين المدعى والتسمية خاصة بسبعد الغيبة كما مر فيرجع
لها فقط قال ذلك كله الش وقول ت فلا قيام له كذا في الميتية
وغيرها وانما كلف بتسميتهم لانه اراد استخلاف المطلوب مع بقاء
حجه فلذلك كان لا يمكن من تحليفه الا اذا شهد انه لا شهود
له غيرهم وحينئذ فاذ لم يشهدوا او لم يكونوا عدولا او شهد غيرهم
فلا شئ له واما اذا لم يطلب تحليفه فله القيام بهم وبغيرهم وظاهر
كلامهم انه لا قيام له بغيرهم ولو لم يعلم بالغير حين التسمية
والتحليف وذلك واضح لانه ضيق على نفسه بطلب التحليف
فلا يدخل هذا تحت قول مخ فان نفاه واستخلفه فلا بينة الا
لعذر كنسيان وقول ت وكان النظم قاس السجن في القريبة النح
عبارة غيره وكان النظم قاس السجن في القريبة مع العجز على
لاستخلاف في البعيدة فاعتبر التسمية ايضاً فلا سبيل الى السجن اذ
قلت كيف يقال ان النظم قاس ذلك مع ان السجن المذكور عند
العجز صرح به شارح التكلفة وغيره ونقله م ههنا وهو صريح قولها
واشهب بضامن الوجه قضى عليه حتماً وقوله القصص
فان قلت مرادهم قاس التسمية في القريبة على التسمية في البعيدة
فلا سجن عليه في القريبة الا مع تسميته وحلفه قلنا هذا ممكن
ولكن كان اصواب ان يقولوا كذلك لا قاس السجن النح وبالجملة
فالمنصوص في القريبة هو الحلف ان له بينة ولم يشترطوا تسميتها
كما شرطوا في البعيدة وظاهر النظم ان التسمية شرط فيهما وتقدم ان
قوله باسم راجع للبعيدة فقط ليوافق المنصوص انظر شرحنا على
التكلفة (وان يرد المطلوب) ظاهرة كغيره كان النزاع في الديون او

فمع ضامن بالمال يرصى) اى بان يكون مليا مقدورا على الانصاف منه (فامهلا) اى اخر المطلوب واجله
 خ ومن استمهل لدفع بينة امهل بالاجتهاد كحساب وشبهه بكفيل بالمال اى لثبوت الحق كان اراد
 اقامة ثابن او لاقامة بينة فبحميل بوجهه وفيها ايضا نفيه والعمل على لزوم ضامن الوجه بمجرد الدعوى
 وضامن المال مع شاهد او امراتين واذا وجب التاجيل للطالب او المطلوب اجل او فرق او جمع (وتفريق
 تاجيل وجمع) له (وكثرة) فيه (٣١) (وصد) لها وهو القلة كل ذلك موكول (الى) اجتهاد (الحكم)

وبعد كونه الى الحكم (والعرف

اعملا) اى اتسع مساعده
 القضاة العدول ولا تخرج
 من احكامهم وقد اشار الى
 جملة منهم وية اساس عليها
 غيرها فقال (ففى حل عقد
 للثلاثين) يوما ينتهى التاجيل
 وكذا فى اثبات لاصول حيث
 تكون البينة حاضرة والورثة
 فيوجل فيه خمسة عشر يوما
 ثم ثمانية ثم اربعة ثم ثلاثة ثلثا
 وقيل يوجل ثم ثمانية ثم
 ثمانية ثم يلدوم بستة وقيل
 بعشرين ويطلب له بعشرة او
 يجمع الجميع فى شهر قال شارح
 التحفة وحل العقد يكون باشياء
 اما لظهور تناقض على السواء
 فى الاسترعاء هى الشهادة

فى لاصول اما الاول فظاهر لانه يريد اقامة البينة على عينه وكذا
 فى الثانى فيعطى كل منهما ضامنا بوجهه لصاحبه لتلايطول الدعوى
 عليه وبه كنت احكم وقد نص شارح مخ عليه عند قوله فى الزكاة
 وان تنازع قادرون فيبينهم اذ من حجة المطلوب ان يقول للطالب
 عند الحكم ان كانت له دعوى على فلان فليذكرها ويوجل لاثباتها
 ويعطى ضامنا للاجل خشية ان يتغيب فيبقى ضرورة مستمرا على
 بتكرار النزاع منه وذلك واضح خلافا لما فى م ههنا من انه اذا
 كان النزاع فى لاصول لا يحتاج فيه لاضامن لانها انظر شرحنا
 على التحفة عند نصها المتقدم قريبا (ففى حل عقد) قوله اما بظهور
 تناقض على السواء النج مثاله ان يشهدوا بملكية فرس لشخص مثلا
 وانه من ماله ونساج كسبه لا يعلمونه خرج عن ملكه منذ تملكه
 بالشراء وقوله او بظهور تناقض من المشهد مثاله ان يشهدوا
 باع فلان الدار الفلانية التى ورثها من ابيه التى لا زلت انتصرف
 فيها منذ تملكها بالشراء من فلان او يشهدوا بحبسها على اعتابه
 تكون مالهم وملكهم وقوله واختلف قول النج اى باختلاف قول
 الشاهد فى الاسترعاء واضطراب مقال المشهد فى لاصل فالاول كان
 يقول يشهد من يضع اسمه ان فلانا غصب من فلان كذا فى

المصدرة يعرف شهوده فلانا النج او يشهد من يضع اسمه النج او بظهور تناقض من المشهد او من فى
 حكمه كالوارث والغريم فى شهادة لاصل وهى التى يملئها المشهود عليه على الشاهد باختلاف قول
 واضطراب مقال واعلم ان الاسترعاء المذكور غير الاسترعاء الذى هو بمعنى الاستحفاظ واداع الشهادة
 (واثبت دعوى ماسوى اصل) كدابة او ثوب او كتاب (انجلا) انتهاء لاجل (الى واحد مع
 مشرتين) اى الى احد وعشرين يوما فيوجل ثمانية ايام ثم ستة ثم اربعة ويتلوم له بثلاثة (وان تكن

باصـل) اى فى اصل انتهى لاجل (لكالشهرين) والثلاثة وهذا اذا كانت البينة غائبة كما قال ابن عاصم
« وفى اصول اربث او سواه ثلاثة لاشهر منتهاه » (٣٢) و (فى) اثبات (الدين قلا)

لاجل وهو امر ولا ف بدل من نون التوكيد الخفيفة او ماض ولا ف للاطلاق وقدر هذا المقل (ثلاثة ايام) ونحوها (كقد بشفعة) اخذ بها الشريك فيوجل فى دفع الثمن ثلاثة ايام على ما به العمل وهو المشهور وقال اصبغ بحسب قلته المال وكثرته واقصاه شهر اللخمى الشهر كثير (تلوم بها) اى بالثلاثة (ايضا وفى العدم) يدعيه المدين ولم يثبت ولا اتى بضامن وجه حتى يثبت (اعقلا) اى احبسه ايها القاضى (بقدر ديون) فى الدراهم اليسيرة الشهر ونحوه وفى الدراهم الكثيرة اربعة اشهر وفيما توسط شهران (مع مراعاة حال) (غريم) من عزة نفس ورفع همة او عكس ذلك (و) من جهل حاله او علمت قلته ذات يده (سرحن بعيد) اى بعد السجن المذكور خ واخرج المجعول ان طال حبسه بقدر الدين والشخص واسو

وقت كذا الى ان يقول شهد على اشهاد الغاصب بالغصب من اشهده به والثانى مثاله ان يشهدهم بان هذه الارض ورثها من ابيه ثم يشهدهم انها حبس عليه من فلان وهكذا انظر شرحنا على العكفة ففيه الشفاء ان شاء الله وانظر واسط اقصية البرزلى ففيه ما يدل على ان الاضطراب فى الدعوى لا يضر ونقله عن ابن رشد وغيره (كقد بشفعة) هذا اذا عبر بالمصارع وقال انا اخذ بها كما فى خ واما ان قال اخذت بعد ان اجابه الآخر اليها وتسليمها له فذلك بيع والثمن حينئذ تخلد فى ذمة الشفيع فيباع المشفوع فيه ان عجز من الاداء من غيره كما قال خ فيبيع للثمن انظر شرحنا للتحفة عند قولها كمثل احضار الشفيع للثمن الخ وقال ناسط عمل فاس واجلوا ثلاثة لا يـ م للاخذ بالشفعة للانتمام وزيد فى اجل احضار الثمن اكثر من شهرين ان ضاق الزمن قال شارحه يوجل لاتمام اخذه بالشفعة ثلاثة ايام ولا حضارة الثمن اكثر من شهرين انظر تمامه (اعقلا بقدر ديون) هذا فى مجهول الحال واما معلوم الملاء وظاهرة فلهما حكم آخر وهو الحميل بالمال او السجن حتى يودى ولو طال كما قال خ اعطى حميلا بالمال والا سجن كمعلوم الملاء (ان تم ما قد تاجلا به) قول ته اى احكم عليه وعجزة الخ يقتضى ان قول الناظم عجز ان اشار به الى ان التعجيز امر زائد على الحكم وهذا هو الذى اختاره فى التنبيه بعد هذا واستدل له بكلام اللقمانى وغيره والصواب ان يقال ان قول الناظم عجز هو بمعنى الحكم فقط وكون هذا الحكم عليه تقبل له الحجة ام لا سيأتى فى قوله وان قام ذو التعجيز اى

الحكوم

هزل القاضى او مات بنى الآخر على ما مضى ولم يستأنف ضرب لاجل وكذا فى موت اهد الخصمين (نعم ان تم ما قد تاجلا به الشخص) طالبا كان او مطلوبا

الحكم عليه وبهذا يلزم كلام الناظم واما ان حمل على ان المراد به الحكم بانقطاع الحجّة لم يبق لقوله وان قالم ذو التعجيز الى محل يحمل عليه لانه اذا حكم عليه بقطع الحجّة لم يقبل منه ما ياتي به سواء اقر بالعجز ام لا وبالمجملية فتقوله عجزن اى احكم وكونه تقبل حجته او لا كائن على قسمين قسم لا تقبل فيه وهو مدعى الحجّة واجل لها فلم يات بشئ وقسم فيه خلاف وهو ما اذا لم يدعها بل اقر بالعجز من اول الامر فلو كان معنى قوله عجزن احكم عليه بعدم قبول الحجّة لم يبق محل لحكاية الخلاف لان حكمه بذلك يرفع الخلاف فى مسالة الاقرار لانه ح حكم بابطال المقابل بخلافه على الاول لانه حكم بمقتضى الاقرار من غير تاجيل ولا تلوم فهو معذور بعدم الاستقصاء فجرى فى قطع حجته الخلاف المذكور فصا فانه طفى من ان التعجيز مرادف للحكم وانه ليس زائدا عليه هو الممتنع عالا ونقلا اما الاول فلانه لو كان التعجيز امورا زائدا على الحكم ولا تنقطع إلا به لم يكن للتاجيلات والتلومات فائدة فى قطع الشغب والهجج ويصير المدار فى قطعها على التعجيز الذى هو زائد على الحكم بالمحق او فليه ويستوى مدعى الحجّة وغيره فى قبول الحجّة حيث لم يوجد التعجيز بالمعنى المذكور مع ان الحكم انما شرع لنقطع ذلك اذ لا معنى له بعد انقضاء الآجالات والتلومات إلا ذلك وجرى خلاف فى قبولها فيما اذا اقر بالعجز للعذر كما مروا وكان التعجيز عند الناظم وغيره هو الحكم بعدم قبول الحجّة ما تلقى له حكاية الخلاف بعد لان حكم المساكن يرفع الخلاف واما الثانى فلان الاضى عياض وغيره كالمنطى فى عدة مواضع وابن سهل وابن رشد وغيرهم اطلقوا التعجيز على الحكم قال المنطى فاذا انتقضت الآجالات ولم يات بشئ عجزه وانفذ النضاء عليه ولا تقبل له حجة وكذا قال خ ايضا ثم لا تسمع بينته ان

(مع عجز عن النفع) حال اى
تم له الاجل ولم يات بشئ
ينفعه (عجزن) اى احكم عليه
وعجزه إلا فيما استثناه بقوله
(بغير طلاق) ادعت المرأة مع
عناق ادعاء العبد واجلا فى
الاثبات

عجزة قاض مدعى حجة وقال ابن رشد وان عجزه بعد التلوم وهو يدعى حجة لم يقبل منه ما ياتى وقال ايضا بعد الحكم عليه بالتعجيز الى غير ذلك ويبعد كل البعد ان يطلوا التعجيز على الحكم بعدم قبول الحجة ثم يحكموا الخلفى فى الاقرار بالعجز مع قولهم ان حكم الحاكم يرفع الخلفى وانها سمو الحكم بالحق او نفيه تعجيزا لانه يكون بعد عجز المحكوم عليه عن الطعن او عن الاثبات وبعد ضرب الاجالات والتلومات فتناسب مع ان يقولوا حكم عليه بالعجز اى بالحق بعد العجز او عجزه ونحو ذلك فان قلت ان حملنا قوله عجزه على ما ذكرته فتكون المستثنيات مخرجة من الحكم فيقتضى انها لا حكم فيها قلت نعم هذه المستثنيات مخالفة لغيرها فان الطالب يحكم عليه فى غيرها ولا تسمع حجته بعد بخلافها فلا يحكم عليه اذ لا ثمرة له كما هو ظاهر النظم وغيره وغاية ما يتناول الفاضى للزوجة بعد العجز عن الاثبات لا تسمع هذه الدعوى مجردة كما تقدم فى القاعدة عند قوله وذا غرض صحيح وكما ياتى فى قوله فكل الذى يحتاج للشاهدين ان تجرد الخ وهذه كلها لا تثبت الا بشاهدين فلا يمين فيها ولو فرضنا ان المرأة اقامت شاهدا فان الزوج يخلف لرد شهادته وكذلك السيد ولا يحتاج للحكم لبقائهما فى العصمة او الرق اذ الاصل بقاؤهما فالحكم به من تحصيل الحاصل وانما يحتاج للحكم فى الامور التى لولا الحكم لم تثبت اما هذه فتثبت بدونه وتأمل قول الخ وغيره وحلف مطلوب فيترك بيده وقوله وان طال دين ونحوهما وغايتهم ههنا ان الزوج والسيد اذا حلفا خلى الفاضى سبيلهما ولم يتعرض لهما بشئ فذلك كما لو قال لا احكم بالشاهد واليمين او لا اسمع هذه البيعة ونحو ذلك مما ليس من الحكم فى شئ وانما هو اعراض عنهما كما قالوه عند قول الخ او وجد ثانيا مع يمين لم يره الاول وكما فى التبصرة وغيرها وبهذا

فلم يأتيا بما ينفع من شهادة عدلين ودم ثابت عمدا وادعى القاتل عفو الولي وأجل في ذلك فلم يأت بما ينفعه وحكم عليه بالقتل ثم وجد (٣٥) ما ينفعه فلا يقتل ويعتق العبد وتطلق المرأة وليس المراد

مدعى الدم يعجز عن اثباته

فإن هذا يعجز والصواب في

ذلك كل حق ليس لمدعيه

استقاطه بعد ثبوته جلا تنعيم

كذا نسب عجز عن اثباته

وحكم عليه بنفيه ثم اثبتته

وقف على غير معين وأما على

فلان بخصوصه وعجز عن

اثباته فيمضى عليه التعجيز

فقط واكتنبه قسالا في التبصرة

ولم تجر العسادة بافراده بعد

وانما يضمونه في عقد السجلات

وان افرد فلا باس لتبسيير

في التوضيح ان التعجيز هو

الحكم بعد تبين اللدد وصوبه

الشيخ مصطفى واستدل له

بكلام عياض وغيره واطل في

ذلك وقال ناصر الدين اللفاني

التعجيز هو الحكم بانقطاع

الحجة وأنه لا يقبل منه بعد

ذلك حجة قال فجعله قضاء

القاضي بالحق والابراء منه

تسامح وهذا هو الذي اعتمدته

الاجهوري واصحابه قسالا

الزرقاني وعجزة اي حكم

كله تعلم ضعف ما قاله اللفاني ومن تبعه من ان التعجيز هو

الحكم بعدم قبول الحجة وفهموا ذلك من الاستثناء مع ثبوت ح

يصير المدار في قطع النزاع والشغب على صدور التعجيز بالمعنى

المذكور والحكم بالحق بدونه لا يقطع ذلك فيكون لا ثمرة له في

التاجيلات والتاويلات ويستوى ادعاء الحجة وعدمها ولا يتأني حكاية

الخلاف في الاقرار وهذا بعيد لا دليل عليه هنا ولا نفع كما مر

وسياتي ان المشهور من الخلاف الآن هو عدم قبول الحجة واو اقر

بالعجز وقول تدادى القاتل عفو الولي الخ حملته على هذا بعيد

من كلام الناطم وغيره والطاهر ان المراد بالدم هنا الدم الذي لا عفو

فيه كقتل الغيلة او الغيلة بالحربة اذ لا عفو فيه للامام ولا لغيره

ولا يثبت إلا بشاهدين او يقال يحمل الدم هنا على ما اذا قام

بعض الشركاء فيه وعجز عن اثباته فإم الشريك الآخر واثنان فان

الحكم بالقصاص الاول والثاني على القاتل والله اعلم لكن هذا

الثاني لا ينطبق عليه الضابط الذي ذكره وانما ينطبق على قتل

الغيلة ونحوه وقوله وأما على فلان بخصوصه فيمضى عليه التعجيز

الخ قد يقال هذا داخل في الضابط المتقدم اذ الحبس حق لله

فليس للمحبس عليه بعد قبوله استقاطه وبيعه مثلا فلا تعجيز

فيه وكل من عبر بالحبس اطلق فيه ولم يقيدة زولا لغيره ممن

وقفت عليه وقول تدادى في التبسيير لا ينساق ذلك الخ بصوابه

كالصريح في ذلك او صريح في ذلك كما لا يخفى ثم ان ما لابن

فرحون الذي نقله ته هنا انما هو في مسالة الاقرار الذي درج

عليه خ في قوله فان نفاه واستخلفه فلا بينة إلا لعذر كنسيان

الخ لان قوله من غير صدور تعجيز اي من غير ادعاء الحجة

عليه بعدم قبول بينة ياتي بهما بعد ذلك وذلك زيادة على حكمه بالحق قسالا وليس هو الحكم

بعدم تبسيير الابد لان هذا لا يمنع من نقائه على حجة او نحوه للشيخ ابن رحال وهو الصواب

والنوم لها ليوافق كلام ابن رشد وغيره ممن قبله وليس فيه ما يدل على انه قضى عليه مع ادعاء الحجّة من غير حكم بعدم قبول الحجّة حتى يكون شاهدا للآلئى ومن معه وقول رخ فان نفاها الى اقر بنفيها ابتداء وحكم ببراء المطلوب مع يمينه فلا بينة الخ وهو مراد ابن فرحون هنا والمشهور المعمول به انه لا تقبل حجته كان له عذرا لا نفى كتاب ابن دبوس اذا فصل الحاكم بين الخصمين لم ينظر له فى بيّنة بعد ولم يعذر فى غيبته او جهلها او جهل من يجرى من شهد عليه اه وفى ابن سهل انه الذى به العمل وفى الشامل انه المشهور انظر شرحنا على التحفة ولا بد ان اردت زيادة النمل فى ذلك عند قولها

ثم على ذا القول ليس يانفت الخ (وراج شهيدا غساب)
قول ته ولاول المعمول به الخ صوابه وهو المشهور ايضا وما فى التقيّد واعتمده ابن رجال من ان العمل على قول سخرون بضامن الوجه لا يعول عليه ولعله اذا لم يرد الطالب ان يحلف مع الشاهد إلّا فالحق قد ثبت بشاهدين حينئذ لان اليمين كالشاهد وقول ته وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا الخ هذا هو المتعين فيما يظهر ولا احتمالان قبله مستغنى عنهما بما قدمه الناظم قريبا فى قوله وفى اثبات دعوى ما سوى اصل الى قوله وفى الدين قللا (وان قام ذو التعجيز) اى الحكم بالحق او بنفيه بعد تبين اللدد كما صرح به فى قوله وقد كان ينفى العجز فلو كان التعجيز هو الحكم بعدم قبول الحجّة كما زعمه اللفائى ومن معه لم يحتج لقوله وقد كان ينفى العجز وقول رخ وظاهرها القبول الخ ليس هو مقابلا لقوله مدعى حجّة ببل هو مفهومة لان موضوع الاول انه لم يقر بالعجز وموضوع الثانى انه اقر به فكان مفهوما له لا مقابلا واقتصر فيه على القول الذى هو ظاهرها طالبا كان او

وقول ابن فرحون فان كان الحاكم قضى على لقائهم باسقاط دعواه من غير صدور تعجيز ثم وجد بينة قضى له بها اه لا ينافى ذلك وعلى كل حال لا يشترط ان يتلفظ بالتعجيز وانما يذكر التعجيز ويكتب لمن ساله تأكيد لا ان عدم سماع الحجّة متوقف على هذا اللفظ وظاهر المصنف ان العاضى يعجزه ونولم يطلب الخصم منه ذلك وهو ظاهر رخ ايضا وقال ابن عاصم

وسائل التعجيز ممن قد قضى بهضى له فى كل شئى بالفعاء والظاهر انه حق لهم ما سعا للمحكوم له وللحاكم لما فيه من قطع الشغب وتطويل الدعاوى وراج شهيدا غساب بالقرب واقام شاهدا فيما لا يثبت إلّا بشاهدين مطلقا او عند القاضى او اراد ان لا يحلف اجلا بالاجتهاد بعد اعطاء ضامن بالمال وقيل بالوجه فقط ولاول المعمول به

ويحتمل وراج شهيدا غاب مع كونه فلم بمجرد الدعوى فيوجب للاتيان به انقطع دعواه وعدم ذكر
 الناظم للوكيل على هذا جار على قول مخ وام يجب وكيل للخصومة ولا كفيلا بوجه وقيل يجب وبه
 العمل ايضا وقيل انه راجع لقوله ان تم ما قد تاجلا اى عجزن ما لم يدع شهيدا غاب بقرب ورجى
 ذلك فيوجب ايضا زيادة على (٣٧) ما مر ثم شبه في التاجيل قوله (كمن بكثرت بيتا) او دارا
 او حانوتا (لومت) اى لمدة

من سنة او شهر (ويناضى)
 فيه يد المكي اى اخراجه
 (ويطلب) هو (ماري) ياروى
 اليه (ان يجده تحولا) اليه
 فيوجب بحسب ما يراه الحاكم
 ولا اشكال في وجوب الكراء في
 مدة لاجل كسبه اى اذا تمت
 السنة وله زرع اخضر (وان
 اقام ذو التعجيل) اى المعجز
 (بعد) اى بعد تعجيله (بحجة)
 وجده من بينة وشبهها (والحالة
 انسه) قد كان ينفي العجز
 ويدعى ان له حجة حين الحكم
 وحكم عليه مع ذلك (فاردد)
 ما اتى به من حجة (وباطلا)
 وان كان قد التى السلاح)
 حين الحكم اى اعترف بالعجز
 (فهل كذا) اى ترد حجة ايضا
 او لا ترد اقوال اشار لاولها
 بقوله (نعم) ترد وللثاني بقوله

مطلوبا اى كان لذلك وجه كما اشار له في باب النضاء بقوله
 فان نفاها واستخافه فلا بينة الا لعذر كنسيان النية فقوله نفاها
 اى اقر بالعجز وحكم القاضي ببرائة المطلوب بعد يمينه ثم ادعى
 الطالب انه نسي البينة وهذا وان كان قول لابن القاسم ايضا
 لكن المشهور عنه كما في المتيطة وغيرها انه لا تقبل له حجة كان
 له عذرا لا اقر بالعجز ام لا طالبا كان او مطلوبا قال في الشامل
 ثم لا حجة للمحكوم عليه بعدة وكذا ان اقر على نفسه بالعجز على
 المشهور انظر شرحنا له ومن صرح بان ما لابن القاسم في النسيان
 مقابله ابن سهل في احكامه وتصدير الناظم به يفيد رجحانه ايضا
 وما في الشامل من انه يقبل عذره بالنسيان على الاشهر ونحوه في
 المعيار كله لا يعول عليه اذ لو كان عذرا للنسيان ونحوه مفيدا لم
 يكن لضرب الاجالات والتلومات فزودة كما قاله سحنون وغيره
 وتقدم عن ابن سهل انه الذي به العمل (وان وقع الانكار)
 قول ثم ولا يكفي ان يقول لا اظن اني عندي شيئا النية فيه نظر فانه
 سيأتي للناظم وان قل لا ادري وحلف على ذلك فانه يفيد
 ويعمل به فكيف بقوله لا اظن اني اللهم الا ان يريد انه قبل
 ذلك ولم يحلف عليه وقوله يعنى افعل هذه الامور النية قد يقال
 وهو الصواب انه من عطف المرادف او يال المحل للقاء التفريعية
 لان مطالبته بالبينة هو عين الاعذار او مفرع عنه لان الاعذار هو

(لا) اى لا ترد بل تسمع وهو ظاهر المدونة مخ ثم لم تسمع بينته ان عجزه قاض مدعى حجة وظاهرها
 القبول ان اقر على نفسه بالعجز والتناث بالتفصيل فتسمع ان كان طالبا ولا تسمع ان كان مطلوبا
 واليه اشار بقوله (ولا) اى ترد (ان كان مطلوبا) وقوله (انجلا) اى الحكم فيها وهو تتميم ثم اشار الى
 قسم قوله فان بان اقرار المحجب وهو ما اذا انكر بقواه (وان وقع الانكار) الصريح ولا يكفي ان يقول

لا اظن عندي شيئا (اعذر وطالبين ببينة ثم اليمين) يعنى (٣٨) اقول هذه الامور لا على

ترتيب النظم لان الاعذار انما يكون ثانيا اي قبل للمدعى الك بينة فاذا جاء بها اعذرت للمطلوب فيها اي ابن عرف ولا عذر لسؤال الحاكم من توجه عليه الحكم هل له ما يستطه وهو واجب والحكم بدونه باطل وقيل يستأنف الاعذار فان قال المدعى لا بينة لي فطالب المدعى عليه باليمين (ان اهلا) اي الطالب ليمين المطلوب بان تكون الخطاة ثابتة بينهما على القول باشتراطهما والعمل على انهما لا تشتط مطالعا وان تكون الدعوى مما يثبت بالشاهد واليمين وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يمين بمجردهما ولهذا عقبه بقوله (فكل الذى) اي جميع الامر (الذى يحتاج للشهادتين) اي لا يثبت الا بهما ولا يثبت بالشاهد واليمين كالنكاح والطلاق والعق والولاء وليس منها الشركة خلافا لما في الشارح من التبصرة (ان تجرد) ذلك الامر عن الشاهد (لسم تلزم

سؤال الحاكم من توجه عليه الحكم الك ما يستطه ولا شك ان المطلوب لما انكر توجه الحكم على الطالب بان لا شئ له مع يمين المطلوب او بدونها فيقول الحاكم هل لك ما يستطه هذا الحكم فاذا اتى بالبينة توجه الحكم على المطلوب فيقول هل لك ما يستطه وهكذا وقوله وهو واجب النخ ظاهرة انه واجب ان يقول له ذلك ابتداء وانتهاء اعنى بالابتداء عند الانكار او اقامة البينة عليه وبالانتهاء بعد اخذه النسخة وعجزه عن الطعن فيها فلا بد ان يقول له الحاكم ايضا هل اثبتت بهجة ولا يسجل الحكم قبل ان يساله اذ لعله اتى بهجة وهو لم يساله حتى يخبره بها وهذا هو المنصوص عليه لابن سهل وغيره قال اذ لا بد ان يعذر اليه عند ارادة الحكم له او عليه في آخر الامر وقال ايضا لا بد للعاصي ان يقول للمتخاصمين اخيرا اقيت لكما بهجة - اه - ونحوه او انل باب الوكالة من شرح الشامل وانظر شرحنا للتحفة في القضاء (ان اهلا) اي وبان يكون المطلوب ممن لو انكر ونكل انتفع الطالب بنكوله احترازا من المحجور ومن تقدم عند قوله وذا غرض صحيح النخ (بلى اذا لم يكن محتاجا) قول توفى الطلاق والعق والعفو لا يثبت الا بشاهدين النخ تامل كيف يتصور الاجل في العفو وما قبله مع عدم التعجيز فيها ولعله مبنى على ما مر له من انه يدخلها الحكم فيحكم بيناتها في العصمة وبقائه في الرق فلا يثبت الاجل في ذلك ليرتب عليه الحكم الا بشاهدين وقد علمت مما مر انه لا حكم فيها اصلا اذ لا يسمع فيها مجرد الدعوى ولو فرضنا انه اتى ببينة مقدوح فيها اذ هي حينئذ كالعدم فلم يسبق الا مجرد الدعوى وهى لا تسمع في ذلك واما الاجل في العفو اذا انكره الولي فلا يحكم عليه به الا بثبوتهم بشاهدين وكذا الطلاق اذا اثبتته المرأة واجل الزوج للطعن فيه فلا يثبت الاجل فيه الا بذلك

يمين به) قال في التوضيح اذ لا فائدة في توجيهها فان فادتها اذا نكل حلف والعق

المدعى واستحق ذلك لا (٣٩) يمكن هنا لان اليمين مع النكول انما تفيد في الاموال ومفهوم

ان تجرد انه اذا قام للمدعى

شاهد واحد توجهت على

تفصيل ذكره سخ في قوله وحلف

بشاهد في طلاق وعق لا نكاح

فان نكل حبس وان طل دين

(بلى) تلزم اليمين (اذا لم يكن)

المشئ (محتاجا) في اثناء

الى الشاهدين كالمال وما يثول

اليه كاجل وخيار وشفعة وشركة

وقتل خطأ واعلم ان الاجل

بحسب الموجل فيه ففي الطلاق

والعق والعنوسة ولا يثبت إلا

بشاهدين وكذلك الوكالة إلا

ان تعلق بها حق الوكيل من

اجرة او كان النزاع بين الوكيل

ومن عامله بدفع او بيع او شراء

سلعة من وكيل مالكة فتثبت

بالشاهد واليمين وإلا فلا يحلف

الوكيل ليستحق غيره قوله ابو

الضياء سيدى مصباح واورد على

الكلية الاولى وحلف الطالب

ان ادعى عليه علم الغم وكذا انه

عالم بفسق شهوده وله يمينه انه

لم يحلفه اولا ولا اتل الاستخلاف

على العرفانها يتوجه فيها اليمين

مع انها لا تثبت إلا بعدلين كما

اورد على العكس من ادعى على

والعق مثله ويمكن ان يكون هذا مرادته وقوله قوله ابو الضياء

سيدى مصباح اى وكذا قوله الناظم فيما يأتى في قوله واما اب

فيما تولاه من معاملات الخ يعنى لانه وكيل عن ابه وكذا قوله

غير واحد من المتقدمين والمتأخرين وما قاله سيدى مصباح نقله في

معاوضات المعيار قال سئل سيدى مصباح عن رجل اقام شاهدا واحدا

بوالة فاجاب ان كنتم تعنون بالذى اقام شاهدا واحدا هو من عامل

الوكيل فله ان يحلف مع شاهدة ويقضى له اذا انكر الموكل الوكالة

وان كنتم تعنون به الوكيل نفسه فليس له ذلك اذ ليس في السنة

ان يحلف رجل ويستحق غيره اه باختصار وبالجملة ان كان النزاع

بين الوكيل والموكل في الوكالة فلا يحلف الوكيل مع الشاهد بالوكالة

إلا ان تعلق بها حق كاجرة ونحوها وان كان النزاع بين الوكيل وبين

من عامله بيع او شراء فلهن عامله ان يحلف مع الشاهد وليس

ذلك للوكيل وقوله واورد على الكلية الاولى وحلف الطالب ان ادعى

عليه علم الغم وكذا انه عالم بفسق شهوده الخ في ايراد هذين نظر

اذ لا نسلم ان دعوى العلم في هذين ودعوى التحليف في الثالثة لا

تثبت إلا بشاهدين قاله سيدى عمر وتقدم التنبيه عليه عند قوله

وذا غرض ان صح الخ وقوله وللقائل الاستخلاف الخ انظر اذا شهد

واحد انه عفى عنه على دية هل هو مما يثول المال فيحلف القائل

معه ام لا وهو الظاهر بل المتعين ولا شبه ان دعوى العفو لا توجب

يميننا قال ارايت ان حلف له فلما قرب للتل قال عفا عني ذنبي

ايحلف له اه وحيث اورد على القاعدتين ما ذكر فهما اغليبتان فقط

(ان كان مشبها ودعواه صححت) قول ته بان يدعى على مثله الخ او قال

بان يدعى على من يشار اليه بمثل ذلك لكان اولى لان المشهور توجه

الدعوى مطلقا على مثله وعلى غير مثله ولا يستثنى من ذلك إلا ما فيه

معرفة كالسرقة والغصب ونحوهما فانها لا تتوجه على من لا يشار له

آخر انه عبده فانه لا يمين عليه وان كان الرق يثبت بالشاهد واليمين (ان كان مشبها ودعواه صححت)

اى ومع كون الحق مما يثبت بالشاهد واليمين فلا بد من الشبهة بان يدعى على مثله ومن صحة الدعوى من كون الذى ادعى معينا او حقا الى آخر ما مر من شروط صحة الدعوى (لكن ان كان مجعلا كلام يبين) هذا راجع لجميع ما مر وكافه يقول لا تنفع ايها القاضى فى سماع الدعوى واعتبار صحتها بظاهر الحال او ما تفهمه انت بفراستك بل لا بد من بيان المجمل كلى عليه حق او شئ (كالتمام لداوى) كلى عليه عشرة حتى يقول من بيع (وتفسير ابهام) كدناير او دراهم وفى البلاد سلكك مختلفة (وان لفظ اشكلا) كضمير لا يدري مرجعه (فيوضح) بالابن سهل اذا صحت الدعوى سأل الحاكم المطلوب عنها ثم قال فان كانت بشئ فى الذمة بين قدرة وذكر انه ترتب من بيع او قرض مثلا وان كانت فى غار بين محله من البلاد او فى شئ من ذرات الامثال بين الكيل والوزن والعدد او فيما لا تضبطه الصفة فلا بد من بيان القيمة قال الفرافى وفى الحلى بالذهب قيمة فضة (٤٠) وبالعكس وبهما بما شاء

منهما لانه موضع ضرورة وان كان فى شجة او جرح ذكر موضعه وقدره او فى سرقة بين ما هى وقدرها ومن اى موضع اخذت (ولنا مر) ايها القاضى (بتقييد غاصص) متشعب صعب (لتسل عنه اولان تناملا) مما اشتملت عليه الدعوى من الفصول ولاى باب ترجع من الاصول وحينئذ فليست هذه المسألة تقييد المتسأل

بذلك ولا على من لا يليق ذلك بمنصبه اتفاقا كما للعدوى وغيره (لكن ان كان مجعلا النج) واولى ان كان فيه لبس والفرق بينهما هو قول الدائل والفرق بين اللبس والاجمال مما به يهتم فى الاقوال واللفظ ان افهم غير التصدد فاحكم على استعماله بساورد لانه اللبس واما المجمل فربما يفهمه من يعتد به وذلك ان لا تفهم المجهل فليسما ولا سواء بل تصوير واقفعا وحكمه القبول فى المسألة فاحفظه نظما اعظم الفوائد وهذا كله تكرار مع قوله فيما مر فان صحت الدعوى يكون الذى

ادعى

المشار اليها بقول التخصة

والكتب يقتضى عليه المسدعى من خصمه الجواب توقيفا ادعى انه لان ذلك فيما بين الخصمين وما هنا فيما يفعله القاضى فيما صعب عليه من الدعوى (وفكرك فرغ) من كل شغل او مشوش اذا جالست للفصل بين الخصوم ابن الحاجب ولا يحكم فى كل غضب ولا جوع ولا ما يدهش عن تمام فكر المدونة واذا دخله هم او ضجر فليقم وفى الحديث لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان (واطلب النص وافهم) الواو لا تقتضى الترتيب والمراد اذا فرغت فكرك وسمعت من الخصمين فتفهم فى كلامهما ثم اطلب النص فى نازلتها ولا يجوز الحكم بالجزر ولا بالتخمين (وبعد حصول الفهم قطعا) للنازلة وحكمها (لتفصلا) قال فى النبصرة قال اشهب وسعدون ولا يقتضى الااضى حتى لا يشك ان قد فهم واما ان يظن ان قد فهم ويخاف ان لا يكون فهم



لما يجده من الحيرة فلا ينبغي ان يقضى وهو يجد شيئا من ذلك اه (وإلا) يحصل الفهم قطعاً بان لم تفهم او حصل لك شك في الفهم (فمر بالصلح) ظاهرة انه اذا لم يفهم يامر بالصلح وليس بهراد بل يامر الخصمين بالاعادة حتى يفهم عنهما وانما يامر بالصلح اذا اشكل عليه وجه الحكم لغرايته او تشعب امره ولم يجد من يسال عنه ولا قضيya غيره يصرفهما اليه والحاصل انه اذا اشكل على المحاكم كلام الخصمين من جهة تصوره امرهما بالاعادة (ع) ليفهم عنهما وان كان من جهة جهله والحكم بين في نفسه سال

ادعى معينا الخ ويحتمل على بعد ان يكون هذا في المدعى عليه وان كان لالتباسه او تشعب دعاوى المتخاصمين سال فان لم يجد امر بالصلح (كالخوف من تفاقم الامر) اى تعاطفه وادائه الى فتنة او هرج والصلح حيثذ واجب بخلاف قوله (او ان كان بين ذوى الصفات) (العلا) اى اهل العلم والدين (او الرحم الدعوى) اى او كانت الدعوى بين الاقارب وذوى الارحام والصلح في هذين مندوب قال عمر رضى الله عنه ردوا الحكم بين ذوى الارحام حتى يصطامحوا فان فصل القضاء يورث الضغائن اللخمى وهذا بين الاقارب حسن وان تبين الحق لاحدهما او لهما (وإلا) يخف من تفاقم الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعو للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمى لا يدعو للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجها قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق ولامانة فيقول اذهب الى فلان يصالح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بينك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال اعنة

الامر ولا كانت الدعوى بين ذوى الرحم (فلا) يدعو للصلح (اذا بدا الحكم) اى وجهه قال اللخمى لا يدعو للصلح اذا تبين الحق لاحدهما إلا ان يرى لذلك وجها قال ابن سحنون كان ابى ربما رد الخصمين الى من عرفه بالصدق ولامانة فيقول اذهب الى فلان يصالح بينكما ثم اشار الى القسم الثالث وهو ما اذا امتنع من الجواب بالاقرار والانكار بان سكت او قال لا اجيبك حتى تقيم بينك او قال لا ادري فقال (والذ) يسكون الذال اعنة

في الذي (لا يجيب لتعقلا) اي اعقله بمعنى احبسه (وادب) اي بالضرب بعد الحبس اذا لم يجب به (وبعد) اي بعد الضرب والسجن واستمراره على ابايته (احكم لطالب حقه) منه (بدون يمين في) القول (الصحيح) وهو قول ابن المواز وقال اصبع بعد اليمين (وقيل لا) اي لا يسجن ولا يضرب (ويقضى لدى الدعوى بعيد يمينه) حكاية في التبصرة فهي ثلاثة اقوال قال مالك اذا قال اقم بينك على ما تدعى اما انا فلا اقر ولا انكر لم يترك على ذلك ويجبر حتى يقر او ينكر قلت ومثله اذا قال لا احببك حتى تبين لي هل ما تدعيه علي برسم او بغير رسم فلا يجاب ويلزم ان يجيب قبله (وان قال لا ادري) هل علي شيء مما تدعى (٤٢) حلف على ذلك فان ابنى

(ولم يحلف اعملا) بالف بدل من نون التوكيد اي اعملن ما مر من السجن والادب ثم احكم بلا يمين الخ (وللا) بان حلف انه لا يدري قبله شيئا (ف) يقال للمدعى اثبت ما ادعيت امدع) الهمة للاستدعاء فان اثبت وللا فلا شيء له ثم اشار الى ما اذا اجاب بما يتضمن الاقرار دون تصريح به فنذكر ان الحكم فيه مختلف باختلاف الفروع فقال (مضمن اقرار كتحريم) به (ار جلا) اي ان ظهر ذلك وكان (برقع) اي في اصل من الاصول كدار مثلا بيد

ان يصلح اه اي فان دعى في الفرض المذكور فلا بد ان يبين لصاحب الحق ان النضاء اوجب له حقه وللا فلا يلزمه الصالح وله القيام لان القاضي قد داس عليه (مضمن اقرار) معنى التضمن المذكور ان ينتق النضاء والشراء مثلا تضمنتا وجود المعاملة والملك اللذين انكرهما فانكاره تكذيب لكن لا بالصراحة اذ لم يقل انها كاذبة واهرى لو صرح بالتكذيب فقل ما اسلفتهني مثلا او ما اشتريت منك الدار في مثال تد قوله وبها فتوى الاشياخ الخ وفي ابن عتاب واختصار المتطى ان بها العمل قال وللا لم يكن لتقييد المقال فائدة وفي شرح ابن رصالح التحليل في باب الوكالة انه الراجح وقوله ثم رجع او قامت الخ اي بان قال هو في الذمة ولكن قضيته او قد ملك الدار ولكن اشتريتها او قذفتها ولكن عفا عني او لم يرجع عن انكاره ولكن لما قامت عليه البينة اتى بما يبرئه وقوله فانه لا يضر كما في ضيحه عن ابن القاسم في

رجل ادعى آخر انها له ورثها من ابيه او جده فانكر من هي بيده وقال ما ملكتها المدونة قط فاقام المدعى بينة بما ادعى فاخرج الآخر بينة بشرائها منه فلا تسمع بينته لانه كذبها حيث قال ان القائم لم يملكها قط لان انكاره تضمن تكذيب بينته والاقرار بما ادعاه القائم ويصير كانه اجاب او لا بقوله اشتريتها منك ولا بينة له على الشراء (ودين) اي ادعى به فانكر المطلوب المعاملة وقال لم تقع بيني وبينك معاملة قط فاقام المدعى البينة بمداينته فاقام الآخر بينة شهدت له بالنضاء فلا تقبل منه ولا تنفعه لانه كذبها بانكاره ولا (في) اي على القول (الصحيح) عند الناطم من الاقوال وعول فيما صححه من تسوية الربيع بالدين على ما نقله المشطى عن ابن العطار وفي رواية حسين ابن عاصم

عن ابن القاسم قال قال أبو الحسن وبها فتوى الاشياخ وفي ضميمته ان فيمن انكر شيئا بالذمة او انكر الدعوى في الربع او فيما ينضى للسدد ثم رجع او قامت عليه البينة فأتى بما يبرئه اربعة اقوال الاول لابن زافع يقبل منه في جميع الاشياء الثاني لغير ابن القاسم لا يقبل منه ما أتى به في جميع الاشياء الثالث لابن المواز يقبل منه في المحدود دون غيرها الرابع يقبل منه في المحدود والاصول ولا يقبل منه في الديون وشبهها (٤٣٤) وهو قول ابن القاسم في المدونة اه واعتمد للاجهوري واصحابه قول ابن القاسم هذا

المدونة الخ هذا وان كان مذهب ابن القاسم في المدونة لكن الذي شهرة أبو الحسن في كتاب اللعان وابن هلال وغيرهما وقالوا ان العمل عليه هو الاطلاق كما اطلق الناطم والعمل مقدم على المشهور فكيف به وهو مشهور ايضا وقد ذكرنا في شرح التحفة ان هذه المسألة احدى المسائل التي خالف فيها اهل الاندلس مذهب ابن القاسم فانظره وانظر شرح الشامل في باب الوكالة وعليه فلا يعول على ما اعتمدته عجم واتباعه من الاستثناء المذكور ولا على ما قاله تد من ان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم وقوله ثم مسألة الدين مقيدة الخ كل من نزل المسألة كصاحب المختصر والتحفة وابن الحاجب والتميطي وغيرهم اطلق وما قيد بالعارف ولا بغيره والتقييد بذلك يقتضي ان هذه المسألة لا يحكم بها إلا على الفهاء اذ لا يعرفها غيرهم وهذا من ابعد بعيد وان ما قاله الرعيني ومثله لابن محرز ولكن جل لا يمة قديمهم وحديثهم اطلقوا وما فصلوا ولا قيدوا وهم ممن لا يخفى عليهم ذلك والنصوص اذا تواردت مطلقة على وثيرة واحدة فاطلاقها مراد كما قاله غير واحد فالقول بالقيد المذكور مقابل لما مر من العمل والمشهور كيف وهم قد قالوا ان العمل الجاري لمصاحبة عامة او سبب كذلك

فيها لدرعها بالشبهات والاصول يظهر فيها انتفال الملك فدعوى انها ما دخلت في ملك غير من هي في حوزة لا يلتفت اليها فكانه لم يحصل منه ما يكذب البينة التي اقامها اه وكان الاقوى في الربع خلاف ما صححه الناطم رحمه الله تعالى ثم مسألة الدين مقيدة بالعارف بما يترتب على الانكار واما الجامل بما يترتب على انكاره فلا يضره لانكار قاله الرعيني وقيد به الخطاب وغيره كلام خ وبه القضاء والفتوى (وان بدا) مضمون الاقرار (بعق واقرار به فعكس تحصلا) اي لا يلزمه عتق ولا يكون

مضمن لاقرار كالاقرار وذلك كمن شهد على شريكه الموصر بعقق نصيبه من العبد ففي ضمنه ان نصيب الشاهد حر وانه يستحق قيمته قال خ فنصيب (ع م) الشاهد حر ولاكثر على

خلافه فمشى الناظم على ما

عليه لاكثر وكمن اشهد او اقر ان اياه اعتق عبدا وخالفه غيره من الورثة فان ذلك لا يجوز عليهم ولا يلزم المقر فيه عتق واختلف هل له ان يستخدمه في يوم نصيبه (وثالثهما في مودع) اى وفي مسألة الوديعة ينكره المودع ثم يقرأ ويقوم عليه البيعة فتشهد له بيعة بردها او تلفها ثلاث احوال حكاه ابن رشد وابن زرقون القبول مطلقا قل ابن زرقون وهو المشهور وعنده مطلقا في ابن ناجي انه المشهور وقد بحث معه بانه انما تمسك باطلاقتها وهما لمالك والثلاث لابن القاسم تقبل بينته في التلف ولا تقبل في الرد لما تضمنه جمعه من تكذيب بينته واليه اشار بقوله (كهو) اى ثالثهما ان مضمون لاقرار كالاقرار (في الذى الى رده يلجسا) فيدعى الرد (وفي) نالاف اى في دعوى التلف فلا) وكان الناظم في غنى عن

هذه الفروع وانما ذكرها ابن الحاجب ومن تبعه في الدعوى خ وان انكر مطلوب فليس الخ (ومن في حساب يدعى غاطا مع الغريم) او الشريك مثلا وبعد ان تحاسبوا وتباروا وكنها البراءة

بينهما قام (بعيد الكتب) اى بالقرب منه (وهو) اى الغريم او الشريك (يقول لا) اى لا غلط بينهما
فطلب يمينه (فليس له احلافه) نعلمه الخطاب عن النوادر عن ابن عبد الحكم قال ولو كان له ذلك ما
نفعت البراءة ولا انقطعت (ع) المعاملة واختلف في القسمة اذا ادعى احد المتقاسمين فيها غلطا
او جورا هل المحكم فيها كذلك

(فليس له احلافه) ما اقتصر عليه الناظم هو الذى فى خ والذى
لابن سلمون من مالك ان له ان يحلفه ومثله فى نوازل الصالح من
المعيار ومجالس المكناسى قائلا وقع المحكم به وقال ميسدى عبد
القادر الفاسى هو الذى ادين الله به لفساد الزمان ابن رحال وهو
الذى ينبغي او يجب المحكم به لان قول مالك اولى ما يقلد اه
وهو ظاهر اذ غايته انه يحلف ما علم بوقوع الغلط او ما دخلا على
ان ذلك لم يدخل فى الابرء وذكر سيدى عمر الفاسى عند قول
الناظم فيما يأتى ويتضى الخصم بعد نفى حقوقه النعم ان العمل
على اليمين قلت وما احق هذه المسألة بان تجرى على قوله وان
عمم الابرء والخلع سابق الى اذ الابرء فى هذه جرى على سبب
خاص وهو الحاسبة من شركة ونحوها كالاتية بل البرزلى صرح
بذلك كما يأتى (بغير عمار يستحق) قوله ومفهوم يستحق النعم
قال البرزلى فى مسائل المديان عن ابن بطال ومثله فى المدونة
لا يبيع القاضى من دار المدين إلا بقدر الدين بخلاف ما يبيعه
من جارية او غلام فيبيعه كله لضرر الشركة اه انظر نصه فى
باب الرهن من شرحنا للتحفة واذا بيعت ثم قدم والبث البراءة
فانه لا ينقض البيع إلا ان يجدها لم تتغير فيكثير بين امضائه واخذة
ودفع ثمنه قاله زوسيانى قريبا ايضا وقوله (وفى نفقة الزوجة)
اى لان نفقتها من باب المعاوضة بخلاف نفقة الاولاد فهى من

فليس له تحليف المذكر لذلك
وايه اشار بقوله (هل كذا
بقسمة) (فليس له احلافه) ام
له لاحلاف قولان) والثانى
مذهب المدونة ولذا قيل (ذا
اقبالا) وهذا كله اذا قام بالقرب
كما افادة تصغير بعد وحد ابن
سهل القرب بسنة وفى المقصد
المحمود ان العام كثير وهذا كله
ما لم يثبت دعواه خ ونظر فى
دعوى جور او غلط وحلف
المنكر فان تفاحش او ثبت
نقضت ثم تكلم الناظم على
مسألة المحكم على الغائب يعنى
بغير ايلالة القاضى وهو من اهل
البلد وله مال يعدى فيه فذكر
ان الغيبة اما قريبة كاليومين
والثلاث او متوسطة او بعيدة
جدا فقال (ومن غاب فى قرب
كمن هو حاضر) فلا يحكم عليه

إلا بعد لاعذار فيكتب اليه بان يحضر او يوكل فان ائى حكم عليه فى كل شئ كما اذا لم يجب باقرار ولا
انكار وبين حد القرب بقوله (مسافته وان مع امن انجلى وإلا) ينجلي الامر فى مسافة اليومين بان كان
خوف نزل منزلة الغيبة المتوسطة وهى العشرة ايام (فيقضى) المحاكم عليه (مع يمين) القضاء انه
ما قبض ولا احوال ولا احتال ولا وهب ولا تصدق ولا اسقط حقه بوجه من الوجوه (كعشرة بغير عقار
يستحق) اى يحكم عليه فى كل شئ ما عدى استحقاق العقار (اذا جلا) ومفهوم استحقاق انها تباع

باب المواساة فاذا كان الولد غنيا سنطت نفقته بخلاف الزوجة
وفي معنى الغنى اذا كان قادرا على الكسب بصناعة نص على ذلك
في المدونة قالوا وكذلك الصبيبة اذا كانت لها صنعة فاذا كانت
الصنعة تقى ببعض نفقاتها كمل الاب باقيا للخمى اذا كانت
صنعتها لا تدركها بها معرفة ما لم تكسد صنعتها او يقع بها مرض
فتجب على الاب وفي منعه الاستسقاء بفاضل خراج ابنه الصغير
عن نفقته وجوزة قولان لبعض الموثقين واصبغ مع ابن لبابة انظر
القلشاني وانظر شرحنا على الشامل في باب الاجارة وهذا كله ما
لم تكن الام خالعت الاب بالنفقة على الاولاد والا فاجرتهم
تستعين بها على نفقتهم قاله في خلع الميعار (لمدع لديه متاع)
قوله قال الشئ هو فاعل جلا النج ونصه جلا الشئ يجلبو اذا ظهر
وفاعله متاع واعد بفتح الهمة وكسر الدال من اعدى الرباعى
بمعنى حكم وهو جواب اذا وبعيد يتعلق باعد وتمدع يتعلق بثبوت
وكذلك لديه والضمير للمدعى وول عطف على اعدد بمحذوف
العاطف وموصلا نعت لمحذوف اى شخصا يوصل الحق ويبيع
اما بصيغة المضارع وفاعله المولى بالفتح ومفعوله مال الغائب واما
بباء السببية الداخلة على مصدر باع اه وقوله واسهل منه النج اى
وحيث تعلق بعيد بيقضى فيكون قوله اعد معطوفا على يقضى بمحذوف
العاطف وجواب اذا على هذا محذوف كقوله انت ظالم ان فعلت
اى فيقضى في القرينة وفي المتوسطة بعد ثبوت الموجبات لمدع
من نعمة وصفته لديه متاع واعدة فيه وعطف الانشاء على الخبر
جائزا كنك اذا تاملت وجدت ما قاله م اسهل (كما يدري)
اى من كونه بعد الاستيناء للتسوق والاستقصاء فى الثمن وحلف
اربها على بقائها وثبوت مالك الغائب وهل يقتدر الى ثبوت كونه
اولى ما يباع عليه فان كان المبيع رهنا فلا يحتاج الى ذلك لتعلق

عليه دارة مثلا فيما ثبت عليه
من الدين وفي نفقة الزوجة لا
الاولاد (بعيد ثبوت الموجبات)
من الدين او الزوجة واستمرارها
والغيبة وقدرها والحالف (لمدع)
يتعلق بثبوت (لديه) اى عند
الفاضى (متاع) قال الشئ هو
فاعل جلا وقوله اعد جواب اذا
وبعيد يتعلق به والتقدير اذا جلا
متاع بعد ثبوت الموجبات من
المدعى لدى الفاضى واسهل
منه اذا جلا هو اى استحقاق
العار وقوله بعيد يتعلق بيقضى
او باعد ولديه متاع متدا
وخبر والجملة صفة لمدع اى
عنده متاع للغائب يرود ان
يعدى له فيه اعد (ول) اى
قدم شخصا (موصلا) للطالب
حقه (يبيع) ما يعدى فيه
(كما يدري) قسالة خ
وبيعت دارة بعد ثبوت ملكه

حق المرتهن بعينه وربما كان ايسر من غيره قاله ابن عرفة وان كان غير رهن فلا بعد من ذلك وقوله عن خليل بالخيار ثلاثا الخ قال عجز لم يبين من له الخيار وفي كتاب العتق الاول من المدونة انه الحاكم فان زاد احد في السلعة فسخ البيع الاول وبيع لهذا الثمانى لما في ذلك من الغبطة اه قلنت انظر لو باعه بغير الخيار المذكور وقعت الزيادة بعد الثلاثة والظاهر انه لا ينقض ولا سيما حيث كان بعد التسويق وام يافى زائد غير المشتري المذكور فالخيار ثلاثا ليس شرط صحة بل كمال فقط ثم بعد كتنبي هذا وقفت على نوازل البرزلى وفيها ما نصه سئل المازرى عما اذا باع الحاكم حصه فدان بعد ان عرض بيعها على الشريك فسلم ثم البيع زاد زيادة معتبرة فاجاب اذا ثبت امضاء البيع على حسب ما مر من مضى الخيار ثلاثا وبشله فلا تقبل منه زيادة البرزلى جرى العدل عندنا انها لا تقبل زيادته في الثلاثة الايام التي يبيع السلطان على خيارها خلاف ما وقع في جواب البرزلى واما بعد الثلاثة الايام فلا تقبل الزيادة ممن كانت اذا وقع التشييد بذلك والاستقصاء حسبما تقدم في بيع القاضى على المحاجر وكثيرا ما يقع هذا في بيع غلات الحبس واكرية رבעه ما لم تجر العادة فيه انه على قبول الزيادة وان كان فيه يوم البيع غبن كثير وجب الرجوع فيه كما تقدم في بيع الوصى اذا حصل المسوغات ثم ثبت الغبن اما ان كان الغبر لسوق حدث فلا يلتفت اليه اذا كان بعد الثلاثة ايام اه وانظر ابن عات معلوم منه ان الزيادة بعد ثلاثة ايام لا تقبل ممن كانت ولو ام يبيع القاضى على خيارها والله اعلم فرع في اجوبة الشفشاوانى ما نصه وفي المعيار سئل التابسى عن مديان له ربيع واسع فلم يجد من يشتريه منه فساله رب الدين ان يشتريه بخس كثير فاجاب ليس له ان يبيع رבעه من صاحب الدين وانما تباع

وانها لم تخرج عن ملكه في عليهم ثم يمينه بالخيار وقال في الفلاس وبيع ماله بحضرته بالخيار ثلاثا قال في صحيح لبس خلاصا بالفلاس بل كل ما يتولى الحاكم بيعه على غائب او يتيم او نحوهما كذلك (ويقتضى) ما لزم الغائب (وان يكن) هذا البيع (بجعل) او اجرة (ففى معطيه) لمن قدمه القاضى لتوليته

(قولان اعملا) معا الاول لابن القاسم ان يجعل على طالب البيع والثاني العيسى قال ما ارى الجمل
إلا على الراهن قل ابن رشد وقول عيسى اظهر من قول ابن القاسم لان الراهن مأمور بالقضاء واجب
عليه فعلمه فهو اولى بغرم ما يتوصل به الى اداء الواجب عنه ثم وجه قول ابن القاسم (وناء) اى
وغائب بعيد كمن بالفيروان على مسافة شهرين فاكثر لتحكم بلام الامر مكسورة ونون التوكيد الخفيفة
(عليه بكل) اى فى كل شئ حتى فى استحقاق العقار (مع يمين) القضاء (وما النجلى) ذكره معها من اثبات
الموجبات ولا بد فيها من تسمية الشهود وقد استوفى المسألة (٤٨) خ بارجز عبارة اذ قسال

والقريب كالحاضر والبعيد جدا
كافريقية قضى عليه بيمين
القضاء وسمى الشهود وإلا نقص
والعشرة او اليومان مع الخوف
يخصى عليه معها فى غير استحقاق
العقار فرع فان قدم الغائب
بعد بيع اصله واثبت براءته
من الدين او النفقة بما يسقط
ذلك منه مضى البيع ويرجع
على الطالب بما اخذ وحكى
التونسى ان له نقص البيع
ودفع الثمن للمشتري قسالة
البرزلى وقاله ابن الناطم فى
شرح التحفة عند قولها وغائب
من مثل قطر المغرب عن ابن الحاج
قال الشيخ ابن رحال فى ابن
يونس تقييد عدم رد البيع بما

الرباع لمن يشتريها فاذا خلى البلد وام يبق من يشتري من سائر
الناس فيوجب الى ان يجئ الناس ويرصد من يرغب فى الشراء
فى تلك الناحية هذا الذى ارى فى هذا الوقت فى المواضع التى
اخلاها تغير الزمان اه قللت وهذا لا يخالف ما قالوه من انه يوجب
لبيع عقاره كالشهرين فاذا انقضت فانه يباع ولو لم يبلغ القيمة
لانه غاية المقدور كما قاله ابن محرز وغيره لان ما فى المعيار انما
هو فيما اذا لم يجد من يشتريه لخلاء البلد وما لابن محرز وغيره
انما هو فى غير ذلك انظر شرحنا للشامل فى باب الرهن وشرحنا
للتحفة فيه ايضا (قولان اعملا) قول ثم وجه قول ابن القاسم
النج اى وجهه بان الراهن يقول انا لا اريد بيع الرهن لاني
ارجوان يتيسرلى الحق دون بيع فاذا اردت تعجيله فاد الجمل
(مع يمين) ثم ما ذكره ظم من اقسام الغيبة الثلاثة انما هو اذا كانت
الغيبة فى غير اياته العاضى والطالب والمطلوب من اياته واما
ان كان المطلوب من غير اياته فهو قوله فى التحفة والحكم فى المشهور
حيث المدعى عليه وقوله وسمى الشهود اى ليتمكن من الطعن

اذا فات المبيع اما اذا وجد متاعه بحاله لم يتغير فله اخذه بشئنه كما لو قامت بيته انه فيهم
مات او قبل فبيع ماله ثم قدم اه وهو حسن والى مسألة الموت اشار نخ بقوله وان انفذت وصيته
مستحق بريق لم يضمن وصى او حاج ان عرف بالحرية واخذ السيد ما بيع ولم يفت بالثمن كمشهود
بموته ان عذرت بيته لمقتض وإلا فكالغاصب وما فات بالثمن كما لو دبر او كبر صغيرا ولما فرغ من
الحكم على الغائب باقسامه الثلاث اشار الى المتغيب وهو قسمان مختلف فى بيته ومتغيب لم يدر اين
هو فاشار الى الثاني بقوله (اعملا بطبع) النج

واشار الى الاول بقوله (اذا يخفى خصم بميت) معلوم وطلبه الخصم واني ان يجيبه (فارسل
عدولا) اي عدلين (له) اي للخصم او لذلك البيت (مع من) اي مع رسول ثقة (ينادي) على
بابه يا فلان ابن فلان القاضي فلان يدعوك (الا الا لتخصر) مجلس الحكم مع خصمك (وللا)
تحضر (فالوكيل) مبتدا (ثلاثة) بالنصب معمول لارسال وينادي على طريق التنازع (يقام) خبر
المبتدا اي وللا تحضر اقام لك وكلا فان خرج وحضر مجلس القاضي وللا اقام وكلا وسمع من المدعي
وامضى الحكم عليه (وبعد) اي وبعد حصول ما ذكر (احكم ويمضي) الحكم عليه (وحصل
لبعض به هجما) اي ولبعض (٤٩) من العلماء انه بهجسم به اي يدخل عليه في بيته

على حين غفلة (وقيل يفتشه)

اي يفتش داره (بعدلين
والاعوان والنسوة) اي يدخلن
ابتداء ويعزلن نساء المطلوب
الى ناحية ثم يدخل الاعوان
والعدول يفتشون وكل ذلك
يكون بغتة ولم يفترق هذا القول
مع الذي قبله لالا بما فصله من
ذكر الاعوان والنسوة والعدول
وللا فهو هجم ايضا ولعل الاول
انما يخالف في العدلين قال في
البيان وذكر ابن شعبان انه
انه اذا توارى واثبت
الطالب حقه حكم عليه ان
كان له مال ظاهر وان لم يكن

فيهم لانه على حجة اذا قدم وجرى العمل بتسمية الشهود الحكم
بشهادتهم كان الحكم عليه غائبا او حاضرا وللا نقص الحكم لضعف
العدالة في قضاة الزمان كما مروياتي انه يعطيه النسخة من
الحكم وقوله اما اذا وجد متاه بحاله الحج تقدم هذا عن زكريا
مقتصرا عليه كانه المذهب (احكم ويمضي) يعني ولا ترجى له
حجة حيث كان تغيبه بعد حجة وللا رجيت كما ياتي (وقيل
يفتشه بعدلين) الظاهر ان هذا هو عين ما قبله اذ لا بد فيه من
العدلين ايضا (والنسوة) فالقولان بمعنى اذ كل ما يفعله القاضي
هجما او غيره لا بد فيه من العدول وقوله وقضى عليه الى ان
يقدر الحج وترجى حجة ان تغيب قبل استيفاء حجة وللا فلا وقوله
ومنهم من يرى انه يرسل الحج الظاهر انه اذا لم يوجد من يجري
على المتغيب الذي لا يدري اين هو ولا يقيم له وكلا وقوله في
التنبيه الختم المذكور هنا غير الطبع الحج لا يخفى ما فيه اذ الختم

له مال ظاهر وثبت انه في منزله فمنهم من يرى انه يختم على بابه ويبعث اليه رسولا ثقة
ومعه شاهدان ينادي بحضرتي فلانة ايام كل يوم ثلاث مرات يا فلان ابن فلان القاضي فلان
يامرك بحضور مجلس الحكم مع خصمك فلان وللا نصب لك وكلا فاذا فعل اي ولم يخرج
نصب له وكلا وسمع البينة وقضى عليه لالا ان يقدر على استقراج المال منه ومنهم من يرى انه
بهجم عليه ومنهم من يرى انه يرسل عدلين معهما جماعة من الخدم والنسوان والاعوان فتكون
الاعوان بالباب وحول الدار ثم يدخل النسوان ثم الخدم بغتة ويعزلن حريم المطلوب الى ناحية
في بيت ويفتش المنزل اه من التوضيح ونحوه في الطرر من الشعباني تنبيه الختم

المذكور هنا غير الطبع الآتي في النظم لانه هنا حتى ياتى العدول ولاعوان لئلا يخرج ويتغيب والمذكور في النظم ليضطر للحضور والخروج الى المحكم تنكيت انكر ابن عرفة على ابن الحاجب وابن شاس المحكم على المتواري قائلا لم اجد في النواذر عن سحنون قال وتواري الخصم عن خصمه وهو معه في بلدة كثير وما سمعت ولا شاهدت ان احدا من القضاة حكم عليه كالغائب ثم ذكر عن ابن فتوح ما حاصله انه يضيق عليه حتى يظهر وان ثبت انه في داره سمرهما عليه حتى يخرج قال فظاهرة انه لا يحكم على المتواري بالدار اه وانظر قوله لم يسمعه مع ما سمعت عن الشعباني وابن شعبان وما تسمعه قريبا عن صاحب البيان هذا كله اذا ثبت اختفاء (٥٠) المطلوب كما في النص وظاهر

النظم واما قبل ذلك فقال ابن سلون ومن لم على غيره دعوى دماء الى القاضي فان اجاب وللا دفع اليه القاضي طابعا ليرتفع به المطلوب معه ان كان في مصر المحاكم او على الاميال السيرة وفي البعيدة يكتب الى من يشق بفهمه ودينه وينظر في تلك الدعوى قال ولا يشخص من البعد خصما ولا شاهدا والبعد ستون ميلا ذكره سحنون في العتبية وفي خ وجلب الخصم بخاتم او رسول ان كان على مسافة العدو

ليس هو المحضور فتقبل ليضطر للحضور فيكون بعد حضور العدول والمناذاة اذ لا يلزم ان يبقى العدول ولاعوان هنالك لثلاثة ايام فالطبع والمختم شئ واحد وغايته انه اذا ثبت انه في منزله يختم عليه على هذا القول ليضطر ذلك للحضور كما يختم عليه اذا لم يدر اين هو وفي الاول نقله ابن فتوح قتلا من اخذ رسولا من حاكم الى رجل او امرأة فذكر انهما غيبا وجوههما داخل الدار ليبتلا حقه وسال من المحاكم ان يسمر الباب حتى يضطرهما الى الخروج فليس للمحاكم تسميهما حتى يثبت الطالب ان المطلوب يسكن الدار بكراء او غيره اه بنج (اعتقلا) قول تدفعاقب مزيله النج الصواب انه يفعل ذلك ليعلم انه اذا ازيل فقد دخل المنزل فيفعل به ما مر من المناذاة او الهجوم لانه اذا كان يعاقبه على ازالة الطبع فيعاقبه على العصيان ابتداء ولا معنى للطبع بشمع او جلدة ونحوهما مما يسهل زواله لالا ذلك اذ المقصود من الطبع

لا اكثر كستين ميلا لالا بشاهد ثم اشار الى المسألة الثانية فقال (اعقلا) اي منع بيت المطلوب الذي تغيب عنه (بطبع) بشمع او طين فيه نذش بحيث اذا ازيل وفتح الباب لم يعد لهالة فيعاقب مزيله (او التسمير) للباب بجلدة (ان لم يعب) بالعين المهملة التسمير الباب والقضاة اليوم يسمررون ولا يبالون (اذا تغيب) بالعين المعجمة وكل ذلك بعد اخراج ما له روح من عاقل او غيره كما قال (ولتخرج ذوى الروح مسجلا) قال ابن سلون عقب ما مر عنه واذا امتنع الخصم من الحضور وتغيب وثبت ذلك فكان سحنون يكتب بعقلة ضياعه ومنافعه وسد بابيه ليضطر ذلك الى الحضور وقال في المقصد العمود وان تغيب المدعى عليه

طبع الفاضى على داره وهو احسن من التسمير لانه يفسد الباب فسان لم يفسده سمرة عليه بعد ان يخرج منها ما فيها من الحيوان وبني آدم اه ولا تسمر الدار حتى يثبت انها المطلوب يسكنها وحده فان لم يظهر ولا حضر مع ذلك حكم عليه قبل في البيان اذا تغيب بعد استيفاء حجه فرارا من القضاء قضى عليه وعجزة ولا حجة له وان تغيب قبل استيفاء حجه تلزم له فان لم يخرج وتمادى على مغيبه قضى عليه (٥١) من غير قطع حجه واليه اشار في التكلفة بقوله

ومن الد في الخصام وانتهج

نهج الفرار بعد اتمام الحجج

ينفذ الحكم عليه المحاكم

قطعا لكل ما به يختصم

وغير مستوف لهما ان استتر

لم تنقطع حجه اذا ظهر

فرع فان كان الحق على امرأة

فقال العبدوسى مضى العمل على

ان الزوج يجبر على احضارها او

يعين وكلا عنها لانها في بيته

ولا يخفى عليه امرها وقيل

يخلف ولا شئ عليه كما لو

بادر بطلاقها (ومن عجزه عن

مسجد يدهى) يعنى ان من

وجب عليه يمين في الجامع

لكونها في ربع دينار فاكتر

وادعى عجزه عن المسجد وانه

لا قدرة له على الخروج اليه

ف قيل اذا ثبت عجزه بالبينة

منع المتوارى من التصرف في الدار إلا بافصاد بابه وهذه الامور الضعيفة يمكنه ازالته بلا افساد فلم يبق وجه لذلك إلا ما ذكرناه من كونه يعلم دخوله للمنزل فيفعل به ما مر وقوله فكان سحنون يكتب بعقلة ضياعه الخ هذا صريح في ان التغيب يفعل به ما ذكره الناظم كان له مال ظاهر ام لا خلاف ما مر عن ابن شعبان وصريح ايضا في انه لا يعقل عليه الدار فقط بل كل الضياع التي يملكها والحاصل ان التغيب اذا ثبت تقيمه وعصيانه وفي معناه المريض المحبوس يعتنعان من التوكيل يحكمم عليه الفاضى بعد التلوم بالا جهتساد سواء تغيب من اول الامر او بعد ان انشب الخصومة وسواء قلنا ان التغيب يطبع عليه مطلقا كما هو ظاهر النظم او ان لم يكن له مال ظاهر يعدى اليه فيه على ما تقدم في نقله عن ابن شعبان ونحوه في الشامل ولكن ترجى له الحجمة حيث لم يستوف حجه كما قال في التكلفة

ومن الد في الخصام وانتهج نهج الفرار بعد اتمام الحجج الخ تنبيه من هذا المعنى احد الشريكين يطلب صاحبه بالقسمة فيتغيب فان الفاضى يوكل من يقسم عنه بعد ان يفعل به ما مر

حلف في بيته وان لم يثبت عجزه اخرج واليه اشار بقوله (فهل يخلف في بيت) يميننا بالله من غير مصحف (اذا عجزه انجلي) بالبينة الشاهدة به (وإلا) ينجلى عجزه (فخرج) للمسجد وقيل ان ثبت عجزه حلف في بيته كما مر وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج لا راكباً ولا ماشياً فان حلف خير المدعى بين ان يخلفه في البيت او يصبر حتى يبرأ وان نكل اخرج الى المسجد واليه اشار بقوله (او يخير مدع) في تحليفه (بسبب وتأخير) له الى ان يبرأ فيخلف

له في الجامع وهذا التفسير (ان اقسام المطلوب الذي لم يثبت عجزه (اولاً) (ولا) (يقسم) (فخرج)
 وله قلب اليمين لاصلية فيغرم الحق واما يمين الخروج فلا تعلق لانها يمين تهمة وقيل ان ثبت
 عجزه حلف بالمصحف في بيته وان لم يثبت حلف انه لا يقدر على الخروج ويخير المدعى بين ان
 يحلفه الان بالمصحف او بعد براءة بالجامع واليه اشار بقوله (او يميناً بمصحف) في بيته اذا ثبت
 عجزه (ولا فحلف) على العجز (ثم خير بما خلا) فقوله او يميناً هو معطوف على قوله يحلف في
 بيت مع بقاء موضوعه الذي هو اذا عجزه انجلى والقول لاول لابن بقرى والثاني لابن حصارث
 والثالث لابن لبابة وفي المسألة رابع لابن زرب يختبره القاضى بشاهدين وانكره ابن ميسر
 ولعل الناظم لذلك تركه ولو شاء ذكره لقال

وقال ابن زرب يتلى في مقالته بيعت له (٥٢) مع شاهدين واجباً

وقال الغبريني في قول ابن	لبابة دليل على ان التحليف
بالمصحف جائز ولم يقع فيما	هلث للآ هنا وقال القاسبي هو
بدعة وقال التونسي هو جائز	اذا رجي ان يرتدع به ومثله
الحلف بالله عند ضرائح	المشايع لا بهم فيمنع تتمته
اهل البادية يجلبون الى	الجامع ان قربوا منه كثلثة
اميسال وقيل الى عشرة ولا	خلفوا مكانهم والله اعلم اه

(ثم خير بما خلا) قوله يجلبون للجامع الخ قال اللخمي يجلبون
 الى مكة والمدينة وبيت المقدس واما غيرهم فيجلبون في مواضعهم
 الا ان يكونوا بقرب من المصر على العشرة اميال ونحوها وقال ابو
 مصعب يجلب الى لامصار من كان على ثلاثه اميال وهو احسن
 * فصل *

(كما عن تعد) اي لان ربه لم يرض بذمته حتى تترك القيمة
 عنده بخلاف الدين الذي عن معاملة فانه قد رضىها وقول تد
 او كان القيام بالغبن الخ هذا ظاهر اذا كانت معاوضة كسلعة بساعة
 مثلاً فلكل منهما القياس به واما اذا كان البائع باعاً وغلب فقام

يتبع

* فصل *

(ولا يتقاضى دين عينا كان ام لا من غاب) من مدين له حاضر (حاكم سوى دين مفقود ومهجور
 انجلى) اي ولا اب له ولا وصى او غاب عنه واهمله قال في المدونة وينظر الامام في مال المفقود
 ويجمعه ويوقفه كان بيد وارث او غيره ويوكل به من يرضاه ويقبض ديونه ولا يبرأ من غرمائه
 من دفعها لورثته لانهم لم يرثوه بعد وفي طرر ابن عات يلزم القاضى قبض ما يجيب للغائب
 وادفعه وابراء الغريم وهذا فيما اذا طلب ذلك الغريم لتبرأ ذمته كما يفيد آخر كلامه وهو قول الناظم
 (كذا ما على باغ براءة ذمة) فدين المفقود يقتضيه الحاكم مطلقاً ودين الغائب غيره يقتضيه اذا طلب
 دفعة المدين فيبرأ منه من سلم طعام او غيره (كما عن تعد) اي كما يقبض من دين الغائب ما وجب له بسبب

تعد قال ابو الحسن ومن تعدى على مال غائب فافسده فان لامام يأخذ منه القيمة ويحبسها للغائب اه وكذا لو اراد المدين سفرا بعيدا او نحوه (و) ك (الذى قد تحصل له) اى الغائب (من معيب بيع) يعنى انه اذا باع الرجل عبدا مثلا ثم غاب او باعه وكيله على البيع فقط ثم وجد المشتري فيه عيبا فرفع للمحاكم واثبت العيب وغيره من الموجبات وباع العبد وقضى المشتري وفصلت فضلة لريادة (سمه) ثمنه فان المحاكم يقبض ما تحصل من الفضلة حتى ياتى الغائب (او شفعة بوما

المشتري فيه بالغبن فقد يقال انه لا يجب لذلك لان الثمن يتبع الرغبات فقد يرغب المشتري في الشيء فيعطى فيه اكثر من قيمته بكثير فكيف يصدق في الغبن وانه لم يكن له رغبة فيه وعليه فالقيام بالغبن يجب ان يخص بالبائع وكثير من الناس لا يتنبه لهذا المعنى فيوجب القيسام به حتى للمشتري مع انه قد تكون له رغبة والدراهم لا تتراد لاعتيانها لكن يقال ثبوت كونه جاهلا بالقيمة ينفي عنه ذلك اذ لا يتصل زاد على القيمة للرغبة الا اذا كان غارفا بها وقوله قال عياض مفهومه انه المفهوم هنا بمعنى المدلول وقوله وقد يقال كان يمكن في مسالتي العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضلة بذمة المشتري ايضا الخ لا يخفى ما فيه لان المشتري لا ذمة له هنا وانما هو امين وقوله فالصواب تاويل عياض الخ لا يخفى انه في العيب وعدم الفوات يتولى المحاكم البيع فلا يرد الفضلة للمشتري لانه غفل من امانة الى امانة ولا فائدة في نقلها للمشتري بخصوصه بل قد يكون غيره اولى بخلافه في الفوات فليس للمحاكم فيه بيع وانما فيه الزامه بالقيمة التي في ذمة المشتري فبقاء الفضلة في ذمة المشتري اولى من اخراجها بالغبن

المشتري ثمنه وان كانت فضلة قبضها المحاكم قال في المدونة ولو اقام المبتاع بينة انه ابتاع منه عبدا بيعا فاسدا فان لم يفت بتغيير سوق او بدن فعل فيه لامام كفعله في العيوب وان تغير في سوق او بدن حكم عليه بالامام بقيمته كانت اقل من الثمن او اكثر ويفسخ البيع ويتراد هو والبائع الفضل متى لقيه اه قال عياض وقوله وان تغير في سوق او بدن مفهومه انها لا تؤخذ من المشتري الزيادة ولا توقف وهو معارض بما اذا كان العبد قائما ولمسالة العيب اذ قال توقف الفضلة ولا تترك عند المشتري فقليل لم لم يثق هناك بالمشتري وثق به هنا اه وقال ابن يونس لان في العيب

وعدم الفوات يباع العبد ويقتضى المشتري ثمنه وتبقى الفضة النظر فيها للحاكم وفي الفوات لم يبيع وانما الزم المبتاع بقيمته فان كان فيها فصل فكدين الغائب قال وهذا بخلاف من جنى على مسال غائب فللسلطان ان يأخذ القيمة من الجاني وقال ابن محرز فرقوا بين المسالتين بانه لما فسخ البيع في العيب بطلت المعاملة بين المشتري والبائع وكانه لم يعامله قط وفي الفساد اذا فات فكان البائع قد كان رضى بمعاملته فيترك فصل القيمة عنده قال وهذا الفرق ليس بشئ لانه لم يرض بمعاملته على ان يترك شيئا في ذمته وانما هو امر حادث (٤٥) بالحكمة فرأى ابن القاسم ابقاءه في ذمته اولى من اخراجه

<p>الامانة فالصواب حينئذ ما لابن يونس واعتراض ابن محرز حينئذ عليه غير ظاهر بل ما قاله ابن محرز قبل اعتراضه متفق مع ما قاله ابن يونس في المعنى فتأمل (نسبة مع معقب) قوله تعلق بها حق الله وحق من ليس به موجود الخ يعني بعضها تعلق به حق الله وبعضها تعلق به حق من ليس به موجود لان الامرين حاصلان في جميعها (بالسبب اج - لا) قوله إلا الربع فب - ان السبب خلاف الخ اي فيذكره اذ لا يعلم احتياجه للنفقة إلا من قبله وان اثبت احتياجه لها بالبينه كان احسن كما في ابن عريصون واما بالنسبة للغة او كونه بين ذمين او جيران سوء ونحوهما فلا بد من اثباته على هذا القول والله اعلم وقوله فافق السيوري الخ يعني اذا بين وثبت خطاه كما لو تبين انه باع ما ليس ملكا له او ما ليس اولى بالبيع اذ لا ضمان حتى يتحقق تعديده واما ان لم يثبت وبقي الامر محتملا فهو محمول على الصحة اذ هي الاصل في العقود كما اوزوج بغير اثبات الموجبات فهو محمول على الصحة ايضا حتى يتبين كونها في العدة او كون الزوج ليس كفوا</p>	<p>للامانة وتعرضه للتلف فان خشى الحاكم على ذمته نقله الى حيث يثق به اه وقبله ابو الحسن وقد يقال كان يمكن في مسالة العيب وعدم الفوات ان تبقى الفضة بذمة المشتري ايضا ولا تنقل للامانة وتعرض ايضا للهلاك فالصواب تاويل عياض انه لا فرق بين المسالتين وان وثق هنا بالمشتري ولم يثق به هناك والحاصل انه فرق في المدونة بين المسالتين كما فعل الناظم وهل ما بينهما خلاف او وفاق تاويلان (ورشد وضد) اي الترشيد والتسفيه (والوصايا) اي النظر في صحتها او بطلانها</p>
--	---

(و) امر (غائب ومال يتيم للنصاة) لا للمحكمين ولا للوالى ووالى الماء ويحكم حسبما فيها نائب القاضى والسلطان الذى ولاه فالمحصراضافى (كذا الولاء) اي لا يحكم في ثبوته ونفيه عند التنازع إلا النصاة (وحد) و (قصاص) و (نسبة مع) حبس (معقب) فهذه عشرة وزاد في المختصر في باب القضاء اللعان وذلك لخطر هذه الامور ولانها تعلق بها حق الله وحق من ليس بموجود (وبيعك ولا نكاح) بالنصب فيهما مفعول مقدم (بالسبب اجعلا) اي لا تتبع ايها القاضي مال اليتيم ولا المفلس ولا الغائب إلا بعد اثبات الموجبات والسبب في ذلك خ والولى لاب

وله البيع مطلقا وان لم يذكر سببه ثم وصيه وان بعد وهل كالأب أو إلا الربع فيبيان السبب خلاى
ثم حاكم وباع بثبوت يثمه واهماله وملكه لما بيع وانه لاولى وحيازة الشهود له والتسويق وعدم
الفاء زائد والسداد فى الثمن وفى تصريحه باسماء الشهود قولان قال البرزلى فان باع الغاضى تركته
قبل اثبات الموجبات فافق السيورى بنقض البيع وان فدت لرمه المثل فى المثلى والقيمة فى المقوم
يوم تعدى ولا بد فى الفلس من اثبات الديون ويعذر للغمساء بعضهم لبعض واما النكاح فان كانت
بكرا فلا بد من ثبوت يثمها (٥٥) وانها لا وصى بها ولا مقدم ولا عاصب نسب وباوغها ومطلوعها
من زوج وكفائة الزوج لهما

حسما ما قلناه ابن المكوى وشيرة واما ان باع التركة لقضاء الديون
وقضاها قبل ثبوتها فلا اشكال فى ضمانه بخلاف بيعها لمحااجة الايتام
فلا ضمان حتى يثبت عدمها وقد نصت فى شرح التحفة عند
قولها فى النكاح وحيثما العقد لفاص قد ولى النخ ان المعتمد فى بيع
الوصى دون اثبات الموجبات مضيه حتى يثبت ما بوجوب فسخره
وكذا يقل فى مقدم الغاضى اذ هو كالوصى كما قاله ابن رجال فى
حاشيتها وقال الميضى فى باب الوصايا عن بعض المؤثرين ما نصه
الذى جرى به العمل ان حكم مقدم الغاضى حكم الوصى فى
جميع اموره وانظر شرحنا للشامل فى باب الحجر وشرحنا على التحفة
فى فصل فى مسئل من احكام البيع وقوله فاحرى اذا ادعت النخ
اى فاحرى الطارئة الغير المبرورة اذا ادعت عدم الزواج النخ وفى
الفصل الثامن فى التسجيلات من تبصرة ابن فرحون اذا طرات
المرأة وادعت غيبة زوجها غيبة منقطعة وانها ضائعة فانه يحلها
وتطلق نفسها انظر تمامه وانظر ابن سلون وانظر الفشتالى ايضا
قبل عقود الطلاق (وربع يتيم) قوله وثالثها ان كان الوصى عدلا
فاحرى اذا ادعت عدم الزواج

او موت الزوج مثلا والله اعلم (وربع يتيم) قال الجوهرى الربع الدار والمراد هنا جميع لاصول قال
ابن سلون ولاصول قسمان رباوع وهى الدور والحوانيت والافران ونحوها وعقار وهى الفدادين والمجنات
والكرم ونحوها اه (لا يباع) اى لا يبيعه الوصى ولا المحاكم إلا لواحد من الاسباب الآتى ذكرها واما
الاب فيبيع لها ولغيرها كما مر عن المختصر وقيل الوصى كالأب يجوز له ما يجوز للاب ابن يونس
الوصى العدل كالأب يجوز له ما يجوز للاب ولا يجوز للاب ان يبيع هتار ابنه إلا لوجه نظر
كالوصى ابن عرفة تامل هذا مع نقل الميضى انه على النظر اتفاقا قلنت لا نظر لان لاوى فى حكم

انعدام كلاب وما لا يجزله ابتداء والثاني فيما يحتمل عليه بعد مدورة منه عبد الحق للاب ان يبيع هتار ابنه الصغير ولا يعترض عليه وليس كالوصى الذى لا يبيع الا لنظر اوجه ابو عمران محتمل بيع الوصى على غير وجه النظر حتى يثبت انظر بخلاف كلاب وهذا فى الرباع خاصة واما غيره فهما جميعا على النظر حتى يثبت خلافه وثالثها ان كان الوصى عدلا عارفا محتمل بيعه على النظر فى الربيع وغيره وان كان جاهلا او امراة حملا على غيره قال ابن عات وبه العمل وقال البرزلى وبه عمل شيخنا وتبعه قضاة بلدة قال فى شرح التفتة فيمضى فعله ما لم يكن اليتيم غنيا اهـ (٥٦) وما ذكرناه من ان الذى يبيع

للاسباب المذكورة الوصى والمحاكم هو الصواب قال فى الجواهر وولى الصبي ابوه وعند دمه وصيه او وصى وصيه فان لم يكن فالمحاكم ولا يتصرف الا على ما يقتضيه حسن النظر ولا يبيع هتاره الا لحاجة او غبطة الخ ونحوه لابن المحاسب والشامل والمختصر وبه قرره شراحه من وعج وغيرهما وقال طفتى انما يبيع للأسباب المذكورة الوصى واما المحاكم فلا يبيع الا للحاجة كما هو مصرح به فى المدونة وابن رشد وابن مرفة ولم يأت بكلام المدونة وساق كلام ابن رشد وابن مرفة المتقدم ولا دليل فيه

عارفا الخ قال ابن رحال فى حاشية التفتة الراجح انه كلاب فى حمل تصرفه على السداد باع ربعا او غيره وهذا ما لم يبين السبب والا فهو محتمل على ذلك اتفاقا ولا يحتاج الى اثبات السبب بل يكفى ذكره له وهذا على غير الراجح واما على الراجح فهو كلاب لا فرق اهـ فما قاله ابن عتاب قريب من هذا الراجح لانه ان كان عدلا عارفا فهو كلاب لا يحتاج الى اثبات السبب وان كان على خلاف ذلك فلا بد من اثباته وقد انتقد صفى على خ تشهير القول ببيان السبب لكن يجب ان يكون هو المعتمد فى زماننا هذا لقلة الديانة ولا بد من اثبات غير الحاجة كما مر حيث لم يكن مشهورا بالعدالة وانظر شرحنا للشامل وقوله ونحوه لابن المحاسب الخ يعنى لانهم اطلقوا فشمع الوصى والمحاكم ولا يدخل كلاب لانهم قدموا انه يبيع مطلقا وقوله وفى المدونة واذا بذل الخ قد يقال كلامها لا دليل فيه لاحتمال ان يكون البائع هو كلاب او الوصى لا المحاكم نعم طاهرها الاطلاق ولكن تقدم قريبا ان مقدم القاضى كالوصى على المعمول به وهو طاهرها فهو مما يؤيد الرد المذكور وقال

ولى امدونة واذا بذل المالك اضعاف القيمة بيعت له دار اليتيم سحنون ابن ان كان طبيب الكسب اهـ وكيف لا تباع اذا خشى عليها السقوط او الغصب او كانت بين الذميين او جيران السوء كما تباع للحاجة المذكورة فى قوله (سوى الحاجة) كنفقته وكسوته (او لما يخشى من الهدم) أى السقوط (او) من (جلا) بالمد قصرة ضرورة أى لما يخشى من الجلاء أى انتقال العمارة جلا القيم أى خرجوا من ديارهم (ولا مال للاصلاح) راجع لقوله لما يخشى من الهدم (او كان) البيع (راجحا) على الهدم ولاصلاح كان تصلح بما يشتري به غيرها

ابن رجال ايضا في حاشية التحفة وقد اضطرب كلام الناس قديما
وحديثا هل المقدم كالوصى او يفترقان ولاولى التمسك بظاهرها
وانه لا فرق بينهما والمقدم نائب عن القاضى واذا قلنا ان كلاما
الوصى والمقدم يبيع لهذه الوجوه فلا بد للوصى من اثباتها على
القول ببيان السبب لإلّا الحاجة للانفاق كما مر واما المقدم والقاضى
فلا بد من اثبات غير الحاجة اتفاقا واما الخاص فلا يعضى بيعه
إلّا في اليسير على المشهور وقيل انه كالوصى وبه ائق ابو الحسن
الصغير ونقله عن شيخه ابى راشد وقال ابن جلال الصواب الآن
العمل بقول من انزل الخاص الكافل منزلة الوصى انظر شرح الشامل
ثم اذا قلنا انه كالوصى فيجوز على حكمه واما اذا قلنا بالمشهور من
انه لا يعضى بيعه لإلّا في اليسير فقال في الشامل ونحوه في ضيحه
ان قام المحضون بعد رشده على من اشترى من حاضنه فان
المشترى يكلف اثبات كفالة بائعه وحاجة المكفول والسداد في
الثلث وان الكافل انفق الثلث في مصالح المحضون وانه اولى ما يباع
عليه اه وانظر قوله وان الكافل انفق الثلث فانه شرط عسير قال
ابو العباس الملوى ومن خطه نقلت لم يذكر هذا الشرط صاحب
الوثائق المجموعة ولا ابو الحسن ولا ابن هلال ولا ابو اسحاق
ابراهيم بن اسحاق وذلك يدل على ضعفه وان نقله صاحب
التبصرة في الفصل السادس اه وصدق رحمه الله في كونه ضعيفا
اذ لا وجه لاشتراطه اذ غايته انه حيث جاز بيعه في اليسير فهو
كالمقدم ولا يشترط في بيع المقدم إلا ما مر من ثبوت يتمه واهماله
النحو ومن كونه للحاجة او الغبطة على ما مر ولذا لم يذكر الشرط
المذكور صاحب المعيار ولا صاحب المختصر ولا غيرها ممن يعتمد
وانما ذكروا ما عداه تنبيها ذكر في معاوضات المعيار ان ابا الحسن
سئل عن رجل باع ارضا نصفها له ونصفها لابن اخيه الصغير وذكر

او اكثر (كدين) على المحجور
ثابت (وذى شرك مرید)
لبيع يملك الصفقة على المحجور
(او انجلى) الربع (بتوظيف)
عليه (او) كان (جزءا او)
كان (سوء مجاور) كشریب
ولص وفاسق (كذی ذمة) اى
كون دار سكناه بين ذميين فان
كانت للغة لم تبع (او قل نفع)
في ذلك الاصل (فابدلا له
ضدها) راجع لما عدى الحاجة
والدين فيبدل بكامل وذى نفع
وعسارة وحسن جوار وبلا
توظيف (و) يباع ايضا لاجل
(الخوف من غاصب ولا غبطا)
في الثمن كما مر عن المدونة

(وفي التجهيز قولان حصلاً) نقل ابن عرفة ان للوصى تجهيز اليتيم من مالها واختاف ان كان اصلاً وجهازها فقال بعضهم يباع ان كان ترك الجهاز معرفة عليها وبه العمل شائعاً والدار المشتركة اذا سكنها بعض الشركاء وطلب غيره اخلاءها لبيع اخليت قاله ابن عات وقال ابن القطان تنكرى بشرط البيع والصواب ان ثبت ان تسويقها خالية افضل منه مسكونة واوفى للثمن اخليت وإلا قيل لهم تفاووها فان ابوا اشهرت للكراء بشرط البيع ولهذا اشار بقوله (٥٨) (وتخلي لتسويق ديار فقط)

قال ابن عبد السلام اخبرني
بعض قضاة بلدنا انه لا يحكم
بالاخلاء في الحوائث وشبهها
(و) قيل تخلى الديار (إلا من
اثقال المخازن) يكون فيها
القمح والزيت ونحو ذلك مما
في نقله كلفته فانه (سهل)
لا امر به ولا يلزم اخراجه
وهذا القول انها حكاية في التبصرة
وضيحه في العقلة اذا سال
المعقول عليه ان يترك فيها ما
يثقل اخراجه عليه اجابه
المحاسب وبهذا جرى عمل
سحنون فان كان الناظم قاس
لاخلاء للبيع على لاخلاء للعقلة
فقد يفرق بان يد المعقول عليه
اقوى اذ لا تزال الدار جميعها
على ملكه الى ان يقضى عليه
(وتنكرى على بيع) عطف على

لشهوده حين انكروا عليه فعله انه يعاوضه في ذلك بموضع
آخر وعلم المشتري بذلك ثم قام ابن لاخ على المشتري فاجاب
بان المشتري يرجع على البائع بالثمن وذلك شبهة تسوغ له
العقبة كما قالوه فيمن اشترى سلعة تعرف لزبد ممن ادعى انه
وكيله على بيعها واما على من يرى ان لاخ والعلم يقوم مقام الوصى
فلا اشكال اه وكرره في العيار ثلاث مرات (وتنكرى على بيع) الواو
بمعنى او التي لتنوع الخلاف وهذا على ما قاله في التوطئة واما
على ما شرح به هنا من كونه كالشئنى اى تخلى إلا ان يوجد
الخ فليست بمعنى او (وصوب اخلاء) المصوب هو ابن القطان كما
مر وهذا القول هو الذى يجب اعتماده ويحمل على التفسير الاول
وحاصله ان الدار المشتركة اذا اراد بعضهم اخلاءها للتسويق وقيل
بعضهم تسويق مسكونة ولم يقل الثمن باخلاؤها فيقال لهم ان اتفقتم
الآن على المقايضة في الكراء الى ان يتعقد البيع فتقاووها ثم يسكنها
من وقفت عليه وان ايتهم اخليت ثم اشيدت للكراء ثم تشاد للبيع
فاذا بلغ كراؤها ثمننا كان لمن قال تسويق مسكونة ان يضم حصص
اصحابه إلا ان يزيد عليه من يشاركه فالزائد احق قاله المتيطى
والحكم في الكراء كالبيع فاذا امكن قسمها قسمت بينهما وإلا تكرارها

تخلي في قوة لاستثناء منه وأشار به لقول ابن عات الذى افق به
اي
شيوخنا انها تخلى للتسويق خالية إلا ان يوجد من يكرها من غير الشركاء على شرط التسويق
فتنكرى منه اذا امن منه الميل الى بعض الشركاء كما قال الناظم (لغير ولم يمل وصوب اخلاء به) اي
بذلك لا اخلاء (ثمن علا) اي كثر وزاد فتخلي (وإلا) يعلو الثمن بالاخلاء (تقاووا) ها اي تزايدوا
في كرائها ويسكنها من وقفت عليه (ثم ان لا) اي ابوا المقايضة لانه لا يجبر عليها احدهما قاله

اى تزايداً فى كرائتها وإلا اكرت عليهما فان قال كل انا آخذ بعد
وقوف كرائتها على ثمن تزايداً قاله فى المتبعية وهذا قول خ وان
اكتريا حانوتاً فاراد كل مقدمه قسم ان امكن وإلا اكرى عليهما
اى وإلا نكارياه وإلا اكرى عليهما كما مر وقوله لانه لا يجبر عليها
من اباها النج هكذا نص عليه غير واحد ونظمه صاحب العمل فقال
وليس يجبر على المقاومه ذو حظ ما لا يقبل المقاسمه
وقال فى شرحه ومفهومه ان ما يقبل القسمة لا يجبر على المقاراة
بالاولى ومن دعى الى قسمة اجيب اه وظاهره ولو كان يملك عليه
الصفة وهو كذلك حيث لم يسبقه المصنف بالبيع (وفى بيع لذى
حق) هذه مسالة اخرى وقوله واجبر عليه النج اى لكونه يملك
عليه الصفة والصواب ان هذا عام فيشمل ما اذا لم يملك عليه الصفة
واراد احدهما البيع ووافقه الآخر من غير جبر بعد امتناعه اولا
فسوقت بعد التقاوى فى كرائتها او اكرائها للغير ووقفت على ثمن
بعد التسويق المذكور واما اذا كان يملك الصفة فتكرى لاقوال
الثلاثة فى المسالتين واما اذا لم يوافقه فواضح انه لا يبيع إلا حظه
فقط (بهذا عملاً) اى وحيث عمل به فلغير قاصد لاجراج اخذه
بما وقف عليه ما لم يزد الآخر عليه فيتزايدان كما يتزايدان ايضا
اذا لم يقصد احدهما لاجراج وقال كل انا آخذه بما وقف عليه
تنبيهان الاول علم من هذا انه اذا طلب احدهم المزايدة وطلب
الآخر البيع قلنا لا يجبر على المزايدة من اباها فانه ينادى على
المبيع فاذا بلغ ثمننا فيتزايدون فيه حتى يسلمها احدهم انظر شرحنا
للحفة فى باب القسمة الثانى كثيراً ما يقع التشاح بين الشركاء
فيطلب احدهم لاجلاء للبيع ويزعم الساكن انه لا يريد بيعها
وانما يريد لاجرار به وانها اذا وقفت على ثمن بعد التسويق
شهرين ونحوهما لا يبيع فاذا رجع الساكن الى سكنها طلبه باخلاؤها

الباقى (للاكترا اشيدت على
بيع ومن زاد فاقبلا) اى اشهرت
ونودى عليها للبراء بشرط البيع
فاذا وقفت فليس لاحد الشركاء
ان يياخذها إلا اذا زاد (وان
يبعد من ذى الحق) اى من
الذى استحق سكنها بالمقاراة
او بزيادة (ضرر) كمنعه المشتري
او تزهدهم فيها ليخسرها
(فاخرجين) منها لتكرى
(لغير وفى) مسالة (بيع)
وجب (لذى حق) اى حظ
من دار مثلاً واراد البيع واجبر
له الآخر (انقلا) ثلاثة اقوال
فيما اذا وقفت على ثمن واراد
احدهم اخذها بما اعطى فيها
هل له ذلك او لا ان يزيد
لاول (نعم) ذلك لطالب
البيع ولا يبيعه (ثم) اى القول
الثانى ان ذلك للابى (لا
لطالب البيع ثم) اى القول
الثالث ان ذلك للابى وللطالب
اذا لم يقصد اجراج الشريك
(لا لقاصد اجراج الشريك بهذا
اعمالاً) اى بهذا القول لآخر

حمل القضاة قاله عياض (ومن ملكه اثناء) اى وسط (املاك غيره ومنها) اى من تلك الاملاك (له) اى للملكه (الترداد) بغرس ذوى الاملاك املاكهم واغلقوا عليها ومنعوا المرور عليهم وقعت بياجة بياسته فكتب فيها القاضي ابو الاصغ ابن سهل الى شيوخه بقرطبة سنة اربع واربعين واربعمائه فاجاب ابن عتاب الارض البراح مخالفة لما قد حظر عليه وصرف الى موضع يدخل منه فان كان لاهل البلد سنة فى الفدادين والاحقال حماوا عليها وإلا فان كان صاحب الارض المجهولة يعلم ان مثله يجهل ذلك كصغير ورث الارض او غائب جهل امرها لزم كل من جاوره اليمين على ارضه فمن حلف برئ ومن نكل كان عليه المدخل وان كان صاحب الارض ممن يعلم انه لا يخفى عليه ذلك قيل ان حقت الدعوى على احد لزمته اليمين على ارضه (٦٠) ومن نكل كان عليه المدخل او

بصرفها عليك فتستحق المدخل
وان لم تحقها على احد فلا
يمين لك واليه اشار بقوله
(فالحكم) فى ذلك (ان جلا)
اى ظهر (نزاع) المحكم مبتدا
وخبره قوله (بنفى الحق) اى
كائن بانه لا حق للدهى
(مع حلف الذى عليه ادعى
حقا وإلا) يدعى على احد منهم
بعينه (فلا) يمين له على
احد منهم وهذا اذا كان ممن
لا عذر له لصغر او غيبة مثلا
وإلا فله الحلف على جميعهم

كما علمت (اقبلا) تنميم واجاب يحيى بن يحيى بانهم يومرون ان يجهلوا
له طريقا الى كرمه غير مضرة به ولا بهم ثم يتراد القوم ذلك الممر بينهم حتى يكون على جميع من
كان يختلف عليه واليه اشار بقوله (وقيل بالزام الجميع بحقه) قال ابن سهل بعد ان ذكر فتوى
ابن عتاب ويحيى بن يحيى وغيرهما ما نصه ورايت بعد ذلك فى هذا المعنى كتب الى ابى بكر
ابن وافد فيمن له ارض فغرسها كروما وحولها ارض جيرانه وقرايته غير محظور عليها فكان يختلف
من حيث امكنه عشرين سنة ونحوها ثم غرس جيرانه وقرايته ارضهم من كل ناحية واغلقوا عليها
فمنعوا الاختلاف الى كرمه من كل ناحية فاجاب ليس لهم ان يغلقوا ما يقطعون بساغاتهم السلوك
الى كرمه ان شاء اليه ثم نقل عن سحنون فى المجموعة نحو ما لابن عتاب

وحاصل المسألة على ما يفهم منه ان الارض التي غرست واغلق عليها ان كانت في الاصل كروما وطال تبويرها بحيث يخفى عليه الممر بان كان صغيرا او غائبا حين ورث حلفوا له ومن نكل فعليه الممر وان لم يطل الزمان والرجل حاضر بحيث لا يخفى عليه ممره فان ادعى على احد بعينه حلف له او رد عليه اليمين فيستحق (٦١) ممره وإلا فلا يمين له على واحد منهم وان كانت

الارض المغترسة في الاصل فدادين اجبروا على ان يجعلوا له طريقا الى ارضه من غير مضرة بهم ولا به ثم يترادون بينهم حتى يكون على جميع من كان يختلف عليه اه فقد ظهر لك ان القول الاول في كلام المص موضوعه في الكروم التي بورت والشأنى موضوعه في الفدادين والارضين وظاهر النظم ان موضوعهما واحد وانه لا فرق بين المسالتين وليس كذلك وكان الفرق هو ان المجنات من شأنها ان يكون لكل واحد منها طريق ومدخل بخلاف الفدادين تنبيه فان نكلوا كلهم او حلفوا كلهم فسال ابن سهل ابن عتاب عن ذلك فلم يجبه والحكم والله اعلم ان يجبروا كلهم على الممر غير ضرر كالمسألة من شهد عليه انه

فانها تكون عليه (وطوع بغرم في قراض) انظر التزامات ح قلت والراجح من القولين عدم اللزوم لانه هديته مديان كما في خ في باب القراض قال م علم من النقل ان الخلاف لا يختص بالقراض كما هو ظاهر النظم بل هو عام في كل ما لا يضمن كالوديعة والاجارة ونحوهما اذا وقع الضمان فيها تبرعا بعد العقد انظر تمامه وقوله او كراء النخ يعني حيث كان الشئ المكترى مما يغاب عليه وشرط بعد العقد ان لا ضمان او كان مما لا يغاب عليه وشرط بعد العقد ضمانه لان الكراء لا يجرى على قول نخ في العارية وضمن المغيب عليه إلا بينته وهل وان شرط نفيه تردد لان الكراء لا ضمان فيه مطلقا حيث لا تطوع كان مما يغاب عليه ام لا كما في شراح خ بخلاف العارية ففيها التفصيل المذكور في الشرط في العقد لا في الشرط بعده الذى الكلام فيه والذى يفهم من تصدير النظم بقوله (نعم) النخ ان الراجح هو الاول وهو الذى يفهم من النقل لانه معروف التزمه وقول تد في العارية والاجارة المشهور عدم الضمان النخ قال في ايضاح المسالك نص الفقهاء على ان التزام ما يخالف العقود شرعا من ضمان او عدمه ساقط على المشهور كالوديعة على الضمان ولا كبراء كذلك وقال في الشامل ولو شرط نفى الضمان في المغيب عليه من العارية لم يفده على الاصح اه لكن هذا كله فيما اذا اشترط ذلك في العقد وكلامنا في التطوع

قتل ودخل في جماعة ونظاؤها والله اعلم ثم قال (وطوع بغرم في قراض نعم ولا) يعني ان من اخذ مالا ليعمل فيه قراضا او بضاعة باجر او بغير اجر او وديعة او كراء ثم تطوع بعد ذلك بالشهادة على نفسه انه ان حصل فيه خسر او تلف فانه يغرمه ففي لزوم ذلك قولان احدهما نعم يغرمه لانه معروف التزمه وصححه ابن هات في عامل اخذ مال سفيه

قراضا وتطوع بعد بضمائه والثاني لا يلزمه لانه شرط منافي لمقتضى العقد فبقى الامر على ما كان عليه من صحة العقد وعدم الضمان فان شرط ذلك في صلب العقد فصرحوا بان القراض فاسد ويرجع فيه لقراض المثل ولا ضمان وفي العارية ولا جارة المشهور عدم الضمان وتلزم اجرة المثل فيهما ثم شبه في القولين المستفادين من قوله نعم ولا فقال (كجمع الدعاوى) الموجب كل منها يميناً في يمين واحدة يحلفها المطلوب او طالب استحق بشاهد ووجبت يمين الاستحقاق فيحلف ان ما شهد به الشاهد لحق وانه ما باع ولا وهب ولا خرج عن (٦٢) ملكه بوجهه وقيل لا بد من

يمينين (سوى التي ترد) فلا بد
بعده اى بعد العقد في غير القراض وبعد ان شرع في العمل فيه
اذ التطوع قبله لا يسمى طوعاً لعدم لزوم مقده قبل الشروع
(ومن يحلف بلا من له العلى) قد ذكر في غير ان اليمين
قد تغاير بالطلاق حيث كان لا يرجع على الباطل إلا بذلك واذا
امتنع من الحلف به عدنا كالا وحينئذ يقال ما الفرق بين ما هنا وبين
ما ذكره قلنا لعل الفرق هو ان ما ذكره حيث كان ذلك
بحكم لكون الحالف لا ينزجر إلا به فاجزاه ذلك في القرب والبعد
بخلاف ما ذكره الناظم فانه فيما اذا كان الحالف ممن ينزجر
باليمين بالله ولم تكن بحكم على ان ابن رحال قال في حاشية
التحفة ما لابن سهل انما هو من باب اسقاط الانسان حقه ان كان
عالمًا فلا اشكال وإلا فهو مفطر في السؤال اه وقول ته في التنبيه
الاول والاصابة النخ يعنى تستحق جميع الصداق باقامتها معه
سنة وقوله في الثاني يلزم فيها جميع الايمان لا في البر ولا في
الحنث النخ اى لا في صيغة البر ولا في صيغة الحنث وهذا لا
يخالف فيه الوانوغى ولكن يقول دلالة اللازمة بالتضمن على
تغليظا عليه فان كان عالما بانها

كفارة

لا تنقطع بها الحقوق فواضح وان كان جاهلاً لم يعذر بالجهل بخلافه
مع الفور فيمكن تلافيه تنبيهان الاول لم يبينوا قدر الطول والظاهر انه ما يدل على الرضى لا سنة
كما في الشفعة والقسمة والحضانة والاصابة وغيرها الثاني لا فرق هنا بين الحلف بالطلاق او
بالايمان اللازمة وتفرقة الوانوغى بينهما فيها نظر وسقوط الحق مع الطول في الايمان اللازمة كسقوطه
في الطلاق لان كلا منهما ليس باليمين الشرعية التي تنقطع بها الحقوق وتحصل الارهاب وهى بالله
الذى لا اله الا هو فان اقتصر على الصفة او الموصوف لم تجده حتى يجمع بينهما واما التفرقة بين الحلف

بالطلاق وبالإلزامه بأنه في الطلاق قصدت يمين مفردة وهما إنما دل عليها بالتضمن وهو معتبر في الحنث لا في البر ففيها نظر من وجهين أحدهما أن الإلزامه يلزم فيها جميع الأيمان على القول به لا في البر ولا في الحنث (٦٣) الثاني أن المخالف أن كانت صيغته بالأيمان الإلزامه

ما لك علي حق فاليمين

داخلته بالتضمن ولا تكفى لأنها خلاف اليمين الشرعية وإن كان صيغته بالأيمان تلزمي مالك علي حق فابعد وابتعد لأنه من باب الالتزامات لموجبات الأيمان والله أعلم (والذي يدعى على رشيد بما قبله) بالضم بغصب أو سرقة أو اتلاف مال تعدياً من غير تأمين عليه وكل ذلك قبل الرشد وانكر المدعى عليه وقوع شيء من ذلك فقال ابن لبابة وغيره لا يمين على المطلوب نظراً لوقت العداء المدعى به وانكره ابن بسام وقال لا أدري ما هذا فإن الدعوى إنما وقعت بعد الخروج من الولاية وعليه مولى الناظم فقال (اليمين لم يجعلها) وبه أفتى البرقي فأن اقام المدعى بينة على ما ذكر ضمن كما يضمن في حبال حجره خ

وضمن ما أفسد أن لم يؤمن

كفارة اليمين إنما هو معتبر في جانب الحنث ولا يلزم من اعتباره فيه اعتباره في جانب البرور من الحق الذي هو المقصود في مسالتنا وعليه فإذا كانت صيغته بالأيمان الإلزامه ففي ضمنها أقسم بالله ولكنها لا تكفى مع القرب ولا مع البعد لأنها خلاف اليمين الشرعية لأن البرور من الحق لا يقع إلا بأكمل الأيمان وأتمها إلا ترى أنه لو اقتصر على الموصوف دون الصفة أو بالعكس لم تجز به بخلاف المخالف بالطلاق فإنه أتى بيمين مفردة غلط الخصم عليه بها فبطلت بالقرب في نظر الشرع وصححت بعد طول فلا تقاس الإلزامه على الطلاق لعدم اتحاد مدلولهما هذا معنى كلام الوانوغى وجوابه أن يقال إذا كانت اليمين بالطلاق تكفى مع الطول لأنها من باب الاستقاط مع أنها لا دلالة فيها على الشرعية بتضمن ولا غيرها فاحرى أو بالمساواة أن تكفى هذه إذ لا أقل أن يكون نقص فيها الصفة أو تكون ما تضمنته كالعدم فيساويان فقول ثم ولا تكفى لأنها خلاف اليمين الشرعية النج لا يخفى عليك مما مران الوانوغى يوافق على هذا ويقول لا تكفى في القرب ولا في البعد فما قاله ثم في هذا الوجه الثاني موافق للوانوغى بتمامه وقوله وإن كانت صيغته بالأيمان تلزمه النج هذه ليس فيها إنشاء اليمين وإنما فيها التزام موجب الحنث وهو الكفارة فكانه قال الكفارة لازمة لي أن فعلت كقوله علي المشي أن فعلت وإذا كان كذلك فليس فيها حلف بالله لا ضمناً ولا غيره فصارت بمنزلة الطلاق من كل وجه فعدم لحوقها به أبعد وابتعد إذ لا يترحم حينئذ

عليه (وذو حلف) توجهت عليه اليمين بحلفها (من غير أحلاف خصمه) مع حضوره أو بدونه (وغير رضى) أو أحلفه فساداً أو حلف في غير الجسامع فلم يرض الطالب (لم يستفد) المخالف (شيئاً أملاً) من شروط الطالب عنه وعليه أن يعيد اليمين (لمن يزعم لأحلاف) أي لمن طالب منه

اليمين في امر انكره فزعم انه قد كان حلف (احلاف خصمه على نفى احلاف له قد تقبلا)
منه لايراده على الوجه الواجب فان حلف الطالب انه لم يحلفه حلف المطالب على نفى
الحق وان نكل حلف المطالب انه قد كان حلف وهذا هو المشهور خ وله يمينه انه لم يحلفه اولا
وفي البرزلى عن الاخميمي انه سئل عن ذلك فقال لا يمين (٦٤) على الطالب ولو مكن الناس

من ذلك لدخل عليهم ضرر عظيم
لانهم يهابون الايمان فلا يقدر
الطالب ان يصل الى حقه الا
بعد يمينه ويقابل يميننا يمين
واختاره الشيخ ابن رحال ومضى
عليه ناظم العمليات فقال
ولا يمين حيث قال احلف لي
انك ما حلفتني من قبلى
وليس بظاهر لانه اذا لم يحلفه
على نفى الحق حلفه لقد
حلف فهو متمكن من يمين
بغير يمين والله اعلم

* فصل *

(شهادة) (شاهد) (معروف)
عند القاضى ابتداء او بعد
تعديله عندة وتعريفه (لمعروف)
اى لمشهد له معروف عند
القاضى (ان جسرت على
مثله) اى على شخص معروف
عنده (والشئ) (المشهود به
(معروف اقبلا) عند القاضى

عدم مساواتها للطلاق هذا ما ظهر لنا في حل كلام تـ والله اعلم
تنبيهـ قال ابن سهل عقب مسالة الناظم وكذا لو قال رضىت
بشهادة فلان فان انكر شهادته في الحين وقال ظننت انه لا يشهد
الا بالحق فلا تمضى شهادته عليه وان لم ينكر بل سكت سكوتنا
يدل على رضاه بشهادته مضت عليه اهـ (على نفى احلاف له
قد تقبلا) تقدم عن م عند قول ظم وذا غرض ان صح الخ ان
العمل اليوم على هذا المشهور وما لناظم العمل لا ينهض حجة
لانهم حافظوا على حق المدعى عليه واخلاوا بحق المدعى الذى
يقول انه قد حلفه قبل ذلك وقد تكون دعواه صحيحة فقد راعوا
جانبا احد الخصمين دون الاخر بلا دليل ولا مرجح ولذا قال
تـ وليس بظاهر الخ

* فصل *

(شهادة معروف) اشتراط معرفة الشئ المحكوم به حيث كان
في الذمة اى معرفة قدره وجنسه مثلا اما بقول الشاهد ابتداء
واما بالاسترسال على ما بيناه في شرح التحفة عند قولها . ومن
اطالب بحق شهدا . الخ وانظروا وانظر ايضا ما نقلناه عن الفقيه
اليازغى وغيره مما يوافق ذلك في كتاب الشهادات من النوازل التى
جهعناها وقوله (لمعروف) الخ هذه الثلاثة تشتترط حتى في
الشاهد اذ لا يشهد الا على معروف لمعروف في معروف ويلزم

اما بالاداء على عينه او بالحيازة ان كان ربعا او بالعقل ان كان ديننا (ولا) بان
من جهل القاضى واحدا من الاربع (فلا) يحكم قال الفشتالى في وثائقه فان كان الشهود لا يعرفونها اى
المرأة بالعين والنسب فلا بد ان يثبت عند القاضى عينها واسمها اذ لا يجوز للقاضى ان يحكم الا على
معروف لمعروف في معروف بشهادة معروف اما الحاجة الى معرفة المحكوم عليه فقد ياتى

من يتسمى باسم غائب وتجرى (٦٥) عليه الاحكام ومولم يحضر ولم يقع عليه حكم وكذلك الحكم

في الحكم له واما الحاجة الى

معرفة المحكوم فيه فالوقوف على

عينه يكفي في ذلك اما بالشهادة

عند القاضى او بالحيازة ان كان

ربعا واما الحاجة الى معرفة الشاهد

فلاجل التعديل والتجريح لان

العدالة لا تكون الا بمعرفة الشاهد

اما ان يعرفه القاضى بالعدالة او

بالجرحة فيكفيه ذلك واما ان

يعرفه بالعين والاسم ولا يعرفه

بعدالة ولا جرحة فيعدل عنده

واما من لا يعرفه البتة فيعرف

باسمه وعدالة وحليته على عينه اه

وهو مراد الناطم بما كتبه على بيته

هذا من قوله قال بعضهم لا يحكم

القاضى الا على معروف لمعروف

في معروف بشهادة معروف واما

كون الشاهد لا يشهد الا على

معروف فسياتي في كلام الناطم

وانظر هذا الذى قاله الفشتالى

فانه ظاهر مع ان القصة لا يعتبرون

في الحواضر ولا في البوادي ياتي

الخصمان القاضى من كل ناحية

فيحكم على المدعى عليه باقراره

وباعترافه انه الشهود عليه وان

لم يعرفه باسم ولا نسب فينبغي

ان يتفطن لذلك ولا يتساهل

من كونه معروفا عند الشاهد ان يكون معروفا عند القاضى هذا مراد

هذا الشئ وليس مراده لا بد ان يكون معروفا عند القاضى بغير واسطة

الشاهد فان ذلك لا يشترط فالصواب ان الثلاثة لاخيرة شروط في

الشاهد واما القاضى فهو وان كان يعرف المشهود له وعليه وبه فلا

يحكم الا اذا عرفها الشاهد او شهد على الحلية والصفة والا فهو حاكم

بعلمه وقول ت وان لم يعرفه باسم ولا نسب الخ هذا لا يمنعه

من الحكم لان العدول الكائنين للحكم هم الذين يعرفونه او يسجلون

الحكم على حليته وصفته كما اشار الى ذلك اخيرا والا كان الحكم

باطلا وهذا معنى قول خ ولا على من لا يعرف الا على عينه ولا

يسجل على من زعمت انها ابنة فلان ولا على منتقبة لتعين للاداء

وان قولوا شهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها قلدوا وعليهم اخراجها ان

قبل لهم عينوها الخ فقولوا ان قالوا شهدتنا منتقبة الخ هو في معروفة

النسب وكذا في غير معروفة لكن بعد الوقوع اى لا يشهدون

عليها منتقبة وان وقع قلدوا وعليهم اخراجها الخ وهذا اولى ممن

قال ان هذا خاص بمعروفة النسب لان معرفة النسب تستلزم

معرفة العين اذ لا يشهد عليها بانها ابنة فلان حتى يعرف عينها

فلا يتوهم عدم التقليد حتى ينص عليه نعم اذا كان يعرف عينها

ونسبها ويجعل اسمها فليهم اخراجها من اخواتها فقط ان كان لها

اخوات لا من النساء وعليه فقولوا وعليهم اخراجها اى من النساء

المنتقبات ويفهم منه انهم اذا شهدوا عليها بدون نقاب ان عليهم

اخراجها بالمساواة واما بالاحرى ان انكرت الشهادة لانهما ان

انكرت فلا فرق ح بين ان يقولوا شهدتنا منتقبة وكذلك نعرفها

او بدون نقاب وكذلك نعرفها فالكل في غير معروفة النسب كما

هو موضوع المسألة والا فمعرفة النسب تستلزم معرفة العين كما

مر بل لو كانوا يعرفون عينها ونسبها ايضا فليهم اخراجها من بين

فيه عند الخطر وموضع التهمة فيسجل الحاكم على عينه وحليته كما في الشهادة والداعلم ثم شبه في قواه فلا بد ان

أخواتها فتحصل أن عليهم إخراجها على كل حال لكن في النقاب
وبدونه إنما هو أن لم يتعرضوا لحليتها وصفتها وإلا فالمدار على الحلية
والصفة وليس عليهم الإخراج وكذا أن عرف لهم بها معرف
تنبههم. الأول قال في مختصر المشيطة وتجاوز الشهادة على معرفة
الصوت بدليل قوله صلى الله عليه وسلم أن بلالا ينادى بليل فكلوا
واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم وأيضا فقد أخذ الناس السنة عن
أزواج النبي صلى الله عليه وسلم من وراء حجاب ومعناه والله أعلم
أنه يجوز للشاهد أن يقطع بمعرفة العين اعتمادا على معرفته الصوت
كما هو ظاهر كما أنه في السماع الذي يفيد العلم يأتي فيه بالشهادة
على الجزم والقطع وإن كان مستندها السماع فإن صرح بلسماع
سقطت إلا بشروطه وليس المراد أن الشاهد يصرح في الوثيقة
بأنه لا يعرف عينها بل صوتها فقط إذ لا يتأتى له الأداء إلا على
عينها بصوتها وقد تخفيه كما لا يخفى إلا أن يتكرر منها بحيث
لا يمكنها استعمال غيره ونزلت في شاهد على امرأة قال في الوثيقة
يعرف صوتها فقط فحكمت بسقوط شهادته وما قيل في المرأة في
هذا كله يقال للرجل الثاني قال البرزلي في الانسكحة ولو كانت
الشهادة عليها بالتعريف كما هو واقع في كثير من انسكحة زماننا
فلا مر مشكل إذ لا يوثق بالمعرف ولو وثق به اكانت بمنزلة من
شهد عليه بحق فانكر أن يكون هو المشهود عليه فإن الأصل أنه
هو إذا كان موافقا لما في الوثيقة حتى يثبت أن ثم غيره على صفته
ونسبه فيكون لا ثبات ح على الطالب في تعيينه دون غيره اه
وقوله على صفته الخ يعني فيما إذا كانت الشهادة على الحلية
والصفة وإلا فلا فالشهادة بالتعريف ليس فيها ذلك فانما عليه
أن يثبت أن هناك من هو على نسبه قال واحفظ في نوازل ابن
الحاج أن يلزم الحق جميع من كان على تلك الصفة اتحد أو تعدد اه

(كالجرح فيه) أي كما لا يحكم القاضي إذا جهل الشاهد مثلاً حتى يعدل عنده لا يحكم إذا علم جرحه ولو زكاه عدلان مقبولان لأنه يستند إلى علمه في التعديل والتجريح ويحتمل أن المراد لا يقبل الجرح في الشاهد المعروف بالعدالة إذا اجمل حتى يفسر لغط كثير منهم في ذلك كالذي فسره بقوله لا يرجح الميزان والذي قال أنه يبول قائماً وأشار بقوله (وكثر من غير عدول واجتهد وتاملاً) لما في التوارد والاستغناء من أنه إذا كان في بلد لا عدول فيه فإنه يكتفى بالمثل فالمثل ويستكثر بحسب خطر الحقوق إلا أن كلام الناظم شامل لبلد لا عدول فيه وبلد فيه عدول لكن يتفق في بعض المسائل والنوازل وقوعها دون حضور عدول وإنما حضرها عامة الناس فيستكثر منهم وفيه إشارة إلى ما جرى به العمل من شهادة اللقيف وأعلم أن شهادة اللقيف على وجهين أحدهما أن يشهد بالامر عدد يحصل خبرهم العلم لاستحالة تواطئهم على الكذب عادة وهذه موجودة في كلام المتقدمين كشهادة أهل قرية كعبيرة بروية الهلال رجالاً ونساءً وعبيداً فيأزم الصوم وهذا من باب التوارد والاستغناء ولا يقدح فيهم بأسفاه لأنه مدخول على عدم عدالتهم بخلاف تهمتهم بالكذب فلا بد من (٦٧) السلامة منها الوجه الثاني من اللقيف من لا يحصل خبرهم العلم وهو الذي

وقال بعد ذلك باوراق لا يشهد على المرأة عند مالك إلا من يعرفها
وأما التعريف فهو عندهم ضعيف الخ (كالجرح فيه) أي معلوم الجرح
عندك أي كما لا تحكم بشهادة غير المعروف كذلك لا تحكم بشهادة
الجرح بكسر الراء إذا اجمل فيه ولم يفسر (وكثر من غير عدول) كل وقت وفي كل نازلة
فيضيع كثير من الحقوق ولا

مستند له هكذا قال أبو عمران في مجلسه الفقهي الحفيل ومن حضره أبو العباس المقرئ وأبو سالم الجلاي وأبو محمد بن عاشور وغيرهم حين جرى ذكرهم شهادة اللقيف قال واقتصارهم على اثني عشر رجلاً لا أصل له يعني لا نص في عينه وإنما عمل الناس به اخذاً من التوارد وقياساً على غيره أجزا للضرورة قال الجلاي ولقد أدركنا الكبار من أسياننا منعوا قبول شهادة اللقيف في المعاملات فضلاً عن الانكحة حتى اشتكى الناس ضياع أموالهم والحقوق فانتقلوا إلى جوازها فيما يتفق حدوثه دون أن يحضر عدول فيضطر إلى اللقيف أداء كما يضطر إلى شهادتهم تحملاً في بلد لا عدول فيه لئلا تهدر دماء وتضيع حقوق كشهادة الصبيان وكترجمة الكافر والعبد والمسخوط وصورة العمل الجاري فيه أن المشهد له يأتي باثني عشر رجلاً كيفما اتفق له من افتراق أو اجتماع إلى عدل منتصب للشهادة ثم يختلف العمل في ذلك فتارة يكون بجمع من قدم للشهادة وتارة يقتصر القاضي على واحد بعينه أو أكثر

وهو الاول لان السماع من اللقيط موكل الى اهل التبريز في العدالة العارفين بما تصح به شهادة اللقيط فيودون شهادتهم عنده فيكتب رسم لاسترواء على حسب شهادتهم ويضع اسماءهم عقب تاريخه ثم يكتب تحته رسما آخر فيه تسجيل القاضى اى الشهادة بثبوت الرسم وصحته عنده ويترك موضع اسم القاضى ابيض ثم يطالع القاضى بذلك فيكتب بخطه تحت اسماء الشهود شهدوا لدى من قدم لذلك بموجبه فثبت ويضع علامته موضع البياض ثم يضع عدلان علامتهما عقب هذا الرسم الثانى شهادة على القاضى بهضمته وانما يفعل القاضى ما ذكر في رسمى اللقيط والتسجيل اذا طولع به داخل ستة اشهر من تاريخ كتابته واما (٦٨) ان تأخر عن ستة اشهر

فانه يلغيه ولا يكتب عليه ولا يحكم به وقد علمت ان اللقيط لا يكتبون ولا يضعون اسماءهم بانفسهم لقصورهم عن ذلك وانما يكتب المتلقى منهم ثم يطالع به القاضى فيودون عنده ما قيد عنهم فيكتب بخطه على كل واحد منهم ثبت ادى لدى او شهد او صورة الش مختصرة منها فان زاد على ما فى الرسم او نقص كتب وادى بكذا وكذا قال ابو الحسن والاداء المعتبر انما يكون عند القاضى يعنى او عند من يختاره ويعينه لذلك لنباهته ودينه ولا

قول تد وهو الاول بل هو الواجب لان غير العارف كثيرا ما يزيد على الفاظ اللقيط او يقص عنها ظنا منه ان المتصور من الشهادة قد حصل بما كنبه وقوله وقال ابو الحسن حاصل كلام ابى الحسن انه اذا قصر سماع اللقيط واداءه على عدل عارف بما تصح به الشهادة جازله ان يقول شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك وإلا فلا يجوز له زيادة وادوا بل لا يقول حينئذ وادوا حتى يودوا عنده وقوله واحتج الى الاستفسار الخ يقتضى بظاهرة ان اللقيط يودى اولا عند القاضى ثم يستفسر عنده ايضا ثانيا وسياق عن ابى الحسن انه لا يكتفى منه بقوله نعم بعد قوله هذه شهادتك بل لابد ان يساله عن فصولها الخ وهذا من الاضرار بهم وكثير منهم يمتنع فيودى لسقوط الحق والذي ينبغي هو ان يجمع بين الاداء والاستفسار دفعة واحدة وهو الذى كنت افعله فكنت احضر عدلين واستفسر اللقيط واحدا بعد واحد واكتب على كل واحد ادى لدى ويكتب الاستفسار واخطب عليه

وانكره

يجوز للقاضى ان يكتفى بما قبله المتلقى ويكتب عقبه

شهدوا وادوا لدى من قدم لذلك مع انه انما قدم للشهادة في الجملة لا لما ذكره من الاداء فان ذلك من التساهل في الدين والاستخفاف بحقوق المسلمين الذى لا يسوغ في الشرع فاذا تمت الشهادة على ما ذكرنا من الاداء واحتج للاستفسار ويسمى ايضا الاستفصال فعل وهل هو من حق القاضى وهو ما قاله ابو الفضل العقبانى وابو الحسن وابو سعيد بن لب او من حق الخصم وهو مقتضى ما جرى به العمل بفاس فانهم لا يستفسرون إلا اذا طلبه الخصم او من حقهما معا وهو الظاهر وقد يتفرد به احدهما كالقاضى يظهر له اجمال او يطرا له شك وفي جواب لابي الحسن لا يكتفى القاضى

وقوله وانكره ابو الحسن اى انكر ابو الحسن الاستفسار من غير حضور
القاضى قولا ليس الاستفسار عند المبرزين بجائز ولا يجوز للقاضى
ان يبيحه البتة لانه انما هو نقل شهادة انظر من وانظر افضية المعيار
فى كيفية الاستفسار وقد ذكرناه ايضا فى شرحنا للتحفة وانظر افضية
الزياسق ونبصرة ابن فرحون بعد نحو ورقتين من فصل لافضية
والشهادات وانظر شهادات المعيار ايضا فانه ذكر انه لا يلزمهم ان
يضبطوا المدة فى الاستفسار وقوله عن النشر يسى وجرى عمل بعض
القضاة الخ هذا هو الذى عليه العمل الى الآن ونقل سيدى العربى
الفاسى فى التقييد الذى له فى الليف جوابا للفتية النالى وفيه ان
الرسم اذا جاوز ستة اشهر من يوم الاداء فلا تعطى منه النسخة
ويحكم به كذلك من غير استفسار لشهوده وبهذا جرى العمل من
قضاة فاس ولم يكن عندهم غير هذا وقوله لا تعطى منه النسخة
اى لاجل الاستفسار واما للتجريح بكثرة الكذب ونحوه فتعطى وهذا
معنى قول ناظم العمل المطلق
واستحسنوا ان مر نصف عام من الاداء ترك الاستفسار
وقال ناظم عمل فاس
وسنة الاشهر حد استفسار فى الهيئات قاله فى المعيار
وقوله والحق خلاف هذا كله يعنى ان ما به العمل خلاف الاصول
والقواعد اى وذلك لا يبطل العمل لانه استحسان فقط والاستحسان
مقدم على النياس عندهم لانه تسعة اعشار العلم وعن سيدى
علي بن هارون ان تحديد الاستفسار بستة اشهر انما هو اذا علم
المشهود عليه بشهادة الليف وإلا يكن منه وان طال والقول قوله
فى عدم العلم اه وهذا هو الذى ينبغي اعتماده وبه تنتفى حيلة تاخير
القيام بها فورا من الاستفسار ثم اذا استفسر الليف وزاد فى شهادته
او نقص بطلت وليس من الزيادة تفسير المبهم وبيان الجمل كما فى

من العوام فى شهادتهم بما يكتفى
به من نقاد الطلبة بان يقول
له هذه شهادتك فيقول الطالب
نعم لان من لا يقرأ لا يعرف ما
فى الرسم الذى قيدت فيه
شهادته وقال القاضى المكناسى
العمل الآن باعادة الشهود
شهادتهم عند القاضى بمحضر
عدلين يسمعان منهم كان المشهود
عليه حين الاداء حاضرا او لا
وهو المعبر عنه بالاستفصال
وانكره ابو الحسن دون القاضى
قال النشر يسى وجرى عمل
بعض القضاة فى هذا الوقت
باستحسان ترك الاستفسار بعد
مضى ستة اشهر من ادائها
معللا بانها مظنة النسيان
وبعضهم يقول باعتبار ستة اشهر
ان ادائها افر تحملها فان طال
ما بدن تحملها وادائها ثم
زعم نسيانها بعد ستة اشهر من
ادائها لم يقبل قال والحق خلاف
هذا كله اه وصدق رحمه الله
فى ان الحق خلاف هذا كله

وكيف ينسأها لستة أشهر من ادائها وهو انما يوديها دائما (٧٠) من حفظه وقد يوديها لسنين من تحملها حتى صار الدهاة من

ارباب الخصومات يقيمون البيعة ثم لا يقومون إلا بعد ستة أشهر ثم يحتجون بان الاستفسار لا يكون بعد ستة أشهر فيجب طردهم ورد هذه الحيلة عليهم كما سيأتي فيجلى الذى للذى يبع توصلا تنبيهان الاول ذكر الش ان شهادة اللفي لا يحكم بها إلا فى الاموال فهى بمنزلة الشاهد واليمين اه والعمل الآن بها فى الاموال وغيرها لكن يجب الاحتياط ولا يقبل كل احد وان كان غير منظور فهم الى العدالة فلا بد من توسم السلامة مما يمنع الركون الى الشهادة كحمية او عصبية ثقة نصيها المحال وقد صرحوا بمنع قبول شهادة الزمانة والزمانة ومن يجرى مجراهم كمن يتعاطى الحشيشة ونحوها وقد ذكرلى بعض انه احتاج الى بينة فاقامها بمثل هولاء بستة اواق فى ساعة واحدة الثانى اذا تعارض افيضان نظر بينهما بما هو معروف فى تعارض البيتين فينزل توسم الخير منزلة زيادة العدالة ولا تعتبر الكثرة إلا ان تبلغ التواتر وتصل الى درجة اليقين والله اعلم (شهادة اعتاق) كتب الناظم

فانه

بطرة نسخته انه عقد في هذين البيتين كلام الغرناطي وصدق رحمه الله فان ما في الغرناطي هو ما فيه مما من غير نقص ولا تصحيف ونص من نسخة اذلية في غاية المجددة ولا تقبل شهادة مجملته في ملك او عتق او تبرع او تعديل او ترشيد او تسفيه او تولي او ذكر اخ في وثيقة الوراثة إلا من اهل العلم واما من غيرهم فلا تقبل إلا مفسرة اه وما ذكر الغرناطي بعد هذا إلا الشهادة بالمحاق الحمل بابيه الميت قبله هل لا بد من ذكر المدة بين الوضع وموت الاب ام لا قولان ولاول الصواب اه واعلم ان صور الشهادة بالعتق اى الحرية ثلاث الاولى ان يقولوا لا نعلمه إلا حرا او (٧١) هو حرى علما فهذه لا تكشفى لعدم القطع قاله ابن

عتاب ولم يخالفه احد الثانية

ان يقولوا نشهد بانه يتصرف تصرفا لا حرا قبلها ابن عات ولم يقبلها ابن الفطان ولا ابن مالك وهو الصواب اذ كثير من العميد يتصرفون مثل ذلك الثالثة ان يقولوا نشهد بانه قال له انت حر ثم غابا او ماتا فان كانا من اهل العلم لا يخفى عليهم ان ذلك اعتاق وانشاء حرية لا مبدح او ذم قبلت شهادتهم وإلا فلا (ورشد) اى قالوا نشهد انه رشيد فتكفى من اهل العلم دون غيرهم حتى يقولوا حافظ لماله غير مبدوله

فانه يستفسر ولو لم يكن في الشهادة اجمال ولا ابهام طلبا لدورها كما قال خ ونذب سوالهم كالسرقة ما هى وكيف اخذت الخ (ورشد وصده) قوله ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين الخ هذا وان صح عن ابن رشد كما قال وسالم من النقص والتكرير فهو مقابل لما درج عليه النظم كما تقدم عن وثائق الغرناطي ومقابل لما لابن رشد ايضا في المقدمات حيث قال فيها الشاهد المعروف غير العالم بها تصح به الشهادة يسأل عن كيفية علمه بما شهد اذا ابهم ذلك اه فشمك كلامه المسائل التى فى النظم والتى زيدت عليها وايضا فان ما فى المقدمات هو الذى لابن فرحون فى فصل مراتب الشهود قائلا ان غير العالم بما تصح به الشهادة لا بد من سواله عن مستند علمه على ما به الفتوى ومثله فى المعين والميتية فى كتاب المازون ونحوه لابن سلمون فى بيع الوكيل فى باب الوكالة ونقل ابن رحال فى ارتفاقه نحوه عن كثير فهذا كله يويد ما للنظم ويدل على انه

او يحسن التسمية على الخلاف فى ذلك ومثله هو سفيه المشار اليه بقوله (وصده) ويزاد انهم لا بد ان يكونوا عالمين بوجه الشهادة وإلا لم تقبل اصلا قل فى شرح المنهاج واما الولاية ويعنى بها التقديم على من ظهر منه سفر فاشار الى قول ابن رشد يستفسر الشهود من ابن علموا السفه اذا كانوا عالمين بوجه الشهادة وان كانوا من اهل البلب والغفلة فلا يقبلون قاله فى احكام ابن مزين اه فنص على انها لا تقبل من ذوى العلم إلا مفسرة واخرى غيرهم والمغفل او الابله لا شهادة له ثم قال بعد هذا وقد مضى ان الشهادة فى الرشد والسفه لا تقبل مجملته ولا بد ان تكون مفسرة اه وهو غير ما هنا وانما عول هنا على كلام الغرناطي كما مر عنه

عين الحق والصواب وايضا فان الاستفسار لدرء الحدود مستحب فكيف بر في التسفيه والترشيد فلا اقل ان يحمل كلام ابن رشد الذى فى ته على فرض صحته على الاستحسان وعلى غير العالم كما ياتى فلا يخالف ما درج عليه الغرناطى الذى تبعه الناطم وحينئذ فكلام الغرناطى والناظم والمقدمات وغيرهم فى وجوب الاستفسار وفالك فى غير العلم وكلام ابن رشد كذلك واما الابله فلا تقبل منه مطلعا بخلاف المغفل فيقبل فيما لا يلبس كرايت هذا يتطوع يد هذا والترشيد وضده مما يلبس فلذا لم تقبل فيه وبالجملته فما قاله فى الفائق من استفسار شهود الاستعراء يحمل على غير العالم وكان هناك اجمال او ظن به الجرى على المساطير او كانت الشهادة فى الحدود وان كان فى المدونة والمختصر نص على استحسانها لكن المعمول به كما فى التبصرة وغيرها هو الوجوب وان كانت المدونة اطلقت فظاهرها كان عالمها ام لا لكن المعمول به ان غير العالم لا بد من استفساره والعالم يستحب فيه ذلك فى الحدود فقط لدرءها وبهذا يطابق ما فى النظم وغيره والتوفيق بين كلام الايمة مطلوب ما امكن هذا ما ظهر لنا فى تقرير هذا العمل وقد زلت هنا اقدام وقولم ولا بد ان تكون هنا مفسرة الخ يعنى من غير العالم ايضا وإلا فيقتضى ان العالم بما تصح به اذا غاب او مات لا يعمل بشهادته المجملية بل تبطل كغير العالم وذلك خلاف المصوص عليه فى غير ما ديوان كما مروكما فى المسائل التى بعدها اذ الكل استراء والله اعلم على انه قد يقال معنى قول ابن رشد اذا كانوا عاقلين بوجوه الشهادة الخ اى يظن بهم علمها اى وليسوا من اهل العلم بدليل مقابلته لهم بالابله والمغفل فيوافق ما تقدم عنه فى المقدمات وما ذكره غيره ايضا وإلا فهو قد اسقط مرتبة فتأمل والله اعلم (وجرح) قوله كما مر اى عند قوله كالجرح فيه

(وجرح) اى تجريح الشاهد بان قال هو مجرح او فاسق فتقبل من اهل العلم اى من العارف باسباب الجرح دون غيره وهذا احد اقوال اربعة فى المسألة والمشهور لا بد من البيان مطلقا كما صرح به خ وظم كما مر فذكره هنا من باب جمع النظائر

(وتعديل) قل ابن فرحون اذا قل الشهود نعم العبد او هو ممن تقبل شهادته ولم يزدوا فان كانوا من اهل العلم قبلت شهادتهم وإلا (٧٣)

فلا اه ومقتضاه ان القول المذكور يكفى فى التزكية من اهل العلم وهو خلاف قول المدونة

وذلك على الاحتمال الثانى هناك فقط وقد يقال ان ما للناظم فيما مر وما الخ وغيره انما هو فى غير اهل العلم وإلا فالعالم لا يوقع شهادته إلا حيث تجوز هذا محله عندهم وخ اطلق كغيره فلا يفيد انه لا بد من الاستفسار مطلقا اذ لا فائدة لاستفسار العالم بما تصح به قول ابن فرحون فى تبصرتهم فى فصل مراتب الشهود ما نصحه المبرز فى العدالة العالم بما تصح به الشهادة تجوز شهادته وتجرحه ولا يسال عن كيفية علمه اذا اهتم . وبالجملته لما قل اهل العلم وكانوا قليلا ما هم والغالب عدم انتصابهم للشهادة اطلق بعض الايمه فى وجوب الاستفسار نظرا للغالب (وتعديل) قوله وهو خلاف قولهم الخ لو قال بدله لقولهم ان التزكية الخ لكان اصوب كما لا يخفى على ان قوله باشهد انه عدل انما هو فى غير العالم لانه الذى يقدم للشهادة غالبا واما العالم فمعلوم عندهم انه لا يستفسر وقوله قلت ينبغى ان لا يقبل ذلك الخ اى لا يقبل قوله عدل رضى من غير بيان معنى العدالة والرضى إلا من العالم ويمكن ان يكون هذا مما يشملُه الناظم ايضا والله اعلم قال فى ضريح العدالة تشعور بسلامة الدين والرضى يشعور بسلامته من البله والغفلة اه وفى نظم العمل

وان يقل رضى منك قبــــــــــــلا وهو اليق بوقت ســــــــــــــــلا
ويريد انه لا يكون قوله رضى تزكية إلا ان كان عارفا بمعناه
(وتاليج) قوله ولم يفرقوا فى هذه الخ يعنى اطلقوا ولكن تقدم ما يفيد التفرقة بينهما وبالجملته فهذا الشئ تمسك فى استفسار اهل العلم فى هذه وفيما قبلها بمجرد الاطلاق وذلك لا يتسم به الاعتراض كما مر التنبيه عليه فى كل مسالة على انفرادها

ولا يجوز فى التعديل إلا القول بانهم عدول مرضيون اه وهو ما اقتصر عليه ابن الحاجب وابن عبد السلام وصاحب المختصر والخفة وغيرهم وهو خلاف قولهم ان التزكية لا تكون إلا من مبرز فطن عارف لا يتخذ معتمد على طول عشرة لا بسماع من اهل سوته او محله باشهد انه عدل رضى وقال ابن عاصم (ومن يزك فليقل عدل رضى) قلت ينبغى ان لا يقبل ذلك ايضا جملا إلا من العالم واما من غيره فحتى يفسره فان كثيرا من المتصيين لا يفهمون معناه (وتاليج اسجلا) اى اطلق والتاليج لغة الادخال والمراد هنا ما يشهد به الرجل لابنه او زوجته من بيع اصل او نصيبه فى دين ولا حقيقة لذلك وانما يريد الهبة ويشق عليه الحوز او الوصية ويخاف ان لا يجيزها الوارث فيشهد بما ذكر فان فسر الشاهدان وقالوا توسطينهما واتفقا على ما ذكر او اقرلدينا به المشتري ثبت

التوليع وكان الملك ميراثا وإلا بطل التوليع عند اكثر وقال ابن زرب يحمل العدل من ذلك ما تحمل ما لم يتبين كذبه ولم يفرقوا فى هذه بين ذرى العلم وغيرهم ويأتى حكم التوليع فى كلام ظم بعد هذا ان شاء الله

(واثبات ملك) قال ابو الحسن ان كان الشاهد عارفا بما يصح به الملك قبل اطلاقه الشهادة بالملك وقليل ما هم وإلا فلا تقبل والشروط خمسة كما ياتي في قول الناظم يد نسبة طول النسخ واختلف هل يعتمد عليها الشاهد او لا بد ان يصرح بها وبه العمل إلا انه يفصل في ذلك بين اهل العلم وغيرهم (او اخ في وراثته) اى شهدا بانته توفى فلان فورثه زوجته وبنته واخوه ولم يبيننا كونه لاب او ام (تنفسر) وإلا لم تقبل (إلا من ذوى العلم فقبلا) لانه لو كان للام ما سماه وارثا واعطاه جميع الربع الباقي وذكر الشئ هنا نظائر للمسائل المذكورة اكثرها مبحوث فيها لانه ليس من هذا القليل كالشهادة بالملا على من ثبت عدمه قال في التبصرة ان شهدوا على المديان بانه له مال ولم يعينوا ذلك فليس بشئ وكالشهادة بصور الزوجة لا تقبل مجملة وظاهر كلامهم مطلقا لان له تاديبها

(واثبات ملك) ما قاله عن ابي الحسن شاهد للعلم في جميع ما مر وهو الذى تقدم من المقدمات وابن فرحون وغيرهما لانه اذا جازت شهادة اهل العلم في هذه من غير استفسار فكذلك غيرها من الشهادات لاستوعابية من باب لا فارق وقوله واختلف هل يعتمد النسخ هذا في غير العالم واما العالم فيقبل اطلاقه والعمل الذى ذكره انما هو في غير العالم والعالم قليل وجوده (إلا من ذوى العلم فقبلا) قوله واعطاه جميع الربع النسخ الصواب اسقاط لفظة الربع او يقول بدله واعطاه جميع الثلاثة الاثمان الباقية وقوله واكثرها مبحوث فيها النسخ تأمل لا يسلم البحث في واحد منها فضلا عن اكثرها وقوله عن التبصرة فليس بشئ النسخ يعنى اذا كان من غير اهل العلم والذى في زوائرها اذا شهدت بان له مالا اخفاه تقبل على ما به العمل عينه ام لا انظره عند قول نخ ورجحت بينة الملا ان بينت النسخ بل ذكر ابن عات انها ح تقبل اتفاقا وعليه فتقبل من اهل العلم وان لم يقولوا ان له مالا اخفاه بخلاف غيرهم حتى يقولوا ان له مالا اخفاه وقوله وكالشهادة بصور الزوجة النسخ هذا ايضا فيه ما فيه لانهم اذا كانوا من اهل العلم لا يشهدون بالضرر حتى يخلص لهم من باطن الامر انه لم يفعل بها ذلك على وجه التاديب وان الضرر ليس هو مجرد البغض وإلا لم يكونوا من اهل العلم وهذا المراد فيما تقدم وفيما ياتى وقوله وغبن النسخ لان منوم من يحسد الغبن بالثلث فاكفر وبعضهم يحده بما نقص عن القيمة نقصا له بال وان لم يبلغ الثلث والمراد بالكفر الردة والعياذ بالله لاختلاف الناس فيما يكفر به فان كان من اهل العلم يحتمل على انه لم يشهد بالغبن والردة حتى خاص عنده انه الثلث او زاد على الثلث وانه تلغظ بما يكفر به اما اتفاقا او على المشهور وإلا فليس هو من اهل العلم وكذا الولاء لا تقبل من غير اهل العلم مجملة

ولان بعضها ليس من الضرر ولو شاء الناظم ذكرها لقال مثلا (وغبن وكفر سرقة وزنى ولا) بل

بل حتى يقولوا باشر عتقه او جره ولاء او عتق وكذا السرقة لا بد
ان يسألوا ما هي وكيف اخذها ومن اين اخذها وهل من حرز او
غيره وهل خفية او جهارا فان غابوا قبل ان يسألهم الحاكم او ماتوا
قطع إلا ان يكونوا من غير اهل العلم قاله في التبصرة وغيرها ونقله
الشش وكذا القذف والشتم لان من لا لفاظ ما لا يعد قذفا ولا شتما
والتهنيس مختلف فيه قيل اربعون وقيل خمسون وقيل غير ذلك
وقوله عدم النخ اى قالوا انه عديم ولم يزدوا انهم لا يعلمون له
ما الا ظاهرا ولا باطنا واو قالوا هو عديم لا مال له ظاهرا ولا باطنا
فلا بد من استفسارهم ايضا هل مرادهم القطع والجزم فتبطل او
مرادهم لا يعلمون فتصح وهذا ان كانوا من غير اهل العلم والإلا قبلوا
وام يستفسروا على ما مر وقوله وقف سبل النخ اى شهدوا بوقف
طريق على المسلمين اذ قد يكون المحل ينتفع به وهو مملوك
وقوله سماعهم النخ اى شهادة السماع لا تقبل من غير اهل العلم
حتى يقولوا من اهل العدل وغيرهم وقوله فساد عقود النخ اى لا تقبل
شهادتهم ان هذا البيع مثلا فاسد حيث لم يكونوا من اهل العلم
حتى يبينوا وجه الفساد اذ قد يظنوا فسادا بوجه لا يفسد به
شعرا وقوله حمل ميت النخ اى لا بد ان يبينوا المدة التى بين
الوضع وموت الاب لانه مختلف فى المدة التى يلحق فيها الحمل
بابيه وهل اربع او خمس خلاف ومنها ضيق الطريق فلا يشهد
به مجملا إلا من يعرف حد ستمته وهو سبعة اذرع ومنها اذا
شهد انه غاب منذ حين فلا تقبل مجملة إلا من اهل العلم
الاختلاف فى قدر الحين ومنها الكفاءة لا تقبل الشهادة فيها مجملة
إلا من اهل العلم لاختلاف الناس فيها ومنها شهادتهم ان فلانا
على فلان مائة دينار او انه معاوضة فلا تقبل مجملة من غير اهل
العلم حتى يقولوا اسلفها له بحضرتنا او اقر بها اى بالمعاوضة او بالسلف

(وقذف وشتم عنست عدم ملا)

(وضرو وغصب وقف سبل سماعهم)

(فساد عقود حمل ميت له تلا)

ولما ذكر فى تعداد الشهادات

التي تفسر ولا تقبل مجملة إلا من

ذوى العلم الشهادة بالملك

اشار الى ما يشترط فيها

بالخصوص والى حكم التعارض

فيها او فى غيرها وانما اذا امكن

الجمع بين البيتين جمع ومثاله

قول المدونة من قبال لرجل

اسلمت لك هذا الثوب فى

مائة اردب حنطة وقال الآخر

بل هذين الثوبين لثوبين سواء

فى مائة اردب واقاما معا البينة

لديننا وبالجملته فهذه الامور ونحوها لا تقبل مجملته من غير
 اهل العلم وتقبل منهم إلا ان اهل العلم قليل ما هم في هذا الزمان كما
 قاله ابو الحسن فيمن اطلق في وجوب الاستفسار وكان اطلاقه
 مرادا عنده نزلتهم منزلة العدم كالغراب الابقع ولكن لكل زمان
 رجال فلا ينبغي التنزيل المذكور وعادة الفقهاء التنصيص على الصور
 العقلية التي يمكن وجودها وقد يوجد الله تعالى في زمان من هو
 اقله واعلم ممن كان قبله وما ذلك على الله بعزيز (باسباب ملك
 رجحان) قوله اخذ الاثواب الثلاثة الخ لا يقال اخذه لها مشكل
 لانه انما ادعى ثوبين ولا يقتضى له بغيرهما لانا نقول اخذه للثوب
 الواحد بدعواه وبنيته واخذه للآخرين لآخرين بينته صاحبه فقط
 اذ هي شاهدة بذلك عليه تنبيه فان شهدت بينته انه نطق
 بطلاق زوجته فلانة في وقت كذا او في مجلس كذا وشهدت
 الاخرى انه انما تلفظ في ذلك المجلس بعقوب عبده او بطلاق
 فلانة لزوجته اخرى فذلك تكاذب وتهافت انظر ح عند قول خ
 وان امكن جمع بين البينتين الخ وقال المكناسي في مجالسه في
 الشهادات فان شهد على شخص بسقاط حق وكانت الشهادة
 عليه بتعريف معرف ثم شهدت الاخرى ان المشهود عليه لم يكن
 في البلد في ذلك الوقت فقال ابن رشد فيمن شهد عليه بالقتل
 وشهد آخرون انه لم يكن يوم القتل في ذلك البلد فالشهادة بالقتل
 اعمل وذهب القاضي اسماعيل وابن عبد الحكم الى ان الشهادة
 بالقتل ساقطة ثم قال ولو شهدوا ان فلانا اقر عندنا بمائة في يوم
 عرفة بعرفة وشهد آخرون انه كان يوم عرفة بمصر ان الشهادة
 بالاقرار اعمل قسالة المكناسي ولست اعرف لهذا معنى والذي
 ارى ان كان الشهود الذين شهدوا انه كان بمصر اعدل سقط
 الحق والقتل الخ قسملت قال ابن عبد البر ما قاله اسماعيل

لزمه اخذ الاثواب الثلاثة في
 مائتي ارب اه وان لم يمكن
 الجمع بينهما صير الى الترجيح
 ويكون باشيء منها اشتغال
 احدى البيتين على بيان سبب
 الملك كما قال

(باسباب ملك رجحان ان تعارض)
 (بدا من شهود وانتفا الجمع اولا)
 مثال سبب الملك (كنسج)
 اى شهدت بينته بان الثوب
 ملك لزيد واخرى انه ملك
 لعمرو نسجه بيده فتقدم
 الشهادة بالنسج واما قوله

(لنفس) فلا حاجة اليه مع موضوع المص الذي هو قيام البيتين معا بالملك وانما ذكره فيما اذا شهدت احدهما انه ملكه والاخرى انه (٧٧) نسجه فلا بدح ان يقولوا لنفسه وان يكون النسج مما

من انه يقضى بالاعدل هو الصحيح وقال ابن رحال هو الصحيح عندى ولا نطبق ان نقول بغيره ولا سيما في الدم اذ لا يقدم عليه إلا بيقين وفي ز في اللعان ان محل تقديم بيينة القتل ما لم يكثر الآخرون وإلا فلا قتل (لنفس) يحتمل ان يكون الناظم اشار لتعارض مجرد النسج والنتاج مع الملك ويفهم منه تعارض الملك والنتاج مع الملك بالاحرى (ورجحنا على الملك) اى رجحنا الشهادة بالنتاج على الملك وهو تكرار مع قوله باسباب ملك النج وانما اعاده ليرتب عليه الاستثناء في قوله (إلا من مقاسم) ويحتمل ان يكون المعنى وشهون البيينة الشهادة بالملك المينة لسببه من احياء او اصطياذ كلول من بحر او شراء من ثابت الملكية على الشهادة بالملك التى لم تين سببه اصلا إلا من مقاسم اى إلا ان يكون الملك المطلق من المقاسم فيرجح على التى بينت السبب واخرى على غيرها فلا تكرار حيثذ لان السبب هنا غير السبب المتقدم وعلى الاول فقتل في المدونة اذا ادعى دابة وليست بيد احدهما فاقام هذا بيينة انها نتجت عنده واقام الآخر بيينة انه اشتراها من المقاسم قضى بها لصاحب المقاسم لا ان ادعى انه اشتراها من سوق المسلمين فهى لذى النتاج حيثذ وكذا لو كانت بيد من نتجت عنده فانه ياخذها صاحب المقاسم اه فقد علمت ان المقاسم تقدم على الملك والحوز قلنت لا يظهر التعارض بين الملك والمقاسم بل ذلك من امكان الجمع اللهم إلا ان تشهد بيينة الملك والنتاج باستمرار الملك والتصرف الى الآن فيظهر حيثذ التعارض وترجح بيينة المقاسم عليه يحتمل الناظم لا على ما قرر به (وزيد عدالة) قول ته وان شهدت لذى اليد النج صوابه وان

بشراء او اخذ في نصيبه (فاقبلا) وقدمه على النتاج وحده او مع الملك لامكان الجمع (وملك) تقدم الشهادة به (على حوز) لانه اهم اذ يكون بالملك وبالريضة وبالعارية وغيرها (وزيد عدالة) على اخرى وان شهدت

لذى اليد نخ وباليده ان لم ترجح بينة مقابلة وياق ان ذلك (٧٨) خاص بالمال (وبالنقل) على

الاستصحاب قال في التوضيح
كمن له دار مات عنها وادعى
ولده انها لم تخرج عن ملك ابيه
واقام بينة بذلك واقامت الزوجة
بينته انه اعطاها لها في صدقها
فتقدم بينتها لانها نقلت ومثله في
بينته شهدت ان رجلا كان يغتال
جميع ما يملك الى ان مات
وشهدت اخرى بان كان صيرها
لزوجته فيما ترتب لها قبله
وانها حازتها عنه فان التصيير
صحیح ولا يقع في ذلك تعارض
(والاثبات) قال في نوازل ابن
سهل افق ابو مروان ابن مالك
في هبة اختلاف الشهود فيها
فبعضهم شهد بالحوز وبعضهم شهد
بانها لم تحز فالحق الشهادة بصحة
الحوز اعمل لوجه من انظر مع
موافقة الروايات في مثل ذلك
قال ابن سهل يريد لان الشهادة
بالحوز اثبتت الهبة لصحتها
فكانت اولى من التي شهدت
ببطلانها قال و اشار بقوله مع
موافقة الروايات الى ما في
الموازية في شهيدين شهدا
بحوز الرهن وشهد آخران
بعدم الحيازة قسما ل شهود
الحيازة اعمل ومثله في المجموعة والعقبة

جازها تقدم بينة البقاء وذلك خلاف النقل والتعليل بان المشبهة
 اثبتت حكما لا يفيد لانها في الامثلة المذكورة اثبتت حكما ايضا
 وعليه فاما ان يقال لتقديم الاثبات انما هو في شئ خاص وهو ما
 اذا قيدت المبنية بوقت واطلقت النافية كما اذا شهدت احدهما بانه
 طلق او باع وقت كذا وشهدت الاخرى لم يبيع ولم يطلق في علمنا
 فلو قالت لم يبيع ولم يطلق اصلا بطلت لانها لا يمكنها ان تستحبه
 في جميع الاوقات حتى تقطع بالنفي المذكور كما ياتي عند قوله وهل
 عدم التفويت النسخ ولو قالت لم يبيع ولم يطلق في ذلك الوقت بل
 كان في بلد اخرى او تلفظ بغير لفظ الطلاق والبيع سقطتا فان كان
 مرادهم الوجه الاول فليس من التعارض في شئ ولعلمه هو قول ابن
 مالك اوجه من النظر ولا يصح ان يكون مرادهم الوجه الثاني والثالث
 لان التقديم يقتضي ان النافية صحيحة لولا وجود ما يقدم عليها وحيث
 فقد يقال ان قول الناظم او ما قد تنصلا يغني عن قوله والاثبات اذ
 المدار عليه وهو في الحقيقة راجع اليه ولذا اسقطه نخ وغيره من
 المشاهير وايضا فان المستحبة شاهدة بالاصل فلعل مرادهم بالاثبات
 النقل اي من عبر به واراد النقل لانه راجع اليه ولانه هو
 الذي يناسب تعليله بقوله اوجب حكما فالشهادة بالخياره اثبتت
 شرطا يصح عقد الهبة وكذا الشهادة بصحة العقد اذ العمل في
 العقود الصحة وذلك راجع لتقديم الناقله على المستحبة وكذا
 الشهادة بالتجريح اذ الغالب عند مالك في الناس المرحمة لكنها
 ناقله عن الاصل الذي هو عدمها وكذا الصغر والبلوغ فان الشهادة
 بالبلوغ اعمل لانها اوجب صحة العقد خلافا لتد وكذا واما بينة
 القتل فقد تقدم عند قوله باسباب ملك رجحنا ان ذلك من
 التهاثر على الصحيح وكذا من شهدت انه باع او طلق في محاسن
 كذا وشهدت الاخرى بانه لم يبيع بل وهب او طلق اخرى في

المجلس المذكور كما مروا بالجملة فمراهم بالاثبات انها اثبتت
حقا لم يكن وذلك راجع الى النقل والاستصحاب فمهمى اطلقت
احدهما وقيدت الاخرى بوقت معين فلا تعارض ومهمى قيدنا
بوقت واحد كانتا متهاثرتين كمسالة القتل والطلاق المتقدمتين
في التنبية ونحوهما وعليه فاذا شهدت بان الواهب استمر حوزة
للهمية الى المانع وشهدت الاخرى انها حيزت عنه واطلقت فان
بينت عدم الحوزة وانها استمرت بيد الواهب الى المانع تقدم لان
الاخرى اطلقت فيحتمل ان تكون الهبة رجعت الى الواهب
بعد حوزها بالفور قبل تمام السنة كما قال الفراءى وغيره فهذا مما
يمكن فيه الجمع ح وان شهدت احدهما باستمرارها بيد الواهب
الى المانع والاخرى بانها حازها عنه سنة فهما متعارضتان في
السنة ح فبينت الحيابة اعمل لانها شهدت بمقتضى الاصل اى
النقل في العقود ومكذا انظر شرحنا للتحفة ولا بد فان قلت
يمكن حمل النفي والاثبات على ما اذا شهدت احدهما انه طلق
او قتل او باع في وقت كذا وشهدت الاخرى انه لم يطلق وام يبيع
وام يقتل في ذلك الوقت اصلا قلنا تقدم انهما متهاثران على
الصحيح او يقال الشهادة بالطلاق ونحوه ح على مفاصلة ناقلته
والاخرى مستصعبة فهو مستغنى عنه بقوله وبالنقل الخ اذ
الشهادة بالقتل ناقلته عن الاصل الذى هو عدم العداء الى العداء
وفى الطلاق ناقلته عن العصمة الى الخروج عنها ومن ذلك الحيابة
لانها اثبتت شرط النقل وكذا صحة العقل فى الوصية ونحو ذلك
اذ ما يرجع لشرط صحة العقل نقل والمستصعبة شهادة بالاصل
فتأمل ما المخلص فان لاثبات راجع لاحد الامرين اما النقل
والاصل والاو هو الصواب والله اعلم وقوله عن ابن عرفة ان اجتمع
تعدبل وتجريح الخ كالصريح فى ان الشهادة بالتجريح هى

ابن عرفة ان اجتمع تعدبل
وتجريح فطرق روى ابن نافع
عن مالك ينظر الى الاعدل من
الشهود فيؤخذ بقوله وقال
ابن نافع المجرحان اولى
سحنون لو عدله اربعة
وجرحه اثنان والاربعة اعدل
اخذت بشهادة المجرحين
لانهما علما لم يعلمه الآخرون

(او ما قد تاصلا) فتقدم الشهادة بالاصل كالجرح على الشهادة بخلافه وكالصغر والبلوغ وكبينة شهدت بانته اوصى وهو صحيح والاخرى (٨١) وهو مريض فتقدم بينة الصحة لانها لاصل قاله ابن القاسم قال بعضهم ويظهر الاثر

فيما اذا كانت الوصية بتدبير فانها في الصحة تكون في المعلوم والمجهول قلت اخرج ذلك فريضهم المسألة على غير وجهها فانها في صحة العقل وعدمه لافي الصحة والمرض قال في العتبة وسئل عن قوم شهدوا على امرأة انها اوصت بكذا وكذا في مرضها وهي صحيحة العقل وشهد آخرون انها كانت موسوسة العقل فقال ارى ان تثبت شهادة الذين شهدوا في الوصية وهي صحيحة العقل وتطرح شهادة الذين شهدوا انها موسوسة قال ابن رشد هذه مسألة قد مضى الكلام عليها في آخر نوازل سحنون فلا معنى لاعادتها اه من سماع ابي زيد من كتاب الشهادات الرابع وهكذا اعادها ابن رشد في سماع ابي زيد من كتاب الرصايا الخامس وتقدم بينة الصحة على الفساد الا ان يغلب وبينة السفة على الرشد وبينة الاكراه على الطوع وان كان هو الاصل لان الاولى ناقله

الناقله اى عن الاصل فهو يويد ما قدمناه (او ما قد تاصلا) قول ته كالجرح على الشهادة بخلافه الخ كذا في غالب النسخ وهو الصواب وفي بعضها كالحرية وذلك لا يصح لانه سيأتى ان بينتي الحرية والرقية يتساقطان واو كانت تقدم بينة الحرية ما قالوا بتساقطهما لكن اذا تساقطتا لم يبق لمدع الرقية الا مجرد الدعوى فعليه البيان ولهذا لم يجعل الناظم اليد من المرجحات لانها ليست منها خلافا لظاهر الخ بل اذا تساقطتا بقى الشئ بيد حائزه كالمدعى للحرية هنا لانه حائز نفسه ولكن يكون مثل بالتجريح للفقى والاثبات ثم مثل به لقوله او ما قد تاصلا وذلك دليل على تداخلهما كما مر ومراوده بالاصل بالنسبة للجرحه الغالب كما مر والا فالاصل لاصيل هو عدمها وبالجمله او استغنى المص بالنقل عن الاثبات والتاصيل لسلم مما مر لان التاصيل هو الاستصحاب فى المعنى والاثبات هو النقل على ما بيناه وقوله قال بعضهم ويظهر الاثر الخ قد يقال ان هذا البعض انما تكلم على تعارض بينة الصحة والمرض فى البدن فان بينة الصحة اعمل كما فى المعيار عن البيزناسنى لانها الاصل وقيل بينة المرض اعمل فاذا شهدت بانته تبرع فى حال صحة بدنه والاخرى فى مرضه المخوف قدمت بينة الصحة ويكون التبرع نافذا ان حيز وان شهدت بانته اوصى فى الصحة والاخرى فى المرض فالوصية نافذة على كل حال ويظهر الاثر فى التدبير ونحوه فانه حيث قدمت بينة الصحة يكون فى المعلوم والمجهول وفى المرض يكون فى المعلوم دون المجهول وح فهما مسالتان وقوله لان الاولى ناقله الخ انما كانت بينة الاكراه نقلته الخ لانها قد خاص لها باطن امرة ما نقله عن اصله الذى

(وبائنين) اى الشاهدين على شاهد ويمين اذ من العلماء من لا يرى الشاهد واليمين وكذا على شاهد وامراتين وفهومة ان الزيادة عليهما لا تعتبر وخ وبمزيد عدالة لاعدد الا ان يكثروا بحيث تفيد شهادتهم

العلم (و) يرجح ايضا (التاريخ) على التي اطلقت ولم تورخ (٨٢) (او سبقه) الخمى وإن ارجحنا

قضى بالاقدام وان كانت

لاخرى اعدل (ومن يفصل)

من الشهود في شهادته (فمختار)

اي مقدم (على من قد اجملا)

مثل لهما بما نقله بهرام عن

ابن الهندي في قوله واوداعها

رجلان فانكرتهما او احدهما

واقام كل البينة قال فلو ارجح

احدهما برمصمان والاخرى

ببيوم منه قضى بذات اليوم

إلا ان تقطع لاخرى ان النكاح

كان قبل ذلك اليوم اي فترجح

لأنها اقدم تاريخا ثم اشار النظم

الى ان ما تقدم من الترجيح

بالعدالة محلله اذا كانت

الشهادة بالمسال او ما يتول اليه

لا فيما لا يشبث إلا بشاهدين

فقال (بعثق) الباء بمعنى

في و (نكاح السغ زبد) اي

زيادة (عدالة كجد طلاق

مع دم جرح) بفتح الجيم اي

تجريح فيقدم على التعديل

ولو كانت بينته اعدل قال

سحنون لو شهد اربعة بالعدالة

واثنان بالمجرحة ولاربعة اعدل

قدمت المجرحة واما كونه

بضم الجيم فبعد لانه يحتاج

للتقييد بالعمد ويكون على غير المشهور (انجلا) اي ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك

هو الطوع وقد يكون الشخص في ظاهر الحال طائعا وفي الباطن
بخلافه فشهود لاكره قد علوا من باطن الامر ما لم يعلمه الآخرون
والسفه مثله (وبالتاريخ) اي ولو كانت لاخرى اعدل لانه
اذا كان يقضى باقدمية التاريخ ولو كانت لاخرى اعدل فاحرى
ان تلغى لاعدلية فيما اذا لم تورخ (او سبقه) فاذا شهدت
احدهما انه يملك هذه الامتة منذ عامين وشهدت لاخرى للآخر
بانه يملكها منذ عام قضى بذات العامين لانهما تسافطتا فيما تعارضتا
فيه وهو العلم وبقي استحباب الحال لذات الاقدم قاله ابن عبد
السلام قلت وهو ظاهر اذا كان تعارضهما في العلم الاخير واما اذا
تعارضتا في الاول فيتسافطان فيه ايضا ويبقى الحوز للآخر (ومن يفصل
فمختار) ما مثل به ته هو من باب الجمع وقد يمثل له ايضا فيما
يظهر كما في الشك كمن شهدت بالقتل ولم تعين لا عمدا ولا
خطا وشهدت لاخرى بانه عمد او خطأ وهذا من باب الجمع ايضا
والصواب ان يمثل له بالشهادة المجلية في التوليح ونحوه اذا
كانت من اهل العلم وشهدت لاخرى بانهما توسطتا العقد بينهما
فلم يقع بينهما تاليح فتقدم المفصلة كانت من اهل العلم او غيرهم
وكذا في الولاء شهد اهل العلم به مجملا للشخص وشهدت لاخرى
لغيره ان هذا هو مولاه باشر عتقه او جره له ولقاء بولادة او عتق
الى غير ذلك والله اعلم وظهرة ان المفصل مقدم ولو كان غيره اعدل
(طلاق) او شهدت بانه طلقها بمجلس كذا من يوم كذا وشهدت
لاخرى بانه انما تلفظ في ذلك المجلس بالعتق او بطلاق زوجته
اخرى فيتسافطان وكذا يقال في الحد والدم (دم) تأمل فانه
يقتضى ان زيادة العدالة في الدم لا تكون كالعدل الواحد توجب
القسامة مع ان الدم مما يشبث بالعدل والقسامة فلا اقل ان
يكون زيادة العدالة لوثا كالشاهد الواحد فانظروا ظاهرة انه

يلغى

للتقييد بالعمد ويكون على غير المشهور (انجلا) اي ظهر تميم ولما ذكر اثبات الملك

يلغى في هذه الامور زيادة العدالة فقط ولا يلغى غيرها من المرجحات
 كالنفصيل وقدم التاريخ وهو كذلك كما يفهم من تمثيل بهرام
 (يد) يعنى كانت موجودة بيده قبل مدة النزاع واما حرث الارض
 وغيرها من الاجنات وح وجود النزاع فيها في زمن الحرث واسم
 تكن محوزة بيده قبل ذلك فلا عبرة به في دعوى المحوز قاله
 سيدى عبد الكريم اليازغى وغيره قلتم كثيرا ما تكون الارض
 ونحوها بيد شخص فيترامى عليه غيره ممن هو اقوى منه ويشرع
 في حرثها فاذا رفعه الحائز للشرع يقول المترامى عليه هي الآن
 بيدي وحوزي فكنت وقت ولايتي خطت القضاء بفاس اقول لهما
 ايكما كانت بيده في السنة التي قبل هذه وفي السنة التي قبلها
 فاذا قال احدهما انا كلفت المترامى عليه باثبات كونها كانت بيده
 لا غير فاذا اثبت المدعى صارح مدعى عليه وكلفت المترامى
 عليه بملكية ما ترامى عليه فان اثبت ذلك المترامى كلفت المدعى
 بالبينة وهذا وجه الفصل فليفتطن له القضاة فقد ضاعت هنا
 بسبب الترامى اموال يعلمها الكبير المتعال (كعشرة اشهر) قال سيدى
 عبد الكريم اليازغى اذا قامت القرائن الدالة على صحة الملكية
 وبعدت مسافة البائع بحيث لا يمكن الرجوع عليه ولا علم ما
 عنده من مدة الملك حتى تلفق العشرة منها ومن مدة المشتري فيتعين
 المصير الى ما قاله العلامة الحقيقى القاضى ابو عبد الله بدولته وادا
 على من قال باشتراط العشرة اشهر قائلا انه لم ينزل بهما كتاب
 ولا سنة ولا صرح احد من الايمة باعتبار مفهومها مع ان مفهوم
 العدد ضعيف ولم يقل به الا قليل من الاصوليين والفقهاء والآيات
 القرآنية والاحاديث النبوية شاهدة بالغاء مفهوم العدد قال عليه
 السلام لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة فيحتسبهم الا كانوا له
 جنة من النار فقالت امرأة واثان قال واثان وقال من كان له

والترجيح اشار الى ما يشترط
 فيه وانه لا بد في الشهادة
 بالملك من خمسة امور (يد
 نسبة) اى كون الشئ محوزا
 بيد المشهود له وانه ينسب
 لنفسه و (طول) لتلك الحيازة
 (كعشرة اشهر) فاكثروا (وفعل)
 اى كونه يتصرف فيه بالهدم
 والاستغلال او غيرهما

فرطان من امتى ادخله الله بهما الجنة قالت عائشة ومن كان له
فرط واحد قال ومن كان له فرط واحد ياموققة آية المنافق ثلاثة
آية المنافق اربع . اعطيت خمسا لم يعطهن احد قبلى الى غير
هذا مما هو نص فى عدم اعتبار مفهوم العدد وإلا لما سئل عنه عليه
السلام وقال تعالى ان تستغفر لهم سبعين مرة الآية ولا مفهوم لسبعين
وهذا يدل على ان العشرة انما هى شرط كمال لا شرط صحة وكثيرا
ما يشتري الانسان الدابة وتبقى بيده نحو اشهر وتسرق له فيريد
استحقاقها ولا يجد من يشهد له بالعشرة ولا يعلم البائع فتلق
مدته لمدة المشتري فيضيع حقه وتامل هذا مع قول خ وام ياخذ
ان شهد انه كان بيده النخ ولعله حيث لم تقم قرينة بانه له
وحيث لم يطل بيده طولا معتبرا كعشرين يوما ونحوها او حيث
لم يشهد له بغير اليد من باقى الشروط ولا سيما وقد قال ابن رحال
فى الارتفاق الاصل فيمن باع شيئا انه يملكه لان العداء خلاف
الاصل فالمشتري ح اذا اتى بوثيقة الشراء ولم يشك ان بائعه
تصرف المدة المذكورة فانه يقتضى له بالاستحقاق ولا سيما مع
بقية الشروط وليس للمحائز ما يعارضه ثم بعد كنى هذا وقت
على ان قول خ وام ياخذ ان شهد انه كان بيده هو مذهب
اشهب وصححه ابن محرز ودرج عليه ابن شاس وابن الحاجب
ومذهب ابن القاسم انه يجب رده الى من كان بيده امس وارتضاء
التونسي قائلا لان الاصل ان من سبقت يده الى شئ لا يخرج
عن يده إلا ييقن قال العوفى وكلام التونسى ومذهب ابن القاسم
اصوب ونحوه للخمى انظر شرحنا للشامل (بلا خصم) ظاهرة كغيرة
انه اذا ساقه الموثق مساق القطع لا تبطل شهادته وهو كذلك
لانه شهد بالملك معتمدا على تصرف مرئى له مصحوب بعدم
النازعة فكانه يقول ذلك التصرف المرئى لى لم تعارضه منازعة

(بلا خصم) أى من غير منازع
ولا معارض (بهما) أى بهذه
الخمس (الملك يجتلا) ويتضح

بل لو كان الشاهد مطلوبا بسوقها على العلم لا وجبوا على المشهود
 له اليمين على ذلك كما اوجبوها عليه انه ما باع لما تنقرر من
 كلامهم ان كل من شهد له بظاهر وجب ان يستظهر على باطنه
 باليمين قاله ابو العباس الملوى رحمه الله وهو ظاهر وإلا وجب
 ان يقولوا بلا علم خصم او بلا علم منازع اه قوله ولا بد كما قال
 ابن هلال من تصريح الشاهد بهذه الخمس النخ يعني حيث لم يكن
 الشاهد من اهل العلم وإلا فلا يحتاج للتصريح بها كما مر عن ابي
 الحسن حيث قال واهل العلم قليل ما هم وعلى هذا قول ابن رحال
 في ارتقاؤه قائلا وقول من قال هذه الشروط يعتمد عليها ولا يصرح
 بها إلا بقوله ولا نعلم انها خرجت عن ملكه نقول بموجبه اذا كان
 الشاهد عالما بها اه (الميت ذا اجعلا) اى لا بد في الشهادة بالملك
 للموروث ان يقولوا لا نعلم الهالك فوته الى ان توفي وان سقط عدم
 نفويت الورثة لما ورثوه لم يضر ذلك وذكره اثم كذا لابن فرحون
 وغيره وقال في الوثائق المجموعة لا بد ان يقول الشهود انهم لا
 يعلمون المشهود له فوت ذلك بشئ الى ان توفي وتركه لورثته
 فان سموهم وزادوا وان احدا من ورثته لم يفوته في ملهم ايضا كان
 اثم وان لم يزيدوه تمت الشهادة دونهم ومثله للغرناطي والميتطي
 قبل الوكالات منها والحاصل انه اذا كانت الشهادة للميت فلا
 يشترط في صحة الشهادة ان يقولوا الى الآن حيث كانت شهادتهم
 قاصرة على الاثبات للميت خاصة فاذا ثبتت الورثة بشهود آخرين
 حتى انتهت الى الاحياء ثبت الملك لهم لان الاصل عدم النقل قال
 في مختصر الميتية والاحسن ايضا ان يقولوا لا نعلم ان احدا من
 الورثة القائمين فوت شيئا مما نقلته الورثة اليه الى الآن فان لم
 يقولوا ذلك تمت الشهادة قاله ابن العطار وقال ابن الفخار وكذلك
 ان شهدوا للقائم فليقولوا نعرفه في ملكه وحوزة لم يفوته في ملهم

ولا بد كما قال ابن هلال من
 تصريح الشاهد بهذه الخمس
 وان يزيد انه لم يخرج عن
 ملكه في ملهم كما قال نخ وصحة
 الملك والتصرف وعدم منازع النخ
 وقيل هو شرط كمال فقط وقيل شرط
 صحة ان كان المشهود له بالملك
 ميتا وإلا فكمال والى ذلك اشار
 بقوله (وهل عدم النفويت في
 ملهم) اى الشهود بان يقولوا لا
 نعلمه باع ولا وهب ولا خرج عن
 ملكه الى الآن (كمال) فلو لم
 يقولوه صححت وهو ظاهر المدونة
 في كتاب العارية (او صحة) وهو
 ظاهر ما في الشهادات (للحى)
 ابو الحسن ينبغي ان يكون هذا
 الاختلاف في الحى واما على
 الميت فشرط صحة قطعا واليه
 اشار بقوله (الميت ذا اجعلا) قال
 ابن مرزوق وما قاله ابو الحسن
 ظاهر حسن يعني لان الحى يحلف
 على البت والوارث يحلف على
 نفى العلم فان قطعوا بالشهادة
 وقالوا لم تخرج عن ملكه كانت زورا
 فانه في المدونة والمراد لم تقبل

الى الآن فان اسقط ذلك تمت الشهادة اه وهذا اذا لم يموت من
ورثة الهالك احد وإلا فلا بد من نفى علم الخروج عن ملكه الى
موته ايضا قال في اختصار الميضية ويشهدون انه لم يفوتها عن
ملكه الى ان مات وخلفها الى ورثته وان احدا من ورثته لم يفوت
حظه بوجه الى ان توفي وتركها لورثته وهكذا فان لم يذكروا
ان المتوفى التالى لم يفوت شيئا مما جرته الوراثة اليه في علم
الشهود الى ان توفي لم تعمل الشهادة لورثته شيئا اه ونحوه في
الوثائق المجموعة قال فيها وان لم يذكر في الميث من ورثة الميث
الاول انه لم يفوت شيئا مما نقلته الوراثة اليه في علم الشهود الى ان
توفي لم تعمل الشهادة لورثة الميث من ورثة الموروث الاول شيئا اه
فتبين انه في الورثة الاحياء وفي الشهادة للقائم لا يشترط ان
يقولوا ولم يفوتها احد من الورثة القائمين الى الآن وكذا في
الشهادة للقائم إلا على جهة الكمال بخلاف الشهادة للميث وارثا
كان او موروثا فلا بد من ذلك قال ابن رحال في شرح المختصر
عند قوله وتوولت على الكمال في الاخير ما نصه والذي به العمل
هو شرطية هذا في وثيقة الميث وانه ان لم يذكره بطلت واما
في وثيقة المحي فمن باب الكمال اه واصله لابن ناجي انظر
شرحنا للشامل وانظر لم اشترطت هذه الزيادة في الميث مع ان
الاصل عدم التفويت قال بعض وجه ذلك انهم اذا لم يزيدوها
فقد يكون لهم العلم بتفويت الملك ويشهدون له بالملك المتقدم
وارثه انما يحلف على نفى العلم قال وهذا الاحتمال وان كان
ضعيفا فانه يمنع عند لا يمت من اعمال الشهادة ونظيره ما في
التبصرة من ان الشهود بدين الميث اذا انكر الغريم فعليهم ان
يزيدوا في شهادتهم انهم لا يعلمون المتوفى قبض منه شيئا الى حين
شهادتهم اه بل نقل في المعيار وذكرناه في شرحنا للتحفة ان الشهادة

في مثل هذا غير عاملة حتى يذكر في شهادته انتفاء علمه بالمبطل
 لها ومن ذلك ما يكتبه الموثق في مثل التعديل والتجريح من
 قولهم لا يعلمون المشهود عليه انتقل عن هذه الحالة وقولهم في وثيقة
 الغيبة لا يعلمون الغائب رجوع عن مغيبه ونحو ذلك مما هو كثير
 قلت وفي القلب من هذا كله شيء مع ان الاصل للاستصحاب
 فتأمل ذلك وقد قال ابن رجال في حواشي الخفئة قول الموثق لم
 يزل على ذلك الى ان مات او غاب انما هو على جهة الكمال وإلا
 فالاصل للاستصحاب وبالجملته فالنقل علمه ووجهه قد رايت
 وغاية ما يجاب به ان احتمال الخروج في الميت قوى سبب
 كون الوارث لا يحلف إلا على نفى العلم فيعارض الاستصحاب
 المذكور وبطل حق التائم بالشهادة التي لم تصرح بنفى الاحتمال
 المذكور والله اعلم فقول هذا البعض هذا الاحتمال وان كان ضعيفا
 لا يسلم له ضعفه في الميت بل هو قوى في الميت واسد بطول
 الحق مع عدم نفيه تنبيهات الاول اذا قالوا لم تخرج ولم
 يزيدوا في علمهم فمنهم يستفسرون هل ارادوا الشهادة على نفى العلم
 او على المجزم والقطع فتبطل لانها غموس إلا ان يكونوا من اهل
 العلم كما مر في مسألة الشهادة بالعدم وقاله ايضا ابن رجال وغيره
 في هذه المسألة فان تعذر استفسارهم فالمعتمد انها باطلة ايضا كما
 في المعيار ومثله في الشيخ بناني عند قول خ وبنقل على مستصحة
 قائلا الراجح في هذه المسألة انها باطلة لانها لم تشهد على نفى
 العلم اه الشاننى قال في التبصرة في فصل الاستحقاق فان قال
 الشهود هذا وارث مع ورثة آخرين يسمونهم اعطى هذا نصيبه
 وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى ياتي مستحقه انظر نقله
 في شرحنا على الخفئة عند قولها * ومن ابى اقرارا او انكارا * النج
 الثالث هذه الشهادة التي في النظم عاملة في العقار وغيره فاذا

وقد تغتفر للعوام (وان يعدم الترجيح) بين البيتين فاسقطهما (٨٨) معا لتعارضهما وصيرهما كالعدم

(فاحكم الحائز) اى ويبقى
الشئ بيد حائزة من المتداعيين
(ويحلف) قال ابن الحاجب
اليد مرجحة عند التساوى مع
اليمين على المشهور وقال ابن
عبد الحكم تقدم بينة غير الحائز
وتلغى لاخرى لمحدث البينة
على المدعى النج وراى ابن
القاسم ان هذا ما لم يات
المدعى عليه بمثل ما اتى به
المدعى فان كان الشئ بيد
غير المتداعيين كان للذى يقر
له به الحائز واليه اشار بقوله
(او للذى يقر له انقلا) ولما ذكر
الشهادة بالملك وكان المدعى به
قارة يدعيه لنفسه وتارة يدعيه
لمورثه وانه صار له من قبله
وكان القسم الثانى يشترط
فيه امر آخر لا تسمع الدعوى
من المدعى حتى يثبت به اشار
له بقوله (ومن يدعى حقا
لميت) وانه صار اليه كله او
بعضه (ليثبتن له) اى لاجله
(الموت والوراث بعدد) اى
بعد ما ذكر (لتفصلا) قال ابن
عات قال المشاور ولا يوقف
المدعى عليه على الجواب إلا

قال ناظم عمل فاس
وحوز ما جهل اصله كفى
عشرة لانه والعمام وفي
تصرف المالك والنسبة مع
يد ولا منازع طول وقسم
هذا اذا توفرت فيشهـ
اما الذى علم فالشهـور
عشر سنين وله تقريـر
وقول ته وقد تغتفر للعوام النج يعنى اذا تغذر استفساره بموت او غيبة
والا فلا يقضى بها حتى تستفسر قال سيدى هبد الكريم اليازغى
في بعض تنقييده القطع بعدم الخروج عن الملك في شهادة
الاستحقاق من العامى لا يضرة كما نقله ح عن ابى زيد وابى
عمران وذكر بعض المتأخرين انه المعتمد فى الفتوى وانظر ح فى
النص المتقدم للخليل (فاحكم الحائز) انما يحكم به للحائز اذا جهل
اصل الحوز ففى المدونة ومن ورث رجلا بولاء يدعيه واقام بينة
على ذلك واقام قابض الميراث بينة اخرى انه مولاه وتكافاتا سقطتا
والمال بينهما قيل له ولو ام يبق بيد الحائز قال انما ذلك اذا لم
يعرف اصله وهذا قد عرف اصله فلا يختص به حائزاه (ومن
يدعى حقا لميت ليثبتن) قول ته فان لم يثبت ذلك لم يكن
له يمين على المطلوب النج هذا هو الذى ياتى للناظم فى قوله

بعد اثبات المدعى موت من يقوم عنه وعدة ورثته وتناسخ الوراثة فان لم يثبت ذلك وان

لم يكن له يمين على المطلوب لان من حجه ان يقول ان اباك او من تدعى عنه حى وسيقدم ويقر
انه لا حق له عندى فان (٨٩) قال المدعى انت عالم بموته وعدة ورثته قال وان اقر بذلك
لم يقبل لما فيه من الزام الحقوقي

وان يكن اهملا ثبت فعن مطلوب استقط يمينه الخ ونحوه لابن
رشد فى اجوبته قائلا به العمل وهذا وان قال به ابن الفخار
وابن فرحون والبرزلى وابن رشد وتبعهم الناطم فهو مبنى على ان
الدعوى لا تتبع وان الشهادة اذا رد بعضها للسنة ردت كلها وقد
ذكرنا فى شرح التكملة عند قولها ومن ابى اقرارا او انكارا وجوب
اليمين حيث قل انت عالم بموته وبانى من ورثته لانها دعوى
أملت الى المال وان اقراره بذلك لازم ويبعد كل البعد ان ينفى
المقر الشئ عن ملكه ونحن نشبهه له وقد قالوا اذا ادعى شخص
على آخر ان اباه اوصى له بمال وعتيق عبده فلان لزومه اليمين
بالنسبة للمال دون العتيق ولو شهد شاهد بذلك كلف معه المدعى
وحالف هو لرد شهادته بالنسبة للعتيق فكذلك ههنا يعمل بالدعوى
والشهادة بالنسبة لما يتوهم للمال ولا يعمل به بالنسبة لالزام الحقوقي
بالنسبة للعدة ونحوها من تزويج زوجته وتوريثها وانفاذ وصاياه
الخ وايضا فهو مقر على نفسه بالنسبة للمال وعلى غيره بالنسبة لالزام
الحقوق والقاعدة ان من اقر على نفسه وعلى غيره لزومه لاقرار على
نفسه ولا يلزمه على غيره ولكن يكون فيه شاهدا قوله لا يواخذ
به الخ المشهور انه يواخذ به ولكن لا تتزوج زوجته ولا يورث
ماله حتى يثبت موته فيعمل باقراره بالنسبة لما يرجع له لا بالنسبة
لما يرجع لغيره وقوله وفى نوازل المعيار انه لا بد من بيان القعدد الخ
محل اشتراط بيان القعدد على ما عليه المتأخرون اذا كانت المنزعة
بين الاقارب لا مكان ان يكون احدهما اقعد من الآخر ان كان النزاع
مع بيت المال لان بيت المال غير وارث على كل حال قال سيدى
علي بن هارون اذا تعدد المدعى للتعصيب كلفوا القعدد واما اذا

فى جد فهى اكمل واكمل قال الفشتالى وفى نوازل الاقرار من المعيار انه لا بد من بيان القعدد ثم
ان كانت البيته تعرف اعيان الورثة ذكورا واناثا فهى عاملة بلا خلاف وان كانت لا تعرف اعيانهم

التحد فلا يكلف إلا اثبات الموت والارائة من غير ان يجمعوا بينه وبين الهالك في جد واحد اه وقال سيدى العربى الفاسى حسبما وقع في نوازل الزدنى وبهذا يجمع بين ما اقتصر عليه شيخ المحققين ابن عرفة عن المتيطى وغيره انه لا يشترط ذكر القعد الذى يجمعان فيه وبين ما في المعيار انه لا بد في صحتها من ذكر القعد اه وبهذا صدرت الفتوى من شيخنا سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى في حدود الثلاثين بعد المائتين والالف ووقفت على مثله في جواب لى قال فيه ما نصه تحرير المسألة ومحصلها على ما تفيد اجوبة المحققين وكلام اصحاب النوازل انه اذا لم يكن هنا وارث يدعى ذلك إلا مقيم البينة كان بيان القعد فيها شرط كمال وصحت دونه كما في المتيطية والفشتالى وابن سلون وغيرهم وان كان هناك معارض لها ومن يدعى خلافها فلا بد من بيان القعد ليعلم لاحق منهما اه قوله إلا في الزوجات والبنات الخ قال في المفيد اذا شهد الشهود ان فلانا مات واحاط بميراثه زوجته فلانة وبنوه فلان وفلانة وفلانة وقالوا انما نعرف عين الزوجة والاولاد لا نعرف عين البنتين ان الشهادة جائزة قال ابن فرحون عقبه بعد كلام فتاخص من هذا ان الزوجة حكمها بنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينها في استحقاق الميراث اه وانظر فصل التوارث من المتيطية فقد اقتصر فيه على ان الشهود اذا عرفوا عدد الورثة ولم يعرفوا اسماءهم فهي شهادة تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وذكر فيه ايضا انهم اذا سموهم ولم يشهدوا على عينهم او لم يذكروا انهم يعرفونهم فهي تامة ايضا إلا ان يقع بينهم تنازع وقال ابن رشد في شرح مسألة من سماع رويان ان الذى جرى به العمل انه لا يكلف المحاكم الشهود على الموت والارائة الشهادة على اعيان الورثة ابتداء لا الزوجة ولا غيرها حتى يحتاج الى الاعذار فيهم فيما ثبت

لمحملهما على الصحة إلا ان يقع بين الورثة نزاع واحتاج المحاكم الى الاعذار اليهم فلا بد من الاشهاد على العين إلا في الزوجات والبنات لا فرق بينهما كما قال ابن رشد رادا على ابن زرب في قوله تقبل في قولهم لا يعرفون اعيان البنات قال في المفيد يخرج من قول اصبح انه لا يحتاج في ثبوت الموت وعدة الورثة الى تعيين الورثة اذا كن نساء وبه جرى العمل اه وقال ابن فرحون فتاخص من هذا ان حكم الزوجات حكم البنات لا يلزم الشهود ان يعرفوا عينهن في استحقاق الميراث

(كعكس) المسألة الاولى مات صاحب الحق وهذه مات من عليه الحق وقامت تدعى على وارثه فلا يلزمه ان يجيبك حتى تصل اليه باثبات الموت وعدة الورثة قال في معين الحكم واذا قام الطالب بدين له على رجل متوفى او غائب فاول ما يبدى به الناظر ان يامر الطالب باثبات موت المطلوب وعدة ورثته وهل هم حائزون (٩١) الامر او غير حائزيه وهل لهم ان كانوا غير حائزي الامر وصي او ناظر ويكلفه اثبات غيبته

المطلوب وهل يعلمون موضع استيطانه او لا ثم بعد ذلك ينظر الحاكم (واكن) يقتضى للطالب في هذه (مع يمين) اى لا بد من حلفه يمين القضاء انه ما قبض حقه ولا شيئا منه ولا احوال ولا اسقط عن الميث بوجه من الوجوه بخلاف المسألة الاولى فانه لا يمين فيها ولذلك استدرك ولكن ثم استطرذ نظائر تجب فيها يمين القضاء فقال (كغائب) قمت عليه بحق وادرت استيفاء من مال له حاضر (وذى الحجر) اى اذا وجب لك حق على مجرور صغير او سفيه فلا بد من يمين القضاء (ولا حباس) تتوجه لك عليها الدعوى (والشبه يجتلا) كبيت

عليهم او على الميت الذين ورثوه فان لم يثبتوا اعيانهم لم يبح الحكم عليهم وكذا ان ماتوا او غابوا (كعكس) ذكر ابن فرحون في القسم الرابع في الدعوى على الميت ان الورثة اذا كانوا كلهم رشداً واقروا بالدعوى في مال الميت فلا يحتاج القائم الى اثبات موته ولا عدة ورثته اه وهو واضح ومثله يقال في القائم بدين لمورثه على غيره متى اقر المطلوب به فلا حاجة الى اثبات موت رب الدين وهو ما قررنا قبل وانظر شرحنا للتخفة في المحلل الذى قدمناه وفي المتيطة ان قام الطالب بدين على ميت فان القاضى يامره ان يثبت موت المطلوب وعدة ورثته من اجل ما يحتاج من الاعذار اليهم ان كانوا الكيين امر انفسهم وان كانوا صغاراً او جعل عليهم وصى كلفه القاضى اثبات الايصاء وقبول الوصى بالشهادة على عينه فاذا اثبت الطالب جميع ذلك كانت الخصومة بينه وبين الرضى او المالك امر نفسه غير ان الوصى لا يكلف جواباً لان اقراره وانكاره لا يعمل به اه قلنت وانما لا يعمل بانكاره واقارره اذا لم يمل المعاملات كما ياتى والا فاقارره شهادة على مجبوره فتمضى ان كان عدلاً فان كانت بدين للميت لم تجز لانه يجبر بها نفعا لنفسه واما المشرف فشهادته جائزة له وعليه اذ لا تهمة تلاحقه (والشبه يجتلا) قوله وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً حتى في العقار الخ هذا هو الذى به العمل قال ناظمه

العقار قل في المفيد قال الباجى اجمع من علمت من اصحاب مالك انه لا يتم لمستحق غير الرباع والعقار حكم الا بعد يمينه وراى بعض شيوخنا ذلك لازماً في العقار والرباع ولم يره بعضهم قال وهذا ان استخفقت من يد غير غاصب واما من يد غاصب فلا يمين على المستحق ان اثبت ملكه اه فلو كان الدين لميث على ميت او غائب لم يحلف الا من يظن به العلم من ورثته قال ابن عرفة

يحلف اكابر الورثة انهم لا يعلمون ان وليهم قبضه ولو كان المطلوب حيا لم يحلفوا حتى يدعى ذلك على الميت او عليهم ولا يحلف للاصغر وان كبروا بعد موته (يمين قضاء ذى) وهى احد اقسام اليمين الاربعة قال فى التحفة وهى يمين تهمة او القضاء او منكراو مع شاهد رضيا قال ابن رشد ويمين القضاء لا نص فى وجوبها لعدم الدعوى على الخالف بما يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل الاستحسان احتياطا للغائب ومن فى معناه اذ هى فى مقابلة دعوى مقدرة اما المحاصر يدعى القضاء فاليمين ح يمين منكر والدعوى فيها محققة وهى واجبة بنص الحديث فان قلت حصرت اقسام اليمين فى اربعة فاين يمين الاستحقاق اليست قسما خامسا قلت قد وقع فى كلام ابن رشد وابن فرحون وغيرهما انهم اطلقوا (٩٢) عليها يمين القضاء اذ قالوا ويمين القضاء متوجته على

من يقوم على ميت او غائب او يتيم او بيت المسال او فى استحقاق ما عدى الرباع وهى فى المعنى راجعة لليمين مع الشاهد التى هى لكمال النصاب لان الضابط ان كل بينة شهدت بظاهر كالاستحقاق والاعسار فانه يستظهر يمين الطالب على باطن الامر قال فى التوضيح واستثنوا من ذلك الشهادة باعسار الاب لينفق عليه ابنه فلا يمين عليه على المشهور	كذا فى الاستحقاق للاصول القول باليمين من معصية - ول (يمين قضاء ذى) قوله لانص فى وجوبها الخ يعنى من قبل الشرع لكن لا يمت راوا ذلك استحسانا وقوله راجعة لليمين مع الشاهد الخ قد يقال يصح رجوعها لكل منهما من جهة كونها لرفع احتمال الخروج من اليد اشبهت يمين القضاء ومن جهة كونها لا تنفع الشهادة الا بها اشبهت اليمين مع الشاهد ولو قال قائل انها راجعان ليمين التهمة ما بعد قوله وهى اخف من يمين الاستحقاق الخ سيأتى له عن ابن عرفة فى الورقة بعد هذه عكس هذا اللهم الا ان يقال ما يأتى هو مختار ابن عرفة فى نفسه والواقع هنا هو مختار غيره لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة لا يتم المحكم الا بها كما قاله ابن رشد وعزاه لابن القاسم قال واما يمين
--	---

خلافا لقول خليل وله تحليف اييه وفى ذلك قلت * وكل من بظاهر قد شهدا * القضاء * له فحلفه بقطع اربا * سوى اب كلف بالاعسار * لينفق ابنه على المختار * قلت ويستثنى ايضا الشهادة بعدة الورثة فانهم يقولون لا نعلم له وارثا سواه ولم يذكروا فيها يميننا وقال ابن عرفة يمين الاستحقاق اخف من اليمين مع الشاهد لانها واجبة باتفاق وفى الاخرى ثالثها المشهور تجب فى غير العقار وما قاله لا يقدح فى كونها قسما واحدا لكمال النصاب ولكن احداها اخف من الاخرى ويمين القضاء وان كانت واجبة اتفاقا فهى اخف من يمين الاستحقاق تنبيها يمين الاستحقاق انما وجبت لقول الشهود وان لم يخرج عن ملكه فى علمهم فيحلف انها لم تخرج عن ملكه اما الملك والتصرف والحوز ونحوها فالبينة تقطع بذلك فلا يحلف عليه خلاف ما يكتبه الموثقون قاله الباجي



فرع من شهد له شاهدان على خط غريمه بما ادعاه عليه لا يمين عليه على المشهور مخ وجازت على خط مقر بلا يمين مسالمة فان دفع الوصى الدين دون يمين القضاء ضمنه إلا ان يحضر القابض ويحلفها بعد ولا يجوز للوصى ان يصالح عن يمين القضاء إلا ان يرى عزيمة عليها وقال ابن رشد فيمن وكل على غائب ليس له ان يصالح في يمين القضاء فان اقر رجل في دين انه لا حق له فيه وتوجهت يمين القضاء (٩٣) فقال ابن الحاج يحلف المقر له لانه صاحب الدين وقال ابن حمديس يحلف المقر

القضاء فانما هي في مقابلة دعوى مقدرة الغريم وقوله فقل ابن الحاج يحلف المقر له الخ المعتمد في هذه المسألة هو ما قاله ابو الحسن اذ تعليقه يدل على ان ذلك جار في الهبة والاقرار والشراء وبه افق ابن سودة رحمه الله حسبما في نوازل العلوي ويؤيده ان الصغير يجب له الحق بشاهد واحد ولا يحلف عنه الاب ولا الولي وقوله حتى تحلف المرأة الخ هو موافق لما اجاب به ابن رشد قبله (وتلزم مطلقا ولو لم يردھا) حاصله ان محمل الخلاف اذا كان الورثة كلهم رشداً ولم يطلبوها واما ان طلبوها او كانوا صغارا او فيهم محجور فتلزم بلا خلاف فقول ثم وظهر ما في النوازل خلافه الخ هذا هو الاطلاق الذي صدر به الناظم وما في كتاب الاستغناء من التفصيل هو قوله (وقيل لا) وقوله وقال بعض الشيوخ هو دليل لقوله خلافه الذي هو الاطلاق والمراد ببعض الشيوخ هو ابن رشد قال لا يحكم له إلا بعد اليمين وان لم يدع الورثة عليه انه قبض او وهب بل لو اقر له الورثة بالدين ولم يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم لم يحكم القاضي له إلا بعد يمينه مخافة ان يطرا وارث او دين اه وبه تعلم ما في قول ثم ولم يدفعوا بحاكم الخ فصوابه ودفعوه بحاكم لانهم اذا دفعوا بغير حاكم لا نتعرض لهم اذ

قال ابن رشد ان كان وهب الدين حلف الواهب وان كان اقر اذ لفلان دينه حلفا جميعا وسئل ابو الحسن عن اشترى شيئا بعدل واحد وتصدق به ثم قام عليه الباقى فاجاب يحلف المتصدق عليه لان المشتري يقول لا احلف ويتنفع غيره وفي البرزلى من تصدقت بكائى لهما على زوجها الميت لم يقبضه المتصدق عليه حتى تحلف المرأة انظر الخطاب في باب الهبة عند قواه والآ فكالرهن (وتلزم) يمين القضاء رب الدين (مطلقا) كان الورثة صغارا او رشداً وطلبوها بل (ولو لم يردھا ذو رشاد) منهم (وقيل لا) تلزم اذا كانوا رشداً

ولم يدعوا الدفع منهم ولا من موروثهم قال في التبصرة اذا ادعى رجل بدين على ميت واقام البينة فان كان ورثته كبارا ولم يدعوا دفع الدين من موروثهم ولا من انفسهم ففي كتاب الاستغناء لا يلزم رب الدين يمين بخلاف ما لو كانوا صغارا فلا بد من اليمين وظهر ما في النوازل خلافه وقال بعض الشيوخ لا بد من اليمين مخافة طرودين او وارث آخر اه فظاهر النوازل وقول بعض الشيوخ هو لزومها مطلقا كما صدر به الناظم فمحمل الخلاف اذا كانوا رشداً ولم يطلبوها ولم يدفعوا بحاكم وتلزم باتفاق



ليس على المحاكم ان يبحث عن ذلك كما يدل له قول ابن رشد ولم
يريدوا ان يدفعوه إلا بحكم النخ وحينئذ فالمدار في وجوبها على ارادتهم
الدفع بحكم كانوا مقرين او منكرين اذ المحاكم نائب عن الوارث
او الغريم المقدر طرورة (اذا يتغى) جعله ته كالش متعلقا بتلزم
مقدرا وهو يقتضى ان هذه مسألة اخرى وان الاولى لا يشترط في لزوم
اليمين ابتغاء الدفع بحاكم ليس كذلك كما مر والصواب انه متعلق
بتلزم المذكور وكأنه قل وتلزم مطلقا ولو لم يردها ذور شاد بان لم يدع
الدفع منه ولا من موروثه او اقر بالدين اذا يشتغى دفعا بحاكم وغايته
انه اظهر في محل الاضمار فقال كبير والاولى حذفه ومفهوم قوله
اذا يشتغى دفعا بحاكم انه اذا اراد الدفع بغير حاكم ففيه تفصيل
فان كانوا كلهم رشداء كما هو الموضوع فلا تعرض لهم وان كان فيهم
صغير واولى ان كانوا كلهم صغارا فهو قوله وفي غيره اطلق فموضوع
قوله وتلزم مطلقا: فهم كلهم رشداء هذا اذا ارادوها وطلبوها من رب
الدين بل ولو لم يریدوها ولا طلبوها اقرؤا له بالدين او لم يتروا
ولم يدعوا دفعا منهم ولا من موروثهم وهو معنى الاطلاق المذكور لكن
انما تلزم اذا ابتغوا الدفع بحاكم لانهم قد يقرؤا به ولكن لا يريدون
الدفع إلا بحكم وموضوع قوله وفي غيره اطلق ما اذا كان فيهم
صغير او كلهم صغارا ولا يكون الدفع إلا بحاكم ومن دفع بغيره ضمن
(وان يكن اهلا) تقدم ما فيه عند قوله ومن يدعى حقا لميت
تنبيهه تقدم في التنبيه الثاني قبل قوله ومن يدعى حقا لميت
عن التبصرة انهم اذا قالوا هذا وارث مسع ورثة آخرين يسمونهم
انطى نصيبه النخ وهذا يفيد انه اذا اثبت موت موروثه وعدة
ورثته واثبت موت بعض ورثة الموروث الاول وجز القاتم ذلك
الى نفسه ولكن لم يجد من يشهد له بعدة سائر ورثة الوارثين
غير من يدلى به هو فانه يقتضى له بحظه لانه لا جهل فيه لانه

اذا كانوا صغارا وتلزم ايضا
(اذا يشتغى دفعا كبير) واحد
او متعدد (بحاكم) فقوله اذا يشتغى
يتعلق بتلزم مقدرا لا بتلزم
المذكور (وفي غيره) اى
غير الكبير الرشيد (اطلق) في
وجوبها (وان يكن اهلا ثبوت)
هذا راجع للمسألة الاولى اعنى قوله
ومن يدعى حقا لميت اى وان
لم يثبت المدعى موت موروثه
ولا عدة ورثته فلا يمين له
(فعن مطلوب استقط يمينه)

بل وجوابه كما مر

(بتعجيز ذى الايصاء قولان حصلا) هذا راجع المسئلة الثانية والمعنى انه اذا مات المدين وكان وارثه مجبورا او فيهم مجبور له وصي واثبت القائم الحق ولم يجد الوصي مدفعما فهل يعجزه الحاكم كما يعجز الرشيد في حق نفسه اولا يعجزه لان الحق لغرة ومن الجائز ان يقوم المجبور بحجته في ذلك قولان حكاهما المتطبی قولا ان الوصي لا يملك جوابا لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا وهل يعجزه اولا في ذلك قولان ثم ان يمين القضاء انما وجبت احتياطا للغائب ونحوه كما مر فـ اذا حلفها القائم على الغائب وتأخر القبض (٩٥) للحاجة لبيع اصول او غيرها لا تعاد مرة اخرى لاحتمال

بخطاى ما او حضر الغائب ثم غاب فتعاد ادوة لاحتمال عند حضوره وكذا ان كان الدين منجما وبعد ما بين النجوم فيحلف عند كل نعم كما اشار الى ذلك بقوله (يمين قضاء لا تعد) بعد حلفها (سوى لمن) اى لاجل مدين (يثوب) من غيبته اى يحضر ثم يغيب كما قال (وايضا غاب) بعد اوبته وجب حضوره (او) حصول (بعد) بين حلول النجمين (انجلا) ثم ان يمين القضاء والاستحقاق اذا توجهت على رشيد حلفها ولا اشكال وان توجهت على مجبور كسفيهة مات زوجها

استبان انه يرث من الموروث الاول الربع مثلا ولا عليه فيمن يرث الثلاثة الارباع وبه افق شيوخنا معرضين عما في المتبعية من انه لا بد ان يثبت تناسخ الوارث حيث ما بلغت قاله ابو العباس الملوى رحمه الله (بتعجيز ذى الايصاء قولان) لاصح منهما عدم التعجيز كما في اقصية المعيار وقوله لان اقراره وانكاره لا يعمل شيئا الخ اى فيما لم يل المعاملة فيه كما ياتى (وتعطى صداقا) قول - الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا الا بعد اليمين الخ هذا اللفظ ليس فى ضيق هكذا كما يعلم من نقل الشس وغيره وكلام - المذكور يقتضى انها اذا نسكت يطل حقها اذ لا تأخذ شيئا الا بعد يمينها وائس كذلك بل اذا حلفت استحققت وان نسكت عن يمين القضاء او يمين الاستحقاق قضى لها بالحق وارجئت اليمين الى رشدها فان حلفت بعد ارشده استمر ذلك بيدها والا ردت ما اخذت هذا هو الراجح المعتمد فى النازلة انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين فالشهور هو توجه اليمين عليها الآن لكن اذا نسكت فالحكم ما مر وسيأتى قريبا بعد هذا وان الغائب

واها عليه دين من صداق او غيره ثابت فافق ابن عتاب وابن سهل وابن رشد واكثر الاندلسيين بانها تقبض دينها وكالتها وتوخر عنها اليمين الى ان ترشد فان حلفت استمر القبض وان نسكت ردت ما اخذت وعليه اقتصر النساطم فقبل (وتعطى صداقا ذات حجر وارجئت) اى اخوت اليمين (لرشد) وقيل يحلف الاب كما سيقوله المصنف القول الثالث انها تحلف الآن ولا تأخذ شيئا الا بعد اليمين قال فى التوضيح وهو المشهور وهو الظاهر انما يضيع حق الخصم اذ قد تبتى طول عمره مجبورة بل تنصد ذلك لئلا تحلف كما هو مشاهد عيانا

(كفى استحقاق محجور اجمالا) تشبيهه في ارجاء اليمين والمعنى انه اذا قام المحجور شاهدان في استحقاق عرض او حيوان فان وصيه مثلا يمكن من الشيء المستحق وتؤخر اليمين الى ان يرشد المحجور ولا نص فيها بيمينها الا اطلاقهم عليها يمين القضاء وسئل ابن عرفة عن ورثة صغار شهد لهم شهود على بهيمة انها لموروثهم ولم يبق الا يمين الاستحقاق هل يكون كاليمين مع الشاهد فيجلب المطلوب ويبقى الشيء بيده او كيمين القضاء فياخذه اليمين ويسجل له ليحلف اذا بلغ وكيف اذا كان فهم بالغ وحلف فاجاب يمين الاستحقاق (٩٦) اخف من اليمين مع الشاهد

للاجماع على توقف الحكم بالشاهد على اليمين وشهرة الخلاف في يمين الاستحقاق في الربع وغيره وهي اخف عندى من يمين القضاء لغلبة سببه فيمكن الوصى ورجا اليمين وحلف بعض الورثة لا يسقط اليمين عن نقيتهم هذا هو المعروف في المذهب اه وقوله فيمكن الوصى اى من الشيء المستحق هكذا في البرزلى عن شيخه ابن عرفة وصحف بعضهم فيمكن فكتب فيلزم فوقم في اشكال وقد علمت صوابه والله الموفق (كمن غاب) اى كارجاء يمين من غاب ببعده سواء كانت يمين قضاء كمن

اذا توجهت عليه يمين القضاء فانه يتضى لوكيله بالحق وتؤخر اليمين لقدوم الموكل فلسفيه اولى بهذا الحكم (كفى استحقاق) قوله الا انهم اطلقوا عليها يمين قضاء الخ اى سموا يمين الاستحقاق يمين القضاء كما تقدم له عند قوله يمين قضاء ذى الخ وظاهر النظم ان استحقاق السفيه البالغ كذلك وهو ظاهر خلاف تخصيصه له بالصغير وقوله لغلبة سببه اى لغلبة سببه وجبت انفسا واضعف سبب يمين الاستحقاق جرى فيها الخلاف وقوله فيمكن الوصى الخ وكذا يمكن الوصى ويرجا يمين القضاء اذا توجهت على صغير من غير خلاف (ولاقوال اربعة) قوله عن ابن رشد لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة الخ هذا تقدم له ايضا عند قوله يمين قضاء ذى الخ وان يمين القضاء اخف خلاف ما مر له عن ابن عرفة فوق هذا من ان يمين الاستحقاق اخف من يمين القضاء هذا وقد يقال ان يمين القضاء اخف من جهة ان يمين الاستحقاق من تمام شهادة الاستحقاق ويمين الاستحقاق اخف من جهة ان في وجوبها خلافا دون يمين القضاء

وكل على اقتضاء دين من ورثة والموكل غائب او يمين استحقاق كمن ابق له وقوله هو ووكل من يطلبه (ولاقوال اربعة) في مجموع اليمينين لا في كل واحدة منهما فويل يتضى للوكيل في المسالتين حملا لمسالة الاستحقاق على مسالة دعوى القضاء وهو قول اصنف وقيل لا يقضى له في المسالتين حتى يكتب الى موكله فيجلب حملا لمسالة القضاء على مسالة الاستحقاق وقيل يقضى للوكيل بعد حلفه على العلم في المسالتين والرابع يقضى للوكيل في مسالة دعوى القضاء دون مسالة الاستحقاق قال ابن رشد وهو الاظهر وهو الذى يعزى لابن القاسم لان يمين الاستحقاق من تمام الشهادة

لا يتم الحكم إلا بها والاخرى انما تجب بقول الغريم انه قد قضى فيقال له اد الدين للوكيل وحلف صاحبه ان لقيته اه وهذا كله في الغيبة البعيدة كما قررنا واما في القريبة فلا يقضى للوكيل إلا بعد يمين موكله فيهما بلا خلاف قل الخطاب وظاهر الخلاف المذكور انه ليس على الناقض ان يستحلف الموكل على قبض حقوقه الغائبة انه ما قبض منها شيئا وانما يكتب له دون يمين سواء خرج او وكل قال ابن رشد وهو ظاهر ما في كتاب البضائع والوكالات وهو خلاف ما في كتاب الاقضية انه لا يكتب له حتى يستحلفه (٩٧) في الوجهين خرج او وكل انه ما قبض ولا احوال قال وعلى الرواية الاخرى جرى العمل

وقوله فيقال له اد الدين وحلف صاحبه ان لقيته الخ هذا هو المعتمد فاذا لقيه وحلف له برئ واستمر القبض والإلحاف المطاوع واسترد ما اخذ منه وقوله وظاهر الخلاف الخ موضوع هذه الاقوال الثلاثة ان شخصا اثبت حقا عند القاضي على رجل غائب واراد الخروج اذلك او توكيل غيره وقوله وقد اهل ظم هذه الخ يعني اهل ما اشار اليه عن ح من الاقوال الثلاثة واجمل في الاقوال الاربعة وموضوعها مختلف فموضوع هذه الثلاثة ان من عليه الحق غائب وموضوع التي قبلها بالعكس وقوله في الايات مستحق هو بحذف العاطف على حذف مضاف اي يمين مستحق فرع الوكيل عن الغائب يريد الخصام لا يمين على موكله ان غاب قبل حاول لاجل قاله في اقصية المعيار (بانفاذ ايضاء) محلها اذا زاد الدين على ثلثه هذا هو الظاهر (كالصدق فاقبلا) ذكر ابن ناجي في شرح المدينة ان العمل على اعمال الشرط مطلقا بلا يمين اه فان تطوع بعد العقد قليل لا يجوز لانه هديته مديان في البيع والسلف وانظر الباب التاسع والعشرين من التبصرة والتزامات

ثم ذكر قسم قوله وارجئت لرشد وهو القول الثاني فيقال (وقيل يحلف في مهر ابوها معجلا) ولا حاجة اليه لانه مقابل (بانفاذ ايضاء بدين لربه بلا حلف قولان) لما قدم ان من قام بدين على ميت لا بد ان يحلف يمين القضاء اشار الى ما اذا اوصى الميت باسقاطها وان يصدق صاحب الحق بدونها فهل تنفذ وصيته ويعمل بهما وهو ما افق به ابن الحاج ونسبه لابن القاسم وقال غير ان الحق لغير الميت فلا تسقط اليمين فقوله قولان مبتدا وفي انفاذ الخ خبر مقدم و (كالصدق فاقبلا) تشبيه في القولين يعني انه اذا كان الحق على غائب او ميت وقد كان رب الدين شرط انه مصدق

في عدم قبض حقه فقال بعضهم ان ذلك جائز في البيع وما اشبهه بخلاف القرض فانه لا يجوز لانه سلف جر نفعا وقال بعضهم لا ينتفع باشتراط اسقاط هذه اليمين إلا العدل المبرز وفي التوضيح في باب الرهن اختلف المذهب في البائع بثمن الى اجل يشترط في عقد البيع انه مصدق في عدم قبض الثمن هل يوفى له بذلك او لا او يوفى للمتورعين عن الايمان من اهل الفضل دون غيرهم على ثلاثة اقوال وقال في التفتيس فلو كان في عقد احدهم انه مصدق في لاقتضاء (٩٨) دون يمين فهل تسقط عنه

اليمين ان كان مامونا لاجل
الشرط او لا تسقط لان الحق
للغرماء قولان لابن القصار
وابن الفخار اه وعلى التصديق
لومسات صاحب الحق لم
يورث ذلك عنه لانه انما
رضى بامانته وقد علمت ان
يمين القضاء ويمين الاستحقاق
كلاهما مع قيام البينة ويأتي
الكلام على اليمين مع الشاهد
في قوله ويحلف عبد اوسفيه
اذا بدا شهيد النج واما يمين
المنكر فتقدمت فلواراد من
توجهت عليه يمين لانكار
او اليمين مع الشاهد ان يقلبها
على خصمه بعد ان التزمها
فله ذلك كما اشار له بقوله
(ملتزم مطلوب) باليمين لانكاره
او لقيام شاهده له في حق مالى

التزم انه يحلفها ثم رجع واراد قلبها (ان يقلب اليمين) على خصمه وهو الطالب كما
في الاولى والمطلوب في الثانية ويسقط الحق المدعى به فيهما قال في التوضيح قال ابو عمران في المدعى
عليه يلتزم اليمين ثم يريد الرجوع عنها الى احلاف المدعى فذلك له لان التزامه لا يكون اشد
من الزام الله تعالى له فقال وقد خالفني في ذلك ابن الكاتب وراى ان ذلك يلزمه والصواب ما
قدمناه اه قال اللقاني ولا نسلم ما قاله ابو عمران فان الله تعالى لم يلزمه اليمين بل خيره بينها وبين

ردها على المدعى ومن التزها فقد اسقط حقه من ردها (اما رجوع) من توجهت عليه (بعد) نكول
او (قلب) منه (لها) على (٩٩) خصمه (فلا) يقبل قال ابن شاس ويتم نكوله بان يقول لا
احلف احلف انت اويستمر

كما في النظم فالصواب ما لابن الكاتب قاله ابن رجال وغيره ودرج
عليه ناظم العمل فقل
والخصم يختار اليمين ونـكل فما لقلبها سبيل او محـلل
(اما رجوع بعد قلب) ظاهرة انه لا رجوع له عن قلبها سواء
التزم المقلوب عليه حاهها اثر قلبها او سكت حتى مضى زمان وهو
كذلك كما في ابن سهل عن ابن عتاب وقول ته عن ابن عتاب
ليس قوله ذلك اسقاطا لبينته النخ هذا وان اعتمد شراح خ
وقررروا به قوله وان استخلفه ولم ببينة حاضرة لم تسمع قالوا
معناه حلفه بالفعل وإلا فتسمع النخ لكنه خلاف ما افتي به
ابن رشيقي مع ان رضاه باليمين مع علمه بالبينة الحاضرة يوجب
عدم رجوعه اليها وهو ظاهر اطلاقات الشراح عند قول نخ في
الاقرار كان حلف في غير الدعوى لانهم قالوا ان قال له احلف
وخذ فلا رجوع وهو الظاهر مما مر عن ابن الكاتب لان رضاه
التزام اى لانه لما رضي باليمين اسقط حقه من البينة كما ان
من قلب اليمين اسقط حقه منها انظر شرحنا للتحفة عند قولها في
الشهادات

ولا يمين مع نكول المدعى بعد ويقضى بسقوط ما ادعى
وقوله عن نخ فلا بينة إلا لعذر كنسيان النخ تقدم ان هذا هو قوله
في تنازع الزوجين وظاهرها القبول ان اقر على نفسه بالعجز وتقدم
ان المشهور هو عدم قبولها ولو مع الاقرار بالعجز انظر ما تقدم عند قوله
نعم ان تم ما قد تاجلا وحيث قد افتي به ابن رشيقي اصوب بموافقة
لما قاله ابن الكاتب ولما في النظم من قوله اما رجوع بعد قلب
كما مرويه شاهدت المحكم عند كثير والله اعلم (وعقل اماء) مبتدا

رائعة كانت اولا مامونا كان سيدها او لاطلب ذلك القائم او لالحق الله تعالى والعقلة وتسمى ايضا الحيولة
ولا ينافى منع من بيده الشيء المتنازع فيه من التصرف فيه في الجملة (و) عقل (غيرهن) اى غير الاءاء

من دار أو عرض أو حيوان يكون (لمن ينبغي) واتى بشبهة على دعواه كمدل أو شاهدين يحتاجان للزكية (ممن قد اجلا) لاثبات دعواه يعنى اذا وقف الشئ فلا بد من ضرب الاجل فان لم يات عدده بشئ رجع الشئ لربه فان لم يطلبها القم او لم يات بشبهة لم تجب خ وجبت امة مطلقا غيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان لا انتفيا وطلب ايقافه لياتى ببينة ثم عقل لامة بوضعها عند امانة وعقل غيرها يختلف (فارض) اى فعلة ارض تكون (بمنع الحرث والدار ان تكن لسكنى) اى وعلة الدار ان كان يسكنها المطلوب باخلاؤها كما اشار له بقوله (فتخلى ما لخرج) اى عقل ما كان للخراج والكراء كالدار والمحنوت والفرن بان يوقف (١٠٠) كراوة فان كانت الدعوى فى جميعه وقف الكراء كله وان

كانت فى جزء منه فقبل كذلك وهو الراجح وقيل يوقف ما ينوب ذلك المحظ فقط وهو معنى قوله (لتعقلا كراء له) اى لما له خرج والخروج لغة فى الخراج واختلف (هل) يوقف (كله) ان بحصة (جرى) نزاع جرى وباء بحصة بمعنى فى متعلقة بنزاع (او قسطها) فقط (ذاك) اى القول وهو توقيف الكل (فاقبلا) وهو الراجح ثم ظاهر كلام الناظم هذا مع ما سياتى من قوله وهل شاهد كافى الخ ان العلة تكون فى الاصول على الوجه المذكور ولو لم يكن إلا شاهد واحد يفتقر للزكية ونحوه لابن الحاجب واضرعه

المحاجب ابن عبد السلام بانها انما تكون بشاهدين باتفاق او بشاهد واحد مقبول ولم يرد المستحق ان يحلف معه وذكر ان له شاهدا آخر وفى احكام ابن بطال لا تجب العقلة إلا بشاهدين وفى مسائل ابن زرب كل ما يغاب عليه من العروض وغيرها يوقف بشاهد عدل بخلاف العتسار لا يعقل إلا بشاهدين وحيازتهما من التوضيح وفى التبصرة اعلم انه لا يعقل على احد شئ بمجرد دعوى الغير فيه حتى ينضم لذلك سبب يقوى الدعوى او لطنخ والسبب كالشاهد العدل او الرجوع تزكيته والطنخ الشهود غير العدول واذا ثبت هذا فالاعتقال فى الربع على وجهين الاول عند قيام الشبهة او اللطنخ فيوقف

بمنع من في يده الشيء من التصرف المفيت كالبيع والهبة والبناء والهدم وشبهها الثاني ان يثبت المدعى دعواه ببيينة قاطعة ويدعى الآخر مدفعا فيضرب له الاجل ويوقف الشيء برفع اليد عنه على نحو ما ذكره الناظم وغيره عن ابن سهل وهو الصواب ومثله في ابن عرفة وقد حكى الناظم الخلاف في العقل بالشاهد الواحد فقال (وهل شاهد) واحد (كأن يعقل نعم) هو كاف (ولا) أي لا يكفي وهو القول الثاني في المواق عن ابن سهل اختلف في العقلية بشاهد واحد عدل ففي احكام ابن زياد وجرب العقلية به وهو في الدار بالافعال لها وفي الارض بمنع حرثها وقال ابن لبابة انها لا تجب إلا بشاهدين وهو قول ابن القاسم وفي وثائق ابن العطار لا تجب العقلية بشاهد ولكنهم يمنعون المطلوب ان يحدث في العقار بناء او بيعا او شبه ذلك (١٠١) بالعقل ولا يخرج من يده وقال سحنون ان اقام المدعى

المحجب هو الذي لابن رشد واعتمده ابو الحسن قائلين بالشاهد وقال في التحفة (وشاهد عدل به الاصل ونف) (ولا يزال من يد بهما الف) والمحاصل ان الشاهد الواحد المحتاج للثبوتية يمنع معه الحائز من التفويت ولا يزال الشيء من يده والشاهد العدل فيه قولان والشاهدان يحتاجان للثبوتية يوقف الفؤد لا الاصول والشاهدان العدلان ينتزع الشيء بهما من اليد اتفاقا ويوقف للاعذار وتوقف الامة

مطلعا ويوقف غيرها من العروض والحيوان بشرطه على يد امين فان كان الشيء مما يخشى فسادا بالوقف كالحم ورطب فأكهة فمع الشاهدين يباع ويوقف ثم يبيع ولو كانا غير عدلين ومع العدل الواحد يحلف المطاوب ويبقى بيده والى هذا اشار بقوله (مع شاهدين الوقف) ابتداء (في ثمن جلا) ذلك الثمن وحصل (بما يبيع خوفا من فساد) يقع فيه (وحلفن مع العدل) الواحد (مطلوبا ويبقى الشيء بيده كما انجلا) (خ) وحيلت امة مطلعا غيرها ان طلبت بعدل او اثنين يزكيان ويبيع ما يفسد ويوقف ثم يبيع بهما بخلاف العدل فيحلف ويبقى بيده واستشكل بان الحكم كما يتوقف على الشاهد الثاني يتوقف على عدالة الشاهدين فاما ان يباع ويوقف ثم يبيع بهما ويحلف ويبقى بيده فهما واجاب عبد الحق بان مقيم العدل قادر على اثبات حقه بيمينه فتوكله ذلك كتمكينه منه بخلاف من اقام

شاهدين او شاهدا واحتاج للتعديل و اشار المازرى لفرق آخر وهو ان الشاهدين المجهولين اقوى من العدل الواحد لانا نقطع الآن انه لا يستحق به والشاهدان اذا عدلا انما كشف الغيب عن حقيقتهما ولم يزد شيئا ومحل ذلك في الشاهد اذا قال مقيم لا احلف فان اطلب شاهدا آخر فان وجدته وإلا حلفت بيمين الشيء ايضا كما قاله خ وغيره (وان لم يكن لطنج) من شاهد ولا بينة سماع ولا غير ذلك (ويطلب وقف غير ربع) عهده ودابة (لاثبات) اى لاقامة بينة (بكاليوم) او يومين (اجلا) ووقف العبد قال ابن سلون ومن ادعى في عهده او دابته (١٠٢) بيد آخر وصال توقيفها الى ان

يأتى بينة فان ادعى انه يحتاج للتركبة وهو ما تقدم عن ابن رشد و ابنى الحسن (ويطلب وقف غير ربع) جرى العمل بالايقاف بمجرد الدعوى وتمكينه من وضع القيمة ولو لبلد بعيد حيث كانت الطريق مأمونة انظر شرحنا للتحفة وهو معنى قول ناظم العمل وكل مدع للاستحقاق مكن من الاثبات بالاطلاق لكن ينبغي للقاضي ان يقول للمستحق ان لم تثبت دعواك غرمت للطاوب تعطيل المنفعة لانه تبين انك مبطل فيها فان خشيت ان لا تثبت ذلك ويتوجه غرم المنفعة فخذ منه كفيلا بعدم النفويت حتى تاتى بالطنج والسبب الموجبين للايقاف وبهذا يندفع الضرر عن المستحق منه (وان كان سمع) اى ثبت بعدلين او بعدل واحد وهو قوله او شهيد وليس مراده الشهيد العدل لانه يتكرر مع قوله وهل شهيد كان الخ والمعنى حينئذ اذا طلب التاهيل بكاليوم لياتى بينة قاطعة او بينة سماع ثابت بشاهدين او بشاهد واحد (ويتبعى ذهابا به) بعد اثباتان بذلك (كى يثبت) الشهادة على عينه (فاقبلا) الخ وهذا الحمل اتم فائدة وينتفى مع التكرار المدونة واليه اشار الناظم بقوله

(وان كان سمع) اى شهادة سماع بانه ذهب له عهده مثل ما يدعى (او شهيد) عدل لانه بذلك المدعى (ويتبعى ذهابا به) الى بلد (كى يثبت) الحق بالشهادة على عينه (فاقبلا بقيمته) اى اجبه لطلبه من الذهاب به بعد ان يضع قيمته عينا ولا يقبل غيرها إلا ان يرضى الآخرخ وان سال ذو العدل او بينة سمعت وان لم تقطع وضع قيمة العبد الخ ثم اشار الناظم رحمه الله الى مسالة لم يذكرها في المختصر وهى ما اذا تمت بينة المستحق وخير المستحق منه بين ان يخصم او يرجع فاختر الرجوع وطلب وضع القيمة واخذ الشيء ليذهب به الى بلد البائع ليرجع بثمنه

فقال (كالمستحق) بالفتح أى كالمستحق (يريد به) أى يريد الذهب (به مستحق منه للثمن) أى لاجل أن يرجع بالثمن على بائعه فيه متعلق بالضمير قبله والمعنى أنه كما يأخذ المدعى فيه مدعيه ليذهب إلى بلد البيعة ويضع قيمته كذلك يأخذ المستحق منه ليذهب به إلى بلد البائع ويضع قيمته ويضرب له أجل كالاول وهو قوله (اجعلا له أجلا) بحسب المسافة (أن لم يجئ حين ينقضى) لاجل (فقيمته) (١٠٠) التى وضع (للمستحق) يأخذها (وصلا) أن جاء وساق ما ذهب به (فإن سيق ذا

نقص بغيره) حصل فيه (فخبر) (المستحق) أن شاء أخذه معيا ولا شئ له فى ارش العيب وان شاء تركه وأخذ القيمة الموضوع (وإلا) يسق (نقص) بأن أتى به سالسا (فرد) أى فيرده للمستحق ويأخذ قيمته فإن لم يأت به وثبت هلاكه بسماوى كموث الدابة أو العبد فزمانه من الذهاب به كما قال (والهلاك ان انجلا فمن حامل) أى فان تلفت القيمة مسع ذلك فمصيبة كل ممن هو يده فان جاء بها وهلك القيمة أخذها منه ومصيبة القيمة من ربه قاله فى سماع عيسى (والامن شرط بحمل ذا) أى ويشترط

لأنه إذا كان الشاهد الواحد عدلا وشهد بالحق فقد تقدم له فيه خلاف وعلى العقل فلا معنى لذلك إلا ليذهب به ليشهد الآخر على عينه أو ليحلف معه كما أنه فى الشهود غير العدول أى المعلومين الجرحة يوقف الشئ بهما ويمكن من الذهاب به كما مر عن التبصرة والعدل الواحد بالسماع أو بالنشيدان كذلك أو أولى ويكون هو معنى قول خ إلا أن يدعى بيعة حاضرة أو سماعا ثبت به فيوقف ويؤكل به فى كيوم ويفهم من ظم حينئذ أنه إذا أتى بالسماع بعدلين أو بعدل ابتداء أنه ذهب له مثل ذلك يوقف له ليذهب به بعد وضع القيمة كذلك أو أولى وهو قول خ وان سال ذو العدل الخ ولذا قلنا ان الحمل المذكور اتم فائدة والله اعلم (كالمستحق يريد به) يعنى وليس للمستحق منه ان يرجع على البائع قبل الحكم عليه بل اذا سلم البيعة حكم الحاكم بالاستحقاق ويرجع حينئذ المستحق من يده على البائع وللبيع حينئذ ان يخاصم أو يسلم وهكذا انظر نوازل البرزلى فى الشهادة ولا قضية (ان لم يجئ) الصواب ان يرجع هذا للمستحق منه والمستحق فى الصورة الاولى كما هو ظاهر (فمن حامل) مفهومه ان لم يذهب به احدهما ومات فهو من مستحقه وهو كذلك كما يأتى (والامن شرط)

فى حمل الشئ المستحق اتمه كان أو عبدا أو غيرهما إلى بلد البائع كون الطريق مأمونا وأما مع الخوف فلا يمكن من ذلك قاله غير واحد كما لا يمكن من لامة الراتعة ولا من المستحق بحريته كما يأتى والرجوع بالصفة كفى فى ذلك (وللبعض) من الشيوخ (اطلاق) أى كان امن ام لا لأنه لا يذهب به حتى يضع قيمته فاذا ضاع أخذها المستحق فلا ضرر عليه وفيه نظر اذ قد لا يريد بيعه بالقيمة وإذا ق-----ال

(بذلك) القول الاول (فاعلا) ومفهوم قوله يريده مستحق منه انه اذا اراده البائع من المستحق منه ففي المقدمات انه يمكن منه كالذى قبله وعلما جرافى المفيد والمعيان انه لا يمكن من الشئ المستحق إلا المستحق منه ليرجع على بائعه خاصة واما (١٠٤) من عده فيرجع بالصفة قبله الحميدى وبه العمل

هذا شرط ايضا في ذهب المدعى كما تقدم التنبيه عليه (بذلك فاعلا) قول قد وفيه نظر انما القولان الخ حاصله ان المسألة اعم مما للشك لانها صادقة بما اذا علم صحة ملك البائع وبما اذا شك فيه فان تسلمت ما وجه عمومها لانه اذا طلب الطعن فقد كذبها وتكذيبه اياها اقرار بصحة ملك البائع فتجربى فيها لاوال التي في ش ولا يتجربى عليه الا تراض قلنا لا يلزم من تكذيبه البينة واردة الطعن فيها علم بصحة ملك البائع اذ قد يكذبها ويريد الطعن فيها وصحة ملك البائع منكركة عنده بالتكذيب واردة العلم اعم من العلم بصحة ملك البائع لكن يلزم القائل بالرجوع في العلم ان يقول به في الشك بالاحرى ولا يلزم القائل بعدمه في العلم ان يقول بعدمه في الشك لانه يعلل بعلة اخرى وهو ان رجوعه مع علمه بملكه طام للبائع فهو عده لا يرجع ولو لم يدع طعنا وان كان الطعن في الباطن لازم لمن يعلم صحة الملك وان لم يدع في الظاهر وحينئذ فهما مسائلتان والطعن صادق بهما فتكلم الشئ على احديهما وترك الاخرى وانظر شرحنا للتحفة وشديدك على ما فيه وقوله فانه لا رجوع له قولا واحدا الخ فيه نظر مع كون المسألة من مضمون الافرار ومع ما مر من كون القائل بالرجوع في العلم يلزمه ان يقول به في الشك بالاحرى ولانهم يقولون لا رجوع على ما به العمل كما في الدر البشور عن ابى الحسن انظر شرحنا للتحفة وقوله عن ابن ناجى ليس هناك ما يخالفه الخ مراده ليس هناك ما يخالفه مما يعتمد

تنبيهه اذا تم الاستحقاق خير المستحق منه بين ان يسلم ويرجع على بتبعيه او يخلص فان اختار الخصام ثم عجز عن الدفع فهل له ان يرجع على البائع قسلا الش فيه قولان ابن العطار والرجوع القضاء المتيطى وهو اختيار السار الشيوخ بالاندلس ابن عبد السلام ولاصح عدم الرجوع اه وفيه نظر انما القولان في المشتوى اذا علم صحة ملك بائعه ولاصح لا يرجع كما في خليل واما اذا ادعى مدفعا في بينة لاستحقاقه وعجز فانه لا رجوع له على البائع قولا واحدا قال في معين الحكم اذا اعذر للذى الفى في يده الشئ فالصواب ان يقول لا حاجة الى إلا ان ارجع فان ادعى مدفعا في الشهود اجل فان عجز حكم عليه ثم لا يكون له رجوع على البائع منه لان

قيامه عليه انما هو بالبينة التي اعذر له فيها فان طعن فيها لم يكن له بها قيام اه عليه وقال في الوثائق المجموعة فان ادعى المستحق من يده مدفعا اجل ثم لا رجوع له بعد ذلك على من باع منه اذ قيامه عليه انما هو بالبينة وقد كذبها اه ونقله ابن ناجى في شرح المدونة قال وذكره

عليه ولذا لم يقل ولا خلاف فيه ونحو ذلك ولألا فيبعد كل البعد
 ان يقول ابن ناجي لا مخالف له مع كون المسألة من مضمون
 الاقرار وقد علمت مما مر ما فيه من الخلاف والله اعلم وقوله
 ليشتمل الوثيقة الخ اى باستفسار شهودها ان كانوا لفيها او كان
 في شهادتهم اجمال ونحو ذلك والحاصل اما ان يعلم صحة
 ملك البائع او يشك فيها ويجزم بالطعن وهو ما تقدم وهذه شك
 في صحة الملك وفي كون البينة استوفت الفصول او في كونها
 مطعونا فيها فاراد ان يثبت لنفسه وقوله في الفرع الاول حلف
 على ذلك اى ويغرم الثمن ففي السماع سئل عن الرجل يشتري
 السلعة من السوق فيدعيها رجل قبله ويقيم البينة انها اغتصبت
 منه فيزعم المشتري انها قد هلكت فهو مصدق في الحيوان ونحوه
 مما لا يغاب عليه ولا يصدق فيما يغاب عليه ويغرم قيمته بعد
 يمينه لقد هلك إلا ان ياتي ببينة على هلاكه قيل له فان باعها
 قال لا يكون عليه إلا ثمنها وهو مصدق فيما يدعى انه باعها به اه
 تنبيهات الاول قال البرزلى في نوازلها اذا اشترى الدابة
 سن استحققت من يده اى بعد الحكم بالاستحقاق فهل يرجع على
 البائع بالثمن او شراؤه يضعف حجته قولان ذكرهما سحنون في اقصيته
 والاول وضع القيمة ولا يشتريها وياخذ الدابة ويذهب بها الى
 بائعها ثم ان شاء اشتراها بعد ذلك قال وكثيرا ما يقع ان المستحق
 من يده يصالح على المستحق ويدفع فيه شيئا ويمتاز به فان
 كان بعد ثبوت الاستحقاق فهي المسألة المفروضة لسحنون اى
 التي تقدم له انه حكى فيها قولين وقد يقع هذا قبل يمين الاستحقاق
 فيسقط من ثمنها لاجل يمينه فان قلنا يمين الاستحقاق لا بد منها
 فلا يتوجه على البائع طلب لتركه ركننا من اركان الحكم واذا بطل
 الركن بطل الكل وان قلنا انما هي استكسان ففي جريها على

التيطى وليس هناك ما يخالفه
 اه ويفهم من كلامهم ان الوجبة
 لعدم الرجوع هو الطعن في
 بينة الاستحقاق وتكذيبها واما
 طلب المشتري النسخة من
 رسم الاستحقاق ليشتمل الوثيقة
 ويسأل عنها اهل العلم ويراجع
 شهودها لعل ما قيد عنهم من
 فصول الوثيقة لا يشهدون به ونحو
 هذا مما لا يتضمن تكذيبهم
 ويفعله المشتري نقاديا من مشقة
 الرجوع على البائع سيما ان كان
 بعيد الغيبة فاذا حصص الحق
 رجع فانه لا يبطل حق المشتري
 في الرجوع على بائعه قاله في
 حواشى التحفة للشيخ ابى علي
 وهو جلي فروع الاول من تلفت
 له دابة فوجدتها بيد رجل اشتراها
 من يد مغلب او غيره فذهب
 ليقيم البينة فقال قد بعته او رددتها
 واخذت ثمنى فان ثبتت الاقالة
 او اراء المشتري خاصم كل منهما
 بينه وان لم تثبت الاقالة او قال
 بعته من غائب بعيد الغيبة او من
 رجل لا نعرفه حلف على ذلك

وبرئ الثاني من اعتراف دابة اى استحقتها فوضع القيمة وذهب ليقيم البيعة وضرب له الاجل فزاد عليه
فحكم بالقيمة المستحق منه ثم جاء بالدابة وقد اثبتها اخذ (١٠٦) القيمة والدابة وان لم يشبتها اخذ

الدابة فقط ولا كلام للآخر الا ان يكون القاضى اعطاه القيمة على ان يردّها ان جاءت الدابة **السالك** قال في العتية وان استحققت الامة بالحرية لم يلزمها الذهاب مع المشتري الى موضع بائعها ليرتجع منه ثمنها وانما يكتب له القاضى بصفقتها ذكره ابن عبدوس عن ابن القاسم وقال ابن حبيب يلزمها ذلك ابن كنانة ان كانت غرته يعنى بان اعترفت بالرق حال البيع لزمتها **والا** فلا قال ابن رشد وهو جيد فينبغي ان يحمل على التفسير لقول ابن القاسم وابن حبيب وافق ابو ابراهيم بلزومها فيما قرب وبه العمل قال الجلائى الذى كانت تجرى عليه الاحكام بالحضرة الفاسية انهم لا يكلفون المستحق بحررية بالذهاب مع المستحق من يده **الا** في المواضع القرية بحيث لا يكون على الحر في ذلك كبير ضرر ولا امتهان ولا سيما ان كانت انشئ **والا** فان كان فيه ضرر رجع بالصفة ويكلفون

المسألة الاولى نظروا ان صالح قبل الثبوت فلا مقال له لان البائع يملك الثمن ولم يشبث خلافه فلا تشبث عليه دعوى واما عكس هذه وهو ان يشتريها مريد الاستحقاق ثم يريد الرجوع بالثمن فان كان شراؤه لها لما يخافه من تعييبها قبل ان يشتها او قبل ان يذهب ليقيم البيعة على عينها فلا رجوع ان كان علما ببيعتها ولم يستدع انه انما يشتريها بما يخافه **والا** فلم الرجوع به كما انه يرجع له اذا لم يعلم بها اه **الثانى** لو اقام شاهدا فلم يخلف معه حتى ماتت بمصبتها منه فان استحقها واقام البيعة عليها بعد موته فمصيبته من الذى ماتت عنده ويرجع مستحقها على بائعها بالثمن او القيمة ان كانت اكثر من الثمن قاله سيدى عمر **السالك** اذا هلك الشئ المستحق بيد مشتريه ثم ثبت الاستحقاق فانه لا ضمان على المشتري ويرجع المستحق بالبائع على بائعه او القيمة على الغاصب كما في ز عند قول خ في الفلس وان تلف نصيب غائب عزل فمناه **الرابع** اذا وقع الاستحقاق فانه يقال للمستحق من يده انت مخير بين ان تسلم او تخاصم كما مر فاذا سلم ونازع البائع المستحق حتى غلبه فان ذلك الشئ يكون للبائع لا للمستحق من يده لانه قد اسلمه وانفسخ البيع قاله سيدى عبد القادر الفاسى وقول ت في الفرع الثانى وان لم يشبتها اخذ الدابة الخ واما القيمة فقد ملكها المستحق من يده (ويخلف عبد اوسفيه) فان نكلا ففى العبد تفصيل فان كان مذكونا له حلف المطاوب وبرئ وان كان غير مذكون له حلف سيده واخذ واما السفية فعند ابن القاسم يبطل الحق بنكوله مع يمين المطاوب وبه قرر المختصر شراحه والذى رجحه ابن رشد

المستحق بحميل بحضرة لاجل معلوم ان احتاج اليه المستحق منه (ويخلف) والرجراجى
عبد) قام له شاهد بحق مالى مع شاهدة (اوسفيه) كذلك (اذا بدا) اى ظهر (شهيد) له ف (قط) اى

فحسب ولم يجد آخر (لا) يحلف (صبي) مع شاهدة او (اب نلا) الابن وهو تميم (بما لم يعامل قط)
ويأتي مفهومه (ولو كان) (لاب) (منفقا) على ابنه الذي قام له شاهد بحيث يكون له نفع في حلفه
لسقوط نفقة الابن عنه (و) الحكم انه (يحلف المطلوب) لرد شهادة الشاهد للصبي (ويبقى) الشيء بيد
المطلوب إلا ان خيف عدمه فيجعل الشيء او قيمته تحت يد امين (وسجلا) اى كتب القاضى شهادة
الشاهد في سجل بحيث لو مات الشاهد او فسق او عزل القاضى او مات نفذه من بعده فاذا بلغ الصبي
حلف فان نكل فلا شيء له خ وحلف عبد او سفيه مع شاهد لاصي وابوه وان انفق وسجل ليحلف اذا
بلغ وان نكل اكتفى بيمين المطلوب (١٠٧) كاولى فان نكل المطلوب اولا اخذ منه الحق عاجلا ومثل
الصبي في حلف المطلوب ما اذا

والرجراجى وغيرهما ان المطلوب يحلف ويبقى الشيء بيده الى
رشده كالصبي قالا لان بطلان حق السفية بنكوله مود الى جواز
فعله والقرض انه غير جائز الفعل

فصل في الوكالة

قوله لغيره يتعلق بنياية وكذا قوله فيه وضميره يعود على الحق
وقوله ولو اسقط ذى النخ والحاصل انه لو حذف ذى الثانى
وجعل غير صفة لحق وعبادة معطوفا على امرة لكان اولى ولكن ابن
عرفته جعل غير صفة لذى الاول وعطف عبادة على امرة فهو مدخول
لذى الثانى عنده إلا انه يبطل جمعه فى الامام يوكل فى حق
نفسه من نكاح ونحوه وعلى ان غير صفة لحق يكون جامعا لكن
لا يصح مع اثبات ذى إلا على ضرب من المجاز ولذا قال الاول
حذفه (فامضين بسم نظروا) قوله عن نخ إلا ان يقول وغير

فصل

فى مسائل من الوكالة والوكالة
لغة الحفظ والكفاية والكفالة وقد
فسر بالثلاثة قوله تعالى لا تتخذوا
من دونى وكيلا وشرعا قال ابن
عرفته هي نيابة ذى حق غير ذى

امرة ولا عبادة لغيره فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة اميرا او قاضيا او صاحب صلاة
والوصية اه ولو اسقط ذى من قوله غير ذى امرة لكان اولى ولها اركان الوكيل . والموكل . والموكل فيه
والصيغة وهي كل ما يدل على ذلك عرفا (وهل مطلق التوكيل) كقوله وكلتك او انت وكيلى (كاف)
فى صحة التوكيل (فامضين به نظرا) اى فتصح الوكالة ويمضى كل ما فعله حيث كان نظرا (كالد) اى
كما يمضى فعل الوكيل المفوض الذى (بتفويض انجلا) اى ظهر توكيله (سوى) اربعة امور فلا تهضى إلا
بتنصيب الموكل له عليها طلاق (زوجة) وبيع (دار) ير يد دار سكناه لا مطلقا (و) تزويج (بكر و) بيع
(عبده) القائم باموره ومفهوم نظرا ان غير النظر لا يمضى ولو من المفوض وهو كذلك إلا ان يقول وغير نظر

نظر الخ ابن عرفة مقتضى المذهب منع التوكيل على غير النظر
 لانه فساد وفي البيوع الفاسدة منها تقييد بيع الثمر قبل بدو
 صلاحه بقوله اذا لم يمكن فساد وسياتي للخمى عن المذهب
 منع توكيل السفهيه اه قال ح ومقتضاه انه حمل قول ابن الحاجب
 وغير نظر على ما هو غير نظر عند الوكيل ونحوه في ضيق وحمله
 ابن فرحون على غير النظر عند اهل المعرفة وهو نظر عند الوكيل قال
 والمحق ان التوكيل على هذا الوجه ان اراد به الاذن فيما هو سفه
 عند الوكيل فلا ينبغي ان يجوز ولا يتوقف فيه وان اريد به الاذن
 فيما يراه الوكيل صوابا وان كان يراه الناس سفها فان كان الوكيل
 معلوم السفه فلا يجوز ايضا والاّ جاز واذا تصرف الوكيل بغير النظر
 فلا ضمان عليه في جميع الوجوه المذكورة وافعاله كلها ماضية في
 ذلك كله بعد وقوعها لان الموكل اذن له في ذلك الخ والامضاء
 الذى ذكره في جميع الوجوه ظاهر من لفظ خ حيث عبر بالامضاء
 ويكون معناه الاّ ان يقول وغير نظراى عند الناس وهو نظر عند
 الوكيل الذى لم يعلم سفهه فيجوز ابتداء ويمضى بعد الوقوع في
 ذلك وقوله عن خ بما يدل عرفا الخ من الوكالة بالعرف ما
 في ق ان من عادتهم ان غار عليهم العدو فمن وجد فرسا لجارة ركب
 لينجو به فلا ضمان عليه ان اخذه منه العدو ومنها ايضا من عادتهم
 انهم اذا نزل بهم لاضياف قام واحد او اثنان من الجماعة يشتريان
 بهيمة على ان ثمنها على جميع اهل المنزل الحاضر منهم والغائب
 فان ثمنها يلزم جميعهم كما انه ايضا اذا اشترى كبراء القبيلة
 ليهده الى رئيس قبيلة اخرى ليعينهم على من بغى عليهم وعادتهم
 ان الرشوة على جميع القبيلة فان متولى الشراء لا يلزمه الاّ ما
 ينوبه من الثمن وهو كواحد من القبيلة قاله العلمى في نوازل
 عن عبد الله النالى وابن ابي زيد قال ومعناه ان الطلب اولا بالثمن

فيمضى فعلمه الاّ الاربع عشرة
 المسماة خ بما يدل عرفا
 لا بمجرد وكلتك حتى يفوض
 فيمضى النظر الاّ ان يقول وغير
 النظر الاّ الطلاق الخ

انما هو على متولى الشراء ثم يرجع على كل من عداه بما ينوبه الله
 لا اذا صرح بالبراءة عند الشراء واعلم البائع ان الثمن على الجميع
 كما قال خ وطولب بثمان وثمان ما لم يصرح بالبراءة انظره قبل
 مسائل الاوصياء ومنها ايضا ما اذا واجر كبير القرية اماما للصلاة
 والعادة انه كوكيلهم فان ذلك لازم لهم ويطلب هو وحده بادائها
 ثم يرجع عليهم كما مر فان لم تكن لهم عادة في ذلك فالشراء
 والاجارة لازمان لمن عقدهما ولا رجوع لهم على فيوه وبهذا يجمع
 بين فتاوى المتأخرين المختلفة في هذا الاصل فمنهم من افق
 بعدم لزوم الاجارة لغير من عقدها ومنهم من افق بلزومها وذلك
 لاختلاف العرف والعادة فمن افق بعدم اللزوم يعنى حيث
 لا عرف ومن افق باللزوم يعنى مع ثبوت العرف والعادة ومنها
 ايضا ما اذا كانت الخصومة بين القبيلتين فيتصدى اكبر كل قبيلة
 للنزاع ومجالسة القضاة فيضى عليهم ويغلبوا ثم يريد من كان
 صغيرا او كبيرا ولم يحضر النزاع ويدعى انه لم يوكل فافق سيدي
 محمد بن عبد الصادق بانهم لا قيام لهم لان الكبراء وكلاء بالعادة
 واحتج بما مر من ق وبقولهم ان الزوج وكيل بالعادة عن زوجته
 وكذا الاخ عن اخته كما في التحفة وغيرها وبقولهم ان الاب اذا
 مات وترك اولادا صغارا وكبارا فالكبير وصى على الصغير بالعادة
 قلت ويؤيده ما مر من العلمى وبه كنت حكمت وقت ولايتي
 خطة القضاء في صلح وقع بين فريقين من ميسور وكان قد عقد
 بعض كبراء الفريقين لان الغالب ان الكبراء في مثل هذا وكلاء
 بالعادة كما هو مشاهد ولا يخالفه ما في المعيار عن المازرى في صلح
 عقده اكبر الفريقين في نصف الوادى الذى يسقون به وهناك
 خلق كثير لم يحضر ولم يشاور قال كل من لم يحضر فهو على مطلبه
 ذكر ذلك في نوازل الصلح وكذا ذكر ايضا في نوازل الميساة متصلا

(ام الحكم) اى فيما اذا اطلق ولم يعين (بطلان وذا صح (١١٠) فاقبلا) ولا تعمل بالآخر وان

بنوازل الحبس ما يشهد لفساد الصلح بين اهل الحل والعقد حيث
لم ياذن غيرهم لانا نقول ما المازرى وما فى نوازل المياه ليس موضوعه
ان الكبراء وكلاء بالعادة حتى يخالف ما نحن فيه لان الكلام انما
هو اذا ثبت ان عاداتهم وعرفهم ما تقدم كما هو مشاهد فى زماننا اليوم
حتى انه لا يختلف فيه اثنان وانظر نوازل الدماء من المعيار
والمازنية فيما اذا قال الشهود بنوا فلان فعلوا كذا او قتلوا فلانا انهما
شهادة مجملة (ام الحكم بطلان) قوله عن ابن عرفة او بعد ان ينعقد
الخ هذا انما هو فيما اذا امتنع الموكل من الجواب حتى يوكل انظر
الش تبصير: ذكر العبدوسى فى الذى جعل له الاقرار فى التوكيل
فقال لا اجاب حتى اشار موكلى انه ان قال علمت ما عند موكلى
اجبر على الجواب ولا يمهل وان قال لا علم عندى فيمهل اذا كان
موكله حاضرا او قريبا بحيث لا يلحق خصمه ضرر بانتظاره
(وان وقع التفويض اثر مقيد) ذكر ابن سهل ان بهذا العمل قائلا
مضى انعقد فى وثيقة التوكيل تسمية شئ ثم ذكر بعد ذلك التفويض
فانه يرجع لما سمي وان لم يسم شيئا وذكر التفويض التام فهو عام
فى الجميع وسياتى عند قوله وكل وكيل فامنع صاحبه الخ انه
قاله جميع الاصحاب ابن عبد السلام عن بعض اشياخه ولا
يدخله الخلاف بين الاصوليين فى العموم اذا جرى على سبب
خاص هل يقصر على ذلك السبب ام لا وفيه نظر البرزلى ورد
شيخنا يعنى ابن عرفة هذا النظر بان العموم فى الوكالة انما هو
فى المذكور اولا والعام الجارى على سبب يقتضى غير السبب
البرزلى وقد يتخرج فيه الخلاف من مسالة ما اذا خالع زوجته
ثم باراها مباراة عامة الخ قلت معنى قول ابن عرفة العموم فى
الوكالة انما هو فى المذكور اولا الخ اى انما هو فى احوال المذكور
واوقاته فاذا قال وكلتك على بيع كذا وكذا وكالة عامة اى فى

كان لابن رشد وعلى الصحيح
والفرق بين الوصية والوكالة
فان وصى تصح به الوصية
وتكون عامة هو احتياج اليتيم
لمن يقوم به فى جميع اموره بعد
موت ابيه بخلاف الموكل فانه
حتى والغالب ان يبقى لنفسه
شيئا ثم الوكالة على الخصام
لعذر كموض الموكل او سفرة او
كونه امرأة جائزة انفاقا وفى
جوازها لغيره ثالثا للطالب
دون المطلوب والاو هو المعمول
به والمعروف من المذهب وعليه
ففى جوازها مطلقا او بعد ان
يتمدد بينهما ما يكون من دعوى
انكار او اقرار نقلا ابن سهل
مصححا للشاننى قائلا لظهور
الددد واردة احداث الشغب
فرع ولا يلزم حضور الموكل
مع وكيله لان يد الوكيل كيد
موكله فى اقرار وغيره (وان وقع
التفويض اثر) توكيل (مقيسد)
(بييع) كوكلتك على بيع دار
او مقيد: (خصام) و(شبه)
كقبض دين وقال فى شئ من
ذلك توكيلا مفوضا (اخصص)
التفويض بذلك المقيد جاعلا

التفويض (مكملا) لما قبله على نحو ما ياتى فى قوله

جميع الاحوال والاوقات والاسواق والعام الوارد على سبب يقتضى
 اى يتناول ويشمل غير السبب اى على جهة الاستقلال لانه من
 مبتدا وخبر وشرط وجواب كما ياتى فى قوله عليه الصلاة والسلام
 عند قوله وان عمم لابرء والخلع سابق الخ الماء طهور لا يتجسه
 شئ وكما فى قوله عليه السلام وقد مر بشاة ميتة ايما اهاب دبغ
 فقد طهر اى من جلد تلك الشاة وغيرها وقيل من جلدها فقط بخلاف
 العام هنا فانه غير مستقل لانه اذا قال توكيلا مفوضا فهو اما حال
 مما قبله او مصدر فليس بمستقل قاله القرافي فتامله منصفاً ثم
 بعد كتبى هذا وقفت على قول ابن رشد فى كراء الارضين من
 المقدمات اختلف فى اللفظ العام المستقل بنسبة الوارد على سبب
 خاص هل يقصر عليه او يحمل على عمومه الاصح منهما ان يحمل
 على عمومه لان الحجته انما هى فى قول صاحب الشرع لا فى
 السبب الخ فقوله المستقل بنسبة الخ هو ما ذكرناه والله اعلم وعليه
 فما للبرزلى من انه يجزى على مسالة الخلع هو ما رد به ابن عبد
 السلام على بعض اشياخه وانظر ما ياتى عند قوله وكل وكيل
 فامنن صاحبه الخ وبالجملته فالمعتمد فى الوكالة هو ما اقتصر
 عليه الناظم واما الخلع فالمعتمد فيه التعميم واما عكس هذه
 المسالة وهو ان يفوض ويعمم اولاً ثم يسمى ما يدخل تحت العموم
 ويسكت عن الباقي كقوله وكله وكالة مفوضة عامة على بيع
 الدار التى بمحل كذا فهل يقصر كذلك وهو للبرزلى عن بعض
 الروايات او يعمم وهو الم ايضا عن الطرر ويؤيده انه اذا باع
 جميع املاكه وسمى البعض فان البيع يقع على الجميع ما سمي
 وما لم يسم ويفهم منه ان الاول هو المعتمد عنده لانه عزاء لبعض
 الروايات ويؤيده ما ياتى عنه عند قوله ويتصى الخصم بعد نفى
 حقوقه الخ من ان الاخت اذا ابرأت اخاها من جميع الثركة

وان عمم لابرء والخلع سابق الخ
 ابن عبد السلام قال بعض اشياخى
 ولا يدخل فى ذلك خلاف
 الاصوليين فى العموم اذا اجزى
 على سبب هل يقصر على ذلك
 السبب او يعمم فى ذلك وفى
 غيره وفيه نظريتان بل يجزى
 فيه اذ لا فرق ورد بان العموم
 هنا لا يستقل فكان قيدها فيما
 قبله بخلاف العام المستقل
 (وليس له) اى للوكيل
 (الاقرار الا يجعله) اى جعل
 الاقرار له من الموكل

(او ان كان) الوكيل (ذا التفويض) اى وكيلاً مفوضاً (لكن) اذا (١١٢) وكله على الخصام ولم يجعل له
الاقرار وانى الاخر من مخصصته

لزم الموكل ان يجعل له الاقرار وهو قوله (ليجعل) بلام الامر مخ ولا الاقرار ان لم يفوض او يجعل له ولخصمه اضطرارة اليه واذا جعل له الاقرار لزم موكله جميع ما اقر به عليه سواء قال قبضت او قبض موكلى كان القبض المقر به قبل التوكيل او بعده لكن فى البعدى يلزم فيهما وفى القبلى ان قال قبضت من الغريم قبل التوكيل لم يلزم الموكل بخلاف وان قال قبض موكلى فقولان قيل يلزمه وقيل لا كما اختلف ايضا فيما اذا اقر بشئ ليس من الخصومة وهذا معنى قوله (فما بعد توكيل) اى فما اقر به بعد التوكيل (فيلزمه وما) اقر ان موكله فعله (قبيل) اى قبل التوكيل (وما نأى خصاما) كمن وكل على خصومة فاقر ان موكله وهب دارة لزيد فقد قيل يلزمه وانكره ابن عتاب وغيره وعليه اقتصر ابن عاصم اذ قال (وحيث الاقرار اتى بمعزل) (عن الخصام فهو غير معمل) والى القولين فى المسألة اشار بقوله (نعم) اى يلزم (ولا) اى لا يلزم قال الفشتالى فى وثائقه ويلزم الموكل

كان

ما قال عنه وكيله من اقرار وانكار هذا قوله في الوثائق المجموعة وظاهرة سواء كان ذلك فيما قبل
توكيله او بعده وقال غيره اذا قال الوكيل عن الذى وكله انه قبض المال لزم الموكل ذلك وسقط عن
خصمه لانه بمنزلة اقراره وذلك (١١٣) فيما اذا كان بعد توكيله واما اذا كان قبل ذلك قبل توكيله
لم يقبل قوله ولا جازت عليه

شهادته اه زاد ابن عات في
طرره وانفسخت وكالته لانه
انما توكل في باطل اه وقد
علمت الفولين من كلام ابن فتوح
والش لم يقف على ذلك فنقل
ما لابن سلون في قول الوكيل
قبضت قبل التوكيل وقال انه
لم يحك فيه خلافا تنبيه
محل جعل الاقرار للوكيل ما لم
يوكل الوصى احدا على المخاصمة
عن يثمه وإلا فلا يجعل له
الاقرار كما لا يقر هو عنه ولا
يرى المبراة العامة ويكون
شاهدا (وهل ينتهى) التوكيل
(بالسكت) عن المخصومة سواء
كانت معينة ام لا (ستة اشهر)
قال ابن سهل رايت بعض
شيوخنا يشكروا مساك الوكيل
عن المخصومة ستة اشهر ونحوها
ويرى تجديد التوكيل وقال
المتطى في الوكيل على الانكاح
ان سقط من رسمه دائمة

كان ذلك النخ للاشارة للقبض ونحوه اى سواء قبل الوكيل بعد
توكيله قبض موكله قبل التوكيل او بعده ويفهم من تصدير ظم
به انه المعتمد وقوله واما اذا كان قبل ذلك قبل توكيله النخ كذا
في بعض نسخه وفي بعضها وهو الصواب واما اذا قال كان ذلك
قبل توكيله النخ للاشارة للقبض ونحوه على كل حال وقوله
ويكون شاهدا النخ يعنى فيما اقر به على محجوره لا فيما اقر به له
اذ لا تجوز شهادته به واوعدلا كما مر (وهل ينتهى بالسكت
ستة اشهر) تصديرة به يدل على انه الرجح وهو كذلك قال
المكناسى في المجالس الذى عليه العمل تجديد الوكالة بعد ستة
اشهر اذا كانت فترة في خلال العمل اما اذا كان خصامه متصلا
فلا ينسخه طول الزمان وهو مفهوم قول ظم بالسكت وقوله في
خلال العمل لا مفهوم له بل كذلك اذا كانت الفترة ابتداء او
اخرى ومقابل ذلك لسحنون وبه افق ابن مرزوق كما في
وكالات المعيار والحاصل انه اذا سقط من الوثيقة الدوام والاستمرار
ولم يتصل الخصام ولم تكن المخصومة معينة فلا بد من التجديد
وان وجد واحد مما مرفق الدوام والاستمرار لا تجديد كما علمته
ما في المتطية واما ان اتصل فكذلك على ما علمته من النظم
ومن كلام المكناسى ونحوه في المتطية قائلا وان كانت الوكالة
مطلقة واراد ان يخاصم عنه شخصا آخر بقرب انقضاء الاولى
بالايام او اتصل بعض ذلك ببعض وتطاول سنين لم يحتج الى
تجديد وان كان بين انقضاء الاولى والشروع في الثانية ستة

مستمرة وطال ستة اشهر سقطت إلا بتوكيل ثان القول الثانى لسحنون انها لا تبطل بالسكوت المدة
المذكورة غير انه اذا قام بعدها نظر فان كان الموكل حاضرا سئل حتى يعلم ما عنده في ذلك وان كان
غائبا فالوكيل على وكالته واليه اشار بقوله (او ان غاب يسترسل) التوكيل (وإلا فيسالا) اى فينبغى

اشهر فلا بد من التجديد واما ان كانت الخصومة معينة فكذلك
ايضا على ما يفهم من قول البرزلى اذا وكله على قضية معينة فلا
تنقضى إلا بتعامها اه ونحوه قول المتيطى وان كانت الوكالة مقيدة
بخصومة فلان ارشئ بعينه فلا بد من تجديد التوكيل لغير ذلك اه
فعلم منه انه لا يحتاج للتجديد في ذلك المعين وانما يحتاج
التجديد في غيره وهو قول النخبة ومن على خصومة معينة الخ وعلى
ما يفهم من ظاهر النظم كغيره من ان القول الثانى جار كانت الخصومة
معينة ام لا وهو دليل التعليل بالاستصحاب فلا بد من التجديد ولما
كان الخلاف جاريا حتى في المعينة قرره تد على العموم فقال اولا
كانت الخصومة معينة ام لا وقال ثانيا وقول ابن عاصم ومن على
خصومة معينة لا مفهوم له الخ وصوابه ليس خارجا عن محل
الخلاف كما يدل له كلامه المتقدم واذا تقرر الخلاف في المعينة
وغيرها كان ابتداء او بعد ان انشب الخصومة علمت اطلاق
المكناسى المتقدم وعلمت ايضا اطلاق نظم العمل الاتى لان العمل
كما علمت على مقابل ما لسخنون وخلافه جار في المعينة وغيرها
انشب الخصومة ام لا وقوله او محله حيث سكنت ابتداء
فاما اذا انشب الخصام الخ هذا خلاف النقل فقد ذكر ابن سهل عن
سخنون انه سئل عن وكل على محصمة فلم يتم الوكيل بذلك
إلا بعد سنين اما انشب الخصومة قبل ذلك او لم يتعرض لشيء
قام يطلب بملك الوكالة فقال يبعث الفاضل الى الموكل يسأله الخ
و بالجملة فخلاى سخنون جار في المعينة وغيرها انشب الخصومة
ام لا كما هو ظاهر النظم وغيره بدليل تعليلهم لذلك بالاستصحاب
وبه تعلم ان تقييد تد محل الخلاف بما اذا سكنت ابتداء غير
سديد وقوله فليس له ان يخصم في غيرها الخ اى طال ام لا
كما مرفى النقل ثم ما قاله صاحب المجالس هو قول ناظم العمل

ان يسأل الموكل احتياطا وإلا
فالاصل الاستصحاب وبقاء
ما كان على ما كان حتى يثبت
العزل وقد علمت ان محمل
الخلاف ما لم يصرح بالدوام
والاستمرار وانه جار في المعينة
وغيرها وقول ابن عاصم
(ومن على خصومة معينة)
(توكيله فالطول لن يوهنه)
لا مفهوم له او محله حيث
سكنت ابتداء فاما اذا انشب
الخصام فلا تبطل بالطول إلا
ان تكون على خصومة معينة
وفورغ منها فليس له ان يخصم
في غيرها كما اذا وكله على
خصومة عند قاض معين فليس
له ان يخصم عند غيره وهذا
كله اذا لم يكن

مفوضا وإلا خصم من شاء عند من شاء متى شاء (لتمنع) أيها القاضي (خصيما) خصم (في ثلاث) من المجالس (وشبهها) فسر بالموتين كما في المجالس وبالأشرف على المحكم كما عند أبي الحسن (تنازع) نعمت لخصيما وفي ثلاث يتعلق به أي امتنع خصيما تنازع مع خصمه في ثلاثة مجالس (من توكيله) حيث أبي خصمه ذلك لأنه من حقه وكذا إذا أراد عزل الوكيل (وليكملا) أي الخصومة بنفسه إلا أن يكون لعذر فلا يمنع من التوكيل (وفي سفر والشبه) كمرض (عذر) فلم التوكيل حينئذ (وهل بلا يمين) وهو ما لابن الفخار على ما في الوثائق المجموعة وقبله ابن عرفة وقد اعترضه ابن عات في الطرر (١١٥) بأنه تقول عليه ما لم يقله أو به وهو ما لابن العطار ونص عليه في شفعة المدونة

وبعد ستة من الشهر صور قد جددوا وكالة لأمور وتقييد شارحه لم بغير الخصومة المعينة غير سديد لما علمت أن الخلاف فيها وفي غيرها وأن العمل على مقابل ما لسمعون فالطول حينئذ بوجنها خلاف ما اقتصر عليه صاحب التحفة فتأمل والله أعلم وقول تد وإلا خصم من شاء عند من شاء الخ هذا إذا لم يكن عرف وإلا فيتقيد بذلك لأن الوكالة تختص وتنتهك بالعرف (ويلاحظ ذوو حق لتوكيل واحد) قولهم وإن لم يقيم غيره الخ هذا بالنسبة للقاء في حق نفسه ولك أن تجعل المبالغة مقلوبة أي لا يلزم الحاكم ذلك هذا إذا لم يقيم الغير بل وإن قام وإنما ذلك من حق المطلوب لا من حق الحاكم ولذا قال وينظر فإن كان المحكم عنهم الخ واحترز قوله عنهم عما إذا لم يعمهم كان يدعى أحدهم بالبيع والآخر بالارث ونحو ذلك وقولهم وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم الخ عبارة ابن عرفة قام بعضهم كما يأتى وكذلك

رشد في ذوى حق في ماء لا يلزم الحاكم جمعهم بل لبعضهم الخصومة في حقه وإن لم يقيم غيره وينظر فإن كان المحكم عنهم فلم يردم عليه طلب اجتماعهم لخصومتهم أو توكيل واحد وقال أيضا في ورثة طلب أحدهم دين أبيهم من المطلوب ذلك أه كذا وجد بطرقة بخط الناظم وأنه أشار بالقول لأول لكلام ابن المناصف وبالتالي لكلام ابن رشد أه والظاهر أنه لا منافاة بينهما ولا مقابلة وأنه متى كان الحق واحدا وذووه مشتركين فيه بارث أو غيره فالحكم بثبوته يعم الجميع كالحكم بسقوطه وإلا فليس هو بحق واحد ولذا لم يتعرض ابن عرفة لهذا التفصيل ولا قابل بين كلام ابن رشد وكلام ابن المناصف بل جعل كلام الثاني دليلا لموضوع الأول ونصه ويجب جواب دعوى أحد الشركاء في حق بارث أو غيره على غريم طلبه أحدهم

هو في اجوبة ابن رشد وعبارة ابن سلون حسبما آخر الوكالات منه
قاموا فيقتضى انهم قاموا كلهم او متعدد منهم ولا يخفى ان البص
صادق بالواحد والمتعدد كلا او بعضا فيكون حينئذ هذا موافقا لما
قبله حيث كان من لم يقيم حاضرا بالبلد كما ياتى فانئذ جواب
ابن رشد في الصورتين ونصه من نسخة اندلسية في غاية الجودة
وسئل رحمه الله عن قوم لهم جنات وآخر لهم ارحى وسقى الجنات
بماء الارحى فقام بعض اصحاب الجنات على بعض اصحاب
الارحى الذين فوقه يخاصمه في السقي فهل يلزم الحاكم في مثل
هذا ان يجمعهم للخصام فاجاب لا يلزم الحاكم ان يجمع اصحاب
الجنات وان علم ان دعواهم مثل دعوى القائم عنده ويلزمه ان
يحكم للقائم عنده بما يوجب الحق له فيما طالبه فان كان الحكم
له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم كان من حق المقوم
عليه ان يوقفهم على ما يدعونه فان ادعوا مثل دعواه قيل لهم اجتمعوا
على رجل يخاصم عنكم او على واحد منكم توكلونه على الخصام
عنكم او تجتمعون جميعا فتدلون بهجتكم معا وليس لكم ان تتعاوروه
بالخصام اذا غاب هذا حضر هذا منه باللفظ في الجواب وبعض
اختصار في السؤال ثم سئل ايضا عن ورثة قام بعضهم يطلب دينا
لابيهم على رجل فقال المطلوب اجتمعوا لخصامي فاجاب من حق
المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه فيدلون بهجتهم
معا او يجتمعون جميعا على وكيل واحد يوكلونه ولا يتعاورونه
البحر فيقول ابن رشد في الجواب الاول لا يلزم الحاكم الى قوله فيما
طلبه هذا انما هو بالنسبة للحاكم في انه لا حق له في الجمع
وقوله فان كان الحكم له وعليه في ذلك مما لا يختص به دونهم
البحر صريح في ان المدار على كون الحكم مهمى عم بكونه لا يختص
القائم به دون غيره إلا ومن حق المطلوب توقيف من قام ومن لم

يقم حيث كان حاضرا بالبلد واحترز بقوله مما لا يختص به دونهم
 مما اذا كان القائم يختص به دونهم لكونه يدلى بالارث وغيره
 يدلى بالشراء او الهبة ونحو ذلك فان المطلوب ليس له حينئذ
 ان يوقف من لم يقم بل يختصم كلا على حديثه وانما قال في الجواب
 الثماني من حق المطلوب ما دعا اليه من اجتماع الورثة لخصامه
 ولم يفصل بين كون المحكم لا يختص به القائم او يختص به الخ
 لكون السائل فرض السؤال في الورثة والمحكم في حقهم لا يختص
 به القائم دون من لم يقم فلذا قال من حق المطلوب طلب الاجتماع
 من غير تفصيل واذا تقرر هذا صح ما قلناه الناظم فيما كتبه
 بطريقه وينظر فان كان المحكم عنهم الخ وصح ما نقله بطريقه ايضا
 عن ابن المناصف من انه اذا كان الجماعة حق واحد الخ لانه
 لا يكون واحدا الا اذا كانوا مشتركين فيه بجهة واحدة كما مر
 فكللام ابن المناصف وابن رشد متخذان معنى وليس في كلام
 الناظم بطلان نسخه ما يدل على انه قابل بينهما وانه اشار بالاول
 لابن المناصف وبالثاني لابن رشد كما قلناه وفهمه الش
 ايضا حيث قال لا يبعد ان تكون او في كلامه بمعنى قيل كما
 وقعت في مواضع من الرسالة الخ واذا لم يكن فيما كتبه الناظم
 بالطريقة ما يدل للمقابلة بين الكلامين وانهما في الخارج متخذان
 معنى وجب ان تكون او في قوله او حكم الخ بمعنى الواو الحالية
 وجملة الشرط بعدة صفة له كما ورد ذلك في كلام العرب اى
 والحال ان حكما عم وعليه فقول ابن عرفة طلبه مبنى للمعامل وفاعله
 ضمير احد الشركاء وقوله وان لم يطلبه باقيهم الخ كذا في بعض
 النسخ وفي بعضهما ولم يطلبه بسقوط ان بعد الواو وقوله ان لم
 يقوموا لطلبه معه الخ كذا في بعض النسخ ايضا بان الشرطية
 وبعضها باى التفسيرية وعلى الاول يجب ان يحمل على التفسير

وان لم يطلبه باقيهم ان لم
 يقوموا لطلبه معه

لما بعد الوار او المبالغة وظاهرة حيث لم يقوموا كانوا حضورا بالبلد
او غيبا عنها فعلى كل حال يكلف المطالب بجواب القائم وحده
واستدل لذلك بمسالة الولاء وموضوعها ان غير القائم فائب عن
البلد وبمسالة ابن رشد في الاجنسات وهو قد جعل المدار على كون
الحكم لا يختص بالقائم فيوقف غيره حينئذ حيث كان حاضرا
بالبلد فلا دليل له في كلام المدونة ولا في كلام ابن رشد على ان
الحاضر الذى لم يقم وهو بالبلد لا يوقفه المطلوب كما قاله سيدي
عمر الفاسي وهو ظاهر ولولا قوله بعد ولو حضر مع شركائه الى
لا يمكن ان يحمل ما هنا على ما اذا كان غير القائم غائبا عن البلد
ليطبق ما استدل به من النقل وقوله ولو حضر مع شركائه او
بعضهم النسخ صريح في ان الغير القائم الحاضر بالبلد لا يوقفه المطلوب
واستدل له بجواب ابن رشد الثاني وقد علمت انه لا دليل له
لان ابن رشد انما اجاب عن ذلك فيما اذا قام البعض من الورثة
الصديق بالواحد والمتعدد ومعلوم ان الحكم في الورثة لا يختص
بالقائم منهم دون الآخر فلذا اطلق ابن رشد في الجواب كما مر
وقوله اطلاقه وهم الى قد علمت مما مر ان ابن المناصف لم
يطلق بل كلامه ككلام ابن رشد فان كان مراده باطلاقه انه لم
يقيد الموضوع بكون غير القائم حاضرا بالبلد فهذا يرد حتى على
ابن رشد لانه لم يقيد في جوابه معا بذلك وان كان مراده انه
لم يقيد بقيامهم كلهم كما هو ظاهر بل صريحه فان هذا لا دليل له
عليه فيما احتج به لا من المدونة ولا من غيرها وقد اعترض سيدي
عمر في شرحه لهذا المحل تفصيل ابن عرفة المذكور ونقل كلام
السمع كما اعترض عليه ايضا اعترضه على ابن المناصف قائلا
تفصيل ابن عرفة المذكور فيه نظر لاقضائه ان المطلوب لا يوقفهم
للدعوى ان كانوا حضورا في البلد ولم يحضروا كلهم او بعضهم معه

ولو حضر مع شركائه او بعضهم
لخصاصته فلم يدعى عليه ترك
مخاصمتهم مفترقين حتى يقدموا
لخصومتهم واحدا فقط وقول ابن
المناصف اذا كان الجماعة حق
واحد على رجل فاما وكلوا كلهم
واحدا على خصومته او خصومة
مجتمعين ولا يتعارفون عليه
واحدا بعد واحد اطلاقه وهم
من وجهين اما الاول فلفواها
في الولاء لمن ورث حقا في
دار الخصومة فيه ولا يتضى له
إلا بحقه والجواب ابن رشد في
قوله في سوال عياض لمن قام من
اصحاب جنات لهم حق في
ماء الخصومة في حقه ويمكنه
الحاكم من ذلك وان لم يكن
بقية اصحابه معه واما الثاني
فالجواب عن ورثته قام بعضهم
بقوله من حق المطلوب اجتماع
الورثة او توكيل واحد منهم لسمع
ابن القاسم في لاقضية في ورثته
ادعوا منزلا ببيد رجل يركون
من يخاصمه ولا يتعارفون
عليه هذا يوما وهذا يوما

ومراد باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره فان كلام ابن المانصف صادق بما اذا قام بعض اهل الاشتراك وحده ولا بد من اخراجه ومراعاة الثاني ما اذا حضر معه غيره وهو قوله ولو حضر مع شركائه الخ فلما خالف ابن المانصف وجعل المسألة على وجهين استدلل لكل واحد منهما وقول ابن عرفة ترك مختصماتهم مفتقرين يصدق بتوكيلهم وباجتماعهم فيدلى كل واحد منهم بحجته للذين في كلام (١١٩) ابن المانصف فلا يرد اعتراض المشدالي عليه بقوله في هذا الثاني نظرا لقوله في سماع

ابن القاسم او يحضرون جميعا فيدلون بحجته اه فلو قال المانظم عوضا من هذا البيت اذا قام شخص من ذوى الحق يقتضى نصيبا له فيه وحيدا فاعملا وان قام فيه غير فرد فالزمن بجمع او التوكيل للفرد فاقبلا لحرر المسألة على ما ينبغي والله اعلم (وهل) يابجا (مدع يابجا لجمع حقوقه) هذه المسألة من باب الدعوى وانما ذكرها هنا لكونها عكس التي قبلها لانها حق واحد لجماعة متعددين وهذه حقوق متعددة لشخص واحد على شخص متحد فاذا قال المطلوب لا اجيبك حتى تجمع مقالاتك وتحصر دعواك فسان كانت

في الخصام وليس كذلك ولا دليل له في كلام المدونة لانه فرضها في الشريك الغائب وقد نقل لفظها سيدي عمرو ويأتي نحوه عن المعين والمتطية كما لا دليل له في كلام ابن رشد ايضا لانه قد صرح فيه بان موجب التوقيف هو عدم اختصاص الحكم بالقائم وجعل التوقيف من حق المطلوب اه ولا في كلام السماع ايضا لان كلام السماع هو عين جواب ابن رشد الثاني كما يعلم بالوقوف عليه وقد علمت ان اعتراضه صواب فاعرف الرجال بالحق وقد اغتر بكلام ابن عرفة في تكميله وكذا الزرقاني في باب الوكالة وفصل تفصيله المذكور وقد علمت ان النقل بخلافه والكمال لله وقول ت ومراعاة باطلاق ابن المانصف عدم تقييده الموضوع بما اذا لم يقم مع الطالب غيره الخ صوابه على تسليم عدم الاعتراض عليه عدم تقييد الموضوع بما اذا قام معه غيره وقوله ولا بد من اخراجه قد علمت ما فيه وقوله فلا يرد اعتراض المشدالي عليه الخ قد علمت مما مر ان اعتراض المشدالي صواب وما اشار اليه من اصلاح مبني على صحة ما لابن عرفة وقد علمت ما فيه فالاصلاح حينئذ لا يحتاج اليه والله اعلم (وهل مدع يابجا لجمع حقوقه) قوله الدعوى متعلقة بالموث الخ كثيرا ما يكون الخصم عالما

الدعوى متعلقة بالميراث لم يلزم ذلك لان الميراث لا يحاط به وان لم تتعلق بالميراث لزمه وهذا هو القول الرابع في كلام المص وبه العمل والقول الاول (نعم) يابجا لجمعها (ان بدا تعنيته) اي الطالب ولدده (او نسا) عن مكان المطلوب وكان على مسافة يرفع فيها المطلوب لعل المدعى على ما مر والقول الثاني قوله (ولا) اي لا يابجا وظاهرة حتى في غير الميراث وقد عارضه المتطية فقال في التبصرة اذا ادعى رجل قبل رجل حقوقا وكشفه عن بعضها وساله الجواب عنها فقال له المطلوب اجمع دعاويك حتى

اجيبك لم يكن له ذلك وله ان يطلب من حقه ما شاء ويترك ما شاء قال المشيطي هذا خلاف ما قاله ابن ابي زمنين في التفرقة بين المواريث وغيرها لان المواريث لا يحاط بها فيلزم المدعى عليه الجواب على ما ادعى عليه منها بخلاف غير الميراث لا يلزم المدعى عليه الجواب حتى يجمع المدعى دعاويه كلها (وقيل بجمع عند احلامه فقط) لا عند دعواه (١٢٠) قال في المنتخب ومن وجبت

له على رجل يمين لبعض ما جرى بينهما فقال المدعى عليه ان كنت تريد احلافي فاجمع مطالبك لا حلف لك على ذلك في جميع ذلك يميننا واحدة فذلك من حقه بخلاف من وجبت عليه يمين بسبب ميراث فليس له ذلك اه وهذه تقدمت الحص في قوله كجمع الدعاوى في يمين وكانه ادخلها بـاعتبار ان الجمع اما في اول الدعوى او في آخرها وإلا فهي خارجة عن الموضوع ثم ذكر الرابع بقوله (وتميزارت من سواء قد انجلا) اى فلا يلزم جمع الدعاوى ولا اليمين في الارث ويلزمان في غرة (وان غاب بعض من ذوى الحق) الواهد وقام بعض وسهـمت دعواه كما مر وحلف المظلوب (يكتفى باحلاف بعض) فلا

بالدعاوى التى يدلى فيها من جهة الميراث فيطلب الخصم ان يحصرها على ما فى علمه فيمتنع الآخر فكنت استحسن تكليفه حصرها على ما فى علمه فاذا ادعى بدعوى اخرى حلف انه لم يعلم بها وقت حصره لغيرها ويكلف المطالب حينئذ بجوابها تقليلا للشغب واللدد ولا يعرف هذا الا من ابتلى به وبهذا كنت احكم ثم بعد كسبى هذا وقفت على ما يوافقه ونقله شارح ناظم العمل عند قوله فى باب القضاء جمع الدعاوى فى يمين النخ والحمد لله على الموافقة (وان غاب بعض من ذوى الحق) هذه المسألة تعرض لها الزرقانى اول باب الوكالة عند قوله وواحد فى خصومة وجعلها عامة فيمن يملك امر نفسه ومن لا قائل هذا هو الذى جرى به العمل قال واسواقم غير من احلفه بنية عمل بها فى حظه فقط انظر تمامه وبه تعلم انه لا مفهوم للمالك امر نفسه وهذا خاص بلال اذ هو الذى تجب فيه اليمين وهذا خلاف ما نقله الش من المعيار عند قوله وباجا ذوق حق لتوكيل واحد النخ من ان بعض الورثة اذا ادعى حقا لمورثه وطلب يمين المدعى عليه فله ذلك وايس المطالب ان تقول لا احلف حتى ياتى بشكواه فاحلف له يميننا واحدة بل عليه ان يحلف لكل من جاء منهم اذا طالب ذلك وان جاءوا كلهم فيمين واحدة اه وهو مذهب الرسالة كما رايت فى المعين اذا شهد شهود لرجل ان

يمين لمن حضر بعد (ان يحكم تحصلا) لاحلاف قال فى المشيطية واذا وجبت اليمين هذا لورثة يملكون امور انفسهم على رجل وتنقاضى اليمين ادهم فيمينه تجزى على الجميع اذا كانت بامر الحاكم وذلك حكم مضى واذا كانت بغير امر الحاكم فكل من قام منهم يحلفه يميننا ثنائية ومثله لابي بكر بن عبد الرحمن وغير واحد من المؤثقيين وبه الحكم ولا بن ابي زيد فى الرسالة لمن غاب

هذا وارث ابيه مع قوم آخرين وشهدوا مع ذلك ان هذه الدار
لا يبيح لم يقض القاضى لهذا إلا بمقدار حظه ويترك القاضى باقيةا
في يد المدعى عليه حتى يأتى من يستحقه وهذا معنى ما في المدونة
وروى عن مالك انها تنتزع من يد المطلوب وتوقف اه ونحوه في
المتىطية ومثله في تبصرة ابن فرحون قبيل فصل لافضية والشهادات
(وكل وكيل فامنع صاحبه) قول ته وفي سماع عيسى من وكلت
رجلا على خصومة النج هذا جعله ابن رشد وفاقا قائلا ان الوكيل
لا يتعدى ما سمي له وانما اجاز في هذا السماع صاحبه لقول
موكلته فوضت اليه في الخصومة وجعلت امره جائزا فيما يصنع
فلم يخالف قول اصبح ليس لوكيل الخصومة صلح اى لانه لم
يذكر له فيها تفويض ولا قول عيسى من وكل على قبض ديونه
وفوض اليه النظر فيها لا يجوز صاحبه لا مكان صرف تفويض
النظر في قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله وتأخير ما
يقتضى تأخيره قال وذهب بعض الناس الى ان قوله هنا بجواز الصلح
خلاف لقول عيسى يعنى ولقول اصبح وليس ذلك عندي بصحيح
اه قلت ما قاله ابن رشد رحمه الله في وجه التوفيق ونفى
الخلاف لا يظهر لمن تأمل اذ كما يمكن ان يصرف التفويض في
قول عيسى لتعجيل ما يقتضى النظر تعجيله النج كذلك يمكن ان
يصرف التفويض في مسألة السماع للخصام عند اى قاض شاء
او تأخير الخصومة لبعض الاوقات او تقديمها ونحو ذلك لما مر من
ان الوكالة المقيدة اذا اعتبها تفويض وتعميم فهو راجع لحوال المقيد
فقط والتفويض هنا اعقب الخصومة فهو راجع لذلك وقد علمت
ان العمل عليه واقتصر في المتىطية والفشتالية وغيرهما كالمكناسي
في مجالسه على ذلك قال في اختصار المتىطية وكل من وكل على
التقاضى للدين او على الخصومة او على امر بعينه وفوض اليه

ان يحلف وان كانت اليمين
بامر الحاكم (وكل وكيل) لم
يؤذن له في الصلح (فامنع
صاحبه سوى وكيل بتفويض
يصادف منهلا) اى صوابا
سدادا واصل المنهل المورد
ومنازل المفاوز فان لم يكن
سدادا لم يجوز لان كل من ناب
عن غيره معزول من غير المصاحبة
ابن عرفة في نوازل اصبح
الوكالة عن الخصام فقط لا تشمل
صاحبا ولا اقرارا ولا يصح من
الوكيل احدهما إلا بنص موكله
عليه وفي سماع عيسى من
وكلت رجلا على خصومة وانها

فوصت اليه وامره جائز فيما يصنع جاز صاحبه وليس بخلاف لاصبغ لقواها فوصت اليه وامره جائز (بتوكيل ذي التفويض) اي في جواز توكيل الوكيل المفوض لغيره على ما وكل فيه (قولان) ابن رشد ولا ظهور ان له ان يوكل وان لم يجعل له الموكل ذلك فمن اراد (١٢٢) الخروج من الخلاف نص على جعله له في رسم التوكيل (و)

فيه فلا يجوز صاحبه وان كان نظرا حتى يفوض اليه اي ينص له عليه وقاله جميع اصحابنا اه وعلى هذا عول ظم رحمه الله في منعه من الصلح مطلقا كما هو ظاهره سوى وكيل التفويض (بتوكيل ذي التفويض قولان) قال في ضييح المعروف من المذهب ان له ان يوكل وعليه اقتصر في التفتة حيث قال وذا له تقديم من يراه بمثلها او بعض ما اقتضاه

وقال ابن ناجي في شهادة المدونة العمل عندنا ان المفوض اليه لا يوكل إلا بالتخصيص عليه وكذا العمل عندنا انه لا يحل عنه العصمة ولا يبيع عنه الربع للعرف وإلا فالاصل دخوله اه وافهم قوله للعرف ان هذه الامور انما خرجت عندهم لاجل العرف وان المدار في ذلك عليه فان جرى عرف بلد بمثل ذلك عملوا عليه وإلا فلا وجينئذ فقول نخ وتخصص وتقييد بالعرف شامل للمفوض والمخصوص خلافا لبعض شراحه (والذي يخص فلا إلا بنص) قال في مختصر المتبعية واذا جعل الموكل للوكيل توكيل غيره قلت بعد ذلك اقسامه في ذلك مقامه وانزله منزله واذن له ان يوكل عنه من شاء بمثلها او بما شاء من فصوله وتكمل العقد فان قلت واذن له ان يوكل عنه من شاء ولم ترد بمثلها او بما شاء منه لم يكن للوكيل الثاني ان يخاضع عن الوكيل الاول حتى يجعل له من الافرار والانكار ما جعله الاول (بتوكيل ذي التقديم) قال الشش واما مقدم القاضى فاختلف في جواز توكيله بلا اذن القاضى والعمل على المنع إلا باذنه وفي نوازل الرهن من المعيار

الوكيل (الذي يخص فلا) اي فلا يجوز توكيله ولا يصح (الإلأبص) عليه من الموكل (قد) انجلا) واتصه (ولكن وكيل) على شيء (لا يليق به) ان يباشره بنفسه كتوكيل ذي قدر على بيع دابة او ثوب بسوق (فجائز او على شيء كثير) لا يقدر على ان يليه وحده (توكلا) اي فجائز ان يوكل غيره في المسالين مستقلا في الاول ومعينا في الثانية لاقتضاء حال التوكيل لذلك نخ ومنع ذمى في بيع او شراء او تقاض او عدو على عدوه وتوكيله إلا ان لا يليق به او يكثر فلا يعزل الثاني بعزل الاول (بتوكيل) اي في توكيل (ذى التقديم من عند حاكم) وهو مقدم القاضى (بلا اذنه قولان بالمنع فاعملا) لانه المشهور قال في

المدونة وان لم يكن يتيم وصى

فاقام القاضى له خليفة كان كالوصى في جميع اموره قال ابو الحسن في ان كلامهات كان كالوصى في النكاح وغيره ويقوم من هنا ان مقدم القاضى له ان يوكل كالوصى والمشهور انه لا يوكل (وكل وكيل) على شيء (ممكّن عزله) اي يجوز لموكله ان يعزله (سوى وكيل خصام

ان نزاع تحصلا بان قضاء الخصم ثلاثا (ولا عذر) من مرض او نحوه (او الوكيل (ذى الاجر) اى العوض من جعل او اجارة لها له من الحق فى ذلك مخ وهل لا تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما والا لم تلزم تردد (والعروس) اى الزوجة (ان بدا لها الحق فى التوكيل) كما اذا قال لها ان تزوجت عليك فامرك او امر الداخلة عليك بيدك توكيلا مخ ان فوضه لها توكيلا فله العزل الا لتعلق حق (فى) التوكيل (الذ) لغته فى الذى (تحصلا له امر زوج الغير) بان يوكل اجنبيا غير الزوجة على طلاقها كالتى قبلها الا ان الوكيل هنا غير الزوجة (قولان) ذكرهما فى التوضيح عن اللخصى وعبد الحق و اشار لهما مخ بقوله وهل له عزل وكيله قولان غير ان العزل هو المشهور كما جزم به اولا اذا قال ان فوضه لها توكيلا فله العزل وحكى عليه ابن عرفة لاتفاق مقلبيه من الشذوذ بحيث لا ينبغي ان يذكر (والذى) توكل (على دفع دين) عين (او طعام) فى ذمة الموكل (توكلا) اى وكله ربه على ان يدفعه (لرب له) اى لرجل (١٢٣) آخر له عليه مثله (فى بلدة) اى غير بلدة الموكل ولا مفهوم

له ومثل هذا مدين له خراج ان الذى به العمل وانعقدت عليه الوثائق جواز توكيله ونحوه فى المتبعية عن بعض الموثقين انظر ما مر عند قوله ويبيعك ولا نكاح بالسبب اجملا وتقدم هناك ان الراجح انه بمنزلة الوصى فهما قولان مشهوران كما فى شرح نظم العمل المطلق (ان نزاع تحصلا ولا عذر) قال فى مختصر المتبعية فان ظهر من الوكيل شئ من التفريط او ميل مع خصمه او غش يبطل بذلك حق موكله او مرض فلموكل عزله اذا ثبت ذلك اه (ولا يابى خصم) تقدم عند قوله

اى على بيع الرهن من غير ان يكون الرهن تحت يده (وقيل لا) كتب عليه الناظم رحمه الله تعالى ما نصه نفى النفى ايجاب اى وقيل لا يمنع عزله اه وجملته ما ذكره الناظم من الوكلاء الذين لا يعزلون سبعة حكى الخلاف فى اثنين وضابط ذلك كل وكالة تعلق بها حق للوكيل او لاجنبى فلا يجوز العزل عنها كما قاله اليزناسنى فى رب دين وكله الغريم على قبض خراج له انه لا عزل له حتى يستوفى دينه (ولا يابى) اى لا يمتنع (خصم من اجابة خصمه) اذا ادعى عليه (ويطلب تاخيرا) عن جوابه (الى ان يوكل) من يجيب عنه ويخاصم بل يجيب باقرار او انكار ثم يوكل ان شاء ويجبره الحاكم على الجواب قال ابن سهل وهو الصحيح عندى لان اللدد فيه ظاهر وقال ابن سلون القول بعدم توكيله حتى يقر او ينكر هو الصحيح اه وفى المتبعية والوثائق المجموعة انه المعمول به (وقيل له التوكيل فى الحين) قبل ان يجيب وهو لابن العطار قال له ان يوكل قبل المجاوبة اذا كان الوكيل بالحضرة يجيب عنه قال ابن الهندي وهو اصح لانه قد اجيز للحاضر ان يوكل ابن عرفة وحكمها لذاتها الجواز ثم قال وعلى المعروف ففى

جوازها مطلقا أو بعد أن ينعقد بينهما ما يكون من دعوى (١٢٤) اقرار أو انكار نقلا ابن سهل قائلا

وذكر ابن العطار أن له أن يوكل
قبل المجاورة إذا كان الوكيل
حاضرا اه ثم أشار الناظم رحمه
الله إلى أخذ النسخ فذكر أنه
يتضمن بذلك في ثلاثة مواضع
فقال (واحكم الخصم برسم
لانتسخ) مما جاء به خصمه
(ليسالا) عنه يعني الشهود الذين
شهدوا عليه فيذكرهم حقيقة
لعلمهم يرجعون قال في التبصرة
قال ابن الموزان سأل المشهود
عليه أن يتنسخ شهادة الشهود
فذلك له لأنه قادر على أن
يسألهم ويذكرهم فإن ذكروا ما
ذكرهم فعليهم أن يرجعوا انظر
الفصل السادس من الركن الأول
أو ليسال العلماء عن مضمون تلك
الشهادة وهل في الرسم ما يخل
به (ولكن) ياخذ النسخة
(بلا نقل) والنقل هو أن يضع
الشاهدان علامتهما آخر الوثيقة
ويكتبون تحتهما ونقل سواء كانا
هما الكاتبان للنسخة أو لا والمراد
هنا ما يشمل هذا وتسمية الشهود
والسجيل بعدها على القاضي
(كذا من شهادة عليه به) أي
في رسم أحكم له بالنسخ حيث

أم الحكم بطلان النسخ ما إذا قال الوكيل لا أجاب حتى أشار موكل
فإنه يمكن (ولكن بلا نقل) قوله والمراد هنا ما يشمل هذا النسخ أي
فلا يضع ونقل ولا يسمى الشهود ولا ينسخ التسجيل لعدم تعلق
الغرض بذلك لكن هذا إذا كان يعرف الشهود أو لا يعرفهم ولكن
لم يتعلق له غرض بتجريحهم والعمل اليوم على نقل اسمائهم دون
اشكالهم وعلى نسخ التسجيل قال الشس وقد اشتمل كلام ظم على
ثلاث مسائل طلب أخذ النسخة ليسال العلماء وطلب أخذها
ليتأمل ما شهد به عليه وطلب نسخة مما له فيه حق من وكالة
ونحوها ووجه بعد جميعها ظاهر جلي اه ثم ذكر بعد هذا عن ابن
أبي زيد إذا طلب أحد الخصمين صاحبه أن يوقفه على وثيقة
بيده له فيها حق فإنه يجبر على إخراج الوثيقة للطالب لينظر
فيها وليس له الامتناع اه قلت ومثله في الاقضية والشهادات
من البرزلي قائلا من ادعى أن له عند رجل مالا بوثيقة انعقدت
بينهما وبين غيرها وتحصلت بيد الغير وأنه صالح المطلوب وأخذ
الوثيقة فطلب من المطلوب أن يظهرها لحقهما فيها وانكر المطلوب
ذلك وقال ليس عندي وثيقة فطلب تحليفه عليهما فافق ابن
زرب بأن الطالب يطلب البينة على الحق الذي في الوثيقة
فإن عجز وقال لا حجة له إلا ما في الوثيقة حلفت المطلوب على
الوثيقة وعلى إنكار ما ادعاه عليه في جميع دعواه مما لا بينة عليه
ابن سهل في امرأة ادعت على ابنها أن عنده صداقها فجحدتها
فإنه يشهد على الولد في اظهار الصداق ويضيق عليه بالسجن
فإن طال ذلك حلفت وأطلقته إلا أن يأتي القائم باظهر من هذا
فلينظر له على ما يظهر قاله ابن لبابة وغيره وقال ابن غالب مثله
وزاد أرى أنه يحبس حتى يظهر الصداق لأنه قطع بالشهادة
أنه عنده فلا ينبغي أن يزول عن الحبس اه منه وهذا يرد ما افق

به

طلبه (واحتاج أن يتأمل) أي في الرسم (وقيل على الإطلاق) أي الحكم بأخذ

النسخة مطلقا احتاج لتأمل ام لا ابن عرفة وفي تمكين المطلوب من نسخة ما شهد به عليه مطامنا
 او ان كان فيما يشكل ويحتاج المطلوب فيه الى تدبر وتامل نهلا المازرى عن القاضي والشيخ المازرى
 وعليه العمل (اما وكالة) اى اما انتساخ وكالة (وشبهه) كايضاء او حصانة (من الذ فيه حق)
 لطالب النسخ لكونه اشترى او استاجر او تزوج معن عقد له بشئ من ذلك (فاكمل) اى اعطاه
 النسخة كاملة بالنقل وتسمية الشهود والتسجيل على القاضي لتتم له الحجة في تمسكه بتبنييه على
 الحاكم ايضا ان يعطى النسخة (١٢٥) من حكمه حيث طلبت منه ولا امتناع له من ذلك
 وبهذا افتييت ووافقتنى على

به سيدى عبد القادر الفاسى والقاضى ابن سودة كما بيناه فى
 شرحنا للتحفة وقوله إلا ان ياتى القائم باظهر من هذا مع ما زاده
 ابن غالب صريح فى انه اذا كان اشهد بالرسم او اقرانه عنده
 فانه لا يخرج من السجن حتى ياتى به وذلك يقع فى هذا الزمان
 كثيرا وقول ته فى التبنييه على الحاكم ايضا ان يعطى النسخة
 من حكمه الخ نص فى اوائل نوازل القضاء من الزبائى ان منع
 الحكمين وقضاة الكور الحكم عليه من سجل الحكم وما بقى عليه
 بدعة محرمة لانه حيف وجور نقله سيدى قاسم بن ضجوا ولعل
 ته لم يقف عليه قلت وقد آل الامر الى فساد من تغذر لانصاف
 وقلته العلم واتباع الشهوات حتى انه لا يكاد يثبت حكم مكن
 المحكوم عليه من نسخته وقد شاهدنا من ذلك العجب العجيب
 حتى ان من جملة ما وقع ان المحكوم عليه ليس له إلا مجرد
 الدعوى ومع ذلك اخذ النسخة من الحكم عليه بالحس فافقى
 بطلان الحكم وهكذا فلم يبق إلا قلب الحقائق نسال الله السلامة
 وقولته فى التوطئة كتصرف الزوج فى مال الزوجة الخ هذا من
 الفتاوى شيخنا ابو عبد الله جسوس وشيخنا ابو العباس
 احمد بن عبد العزيز السجلهاسى وصاحبنا ابو محمد عبد القادر
 ابو خريص القاضي وغيرهم وقضى بها ورجع اليها بعد ان
 كان مصمما على خلاف ذلك القاضي ابو القاسم العميرى
 رحمة الله على جميعهم ولما كانت
 الوكالة نيابة عن الغير باذنه
 نصا او عرفا كتصرف الزوج
 فى مال زوجته قال مالك هو
 محمول على الوكالة ونقله ح
 واختلف اذا لم يكن واحد منهما
 قال فى ضبيح اذا قسام عن
 الغائب محتسب فى شئ

تسور فيه على الغائب او اخذ له او فى عيب احدث عليه فى دارة او ارضه فهل يمكن القاضي
 هذا القائم من مخاصمة ذلك المتعدى او لا فى ذلك خمسة اقوال واليهما اشار بقوله (وهل تسمع
 الدعوى بدون نيابة) او لا فى ذلك خمسة اقوال واجملها فى خ اذ قال وفى تمكين الدعوى لغائب
 بلا وكالة تردد الاول (نعم) اى تسمع فيمكن من ذلك القريب والاجنبى وهو قول ابن القاسم وقال
 سحنون يوكل من ينوب عن الغائب وقاله ابن الماجشون واصبغ والثانى (لا) اى لا يمكن من ذلك
 احد إلا بتوكيل من الغائب وقاله مطرف فى الواضحة وابن الماجشون ايضا والثالث (نعم من ذى

قربة اقبلا) اى يمكن الاب والابن ومن له قرابة قربة فيخاصم ثم لا يخرج الملك من يد حائزة ولا يزال العيب الذى احدث لاحتمال ان يقر الغائب بذلك او رضاه به وهذا ما لم يقر المطلوب بالتعدى والّا نزع الشئ من يده وجعل بيد امين الرابع (نعم) يمكن القريب والاجنبى (ان يخف فوت) كالعبد والدابة والثوب لان هذه تحول وتسفوت وتغيب بخلاف الاصول والديون فلا يمكن فيهما إلا الاب والابن حكاة ابن حبيب ومطرف الخامس (نعم فى اقامة البينة) اى فيمكن من اقامة البينة مخافة موت الشهود او غيبتهم ولا يمكن من الخصومة وحيث قيل بالتمكين فهل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها او فى البعيدة خاصة واما القريبة (١٢٦) فلا بد من الوكالة قولان

اشار لهما بقوله (والبعد شرط وقيل لا) هذا وفى الخطاب واختلف اذا مكن القائم عن الغائب فقيل ذلك فى القريب الغيبة وبعيدها وهو الظاهر من رواية اشهب وقيل ذلك فى القريب الغيبة دون البعيدة وإلى هذا ذهب سحنون وابن حبيب وهو عكس كلام الناظم فتكون ثلاث اقوال تسم ان محل الاقوال المذكورة فى النظم ما لم يتعلق للقائم حق بالشئ المدعى فيه من ضمان كالمستعير والمرتهن والشئ مما يغاب عليه او استيفاء حق فى ذمة الغائب

الوكالة بالعادة وله فروع تقدمت اول الباب ومنها ذبح لاصحية المشار له بقول نخ او بعادة قريب ومنها ما اشار له الناظم هنا وقد اشار فى النخبة لمسالة الزوجة حيث قال والزوج للزوجة كالوكل النخ ومنها مسالة لايمان المشار اليها بقول نخ وبر ان غاب بقضاء وكيل تقاض الى ان قال وهل ثم وكيل ضيعة النخ (من ذى قرابة اقبلا) فى آخر شهادات البرزلى ما نصه العمل انه لا يمكن ولو كان قريب القرابة وقال ناظم عمل فاس وفى عقار غائب يحتسب قيساسه اخ وابن واب

وقل فى التحفة وغائب ينوب فى القيام عنه اب وابن فى الخصام والظاهر ان المراد بالاب والابن الجنس فيشمل الجد وان علا والولد وان سفل وبادنى تأمل تعلم ان اقوالا ثلاثة من الاقوال الخمسة متفقة على تمكين الاب والابن وما ذكره عن ح من انه يمكن فى القريبة دون البعيدة لا وجه له (ومن يستغنى حقا بعون)

كمرتهن وزوجة واولاد تجب لهم النفقة عليه وإلا فله المخاصمة والدعوى واقامة البينة قوله بخلاف المدعى قال صاحب الاشراف اذا سرقت الوديعه فليس للمودع مخاصمة السارق إلا بتوكيل من ربهها واذا ثبت حق الغائب ووجبت عليه يعين الاستظهار فهل تنتظر ويدفع الحق للوكيل او يؤخر حتى يحلف الموكل قولان ذكرهما الخطاب وقد مر قوله كمن غاب والاقوال اربعة (ومن يستغنى حقا بعون) احتاج اليه لعدم اجابة المطلوب (فاجرة) اى العون (عليه) اى على الطالب المبتغى (ومطلوب مقرر ولا انجلا مطال) اى من المطلوب والمجمل حال (او الداد به) اى بالحق (صوبه) اى صوبين هذا القيد وهو ان الاجرة على الطالب اذا لم يكن من المطلوب لدد ولا مطل (وإلا) بان وجد منه

احدهما (فيعطى الاجر) للعون (مطلوب اعتلا) تتميم واسهل منه قول ابن عاصم واجرة العون على طلب حق ومن سواه ان الد تستحق قال ابن العطار محمد بن احمد يستاجر الطالب عوناً ياتي به بالمطلوب إلا ان يتبين ان المطلوب الد بالطالب ودعاه للقاضي فابى وامتنع او منعه حقاً يقر به ويمطله فيه فيغرم المطلوب اجرة العون لا الطالب وصوبه المتيطي قائلًا لانه اذا علم ان الاجرة عليه بعثه ذلك على الطاعة اولا (١٢٧) وعدم العصيان وقال ابن الفخار وقول ابن العطار خطأ اذ لا نعلم ذنباً يوجب استباحة

مال مسلم إلا الكفر وحده وردة ابن عرفت بان المماطل مرید للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المزكى فقد حصل الاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتخذ المقيس والمقيس عليه لانا نقول مراده انه تسبب بعصيانه في اتلاف الاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكأنت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال ولاولى ما قاله ابن عرفت

قوله وردة ابن عرفت الخ لا يقال قد يرد ما قاله ابن عرفت بان المماطل مرید للاتلاف ولم يحصل اتلاف بالفعل بخلاف مانع الآلة حتى مات المزكى فقد حصل الاتلاف عن تسببه فوجب غرمه ولو لم يحصل منه إلا مجرد الارادة لم يغرم فلم يتخذ المقيس والمقيس عليه لانا نقول مراده انه تسبب بعصيانه في اتلاف الاجرة على الطالب اذ لو لم تكن على المطلوب لكأنت على الطالب وجعل بعضهم هذا من العقوبة بالمال ولاولى ما قاله ابن عرفت

فصل

فصل وان عدم الابراء

(وان عدم الابراء) في اثناء رسم (والخلع سابق) في اوله (فقرر) لذلك الابراء على ما يرجع للخلع فقط (وتعميم) لذلك الابراء في جميع الحقوق كما هو مقتضى اللفظ (جميعا) حال من فاعل (ناهلا) والجملة خبراى ناهل كل منهما لان يعمل به قال البرزلى اذ عممت المباراة

قول ته عن البرزلى واذا تعقب الجمل استثناء الخ قد يثب لـ بقول القائل اكرم الناس ولا تهنهم وانكح فئاتهم إلا زيدا او إلا بنى فلان ومثاله في الصفة اكرم الناس واكرم فتاة بنى كذا العلماء منهم اذا جعلت العلماء صفة للناس او عطف ببيان عليه وقد يبحث فيما قاله البرزلى من الجريان المذكور من ان الخلاف بين الاصوليين انما هو في العام المستقل والعام الوارد على الخلع ونحوه غير مستقل كما مر وقولهم كقوله اسباب الزوجية وغيرها الخ هذا نص في العموم ليس من محل الخلاف وانما محل اذا قال وابرائه براءة تامة الخ

بعد عقد الخلع فهل ترجع لجميع الدعاوى كلها مما يتعلق بالخلع وغيرها وهى فتوى ابن رشد او ترجع الى احكام الخلع خاصة وهو ما لابن الحاج واختاره ابن مرزوق قائلًا انه الحق الذى لا عوج فيه ولا امثا لانه الحق وغيره محتمل قال البرزلى وهو عندى يجرى على الخلاف في مسالة العام اذا جرى على سبب خاص هل يقصر على سببه او يعم واذا تعقب الجمل استثناء او صفة او قيد هل يرجع للجميع اولا وعند الاصوليين في ذلك خلاف اد ومحل الخلاف ما لم تتم قرينة على العموم كقوله اسباب الزوجية وغيرها

او وبراها براءة تامة او تبارى براءة تامة الخ او سلمت له في جميع مطالبها ونحو ذلك قال سيدى العربى الفاسى حسبما في اول الاقضية من الزياق اذا شهدوا ان المرأة اختلعت من زوجها وسلمت له في جميع مطالبها ثم قامت بعد ذلك تطالبه بحق فقال لها انك سلمت لى في جميع المطالب فقالت انما سلمت لك فيما كان من مطالب الزوجية فقط واما غيرها فانا على حقى فيه فان الشهود يستفسرون عما شهدوا به وما الذى فهموه من حال المرأة عند الشهادة هل ما ادعته الآن او ما ادعاه الزوج عليها اه وعليه فالخلافى انما هو اذا استفسروا ولم يجيبوا بغير ما كتبه وقالوا ما سمعناه منها كتبناه ولم نفهم من حالها ولا من حاله شيئا آخر او ماتوا او غابوا قبل الاستفسار والّا فيعمل على ما فهموه وما فسروا به الشهادة ولعل هذا هو مراد ناظم عمل فاس حيث قال

وفصلوا الجملى فى الابـــــــــــــــــراء للخلع اسقاطا على الســــــــــــــــواء
وهذا على ما لابن رشد واما على ما لابن الحماز فانهم يستفسرون ايضا لكن اذا لم يبينوا غير ما سمعوه او ماتوا او غابوا فان المرأة تسال فان قالت ما اردت إلّا الصداق حلفت واخذت كذا لابن مرزوق في جوابه له وهذا نص في ان الشهادة الاصلية يدخلها الاستفسار خلافا لمن قال يدخل الاستمرائية وقوله عليه السلام لا ينجسه شئ فلفظ شئ عام جرى على سبب خاص وهو خرق الحيض ولحوم الكلاب والنتن وقوله فان كانت قرينة فاجدر الخ هذا من كلام ابن السبكي وقوله وفي تقديم ظم القصر اشارة الى ترجيحه الخ كأنه يشير الى ان القول بالقصر وعدم التعميم هو الموافق لما مر في قوله وان وقع التفويض الخ ولكن ذكر في المعيار ان العمل على ما قاله ابن رشد من التعميم وذكر ناظم العمل المطلق في باب الخلع ان كلا من القولين وقع الحكم به ولكن ما تقدم

وقال في جمع الجوامع والعام
الوارد على سبب خاص معتبر
عمومه عند الاكثر قال المحلى
نظرا لظاهر اللفظ مثله حديث
الترمذى وغيره عن ابى سعيد
الخدري قيل يا رسول الله
انتوضا من بئر بضاعة وهو بئر
تلقى فيه خرق الحيض ولحوم
الكلاب والنتن فقال ان الماء
طهور لا ينجسه شئ اى مما
ذكر وغيره وقيل ممسا ذكر وهو
ساكت عن غيره من فان كانت
قرينة فاجدرش اى فاولى
باعتبار العموم مثاله قوله تعالى
والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما وسبب نزولها على ما
قيل رجل سرق رداء صفوان
فذكر السرقة قرينة على انه
لم يرد بالسارق ذلك الرجل
فقط انظر بقيقته ان شئت
وفي تقديم ظم القصر اشارة
الى ترجيحه ومرايضا في قوله
(وان وقع التفويض اثر مقيد
ببيع خصام شبه اخصص مكمل)

(ويقضى الخصم بعد نفى حقوقه)
 في رسم انعقدت فيه المباراة
 بينهما وبين خصمه وأنه لم
 يبق لواحد منهما على الآخر
 دعوى ولا حجة ولا يمين بوجه
 من الوجوه كلها قديمها وحديثها
 ثم قام احدهما على صاحبه
 بحق ثابت ببينة تاريخها قبل
 المباراة ولم يذكر ذلك الحق في
 رسم المباراة ولا تعرض له فانه
 يقضى له بحقه الثابت بالبينة
 وهو معنى قوله (ببينة) متعلق
 بقضى (والرسم) أى رسم المباراة
 (من نفيا) أى ابطاها (خلا)
 خبر والجملة حال وما قاله ظم
 في هذا البيت تبع فيه نقل ابن
 عات في طرره عن ابن عتاب كما
 في الخطاب قال البرزلى وعليه
 فيحتاج الى اسقاط البينة الغائبة
 والمحاصرة والسرو والاعلان وان
 قام ببينة فهي زور وافك
 لاعمل عليها اه قال الخطاب
 وما قاله خلاف المشهور يعنى
 والمشهور هو ما قاله في المختصر
 وان ابرا فلانا مما له قبله او
 من كل حق او ابراءه برئ

في قوله وان وقع التفويض الخ يقوى ما صدر به ظم وما للاصوليين
 ان سلمنا انه يدخل هنا يقوى ما لابن رشد تنبيهه قد يقال هذه
 المسألة هي قول نخ وان ابرا فلانا من كل حق او ابراءه برئ
 مطلقا الخ لانهم مثلوا له بمسألة ظم المتقدمة في قوله ومن في
 حساب يدعى غلطا الخ ولا براء حينئذ جبار على سبب خاص
 الذى هو المحاسبة وقد فرع البرزلى حسبا في نوازل لاقضية
 والشهادات منه خلاف ابن رشد وابن الحاج على مثل ذلك الا براء
 العلم في تركته الورثة قال وهذا ما لم يعين السياق قصرة او عمومه
 فان قصرة او عموم حكم عليه بذلك ولأجل جاء القولان واما ان لم
 يجر ذلك على سبب فلا اشكال في العموم كمسألة الاقرار التى في
 خ والله اعلم ومن هذا ما اشار له الناظم هنا بقوله (ويقضى لخصم
 بعد نفى حقوقه) فان كان على سبب خاص كبراء في ارث او قراض
 وقع بعدهما تعميم جرى على ما مر وإلا فهو على عمومه ونص الطرر
 الذى اشار اليه هو قوله في ترجمة براءة الوصى عن اليتيمة انظر
 لو انعقد بين شخصين انه لم يبق لواحد منهما دعوى ولا حجة
 ولا يمين ولا علقته بوجه من الوجوه كلها قديمها وحديثها ثم قام
 احدهما على صاحبه بحق قبل تاريخ الاشهاد وثبت ببينة انه
 ياخذ صاحبه به ولا يصرة لاشهاد لان ظاهر الاشهاد المذكور انهما
 لم يقصدا فيه لاسقاط البينة قاله ابن عات قال البرزلى فعلى
 هذا يفتقر الى اسقاط البينة المحاصرة والغائبة الخ قلت تأمل هذا
 مع انه قال لم يبق لاحدهما دعوى ولا حجة والحجة هي البينة
 فاذا كانت تقبل دعواه مع كونه اسقطها وحجته مع كونه ابطالها
 فكذلك تقبل اذا اطل ببينة السرو والاعلان واذا قبلت البينة مع
 الاعتراف بعدم البقاء فكذلك مع الاعتراف بالاسقاط وقد
 تقدم في المسألة قبل هذه ان محل الخلاف اذا لم تقم قرينة على

مطلقا ومن التقضى والسرقة فلا تقبل دعواه وان بصرك إلا ببينة انه بعده اه

النعيم واى قرينة اصرح من قوله لم يبق بينهما دعوى ولا حجة
 الخ وحيث ذمنا فى الطرر لعل موضوعه انه قام ببينة نسيها او لم
 يكن يعلمها بدليل قوله لان ظاهر الاشهاد انهما لم يقصدا فيه
 لاسقاط البينة يعنى التى لم يعلمها وهو معنى قول البرزلى والغائبة
 اى التى لم يعلمها وفى خ فان نفاها واستخلفه فلا بينة الا لعذر
 كنسيان الخ واذا كانت تقبل البينة فى دعوى النسيان فما حرجى
 فى دعوى عدم العلم واذا كانت تقبل ايضا مع الحكم بالاستخلاف
 واستخلافه بالفعل فكذلك مع البراء من غير حكم ولا حلف او
 اخرى فعلى هذا يحمل ما فى الطرر لان كلامه صريح فيه وتبعه
 الناظم وعليه فما فى ح من انه خلاف المشهور ونقله بعد
 ذلك عن ابن رشد انه اذا كان تاريخ البراء بعد تاريخ الحق
 الذى يقوم به الآخر فلا خلاف فى اعمال البراء وان جهل
 تقدمه او تاخره لعدم تاريخهما او تاريخ احدهما دون الآخر
 فالمشهور كذلك ايضا الخ كله خارج عن موضوعنا اذ ليس فى كلام
 ابن رشد ما يدل على ان الطالب يدعى النسيان او عدم العلم
 بل فيه لاطلاق فيمكن حمله على عدم ادعائه ذلك والا فهو
 معارض لما مر عن خ وهو مذهب المدونة وان كان قد تقدم انه
 خلاف الراجح ولعل ظم لم يقف على كون ما فى خ من قبولها
 لعذر كنسيان خلاف الراجح فاعمدت . وما ذكره اعنى ح عن
 ابن عبد الحكم من انه لا يخلفه ولو ادعى النسيان او الغلط واعتمده
 ظم فيما مر يعارضه ما مر عن خ ايضا وتقدم ان تحليفه حيث
 لا بينة اقوى وما هنا مع البينة فلا معارضة فلهذا افق ابن
 عتاب بما تراه وتبعه ابن عات وظم وسلمه البرزلى ايضا ثم رايت
 فى نوازل سيدى عيسى السجستاني فى رجل تبارى مع اخوته
 فى كل دعوى ثم اطلع على دين كان لوالده على بعضهم وهو لم يعلم

به يوم المبارقة هل يدخل في المبارقة وان لم يعلم به ام لا قال ان
العمل على اعمال الابرار لعمومه ولكن هذا لا يرد على ظم اذ لعل
العمل الذي للسجتي لم يكن في زمانه فتأمل ذلك كله وقول ته
عن ابن سحنون برئ في اجماعنا من كل قليل او كثير الخ يعني
اذا كان ما وقعت فيه البراءة بيد المبرر بالفتح قال البرزلي اثر ما
مر عنه في البيت الذي قبله ما نصه ومثله وقعت مسالة اختلف
فيها شيوخنا وهو ان رجلا ابرأته اخته من جميع تركته ابيها ما كان
من ذلك في ذمة او امانة ابراء تاما عاما وقد كان في التركة ارض
او دار او عين عند غيرهما فاراد الاخ للاختصاص به للفظ البراءة
وتعميمها فافتي شيخنا احمد الغبريني رحمه الله بانه ليس له منه
إلا قدر ميراثه وانه غير داخل تحت الابرار وافتي شيخنا الامام اولا
ان الاخ يختص به فلما عرف بفتوى المفتي المذكور رجع اليه وهو
لاحسن لانه ليس في ذمته ولا في امانته اه قلنت ويستثنى من
ذلك ايضا الابرار من المعين فانه لا يدخل بالعموم بل بالتنصيص
عليه فاذا قال ابرأته من جميع الدعاوى فلا تدخل الدابة والدار
والثوب ونحوها حتى ينص عليها فيقول من داري او دابتي ونحو
ذلك كما في ح وذكره ابن ناجي في الربع فقال وقعت مسالة
بالقير وان وهى ان رجلا ابرا فلانا من جميع الدعاوى كلها فافتي
بعض شيوخنا بان الربع لا يدخل حتى ينص عليه وبه العمل اه
واليه اشار ناظم العمل المطلق بقوله

والربع من ذاك العموم خصا إلا اذا نص عليه نصـــــــــــــــــا
تنبيهان الاول قال في النوادر عن ابن سحنون اذا قال لاحق لى
عليك فيما اعلم ثم اقام بينته ان له عليه حقا مسمى فانها تقبل
بينته وليس هذه براءة في اجماعنا ولو قال قد علمت انى لاحق
لى عليك او استيقنت فلا دعوى له عليه في ذلك ولا تقبل منه

وقد قرره بما في النوادر عن ابن
سحنون ومن اقرانه لاحق
له قبل فلان فهو جائز عليه
وفلان برئ في اجماعنا من
كل قليل او كثير دين او ديعته
او عارية او كفالة او غصب
او قرض او قراض او اجارة او غير
ذلك ثم قال ولو قال غلطت في
الحساب فليس له ان يحتلفه
والا ما نفعت بسراة ولا
انقطعت معاملة انظر الخطاب

البينة في اجماعنا اه الثاني لا يبرأ من المعين اسقاط لمطالبته به
فهو في الحقيقة هبة فيما كان يعرف اصله المبرئ بالكسر كما ان
الاقرار بالمعين ايضا هبة وحينئذ فان حيزت من المبرئ بالكسر
والمقر بالكسر قبل المانع فذلك وإلا بطلت قال في باب الكفالة
من المدونة وما اقرب به الصحيح انه لغيره فللذى اقر له اخذ
ذلك ما لم يمرض المقر او يموت وإلا فلا شيء له ولو قامت له
بذلك بينة إلا العتق والكفالة اذا قامت بهما بينة بعد موته
فانهما في راس المال ولا يبطلان اه وفي هبات المعيار ما نصه قال
ابن دحون لابن زرب فلو ان رجلا اقر بدار لابن له صغير قال
يحمل هذا الاقرار محمل الهبة ان كانت الدار معروفة للاب فلا
بد من خروجه منها ان كانت دار سكناه وان لم يعرف ملكها له
جاز اقراره وان لم يحزها وفيها ايضا عن ابن لبابة في الرجل يقول
هذه القرية لامراتي وانما اعتمدها ان كانت القرية معروفة
للزوج فمحمل ذلك على الهبة ان حيزت صححت وإلا فلا وان
كانت لا تعرف للزوج فالاقرار نافذ اه ونحوه للمكناسي في مجالسه
وق في باب الاقرار عن ابن رشد قال الوشريسي ويعرف
اصل الملك للمقر بان يكون بحوزة ستة اشهر او عشرة اه وبهذا تعلم
ان قولهم اقرار الصحيح صحيح لا تالحقه فيه تهمة ولا توليج محله في
غير المعينات او فيها وحيزت حيث كان يعرف اصلها المقر ويقيد
ايضا قولهم اقرار الصحيح صحيح النخ بما اذا كان مثل المقر له يملك
مثل ذلك بارث او تكسب ونحوهما وإلا فهو محمول على الهبة يبطل
بعدم الحيازة واخراجه من يده المقر له قال ابو الفضل البرزلي في مسائل
اليومع ما نصه اقرار الام بدين لابنة في صحتها نافذ إلا ان تكون
الابنة غير معروفة بكسب ولا فائدة من ميراث او غيره فاقرارها
ح بما لا يشبهه ان يكون لها محض توليج اه وقد قال في المعيار

ثم تكلم على العهدة في البيع اذا طرأ استحقاق او ظهر عيب او وجبت فيه يمين وكان المتولى للبيع غير مالكم وحاصله انه اذا كان وكيلاً مفوضاً او مخصوصاً ولم يعلم بذلك المشتري فلعهدة عليه وإلا فعلى المالك فقال (وعهدة بيع) اى الرجوع بالشئ عند الاستحقاق وثبوت العيب القديم فان لم يثبت العيب وادعاء المشتري ونفقاء البائع او نفى كونه قديماً وقال انه حدث عند المشتري فالقول للبائع فيهما كما قال في المختصر والقول للبائع في العيب او قدمه يعنى مع يمينه فيكون له الشئ (مع يمين على الذى تولاه) اى تولى البيع وباشره (بالتفويض) مطلقاً (او لا) يكون بالتفويض تولى البيع (ووكلاً) عليه بالخصوص (ولكنكم لم يخبر) المشتري انه يبيع غيره ولا علم بذلك المشتري من قبل غيره (وإلا) بان اخبره او علم من غيره انه وكيل مخصوص (فلا) عهدة عليه ولا تباعة وانما كلامه مع المالك ثم شبه في ذلك فقال (كما تولاه نخاس) بائع الدواب (وسمسار) اعم منه فانه لا عهدة عليهما لعلم المشتري بانهما انما يبيعان ملك الغير وانما يسالان كما قال (اكمل) اى المسألة (بان يسالاعن له الملك) (١٣٣) اى ملك ما باعه ثم (ان بدا) اى ظهر المالك وعرف (فياحبذا) ذلك لاستراحت

النساء لا يعرفون بالتكسب فهن محمولات على عدمه وقد قالوا ايضا
اذا ادعت المرأة من متاع البيت الذى شأنه ان يكون للنساء ما لا
يشبه ان تملكه لضعف حالها وصدقها وعدم معرفتها بالتكسب لا
يكون لها منه إلا قدر صدقها وبهذا كنت افق واللّه اعلم (وذو غيبة
تنأ) ظاهرة علم المشتري بالوكالة ام لا وهو ظاهر (تأملا كلاما للخمى)
لا نعرفه فان حلفا برثا (وان
نكلا فالسجين) عليهما (ان

ريبة بدت) بان اتهمتا على كتمه ابن عرفة وفيها وما باعه الطوافون والنخاسون ومن يعلم انه يبيع للناس لا عهدة فيه عليهم لا في عيب ولا استحقاق والتباعة على ربه ان وجده وإلا اتبع قلت كذا ذكره الأكثر ولم يقيدوها بشئ وقال المازرى لكن يومرون باعلام المشتري السلعة من وكلهم ببيعها ليحكموه فيها المتطى ان قال السمسار لا اعرف البائع حلف فبان نكل واستريب سجين قدر ما يرى السلطان (وذو غيبة تنأ) مبتدا اى والغائب غيبة بعيدة (ومحبوبة الملا) اى والمرأة من الاشراف الذين من شأنهم حجب نسائهم (على من تولى بيع ملكيهما) اى العهدة واليمين فهما مبتدا والمجورور قبله خبره والجملة خبر ذو (وان باع موصى) على ايتام (تلزمه) اى العهدة واليمين وهذا اذا باع في غير مئونتهم بل ليخبر لهم ومثله الوصى والقاضى وإلا ففي التوضيح ما نصه واما القاضى والوصى ففي المدونة لا عهدة عليهما فيما وليا بيعه والعهدة في مال اليتيم فان هلك مال اليتيم ثم استحققت السلعة فلا شئ على الايتام وحمله للخمى على ما بيع للانفاق عليهم للضرورة قال واما ان اتجر الوصى لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل اه الى هذا اشار بقوله (تأملا كلاما للخمى بذا) اى في هذا الفرع

وقوله والوصى اذا باع لمن يلى عليه الى قوله وانما يرجع في عين ذلك الثمن: تأمل هذا مع ما تقدم عن المدونة من ان العهدة في مال اليتيم فان هلك فلا شئ على الايتام النخ فان كلامها صريح في ان العهدة في مال اليتيم سواء كان الثمن قائما بعينه ام لا وهو ظاهر لانه ان لم يكن قائما فنقد صون به ماله فيرجع في المار المصون فان قلت هذا بين وما في المدونة اذا لم يبين قلت لانه وان بين فقد صون به ماله اللهم الا ان يقال العادة انه اذا بين انما يرجع فيما وجد من الثمن لان المشتري دخل على ذلك بحسب العادة وعليه فيقال هو وان صون به ماله فان المشتري امنه عليه حيث علم بانه مال يتيم واشتراه ثم ظاهر ظم كغيره مما مر انه لا عهدة في مال اليتيم الذي بيع للانفاق كان المبيع رقيقا او غيره وهذا كله بالنسبة للرجوع بعهدة العيب والاستحقاق واما بالنسبة لكون بيع الحاكم بيع براءة كالوارث فهذا هو قول خ ومنع منه بيع حاكم النخ ولم يتعرض له الناظم وعبرة اللخمي التي اشار ظم الى تأملها هي قوله في كتاب التدليس على نعل بعضهم ما حاصله واما الوكيل على شئ بعينه فعليه اتباعه ان لم يبين انه وكيل فان بين فلا شئ عليه وكذا الوصى يبيع لمن يلىه للنفقة او لبعض متونه وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق لم يرجع على من يلى عليه بشئ واجيز البيع على هذه الصفة وانه متى وجد عيبا او استحق بعد ايقاف الثمن لا شئ له للضرورة وبيع القاضى كبيع الوصى ويفترق الجواب فيمن صرف اليه الثمن فان كان للانفاق او لدفع صدق عنه رجع على من اخذ الثمن ان كان قائما في الاستحقاق والعيب وان انفق لم يرجع عليهم بشئ وان اشترى رقبة فاعتقها ففي رد العتق وعدمه قولان للمدونة وغيرها والاوّل احسن وان كان البيع

وعول عليه لا اطلاق المدونة وقال في المفيد وان اتجر الوصى لليتيم اتبعت ذمته كالوكيل المفوض اليه وعامل القراض وهو في هذا بخلاف ما يبيعه للانفاق على اليتيم لان ذلك ضرورة وهذا لا ضرورة فيه اه وقال ايضا والوصى اذا باع لمن يلى عليه لنفقة او لبعض متونته وبين ذلك فلا تباعة عليه وانما يرجع في عين ذلك الثمن ان وجد قائما فان انفق على من يلى عليه لم يكن عليه شئ

وبيع القاضى كبيع الوصى لا تباعة عليه اه ونحوه فى المتبعية وزاد انه يرجع على الوصى ايضا اذا استحق المبيع وثبت انه كان يعلم انه (١٣٥) ليس لليتيم او انه حبس لانه غار فيلزمه الثمن فى ماله

فان اشترى بالثمن رقبة واعتقها

ففى رد العتق ولزومه ويغرم

الوصى قولان لها ولكتاب محمد

(وابن يونس) اى وتامل كلاما

لابن يونس فى معارضته مسألة

علم المشتري بعد العقد بانه

وكيل وعلمه بانه غاصب فيخير

فى الاولى ولا يخير فى الثانية

اذا اجاز المالك و اشار بذلك

الى ما فى صحيح من قوله فرع

فان علم المتابع بعد البيع ان

المبيع لغير المتولى فيخيره مالك

فى الرد والله اعلم وانظر المتبعية فى

اذا ثبت انه لغيره وعارضه

ابن يونس بان المذهب فى

الغاصب اذا باع ما غصبه

ثم قام المغصوب منه ورضى

بالببيع لا خيار المشتري اذ لم

يدخل على ان العهدة على

المغصوب منه واجاب بان ذمة

المغصوب منه خير من ذمة

الغاصب ورد بان هذا الحكم

ليس مقصورا على الغاصب

بل ولا مقال للمشتري من ذى

شبهة فى اجازة المستحق

لانفاد دين رجوع المشتري على الغرماء كان الثمن قائما او استهلكه

او ضاع منهم وان تجر الوصى لبيته اتبعت ذمته كالوكيل المفوض

اليه وعامل القراض لان هذا لا ضرورة فيه اه ببعض اختصار وقد

تبين ان ظاهرها وجوب العهدة على الايتام مطلقا وتفصيل اللخمي

قد رايته وعلل جواز البيع على هذه الصفة بالضرورة وانظر شرح

المتن عند قول خ فى الوكالة وبالعهد ما لم يعلم الخ فان ظاهر

كلامهم ان العهدة فى مال الايتام مطلقا لا فى عين الثمن ولا فيما

بيع للانفاق بل فيما بايدى الايتام لانهم صونوا به مالههم كما

قدمناه وكما يأتى قريبا آخر الصفة وانظر فصل بيع الوصى من ابن

المون وانظر شرحنا للتحفة و آخر فصل مسائل من احكام البيع

وانظر شرحنا للشامل فى باب الوكالة والله اعلم وانظر المتبعية فى

باب العيوب فانه اقتصر على ما للخمي قوله وبيع القاضى كبيع

الوصى الخ انظر الشرح عند قول خ ومنع منه بيع حاكم

وارث الخ وقوله قولان الخ اى واما ان كان البيع لانفاد ديون

على الهالك فالعهدة فى مال الغرماء بقى الثمن بايدىهم او

استهلكه او ضاع منهم قاله اللخمي (وابن يونس) قول ته

فى معارضته مسألة علم المشتري بعد العقد الخ تامل لا يعارض

هذا ما تقدم له من ان العهدة على الوكيل حيث لم يعلم المشتري

بوكالته لانه هناك لم يطلع على الوكالة إلا بعد الاستحقاق وهنا

قبل ذلك لانه اذا اطلع على ان الملك لغير المتولى وسكت سقطت

عهدته عن المتولى لانه بسكوته رضى بالعهدة على المالك وقوله

فصار كالعيب الذى يجهله المتبائعان لا يقسم به اى لانه

كالمدخول عليه وعليه فحقه ان يقول الذى يعلمه المتبائعان

واجيب بانه خلف ذلك علمه اخرى وهى ان الاستحقاق قائم فى جميع البياعات او اكثرها فصار

كالعيب الذى يجهله المتبائعان لا يقام به بخلاف الوكالة فان احتمالها ضعيف اذا الغالب ان المتولى

للبيع هو المالك اه (ومسالة التوكيل) هنا لو اقر الوكيل بالعيب في المبيع وانه قديم لم يلزم الموكل ولو اقر الوكيل على الشراء حين ردت الدراهم لعيبها لزم الموكل بدليها (١٣٦) كما قال خ وان ردت

دراهمك لزيف فان عرفها

مامورك لزمته وهو قوله (مع

رائع جلا) اى ظهر وكلاهما في

المدونة فقال ابن يونس يحتمل

انه اختلاف قول ابن عرفة

قد يفرق بانقطاع ما وكل عليه

في مسالة العهدة فصار كاجنبى

وعدمه في مسالة الوكالات

فان قلت انه منقطع في

مسالة الوكالة لانه انما وكل

على دفع الدراهم فسلت

لفظها في المدونة ارايت ان

وكلت رجلا ليسلم لى في طعام

الى اجل ودفعت اليه الدراهم

وذكر المسالة وظاهر كلام

المازرى كالمصلى انه اختلاف

قول وذكر في كتاب الوكالات

من بعض المشاخرين انه انما

صدقته في مسالة الوكالة لان

الطعام المسلم فيه لم يقبض

فبقى بعض افعسال الوكيل

فصدق ولو قبض الطعام انقطعت

وكالته ولا يصدق وهو مثل

ما فرقته به قبل ان اراه والله

اعلم وجلبتنا ما ذكرنا لصورة

(ومسالة التوكيل) ما اشار اليه ثم عن ابن عرفة هنا ذكره ابن عرفة في

باب العيوب في ترجمة البراءة ونقله الش بتمامه ولم يذكر ابن عرفة

في باب الوكالة سوى كلام المدونة الذى في ق وقوله ولو قبض

الطعام انقطعت وكالته الخ انما يظهر عدم انقطاعها اذا كان هناك

عرف او شرط بان يتولى قبض المسلم فيه وإلا فهي قد انقطعت

ايضا لان الدراهم مبيعة كالسلعة اذ كل من الثمنين مبيع بالآخر

وبهذا يتم الامر لان الوكيل على البيع او الشراء وكيل على قبض

الثمن والمثمن بالعادة خ وطولب بئمن ومثمن الخ تنبيهات

الاول سئل القاضى ابو يحيى بن عاصم عن اتباع سلعة فوجد

فيها عيبا فطلب لاقالة من البائع فابى ان يقلبه ثم اراد ان يقوم

عليه بالعيب فاجاب ذلك له ويحلف ما كان ذلك منه رضا

بالعيب ويرده اه الثانى اذا شهد المشتري انه لا يرجع على

البائع بعيب يجده فان كان في عقد البيع فهو بيع البراءة ولا

ينفع في غير الرقيق وان كان بعده فان كان على ان حط عنه شيئا من

الثمن فهو ممنوع لانه عوض من مجهول اذ لا يدري ما العيب

الذى يظهر للبائع الرجوع بما حط والمشتري القيام بالعيب وان

كان من غير حط فذلك جائز وكان من باب هبة المجهول فاذا

وجد عيبا فلا قيام له وقيدة الوشرى بما اذا لم يعظم العيب فان

عظم بحيث يفيث المقصود فلم القيام كما لو تطوع له بعدم القيام

بعيب يجده في الدار فظهر ان اساسها مخروق وانخسفت الدار

بسبب ذلك وهذا كله اذا لم يكن مدلسا انظر تكميل المنهج

الثلث من قولهم اذا شهد المشتري انه لا يرجع على البائع

بعيب يجده فهو بيع براءة حيث كان في العقد الخ تعلم ضعف

ما

كلام المص اذ لا يفهم بدونه مع انه في غنى عن ذلك ولو اقتصر

على ان قال (وان باع موصى او قضاة نعم ولا) كلفه في الاشارة الى كلام اللخمي والمدونة ثم قال

ما تقدم للخمى من ان الوصى والمحاكم اذا باعا للانفاق وبين ذلك
 لا عهدة على الايتام في غير الثمن على ما مر وجهه انه اذا تبين انه
 يبيع للفقته يكون حينئذ بيع براءة في غير الرقيق وهي لا تنفع
 على الصحيح المشهور كما في نخ وغيره ولذا لم يعول شراح نخ على
 تفصيل الخمى المذكور فقالوا عند قوله ومنع منه بيع حاكم
 ووارث رقيقا فقط ما نصه مفهومه انها في غير الرقيق لا تنفع كان
 البائع حاكما او وارثا او غيرهما قالوا وعلى انها مختصة بالرقيق
 فهي في الرد في العيب فقط لا في الاستحقاق فانه اذا استحق
 يرجع ولا تنفع مطلقا وهو الموافق لقول نخ ايضا في الشناول وان
 لا عهدة الخ اى فانه لا ينفع اشتراط عدمها واذا لم ينفع عدمها
 مع الاشتراط فكذلك في مسالتنا لانه اذا بين انه يبيع للانفاق
 فهو يشترط انه لا عهدة الا في الثمن ان وجده ولا يخفى ما في هذا
 البيع من الغرر وايضا فقد بين انه يبيع للانفاق ولكن المشتري
 يجهل كونه لا يرجع الا في الثمن وسياتي في التنبيه عند قول
 ظم كما جرى من البيع صفقة الخ انه يعذر بجهله فالصواب
 التمسك بكلام المدونة وقد قالوا ان امسك المجهور في الثمن ونحوه
 فانه يضمن في المال المصون والله اعلم وانظر التنبيه الذى احلناك
 عليه ولا بد الرابع اذا قال الوكيل اشتريته لنفسى وقال الموكل
 بل لى فاقول للموكل وكذا عامل القراض بخلاف الغاصب والمودع
 عنده انظر آخر اختلاف المتباعين من العاصمية وعند قول نخ في
 القراض كل آخذ مال للتنمية فتعدى وانظر ابن عرفة في الوكالة
 اى قبل نحو ثمانى اوراق من آخرها وانظر عند قوله وهل لا
 تلزم او ان وقعت باجرة او جعل فكهما الخ فانه صرح بان القول
 للوكيل خلافا لما قدمناه الخامس قال ابن يونس في باب الوكالة
 عن ابن القاسم ومن اشترى لك سلعة بامرك واسلفك الثمن من

عنده فليس له حبسها بالثمن لانها عنده كالوديعة لا كالرهن وقد قال مالك فيمن امر رجلا يشتري له لولوا من بلد وينقد عنه فقدم وزعم انه ابتاعه له ونقد فيه وتلف اللولو فيجلف انه قد ابتاع له ما امره به ونقد عنه ويرجع بالثمن على الامر لانه امنه فلو كان كالرهن عنده لضمنه السادس قل ابن يونس عن ابن القاسم واذا كان غائبا ببلد لم يجز ان يامر به بشراء سلعة بدينه الذى له عليه إلا ان يوكل وكيفا في ذلك البلد يقبضها منه قال ولوادعى المأمور انه اشتراها وتلفت فان كان الأمر او وكيله في البلد فالقول للمأمور وان لم يكونا معه في البلد فان اقام بينة على الشراء فقول له وإلا فهو ضامن له قال بعض الثوريين والفرق بين مسالة اللولو يدعى الوكيل ضياعه وبين الذى امر غريمه ان يكتال الطعام في غرائره فيدعى ضياعه بعد الكيل ان مسالة الغرائر ادعى ضياع ما في ذمته فلا يبرأ حتى يثبت زواله وفي مسالة اللولو انما ادعى ضياع ما صرف فيه الثمن الذى اسلفه وهو اللولو ولو ادعى انه اخرج الثمن فصاع قبل شرائه له لم يضمن إلا ببينة كمسالة الغرائر اه من بابى الوكالة والسلام (وعقد كراء الوقف) ظاهر قوله ان جرى على فسخه بالزبد النخ انه يبطل سواء اشترط انه يفسخ بزيادة الثلث او باقل او باكثر او اطلق وهو كذلك بدليل التعليل بالغرر وقوله يثبت لا مفهوم له كما ياتى وقول ته ويناسبه تعقيبه النخ يريد لان المعنى حيثن وان لا يقع الكراء على قبول الزيادة فلا يبطل ولا يفسخ لكن مع الغبن فلا يحسن الاستدراك إلا على هذه الوجه لا على الوجه الاول وقوله بثلاث النخ لا مفهوم له لان الناطر والوصى وكيلان ولا يشترط في غبنهما بلوغ الثلث بل اذا نقصا عن كراء المثل نقصا بينا فذلك غبن بالنسبة اليهما كما في ح عند قول خ وإلا بغبن ولو خالف

(وعقد كراء الوقف) في الاصول
والرباع الحبسة (يبطل)
لفساده (ان جرى) اى وقع
(على فسخه بالزبد) اى
الزيادة (من مكترجلا) اى ظهر
وزاد على الكراء الاول (وإلا)
وان لم يزد احد فلا فسخ هذا
على ان قوله وإلا (فلا) من
تمام التصوير راجع لقوله يفسخ
وبحتمل رجوعه لقوله يبطل
اى وإلا يجز على ذلك فلا
يبطل ويناسبه تعقيبه بقوله
(لكن مع) ثبوت الغبن فسخه
بثلاث

اي زيادة الثلث (وانصاب هما) اي المكثري الاول والثاني (فيه) اي في الانصاب (و)
 في (الملا سواء او) المكثري (الثاني يرجح فيهما) اي في الملا والانصاب و اشار بذلك الى ما في المعيار
 سئل سيدي ابراهيم اليزناسني هل يجوز هذا الذي يعقد اليوم في اكريته لاجلاس وذلك انه ينادى
 على الربع ويكرى مسانته (١٣٩) على قبول زيادة الثلث فيسكن المكثري مدة ثم ياتي من
 يزيد عليه الثلث فان زاد هو والا

اخرج هو وفسخ عقده فاجاب
 الرواية لا يفسخ كراء الوقف
 لزيادة الوجه في قبول الزيادة ان
 يثبت الغبن مع تساوي احوال
 المتكثريين في الملا والانصاب
 او يكون الثاني ارجح والكراء على
 قبول زيادة الثلث باطل لانه
 من الغرر وذريعة الى بيع وسلف
 في قول ابن القاسم والى سلف
 جر نفعاً في قول سحنون على
 اختلافهما فيما تردد بين تمام البيع
 وفسخه واما صاحب الاجلاس
 فحكمه حكم الوصي هكذا تواترت
 نصوص المتقدمين والوصي يختلف
 فيما ولى من المعاملات باتفاق
 اه والى هذا الاخير اشار بقوله
 (وناظر وقف كالوصي تنزلاً)
 يعني في الحلف فيما تولى معاملته
 واما في ادعائه الاصلاح والانفاق
 او الدفع لاهل الارزاق فلا يقبل

العادة الخ وهو ظاهر قولهم كل وكيل معزول عن غير المصاحبة ولا
 مصاحبة في اقل من كراء المثل مع التساوي في الانصاب والملا
 وقد قال في المدونة اذا باع الوكيل او ابتاع بما لا يشبه من الثمن
 لم يلزمك اه وبهذا قرر في قول خ ولا يفسخ كراءه لزيادة وقول ته
 ينادى على الربع الخ كذا هو في الطرر عن المشاور قال ابن رحال
 ومفهومه انه لو اكراه من غير نداء فتقبل الزيادة ثبت ان الكراء
 الاول فيه غبن ام لا لانه لو نودي عليه لاحتمل ان يعطى فيه
 اكثر من الذي يستحقه اذ لا حد لثمن المنافع قال ولم ار هذا نصاً
 وقول ته ذريعة الى بيع وسلف اي لانه اذا نقد الكراء وزاد
 بعد مضى بعض المدة فما ناب الماضي من الكراء يبيع للمنافع وما
 ناب الباقي سلف وان لم ينقد فينزل مع اشتراطه منزلة النقص
 بالفعل لانه الغالب مع الشرط وان ام يشترط فيؤدي للجهل بقدر
 المدة في الاجارة وقدر الاجرة وقوله عن ابن عات ان فات وقت
 كرائها الخ هذا الشرط راجع لما قبل الاستثناء اذ لا معنى لقوله الا
 بثبوت غبن فتشقص ان فات وقت كرائها لانه مع فوات وقت
 الكراء لا نقض ويحتمل وهو الظاهر ان قوله وقت كرائها يتنازع
 فيه فات وثبوت غبن اي لم تنقص ان فات وقت كرائها الا
 بثبوت غبن وقت كرائها فيلزم بكراء المثل الذي لا غبن فيه
 وقوله فان كان قبل ذلك الخ اي فان كان قد وجد زيادة قبل

قوله الا بينة ابن عرفة قال ابن عات عن المشاور ان اكرى ناظر لاجلاس على يد القاضي ربع الحبس
 بعد النداء عليه والاستقصاء ثم جاءت زيادة لم يكن له نقض الكراء ولا قبول الزيادة الا ان يثبت
 بالبينه ان في الكراء غبنا على الحبس فتقبل الزيادة ولو ممن كان حاضراً وكذا الوصي في مواجهة يتيمة
 وكرائه ربعه ثم يجد زيادة لم تنقص لاجارة الا بثبوت غبن ان فات وقت كرائها فان كان قبل ذلك

نقص الكراء واخذت الزيادة ابن عرفة ظاهرا ول كلامه (١٢٠) ان لم يكن غبن لم تقبل

الزيادة ولو لم يفت الابان
ولا ول اقبس والثاني احوط
وقد يؤخذ من قوله في كتاب
العشق الاول من المسدونة
بيع السلطان على خيار
ثلاثة ايام فان وجد زيادة
والا فلينفذ البيع واستمر
العمل في كراء الناظر في
حبس تونس على انه على
قبول الزيادة فيكون مقده
لازما للمكترى غير لازم
للمكترى انظر تمامه في ابن
غازي عند قوله ولا يفسخ
كراؤه لزيادة وما ذكره من العمل
مثله عندنا بفاس الا انهم
يكتبون التزم فلان عقد موضع
كذا بكذا من غير اشهاد على
الناظر انه اكترى له ولا لم
يفسخ الا بثبوت الغبن وما
حطه ناظر الوقف عن المكترى
لمصلحة تعود على الحبس
يمضي والله اعلم (وفي دفع
باقى الحق) اى باقى الثمن
اذا اشترى عبدا مثلا او دابة
وكان قد دفع بعض الثمن ثم
وجد عيبا فقال البائع لا اجيبك
فيه حتى تودي الباقي فان كان

العيب ظاهرا ليس في ثبوته طول لم يقض عليه بالدفع حتى يحاكمه في العيب ظاهرا



وان كان مما يطول فقولا ولا مفهوم لقوله باقى الثمن بل مثله اذا كان لم يدفع من الثمن شيئا ففى القضاء به عليه (قبل تحاكم به) سبب (عيب اذا يخفى) العيب (وكان مطولا) وبه العمل كما قيدناه (ولا) يكن فيه طول (فلا) يدفعه ويحاكمه قبل (او لا) يدفع شيئا قبل التحاكم وهذا قسم قوله وفى دفع اليه (خلافا) مبتدا خبره قوله وفى دفع الخ ابن عرفة عن ابن عات من امتنع من دفع ثمن ما ابتاعه لدعوى عيب به ان كان ظاهرا لا طول فى القيام به لم يلزمه دفعه حتى يحاكمه وقال ابن رشد ان كان ينتضى من ساعته اه وفى المفيد عن ابن مزين اما ان كان من العيوب التى ينتضى فيها من ساعته فانه (١٤١) لا يقضيه حتى يحكم بينهما وان كان امرا تطاول فيه الايام فانه يقضى للبائع باخذ ثمنه

ثم يشتد المشتري الخصومة بعد ان شاء فقال عبد الحق وبه قال شيوخ القيروان وقال ابن مغيث وبه مصت الفتوى عند شيوخ قرطبة وغيرها من الاندلس وقد رايت ابا المطرف يفتى به غير ما مرة وخطاه خلف ابن مسلمة بن عبد الغفور من اهل المذهب فى كتابه المسمى بكتاب الاستغناء فتامله (ومن ابى يميننا لكون المال غاب فجهلا) يعنى ان من ادعى بحق واقام شاهدا وانكره المطلوب وقال احلف

ظاهرا فرع قبل اللخمي وغيره من اشترى عبدا بعيب مشكوك فى زواله فانه لارد له بعدم زواله قلت وكثيرا ما يشتري الانسان العبداء والدابة بهما مرض مشكوك زواله وبروه فانه لارد له اذا لم يبرأ فان يبيع على البراءة من ورم كذا دون كذا ففى البرزلى من اشترى بغلة بها ورم تبرأ منه البائع وتشهد اهل المعرفة انه لا يمكن التبري منه لعدم لاحاطة به ان له الرد ولا تصح البراءة فيه حيث شهد ارباب المعرفة بان الورم فى هذا الموضع يختلف يمكن ان يكون من مرض كذا او مرض كذا (ومن ابى يميننا لكون المال غاب) قوله ولم يحك اكثر الشيوخ غيره هذا هو المذهب قال ابو الحسن انظر قضاة البوادي يفعلون هذا وليس لاجل دعوى العدم لانهم لا يعلمونه وانما ذلك خوف اللدد لضعف الاحكام فيحتمل ان يوخذ له رهن او حميل فحينئذ يحلف اه وقيل غير هذا انظر شرحنا للتحفة فى باب اليمين

مع شاهدك فقال اخاف ان احلف وتدعى العدم فاحضر المال واحلف فجهله فى ذلك اذ لا يجب له الحق الا بعد اليمين وقيل لا يحلف حتى يحضر المال قال ابن ناجى واستمر العمل عندنا بتونس عليه قال وذكر القولين ابو حفص العطار فذكر الاول عن نفسه والثانى عن عبد الواحد وقيل يكفى ان يشهد على المطلوب انه على بحقه ويحلف الطالب ثم يدفع له ولا تقبل بينته بالعدم ولم يحك اكثر الشيوخ غيره اه وفى ابن سلمون فيمن ادعى انه قضاء وقال احلف وازن لك فقال صاحب الحق لا احلف حتى يحضر المال الخ ففى ذلك نظر ولا شك ان احضار المال فى هذه اوجب لكون الحق ثابتا واليمين انما هى لرد دعوى القضاء وان كان لا ياخذ الا بعدها بخلاف ما اذا كانت مكملية للصاب



* فصل في التولييع *

مصدر اولج اذا ادخل وفي العرف هو العطية في صورة المعاوضة طلبا لاسقاط الحيازة او دفع المعرة وذلك ان الرجل يريد ان يعطى ملكا في المرض او في الصحة على ان لا يحاز عنه إلا بعد موته وذلك مما يطل العطية او يعطى بعض اولاده فيخشي اللوم من غيره فيشهد في جميع ذلك انه باعه بكذا وقبض الثمن معاينة او بالاعتراف والتولييع كما في (١٤٢) المعيار على ثلاثة اقسام معلوم

ومظنون وموهوم فالمعلوم يوجب

الرد والمظنون يوجب اليمين إلا

ان يقوى الظن فيصير كالمعلوم

والموهوم لا رد فيه ولا يمين

فالمعلوم ما ثبت ببينة او اقرار

واليه اشار ظم بقوله (ويثبت

تولييع باقرار مشتري) بان الشراء

لا اصل له وانما هي عطية

وتولييع (وبينة) الواو بمعنى

اوى ويثبت التولييع ايضا

ببينة فسرت (اولم تفسر)

عطف على محذوف كما قدرنا

(وقيل لا) اى لا تقبل إلا اذا

فسرت قال ابن عات التولييع

يكون باحد اشياء ثلاث الاول

ان يقول الشهود قد توسطنا

للعقدين البائع والمشتري واتقنا

على ان البيع الذى عقده في

الظاهر انما هو سمعة لا حقيقة

* فصل في التولييع *

وهو لغة لادخال وعرفا ادخال المالك شيئا في ملك غيره مجازا بهبة

او صدقة في صورة المعاوضة لاسقاط حوز او غيره من لاغراض

(اولم تفسر) تقدم انها لا تصح من غير العالم بما تصح به الشهادة

إلا مفسرة وقول تـ اشهدنا بذلك فلان وفلان على شهادتهما الخ

يحتمل ان يكون لفظ شهادتهما اسم مصدر بمعنى اشهاد ويكون قوله

توسطنا للعقد الخ يعنى من غير اشهاد وهذا اولى من جعلها من

شهادة النقل تنبيه اذ احابى البتة في الثمن فقط مثل ان

يبيع بمائة ما يساوى مائتين فعند ابن القاسم للورثة نقض البيع

كـ لانه اراد به التولييع ولو اتم هو بقية الثمن ما كان ذلك له

لان اصل البيع وقع على التولييع اليه وقيل ان اتم هو بقية الثمن

فلا كلام للورثة قاله في الباب الحادى عشر من الفائق قلت

ظاهر ما للتخفة في فصل مسائل من احكام البيع انه يكون له

من المبيع بقدر ثمنه فقط انظر شرحنا عليها تنبيه آخر اذا حابى

المريض ولده في عين المبيع مثل ان يقصد الى خيار دورة او عبيدة

فبيعه منه بمثل الثمن او اكثر فللورثة نقض البيع في ذلك قاله

له الثانى ان يقولوا اقر بذلك عندنا المشتري الثالث ان يقولوا اشهدنا بذلك فلان

وفلان على شهادتهما باحد هذين الوجهين اه وفي المتطى فلو اقر بذلك لآب لم يستضر به الابن وعد

اقراره ندما منه ثم قال فان شهدت بذلك بينة بان البيع وقع على وجه التولييع شهادة مجملة فقال ابن

حارث لا تجوز حتى تفسر وقال ابن زرب وغيره الشهادة بذلك تامة لان الشاهد العدل تحمل

شهادته على انه الوجه اه ومحل الخلاف ما لم يكن الشاهد من اهل العلم وإلا قبلت كما مر في قوله

الخمي والتونسي ومثله في سماع ابي زيد قال محمد وهذا احسن اه
 ويوافقه ما ياتي عند قوله واشهاد زوج الخ (لكن يحلف) ظاهرة
 كان البائع صحيحا او مريضا وهو ظاهر اطلاقاتهم وصرح به الش
 وهو الموافق لاحد شقي التردد الآتي في قوله وفي كيون مشهود
 لعرض الخ وحاصل ما للظم في هذه الابيات ان التوليح اذا لم
 يثبت بينة ولا بقرار فاما مع المعاينة لقبض الثمن ام لا وفي كل
 اما مع الميل او عدمه فالاول وهو المعاينة مع الميل هو المشار اليه
 بقوله وان بدا فلا الى قوله مع تهمة اي ميل لانه سبب لها
 واما المعاينة مع عدم الميل فهو قوله كان لم يكن ميل الخ لانه تشبيه
 في الخلاف مع كون الموضوع بحاله الذي هو المعاينة واما مع
 عدم المعاينة مع الميل فهو قوله لكن يحلف الى قوله قبض حق
 الخ واما عدم المعاينة مع عدم الميل فهو قوله او القبض لم يصر
 فحقه التقديم عند قوله اذا لم يعاين قبض ثم الموضوع في الصور
 كلها ان المبيع لم يقبض كان المشتري كبيرا او صغيرا لكن لا يمين
 على الصغير الآن وانما يحلف الكبير واما ان قبضه المشتري قبل
 حصول المانع فلا توليح قطعاً على ما يظهر انه المعتمد من احد
 قولين اذ لا وجه لعدم صحته مع حيازته في الصحة بل صرح
 الونشريسي كما في نوازل العلمى بان هذا هو المذهب اه وسواء في
 الصور كلها باع الاب ملك نفسه من ولده او وارثه كزوجته ونحوها
 او اشترى ملك اجنبي لولده اذ المدار على كونها عطية للوارث في
 صورة البيع وذلك موجود حتى في شراء الاب لولده من اجنبي
 وسواء قال اشتريته له من ماله او لم يقل ذلك كما قال بعض
 ان خلاف اصبغ جمار في الصورتين وهو الظاهر من جهة النظر
 خلافا لابن رشد حيث قصر خلاف اصبغ على الاولى دون الثانية
 واعتمده ثم ان قول المص لكن يحلف الى قوله او القبض ام

شهادة اعتاق الخ (والا) يثبت
 التوليح بشئ مما ذكر (فلا)
 توليح والعقد ماض (لكن يحلف)
 المشتري (ان جرى نزاع) من
 بقية الورثة (ب) ان ادعوا انه
 (تولي) و (الحمال انه) (ميل
 تحصلا) فيحلف (اذا لم يعاين
 قبض حق) للثمن فتستوى
 التهمة ويحصل الظن حينئذ
 فتوجه اليمين لاجتماع الامرين
 الميل وعدم معاينة القبض فان
 عوبن القبض فاما ان تكون
 تهمة ام لا فان لم تكن تهمة
 فلا يمين وان كانت فتقولان
 الى ذلك اشعار ظم بقوله
 (وان بدا) قبض الثمن (فلا)
 يمين قال في الميضية ومن باع
 من بعض اولاده وذكر في عقد
 التبايع انه باع ذلك بيعا
 صحيحا بثمن قبضه منه ثم
 مات البائع فقام سائر بنيه
 فذكروا ان ذلك البيع توليح
 وانه لم يدفع له ثمنه فلا
 تجب عليه يمين الا ان ثبت
 ان الاب كان يميل اليه دون

غيره فتجب اليمين انه ابتاع بيعا صحيحا ودفع الثمن إلا ان تشهد بينة التبايع بمعينة قبض الثمن فلا يحلف وان ثبت ان الالب يميل اليه وتنقطع بذلك دعواهم اه ونحوه في المعين ونقله الخطاب (وخلاف فيه) اى في اليمين وذكر الضمير باعتبار تناوبها بالحلف وإلا فاليمين مؤنثة بلا خلاف كما قاله العلامة بهرام (مع تهمة) باستحلال ذلك او (١٤٤) تهمة قوية (جلا) تميم

البسيت قال في المتيطة ولو نص في عقد التبايع على معاينة البينة لقبض الالب جميع الثمن لم يترتب على الالب يمين وان شهد بميل الالب اليه وانحرفه عن سائر اولاده وقد قال اشهب لا يمين في ذلك على المدعى عليه بوجه وقال ابن حبيب ان كان متهما باستحلال ذلك حلف وإلا فلا يمين عليه اه واعلم ان الخلاف في اليمين كما هو موضوع المص الذى هو معاينة القبض مع وجود التهمة كذلك هو مع الميل بمجرده ففى التبصرة قال ابن رشد وقد قالوا في الالب يمين من بعض اولاده ملكا ثم يقوم اخوته من بعد موت ابيهم يدعون انه تولي من ابيهم ان كتب في الوثيقة قبض الثمن بالمعينة فلا يمين

على الالب وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء في اليمين وعدمها ولا مضاء والرد في المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت لاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه في مطلق الخلاف لانه كان في اليمين وعدمها وهذا في امضاء البيع وردة فقال

فهما

على الالب وإلا ففى اليمين ثلاثة اقوال ثالثها ان

اثبتوا ميل ابيهم اليه دونهم حلف وإلا فلا اه وانما اختلفت اقوال العلماء في اليمين وعدمها ولا مضاء والرد في المسألة بحسب وجود القرائن قوة وضعفا وقد علمت لاقسام الثلاثة من كلام المص ثم شبه في مطلق الخلاف لانه كان في اليمين وعدمها وهذا في امضاء البيع وردة فقال

(كان لم يكن ميل) من لآب مثلاً (ولم يعرف أصله) أى المال المدفوع فان عرف صحح بلا خلاف وإلا فقولان أصحهما المضى قال فى معين الحكم وإذا اشترى لآب لابنه الصغير فى حجرة ربعا أو غيره وقال ان المال للابن فان عرف الشهود الوجه الذى ذكره لآب مضى ذلك للابن وان لم يذكر لآب وجهها فهل يصحح ذلك للابن ففى ذلك قولان أحدهما انه يصحح الابن قاله ابن القاسم وبه القضاء وعليه العمل والآخر انه لا يصحح إلا ان يعرف له مال وإلا كان ذلك توليحا قاله مطرف واصبغ ولا ينفعه اشهاد لآب بعد ذلك انه انما يكرهها له فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا وقال فى الطرر عن المشاور وان ابتاع رجل املاكا (١٢٥) وكتبها باسم ابنه ولا يعلم للابن مال فان مالكا يلزمه اقراره ويجعلها للابن وان اعتموها

لآب او سكنها حتى مات وهو الصحيح وبه العمل لانه قد يكون للابن مال بحيث لا يعلم واصبغ يجعله توليحا وليس بشئ اه من الاستغناء ومثله فى النهاية والوثائق المجموعة فلو اشترى لآب لابنه من اجنبى ولم يقل من مال ابنه صح ولم يكن توليحا باتفاق اصبغ وغيره ولا يحتاج الى حوز لمصولة بالشراء له وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له على الصحيح المعمول به قاله فى المعيار (او القبض لم يبصر)

فهما احتمالا ان وما قلناه اعد بالنظم وحاصلها انه يعمم فيما تقدم اشترى له من نفسه او من غيره وفى هذه والتى بعدها كذلك اشترى له من اجنبى او من نفسه لكن ثارة يعاين القبض وهو ما هنا وثارة لا وهو قوله او القبض لم يبصر مع قوله لكن يحلف وقوله ولم يعرف اصله راجع لجميع الصور وما قرر به انه هو قوله او القبض لم يبصر من انه فيما اذا لم يقبض المبيع الخ يرد بان الموضوع فى هذه المسائل كلها انما هو فيما اذا لم يقبض اما اذا قبض فى الصحة فلا توليخ ولو فرضنا انه عطية كما تقدم فى التحصيل وقوله فان مات لآب وهو صغير رجع ميراثا الخ هذا من كلام اصبغ وقوله باتفاق اصبغ وغيره الخ هذا ما لابن رشد وقال غيره خلاف اصبغ جار فى صورتين كما مر فى التحصيل وهو الظاهر لان اصبغ اذا خالف فيما اذا قال من مال الابن فاحرى ان يخالف فيما اذا لم يقل وقوله وكذا لو قال اشتراه له بمال وهب له الخ هذا هو عين قوله فيما مر من مال ابنه (او القبض لم يبصر)

يعنى ان لآب اذا باع من نفسه اولده ملكا واشهد بقبض الثمن ولم يحضر المال ولا رآه الشهود وبقي الملك بيد لآب الى ان مات ففى صحة هذا البيع وفسخه لكونه توليحا قولان والاصح المعمول به منهما صحته ونفى كونه توليحا كما فى الفرع الذى قبله والى ذلك اشار بقوله (وبالنفى فاعملا) قال فى الطرر قال سعيد بن مالك عن بعض شيوخه فيمن باع من ابنه ارضا واشهد انه قبض الثمن ولم يحضر المال ولا اراه الشهود ثم قام فيه ورثته بعد موته وادعوا التوليخ انه ماض ان اقر بالقبض وكان لابن كبير اذ ان كانت الارض بيده الى ان مات اه وفى سماع حسين بن عاصم قال ابن القاسم سئل مالك عن اشهد فى صحته انى قد بعث منزلى هذا من امرأتى او ابنتى او وارثى بمال

عظيم ولم يراحد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع الى (١٤٦) ان مات فقل لا يجوز هذا

وليس بيعا وانما هو تولى

وخديعة ووصية لوارث اه نقله

ابن سلجون وغيره وجعله ابن رشد

مقابلا للمعروف من قول مالك

وقال غيره هذه الرواية شذوذ ولذا

قال ظم وبالنفي فاعملا وانما

جعلنا كلام المص في الاولى

فيما اذا اشترى الاب من اجنبي

لولده الصغير وان كان خلاف

ظاهرة وفي الثانية فيما اذا باع

من نفسه لولده ولم يقبض المبيع

ليطابق النقل فيهما ولما اختلف

في الاولى ما مر من قوله لكن

يخلف النج المتيقن انه اذا لم

يكن ميل وعوين القبض مضى

البيع ولا يمين ولانه لو كان

المراد بنفي القبض في الثانية

عدم قبض الثمن كما قال الش

لنا في قوله لكن يخلف مشتر

اذا لم يعاين قبض يعنى والبيع

ماض وما نقله عن المعيار من

جواب ابن لب شاهد لنا لا

له (وفي كون مشهود لعرس)

اي زوجه (يبيعه بعلته موت)

الباع الاولى للتعدية والثانية

للظرفية وهما متعلقان بمشهود

واعرس ، علق ببيع اي وفي

اي كان القبض لم يصبر وقوله وانما جعلنا كلام المص في الاولى الى

قوله وفي الثانية فيما اذا باع من نفسه لولده النج تقدم ان موضوع

هذه المسائل هو عدم قبض المبيع وقوله لكن يخلف النج البيع

لازم مع اليمين واذا كان البيع لازما مع الميل واليمين في تلك

فاخرى مع عدم الميل في هذين اذا حملناه فيهما على بيع الاب

من ولده فلما راي ت ذلك حمل الاولى على شرائه لولده من اجنبي

وهذه على شرائه له من ماله وقد علمت انه لا معارضة بهذا

المعنى حتى يقال بنفي المخالفة بل مثل هذا يقال فيه لئلا يتكرر

لان الثاني مأخوذ من الاول بالاخرى وقد تقدم في التفصيل ان

قوله كان لم يكن ميل النج هو فيما اذا عوين قبض الثمن ولم يعرف

اصله فال موضوع حيث شذ مختلف وما ذكره عن المتيقن هنا هو عين ما

قبل المبالغة فيما نقله عنه عند قوله وخلاف فيه وما ذكره قبله

عن حسين بن عاصم سيشير له ظم بعد فلا يحسن ان يشرح

به قوله وبالنفي فاعملا والّا تناقض كلامه وقوله بعد لنا في قوله

لكن يخلف النج اي لتكرره معه (وفي كون مشهود لعرس النج)

الموافق لاطلاق المص وغيره في قوله لكن يخلف ان جرى

نزاع النج هو لزوم البيع وعدم كونه تولى ليجا وقد تقدم انه لا فرق

في هذه المسائل بين الصحة والمرض وعليه فلو استغنى الناظم عن

هذه بما قدمه لكفاه لان المدار على كون البيع للوارث وقبض

المبيع في المرض كلا قبض لانه بعد حصول المانع لكن نقل العلمى

في بيع التولى ما يفيد ان الراجح في هذه المسألة التفصيل بين

ان يبيع منها خيار املاكه واغبط امواله فالمنقول عن سحنون ولم

يحك اللخمى فيه خلافا انه لا يجوز ولو عاينت البينة قبض

الثمن قال وان لم يحابها بعين المبيع ولا بشئ منه فان كان الدفع

بالمعاينة فلا كلام وان كان بالاقرار والمرض مخوف لم يفد اقراره

بقبض

كون الشهود يبيعه للزوجة في مرض الموت (والريب لها انجلا ولا روية)

للثمن (تاليجا) فيرد (اولا) فيمضى (تردد) وأشار الى ما في ابن سلون عن ابن الحاج في رجل توفي فورثه زوجه وابناه من غيرها وباع في مرضه خادما من زوجته فاعترض وصى لابنين البيع وقال انه تولي بيع وليس بشراء ولم يتضمن عقد البيع معاينة الشهود لقبض الثمن فافق ابو محمد بن عتاب وابن الحاج بابطال البيع وان ترجع الخادم ميراثا وافق ابن رشد واصبغ بن محمد بنفوذ البيع وخلوصه للزوجة وأشار القاضي ابن حمديس بالاصلاح وان تكون الخادم نصفها للزوجة ونصفها ميراثا. قال وهو عندى للاختيار اه ومفهوم قوله ولا رويته انه لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع وهو كذلك ومفهوم بعلته موت انه لو صح من ذلك المرض لصح ولزم الاقرار وليس له فيه رجوع اه قال في رسم الوصايا من سماع القرينين قال اشهب وسمعت يسال (١١٤٧) عن اعتراف في مرضه لامرأة له بثلاثين دينارا ثم صح وقال انما اردت ان اربحها اتري

هل يلزمه قال نعم اقر لها وهو مريض وينكرها وهو صحيح وسئل عنها سحنون فقال مثله اه قال ابن رشد هذا كما قال لان الاقرار في المرض يلزمه اذا صح ولا خلاف في هذا وانما الخلاف فيما اذا اقر احد الزوجين لصاحبه في مرضه ثم مات من مرضه ذلك وقد مضى تحصيل القول فيه اه ومفهوم بعلته موت انه لو اشهد لها وهو صحيح فان علم وجه ذلك

بقبض الثمن وعد توليها اه وقوله لو كان القبض بالمعاينة لصح البيع الخ يعنى على المعتمد من احد قولين تقدما وقوله ومفهوم بعلته موت الى قوله ولزم الاقرار الخ ينبغي ان يتم الكلام عند قوله لصح وفاعله البيع وقوله ولزم الاقرار الخ كلام مستأنف اى لصح البيع في مسالتنا ولزم الاقرار ايضا لو اقر لها بشئ في الذمة وانما قلنا ينبغي ان يتم الكلام الخ لان ما نقله عن سماع القرينين انما هو في خصوص الاقرار وان كانت مسالتنا فيها الاقرار بقبض الثمن ايضا لكن صحة الاقرار فيها تعلم من صحة البيع ويفيدنا بعد ذلك فائدة اخرى وهو لزوم الاقرار اذا لم يكن هناك بيع (واشهاد زوج صح) هذا ايضا مما يندرج تحت قوله لكن يختلف ان جرى نزاع الخ فما ذكره ظم هنا مقابل ويحتمل انه مخصص لما مر لاشتمال هذه المسألة على امور

وسببه فهو صحيح باتفاق وان لم يعلم فتولان الصحة وهو قول ابن القاسم في المدونة والعنتية وهى رواية المصريين وعدمها وهى رواية المدنيين وسماع حسين بن عاصم المتقدم وبه افق اهل قرطبة واياها تبع ظم اذ قال (واشهاد زوج صح) اى صحيح (للعرس يجتلا به) اى فيه (كابنه) اى كشهادته لابنه اذ لا فرق (توليح) خبر عن قوله واشهاد وانما يكون تاليجا عند من قاله بشرطين (ان حق انخفى عظيم) صفة لقوله حق وانخفى مطاوع اخفى والمعنى انه اذا اشهد في صحته ببيع منزله من زوجه او ابنه كما تقدم من سماع حسين بن عاصم (وما قد بيع ان يتحولا) اى لم يزل عن يد البائع الى ان مات قال ابن سلون وسئل الفقهاء بقرطبة في رجل باع من ام ولده او زوجه نصف دار له في صحته واشهد بالبيع وقبض الثمن ثم توفي فقام اخوه واثبت عقدا ان اخاه لم يزل ساكنا

في الدار الى ان مات وبعد اذ لاخ له وانه كان يقول (١٤٨) لا اورثه شيئا فاجاب

ابو محمد بن عتاب بانه اذا ثبت سكناه لها فان ذلك مبطل للعقد ولا حق لها في الثمن اذ ليس من الاقرار للوارث وانما قصد هبة الدار لتسقط الحيازة وهذا قول من تقدم من شيوخنا وبمثله قال اصبع بن محمد وابن رشد واجاب ابن الحاج ان ما عقده من ذلك غير جائز ولا نافذ وما ثبت من السكنى مبطل له ومع ذلك فان عقد البيع لم يتضمن معاينة القبض للثمن وذلك مما يستتراب فيه ويظن به القصد الى التولييع والتخدعة وبذلك جاءت الرواية من ابن القاسم وسئل مالك عن اشهد في صحته افي قد بعث منزلي هذا من امرائي او ابني او ابنتي او وارثي بمال عظيم ولم ير احد من الشهود الثمن ولم يزل بيد البائع فقال لا يجوز هذا وليس هو بيعا وانما هو تولييع وخديعة وصية لوارث وهذا نص في النازلة اه فعول المص على هذه الرواية لاعتماد اهل قرطبة لها وقد علمت ان الرواية شاذة وخلاف

توجب قوة التهمة وهو مقتضى صنيع ظم لانه اتى به فقها مسلما وقوله وقد علمت ان الرواية شاذة يعني والمشهور المعروف من قول مالك هو رواية المصريين ان اقرار الصحيح صحيح لا تلحقه فيه تهمة ولا تولييع ولكن هذا فيما اقر به في ذمته او اقر ببيعين لا يعرف اصل ملكه له والا فهو هبة لا بد فيه من الحوز في الصحة كما قدمناه عند قوله ويتقضى الخصم بعد نفى حقوقه الخ وقوله ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن الخ يعني من كون الحق عظيما وربما يكون المبيع انفس امواله وكونه كان يقول انه لا يورثه الخ الى غير ذلك وقد تقدم عن الفائق ما اذا باع لاحد الورثة انفس امواله او ما يساوي مائتين بمائة وبهذه القرائن والخصوصيات لا تكون فتواهم مخالفة لرواية المصريين وتقدم له عن المعيار انه اذا قويت التهمة يصير المظنون كالمعلوم وبهذا يتم حكمه على الرواية بالشذوذ مع كون اهل قرطبة اعتمدها وتلك القرائن والخصوصيات اصلها لصاحب المعيار في معاوضاته في الورقة الخامسة والعشرين والمائة فانظرها هناك ولاجل هذه الخصوصيات ذكر الناظم هذه المسألة فورا مستقلا فيكون التولييع على هذا كما يثبت بالبيئة او الاقرار كذلك يثبت بالقرائن بل جعل ابن رشد قول ابن القاسم الذي رواه حسين المذكور موافقا لقول مالك في الرسم المذكور من سماع ابن القاسم في رجل ولى ابنه حائطا اشتراه منذ زمان بثمن يسير وثمنه اليوم كثير وله ولد غيره قال ان حازه له فهو جائز وموافق لقول ابن القاسم في كتاب داود من سماع عيسى في الرجل يبيع من ولده الصغير الارض بعشرة دنانير وهي تساوي مائة ولا تزال بيد الاب حتى يموت قال اراها مورثة ولا ارى للولد الا العشرة اه والله اعلم وهذا كله يويد ما درج عليه ظم كما قاله سيدى عمر لان ذلك كله من اعمال القرائن وقد

المعروف من قول مالك كما مر ونازلة اهل قرطبة قامت بها قرائن وفيها خصوصيات افق

افتي ابو العباس الوشيري بهذا حسبا في نوازل العلى قائلا
 اشهادها لها في الصحة بالبيع بدون معاينة قبض توليج مبطل للعقد
 وموهن له كان البيع غبطة املاكه وخيارها ام لا اه وقوله عن
 مصطفى ان اقرار الصحيح صحيح الخ هو كقول ابن سلون في باب
 الاقرار عن صاحب الكافي وكل من اقر لوارث او غيره في صحته
 بشئ من المال والديون او البراءات او قبض اثمان المبيعات فاقراره
 جائز عليه لا تلحقه فيه تهمة ولا يظن به توليج ولا اجنبى
 والوارث في ذلك سواء وكذلك القريب والبعيد والعدو والصديق
 في الاقرار في الصحة سواء ولا يحتاج من اقر واشهد على نفسه
 في الصحة ببيع شئ وقبض ثمنه الى معاينة قبض الثمن الا ان
 يكون المقر له ممن يعرف بالاكره والتعدى ويأتى مدعى ذلك بما
 تعرف به صحة تهمة فيلزمه اليمين حينئذ بانه دفع من الثمن
 ما شهدت به البينة اه تنبيه قال الش بعد شرحه لهذه
 الايات من اول الفصل الى هنا مرادهم بالتهمة حيث يطلقونها
 في هذه المسائل قوتها لا مطلقها اذ لا ينفك عنها عند وقوع هذا
 العقد مع الولد والزوجة فمن راي قوة التهمة حكم بالتوليج وفسخ
 البيع ومن راي ضعفها ابقى الامر على ظاهرة وحكم بصحة البيع هذا
 وجه اختلاف العلماء فخلافتهم في حال لا حقيقة ولما كان الميل مما
 يقوى التهمة عبروا في بعض الالفاظ بالميل عن التهمة اه بنى وما
 ذكر رحمه الله هو الحق ولما قويت التهمة في نازلة قرطبة وفيها
 ما مر عن مالك حكموا بفسخ البيع والله اعلم (وان وقع الصلح الكريه)
 قوله عن اصبح يجوز حرامه ومكروهه الخ يريد حرام على دعوى
 احدهما ومعناه على قوله انه لا يجوز ابتداء ولكن ان وقع لا
 يفسخ والمراد بالمكروه ما اختلف في جوازه ابتداء وعدم جوازه وهو
 المنوع في ظاهر الحكم فقط ولهذا قال في المجالس المكتنسية ان

كون الوارث اخسا وتبوت
 العداوة بينه وبين اخيه وانه
 كان يقول لا اورثه واعتمد
 هذه الفتاوى ايضا لاجهوى
 وتورك بها على المختصر وفيه
 نظر قال الشيخ مصطفى وما
 ذكره ابن سلون وابن سهل
 كله انما ياتى على رواية
 المدنيين ولا ياتى على رواية
 المصريين والمشهور المعلوم من
 قول ابن القاسم في المدونة
 والعناية ان اقرار الصحيح صحيح
 لا تلحقه تهمة ولا يظن به
 توليج سواء كان له ميل ومحبة
 المقر له او لا نعم ان كان له ميل
 يحلف ما كان ذلك توليجا وانه
 دفع الثمن كما قال حسين بن
 عاصم وغيره قال حسين وما زلت
 اتعجب من هؤلاء الشيوخ وعدم
 تنبيههم على مذهب ابن القاسم
 المشهور له في المدونة والعناية اه
 (وان وقع الصلح الكريه) اى
 وان وقع الصلح على وجه مكروه
 (فامضين ولو حادثا) اى
 ولو كان الاطلاع عليه حادثا

(وافسخ حراما وقيل لا) يحتتم وقيل لا يفسخ الحرام فيكون اشارة الى قول اصبيغ يجوز حرامه ومكروهه وبه قرر الشئ ويحتتم وقيل لا يمضى المكروه اذا عثر عليه بحدثنه بل يفسخ لان المراد به المختلف في حرمة لان الحرام بكل وجه يفسخ بلا خلاف وكذا المكروه الحقيقي لا قتل بفسخه لانه من قبيل الحلال قال في ضريح الخمي اختلف في الصلح الحرام والمكروه اذا نزل فقال مطرف ان كان الصلح حراما ففسخ ابداء فيرد ان كان قائما والقيمة ان فات وان (١٥٠) كان من الاشياء المكروهة يمضى

وقال ابن الماجشون ان كان حراما ففسخ ابداء وان كان مكروها ففسخ بحدثنان وقوعه فان طال يمضى وقال اصبيغ يجوز حرامه ومكروهه وان كان بحدثنان وقوعه يخ لعل المراد بالحرام المتفق على تحريره والمكروه المختلف فيه اه وقال ابن عرفة عن المقدمات ما عقدة حرام في حق كل واحد منهما يفسخ اتفاقا كدعواه بعشرة دنانير فاقوله بخمسة وصالحه عن الجميع بدراهم الى اجل وما حرم في حق احدهما كصالحه عن عشرة دنانير انكرها بدراهم موجلة ففي فسخه وامضائه قولان المشهور واصبيغ والمكروه ما ظاهرة الفساد غير محقق كونه في جهة معينة كدعوى كل واحد منهما على صاحبه دنانير او دراهم

اصبيغ لا يقول بامضاء كل حرام وإلا لم يكن معنى لمنعه الصلح الذي اتفقت فيه دعواهما على فساد وان لم يفسخ لان المراد بالمكروه المختلف فيه على دعوى احدهما بل المراد به الامتناع على ظاهر الحكم وهذا هو ما يدل عليه كلام ابن رشد الذي نقله تـ عن ابن عرفة عن المقدمات فقول الناظم وان وقع الصلح الكريه اى الممنوع في ظاهر الحكم وقوله وافسخ حراما اى على دعوى احدهما واما على دعواهما فيفسخ اتفاقا وقوله وقيل لا اى لا يفسخ ما حرم على دعوى احدهما ويفهم منه انه على هذا القول لا يفسخ الممنوع في ظاهر الحكم بالاخرى وكذلك اذا قلنا وقيل لا يمضى المكروه اى الممنوع في ظاهر الحكم بل يفسخ يفهم منه ان ما حرم على دعوى احدهما يفسخ بالاخرى ويحتتم ان يكون معنى قوله وقيل لا اى لا يفسخ الحرام على دعوى احدهما ولا يمضى الممنوع في ظاهر الحكم لانه حذف المنفى فيشملها معا وقوله في ضريح اصبيغ حرامه ومكروهه اى الحرام على دعوى احدهما ومكروهه في ظاهر الحكم وإلا فالحرام اتفاقا لا يقول اصبيغ بجوازه ولا امضائه وقوله ايضا لعل المراد بالمكروه المختلف فيه النسخ لو قال لعل المراد به الممنوع في ظاهر الحكم لسلم

فيتصلحان على تاخير كل منهما صاحبه لاجل قيل يمضى وقال ابن الماجشون يفسخ ما لم يطل اه يعنى انه جائز على دعوى كل منهما مع انكار الاخر ممنوع في ظاهر الحكم لانه صريح اسلفني واسلفك وكذا لو كانت الدعوى من احدهما وانكره الاخر وصالحه على التأخير فانه جائز على دعوى كل ممنوع على ظاهر الحكم لانه سلف جر نفعا فالسلف التأخير والنفع سقوط اليمين المتوجهة على المدعى بتقدير نكول الآخر وردها عليه فيختلف او ينكس فيسقط حقه حينئذ وقد تقلل ظم من الصلح ولو زاد بيتا آخر

قبله فقال مثلا ويبيع هبات واقتداء اجارة هو الصالح فاراع الشرط فيها وكلا وان وقع الصالح الخ
 بخ الصالح على غير المدعى ببيع او اجارة وعلى بعضه هبة وجازعن دين بما يباع به وعن ذهب
 بورق وعكسه ان حل وعجل وعلى الاقتداء من يمين او السكوت او الانكار ان جاز على دعوى كل
 وظاهر الحكم ولا يحل لظالم (وغرم خراج من) اى شخص (على غير) متعلق بقوله (ادعى بملك)
 اى فيه (به سكناه) مبتدا وخبر والمجمل صفة ملك (ببيعا) مفعول ادعى (تقبلا) خبر عن قوله
 غرم والمعنى ان من سكن بيتا مثلا او استغله فجاءه من ادعى انه له فقال الساكن اشتريته منك
 غرم والمعنى ان من ادعى ما ادعاه من (١٥١) الشراء فذلك وإلا غرم كراء البيت مع تسليمه لمدعيه قاله
 فان اثبت ما ادعاه من (١٥١) ابن زرب وقضى به فقال له

مما يرد عليه اذ الفاسد على دعوى احدهما مختلف فيه ولا يسمى
 مكروها كما يدل عليه كلام ابن عرفة الذى نقله تـ والمشهور المعمول
 به انه يفسخ ولو كان ممنوعا على ظاهر الحكم فقط كما فى خ والمعيار
 وغيرهما فتصدير ظم فيه بالمضى فيه نظر (وغرم خراج من على غير)
 وجه الخلاف الذى فى تـ ان الاصل عدم الانتقال المالك لكن عارضه
 اصل آخر وهو ان الاصل عدم العداء والراجع ما درج عليه ظم
 ومحل الخلاف اذا لم تكن حيازة قاطعة كالعشر سنين وإلا فيصدق
 الحائز بيمينه انه اشتراه منه او هبته له قال فى التحفة . واليمين
 له * ان ادعى الشراء منه عليه * وقوله ولو قال الدار ملكى
 ولم يدع ابتياعها الخ يعنى او ادعى انه ابتاعها من غيره فلا يغرم
 كما فى القلشاني وقوله وصوب المشدالى الخ هو عين ما فى ظم
 وما مر عن القلشاني يفهم من الحكم عليه برد الغلة ان الرقبة ترد كذلك
 اذ لا تكون له الغلة إلا حيث تكون الرقبة له (ولا يشمل الاشهاد)

ابن حسون المالكى عمه
 استحق من يد مجهول لا يعلم تعديه هل يرجع عليه بالغلة فيه فاجاب لا رجوع عليه اتفاقا
 واجاب ابن الهيثم ان ثبت الاصل للقائم وانه لم يفوته فى عليهم وادعى الحائز الشراء منه او من
 غيره ولا بينة فاختلف فيها قول مالك واصحابه فمرة قالوا يحمل على الشراء حتى يثبت الغصب ومرة
 قالوا انه كالغاصب حتى يثبت الشراء وصوب المشدالى الفرق بين ان يدعى الشراء من القائم فيرد
 الغلة او من غيره فلا يردّها وقوله ادعى يعنى ولم يثبت ذلك وحلف الآخر (ولا يشمل الاشهاد بالحكم)
 الذى هو عقد نكاح او بيع او وكالة او نحوها حالة كون الحكم (مسندا لزيد على عمرو) كقوله اشترى
 زيد بن خالد الشريف من عمرو بن ابي بكر الانصارى جميع الملك بقربة كذا المتصير للبائع المذكور

بالشراء أو الهبة من فلان أو بالميراث من أبيه مثلا أو (١٥٢) اشترى فلان العدل الرضى من

قولهم فلا يشمل الاشهاد شيئا من عدة الورثة ولا الهبة ولا
المخارجة الخ قال في المعيار اتفق الموثقون عن آخرهم على ان
الوثائق لا يثبت منها بشهادة شهودها إلا ما جئ بها من اجله ما
لم يحابها من اجله فلا يثبت بشبوتها اه ولما ذكر ابن فتوح انه
اذا عقد في وثيقة مثل اشترى فلان من فلانة جميع الملك
الذى بكذا المتصير الى البائعة بالابتياح من فلان او بالميراث من
ابها او بالصدقة من فلان قل فان تضمن الاشهاد معرفة الشهود
بذلك ثبت التصير المذكور وإلا لم يصح ثم قال وتحسين ذلك ان
تقول شهد على اشهاد المبتاع والبائعة على انفسهما من عرفهما
بحال الصحة وجواز الامر ممن عرف ان جميع المبيع المذكور نصير
الى البائعة فلانة بالابتياح من فلان باشهادهما بذلك على انفسهما
او بالصدقة من فلان باشهادة على نفسه بذلك او بالميراث
المذكور وعرف موت ابيهما فلان وان اهل الاحاطة بميراثه في
علمهم فلان وفلانة المذكوران المالكان لانفسهما وعرف اقتسامهما مع
اخيها وان المبيع المذكور صار اليها بالاقتسام المذكور باشهادهما
بذلك على انفسهما اه وقال في الطرر في مبحث انكاح الوصى
عند قول ابن فتوح ممن يعرف الايصاء المذكور الخ ما نصه
قد قال اهل العلم ان في العقد نقصانا اذا قلت ممن يعرف
الايصاء حتى يقول باشهاد والد الزوجة او والد الزوج على انفسهما
بذلك في عهدة الذى توفى فيه كل واحد منهما واذا قلت معرفة
الايصاء ولم تفسره باشهاد الموصى بذلك على نفسه فيجتمل ان
تكون المعرفة معرفة سماع اه يعنى وشهادة السماع لا تجوز إلا
بشروط وهذا قال ابن فتوح في التخصيل المتقدم يزد باشهادهما
على انفسهما بالابتياح والمخارجة ولا يقتصر على قوله ممن عرف
جميع كذا تصير الى البائعة فلانة بالابتياح من فلان او بالمخارجة

فلان البائع له بحكم التوكيل
على فلان او بما له على الايتام
فلان وفلانة من الايصاء عليهم
من قبل ابيهما فلا يشمل الاشهاد
بالحكم الذى هو الشراء (سواء
من الحلال) جمع حليته واراد
بها ما يشمل الاوصاف كالشريف
والعدل وغيرهما مما يذكر في
الحكايات كقولهم الحمد لله كان
على ملك فلان جميع الدار
الفلانية واستمر ملكه لها الى
ان توفى فورثه زوجها فلانة
ولداها منها فلان وفلان وامه
فلانة صار واجب فلانة لفلان
بهبة او مخارجة او غير ذلك الى
ان يقول حضر جميع الورثة
المذكورين مثلا ووافقوا على ما
ذكر كما حضر معهم فلان واشترى
منهم جميع الدار المذكورة الى
قولهم شهد عليهما بحال صحة
وطوع وجواز وعرفهما او
عرف بهما تعريفا فلا يشمل
لاشهاد شيئا من عدة الورثة
ولا الهبة ولا المخارجة إلا
ان يضمن الشهود شهادتهم
بذلك كان يقولوا صار المبيع
للبائع بالابتياح من فلان

منه الخ وان كان لا يتم ذلك حتى يزيدوا باشهادهما على انفسهما فكيف يتم اذا قال المتصير الى البائعة بالهبة والمخارجة من فلان ولم يذكر كونه يعرف التصيير المذكور واذا ذكر معرفته فهل هي معرفة باشهاد او سماع فالتصيير ونحوه حينئذ اذا قام فيه فلان الذى ذكروا انه تصير للبائعة منه وانكره فلا تكون شهادتهم عاملة عليهم لانهم انما ساقوه مساقى الحكاية فيحتمل انهم لم يعرفوه او صرحوا بالمعرفة احتمل ايضا ان تكون معرفته سماع فلا تقبل ايضا مجملة حيث صرحوا بالمعرفة إلا من اهل العلم كما مر فلذلك كان التخصيص هو التصريح بالمعرفة او بالاشهاد ومن هذا ايضا قولهم تلقى الواضع شكله اثره الشهادة من فلان وهو عدل رضى ممن تقبل شهادته ان جميع الملك لفلان الخ فقولوه وهو عدل رضى مجرد حكاية فلا تثبت بتزكية فلان به وهكذا وقد غلب الجهل على المؤثرين في هذا الزمان فلا يتفطنون لمثل هذا ولا يعطون للمتعاقدين حقهما فان الله وانا اليه راجعون وفي الشئ هنا زيادة على ما قدمناه عن ابن فتوح وقول ناظم العمل والبيع والصلح على الحكاية من اول المعلوم للنهائية ليس معناه ان الحكاية حجة على فلان الذى تصير المالك منه للبائعة في المثال المذكور ونحوه بل معناه ان كتب الوثيقة على الحكاية جائز في البيع والصلح وغيرهما ولكن لا حجة فيها على فلان اذا قام اذ لا يقول بذلك احد اصلا كما نبه عليه شراحه والشهادة حينئذ انما تعمل على البائعة في المثال المذكور اذا قامت وانكرت الاشهاد (وما سيق للتقييد كابن محمد) هذا عطف على قوله سواء اى ولا يشمل الاشهاد ايضا الامر الذى سيق للتقييد كابن محمد والطوع والجواز وانما احتاج للتنبية عليه مع دخوله في قوله سواء لان التقييد هنا اوتى به الاخراج فلم يكن حكاية محضة فلذا جرى

او عقد بيع او نكاح مثلا قال في الثالث واما ما ياتى فيه من خبر او حكاية لم تتضمنه معرفة الشهود فلا يثبت بشرط الوثيقة إلا ان يزيد الشهود عند شهادتهم او يشهد بذلك غيرهم اه ولما كان في بعض ذلك اختلاف نص عليه بخصوصه فقال عاطفا على سواء (وما سيق للتقييد كابن محمد) كقولك وكل القاسم بن محمد فلا يثبت نسب القاسم بالتوكيل المذكور على المذهب قال في جمع الجوامع قال مالك وبعض اصحابنا الشهادة بتوكيل فلان ابن فلان شهادة بالوكالة فقط والمذهب بالنسبة ضمنا وبالوكالة اصلا اه وقال السيوطي في نظمه (والحكم بالنسبة مدلول الخبر دون ثبوتها على القول لاغر من ثم قال مالك من شهدا في ذا بتوكيل فما عنه اعتدى لان نسب واماننا ذهب وكالة اصلا وضمنا بالنسب) واحتج القائلون بالثاني بقوله

في الحديث كذبتم لرد قول اليهود والنصارى كنا نعبد عزير ابن الله والمسيح ابن الله بوقول قريش لو كنا نعلم انك رسول الله حيث كتب اليهم هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله ومن ثم استحسن ابن عرفة امتناع ابن سلامة من وضع شهادته على صداق ولد ابن عبد السلام حيث حلاه الشهود بما ليس فيه وحلوا اباه بمفتى افرقيته ولم يكن يومئذ مفتيها فقال له ابن عبد السلام يا جاهل لا تشهد على المشهود عليه من حيث لا يجاب والقبول وما يتوقف عليه ذلك من الشروط ولا سناد فقط (وطوع) اى وكطوع (وجواز ذا) اى هذا القول الذى هو الغناء ذلك هو (١٥٤) (الصحيح) و (به) (اعملا) قال

في الفائق قال ابن الهندي قول الموثق وهما بحال الصحة وجواز الامر محمول على الانطلاق من الولاية وانهم لم يوقعوا شهادتهم على ذلك حتى كان عندهم من الباطن ما علموا به انطلاقتهم من الولاية وذلك اذا كانوا من اهل العلم وقيل لا يتشفع بذلك وان كانوا من اهل العلم إلا ان يصرحوا بانطلاقهم من الولاية قال ابن فتحون وهو اصح القولين اذ يمكن ان يكون الشهود لم يعلموا بالولاية فلا تكون شهادتهم بالجواز انطلاقا إلا مع التصريح ونحوه المتيقن قال وهو الصواب اذ ليس على الشهود البحث عن ذلك والناس محمولون على الصحة وجواز

فيه الخلاف فقط دون القسم الاول كما في الشئ وغيره وقوله ابن محمد هو لاخراج ابن علي مثلا والطوع لاخراج المكره والجواز لاخراج المجبر عليه فاذا قال اشترى زيد بن خالد من فلان جميع كذا وهما بحال طوع وجواز فهو شاهد بالشراء ولا اشكال وهل هو شاهد ببينة زيد لخالد وبالطوعية والانطلاق من الولاية ايضا قولان اصحهما الذى به العمل انه غير شاهد بذلك كما في النظم وتظهر الشبهة فيما اذا نازعه غيره ممن يريد ان يحوز نسب خالده او ارثه كبيت المال ونحو ذلك فلا حجة لزيد في هذه الشهادة وبينما اذا اثبتت الولاية فلا حجة له ايضا في هذه الشهادة لانه خرج منها واما اذا لم تثبت الولاية فالاصل عدمها وعدم الاكراه والشئ حينئذ صحيح وقول تـ وبقول قريش الخ اى فلو لم تكن الرسالة مقصودا ثبوتها كالبينة في قولهم ابن الله ما رد عليهم عليه الصلاة والسلام بقوله كذبتم وما رد عليهم المشركون بقولهم لو كنا نعلم الخ وقوله فينبغي ان يعتبر في الاولين الخ الضمير في يعتبر يرجع لقوله بحال كماله اى فيتناول الاولين اللذين هما الصحة والعقل لا الانطلاق

الامر حتى يثبت خلافه وفي شرح التلقين ان الفتوى بترك الاعتداد بما يقوله الموثقون شهد حتى عليهما طوعا في صحة عقولهما وجواز امرهما وان ذلك لا يكون ترشيدا لمن وصف بانه جائز الامر لكونهم لم يقصدوا الشهادة به ولو قصدوا الى الشهادة بذلك لم يحل لهم ان يشهدوا حتى يختبروا من وصف بذلك ويعلموا رشده ولهذا يقولون اذا ارادوا ذلك وعلم بكون فلان وفلان رشدين لا ولاية عليهما اه وقد علم من هذه النقول ان عدم الكفاية انما هو في الانطلاق من الولاية واما بالعقل والطوع فمما لا يخفى فلا يشهد عليه بانه في حال عقل وطوع وهو بخلاف ذلك إلا زورا وقولهم بحال كمال يشمل العقل والطوع والرشد فينبغي ان

يعتبر في الاولين دون الثالث (١٤٥) إلا مع التصريح به والله اعلم (واحكام) قض عالم (ذى جور

ترد) وان كانت مستقيمة في

ظاهر الامر إلا ان يثبت صحة

باطنها قاله ابن رشد (كجاهل) اى

كقاض عدل غير عالم (ولم يستشر)

العلماء فتد احكامه كلها ايضا

وقيل لا تنقض كلها بل يتصفحها

القاضى الذى ولى بعده فما

الفاه صوابا نفذه وما لارده إلا

ان يوافق قولا من اقوال اهل

العلم ومفهوم لم يستشر انه اذا

كان يشاور العلماء ففى احكامه

قولان ايضا الصحيح منهما انها

تستعقب فما كان منها صحيحا

مضى وما لارد والثانى ترد مطلقا

واليهما اشار بقوله (او لا وصح

تساعلا) معنى قوله او لا اى

انتهى كونه لم يشاور بان شاور

فتنفذ ايضا احكامه كلها وقيل

تتأمل ويمضى منها ما كان

صحيحا وصحح قال فى المختصر

ونفذ حكم جائر او جاهل لم يشاور

العلماء وإلا تعقب ومضى غير

الجور ولا يتعقب حكم العدل

العالم وهو قوله (وعدل) عالم

(فلا) ينقض حكمه ولا يتصفح

وان سأل الحاكم عليه وهو عند

الجهل محمول على العدالة ان ولاء

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر فى شئ منها عند النظر اليها حاجة خطأ ظاهر لم يختلف

حتى يصرح به فيقول ممن يعلم انطلاقة الخ لكن قوله فينبغي

الخ كان الصواب ان يقول فيجب (واحكام ذى جور ترد) قوله

إلا ان يوافق قولا الخ اى ولو ضعيفا لان حكمه يرفع الخلاف

وظاهرهم انه يرفعه ولو لم يقصد رفعه كما هنا وقد تقدم انه لا يعتبر

من قضاة الوقت إلا ما وافق المشهور او ما به العمل وعليه فقوله

إلا ان يوافق قولا اى مشهورا او معموليا به (وعدل فلا) قوله ولا

يتصفح الخ فيه تناقض مع قوله بعد إلا ان يظهر عند النظر اليها

لحاجة خطأ الخ لان نفى التصريح يستلزم نفى النظر اليها ولهذا

تعقب ابن عبد السلام قولهم لا يتعقب حكم العدل العالم ولا

ينقض إلا اذا خالف الحق بان نفى التعقب يستلزم نفى النقض

فكيف ينقض منها ما خالف الحق اى نفى التعقب اعم فسفيه

يستلزم نفى الاخص الذى هو النظر اليها حتى يعلم مخالفتها للحق

واجاب عن ذلك بان مرادهم بالتعقب المنفى هو نظر ما جهل

حاله من احكامه هل وافق الحق ام خالفه والنقض هو فسحه ما

علم الخطا فيه لظهور مخالفتها للحق من غير احتياج الى نظرا

ابن عرفة وجوابه حسن اه وبه تعلم ان الصواب اسقاط قوله عند

النظر اليها الحاجة تنبيهه قال ابن عرفة ونزلت بشيخنا ابي عبد

الله بن الجباب نازلة وهى انه اشترى جنة واحداث فيها بناء

معتبرا واستحققت من يسهه فحكم عليه القاضى ابن عبد الرفيع

بقيمتهم منقوصا وانكرو ذلك لكون المشهور المعروف من المذهب

ان له قيمته قائما وكان اهل الانصاف والمعرفة ينسبون الحاكم

المذكور للحكم بالشاذ فرفع شيخنا المذكور امرة للسلطان بعد موت

الحاكم المذكور وطالب منه ان يجعل له مجلسا فاجتمع كل من

يطلق عليه اسم فقيه معتبر حقيقة او مجازا وكان رئيس المجلس

ابن عبد السلام ولكن كان صرف السلطان عند الحكم فى النازلة

عدل فتنفذ احكامه كلها إلا ان يظهر فى شئ منها عند النظر اليها حاجة خطأ ظاهر لم يختلف

لاعتذاره له الى الاجمى قاضى لانكحة فقال لاجمى لاهل المجلس
ما تشهدون به من حال ابن عبد الرافع هل كان من قضاة العدل
والعلم ام لا فقال جلهم هو من قضاة العلم والعدل فقال اشهدوا علي
بانى امضيت حكمه هذا وكل ذلك بمحض ابن عبد السلام ولم
يتعرض له فى ذلك بسؤال ولا انكار فكان ابن الحاجب ينكر هذا
الحكم ايضا ويحتج بما مر من ان العدل العالم ينقض حكمه البين
الخطا ولا ايبين من خطأ الحكم بقيمته منقوضا اه منه فى باب القضاء
والغرض من هذا قوله اشهدوا علي بانى امضيت حكمه هذا من غير
تصفح ولا نظر قال ابن عرفة فى باب الاستحقاق بعد ان تعرض للنازلة
ايضا وكان المجلس المذكور وانا فى ابتداء الطلب قبل تمكنى من
الوقوف على البيان والوادع ثم تمكنت من مطالعتهما فوجدت الصواب
مع ابن عبد الرافع فذكرت ذلك لبعض الفقهاء الذين نظروا فى نازلته
وكان ينسب المحاكم المذكور الى الحكم بالشاذ وربما سمعت مثله
من شيخنا ابن عبد السلام فقلت الصواب ما حكم به ابن عبد الرافع
لان المنصوص ان البناء اذا كان من بناء الملوك وذوى الشرف ان
القيمة فيه منقوضا حسبما فى الرواية عن مالك ابن رشد لان من
بنى بنيان لامراء فقد اتلف ماله فيما لا يسوغ له من السرف
المنهى فقال لى ابو القاسم الغبريني لو كان كذلك لضمنه فى تسجيل
حكمه بذلك فقلت انما ذكرت هذا لتصور من انتصب لامضاء حكم
المحاكم ولم يعتل إلا بانه من قضاة العدل الذى لا ينبغي ان تتعقب
احكامهم اه بنح وما ذكره ظاهر حيث كان بناء ابن الحباب يشبه
بناء الملوك واما كونه من البناء المعتبر والرفيع فلا يتم الحكم بقيمته
مقلوما اذ قد يكون بناء معتبرا وليس من بناء الملوك وكيف لا وقد
وقع فى الرواية ما معناه ارايت ما بنيت به بناء حسنا وهو من بناء
الناس فقال لك ذلك اى قيمته قائما (وانهض خلاف قواعد)

فيه فيرد قاله ابن رشد خ
ونقص وبين السبب مطلقا ما
خالف قاطعا او جلى قياس
والقاطع يشمل النص الصريح
والاجماع والقواعد القطعية والى
الاربعة اشار النظم بقوله
(وانهض خلاف قواعد *
ونص واجماع وقيس قد انجاء)
مثال ما خالف القواعد المسألة
المعروفة بالسريجية متى حكم
حاكم بتقرر النكاح فيها نقص
وهى من قال ان طلقك او وقع
طليك طلاقى فانت طالق قبله
ثلاثا او اقل وطلقها واحدة فانها
قنين منه ويلزمه الثلاث وان
ماتت او مات وحكم بالتوارث
بينهما نقص الحكم لان من
قاعدة الشرع اجتماع الشرط

مع المشروط وقال ابن سريج (١٥٧) وغيره من ائمة الشافعية لا يقع عليه طلاق ابدا وقال بعض

الشافعية يقع المنجز دون

المعلق وقال بعضهم وابو حنيفة

يقع مع المنجز تمام الثلاث قال

الطرطوشي وليس لاصحابنا

في هذه المسألة ما يعول عليه

صح من ق وانظر كيف يصح

هذا مع قولهم المراد بالعالم هنا

المجتهد ومع ما مر في الجاهل

انه اذا وافق قول عالم لسم

ينقض ومثال مخالفة النص

الحكم بالشفعة للجار قال ابن

الماجشون هو من الخطا بين

الذى ينقض فيه حكم العدل

العالم قال وحديث الشفعة

لشريك اصح وليس من

لاضطراب بخلاف ما تمسك

به ابو حنيفة والكوفيون من

حديث جار الدار احق بدار

الجار قاله القمرافي ورد بان

المخالف متمسك بسنة هبها

مرجوحة عندك فهي عنده راجعة

فقول ابن الماجشون مشكل وفي

المذونة واذا قضى القاضي بقضية

فيها اختلاف بين العلماء ثم تبين

ان الحق في غير ما قضى به رجع

اليه وانما لم ينقض ما حكم فيه

غرة مما فيه اختلاف بين العلماء

قوله وقال ابن سريج الخ من جملة ما احتج به على عدم وقوع

الطلاق فيها راسا ان اثباته يردى الى رفعه لانها لو طلقت قبله

ثلاثا بطل هذا من اصله واجيب بان مالكا قد وقع له اعتبار ما ادى

اثباته الى رفعه وعدم ابطاله في مواضع منها من اعتق اياه او ولده

في مرضه مثلا صح عتقه وورثه مع ان ارثه يردى لنفيه لان العتية

في المرض كالوصية لا تصح لوارث فتبوت ارثه يبطل العتية وبطلان

العتية يبطل حرثه وبطلان حرثه يبطل ارثه ومع ذلك قال

باعتبار ما ذكر انظر مصطفى عند قوله وان طلقك فانك طالق قبله

الخ واحتج من قال ببطلان الطلاق ان الشاهدين اذا شهدا على

معتقهما بدين عليه فان شهادتهما باطلة لان اعمالها يردى لبطلان

عتقهما وكذا من جرح الشاهد الذى عدله فان تجريحه لا يقبل

وكذلك المرأة تاخذ الزوج العبد في صداقها او كذب الفرع لاصل

في باب النقل ونحو ذلك وقوله وانظر كيف يصح هذا مع قولهم المراد

بالعالم هنا المجتهد الخ انظر فان قائل هذا لا يصح قوله لانه اذا

كان مجتهدا فلا ينقض قوله لقول مجتهد آخر كما في السريجية ونحوها

وايضا فقد رايت ما تقدم في ابن عبد الرقيق وقد سلم ذلك ابن عرفة

وغيره وايضا قد قالوا ان قضاة الامصار لا تتعقب احكامهم لمحلهم على

العدالة والعلم كما قال نخ ان كان اهلا او قاصى مصر الخ وايضا فانهم

قالوا ان الجاهل اذا وافق قول لا ينقض حكمه فالصواب ان مرادهم

بالعالم هنا المقلد كما هو ظاهر اطلاقهم ولا تلتفت الى سواء وقد علوا

وجه عدم تعقبه بان تصفحه وتعقبه يردى الى التسلسل وكثرة

الهرج وتناقض الحال وان لا يثبت حكم ولا ينقطع شغب في اى حال

فالتعليل المذكور صريح في انه لا يشترط في عدم تصفح احكامه

إلا العدالة والعلم وقوله وانما لم ينقض ما حكم فيه غير الخ

ينبغي ان يقرأ قوله غير بالرفع على انه فاعل وما حكم مفعوله

اه وقال ابن رشد لا خلاى في نقضه حكم من قبله ان كان خطأ لم يختلف فيه وان اختلف فيه

لم يردده وقيل يردده ان كان شاذاً وقال ابن الماجشون يردده وان كان قويا مشهورا اذا خالف سنة قائمة اه وعول عليه في المختصر وفيه نظر ومثال مخالفة الاجماع الحكم بالميراث كله للاخ دون المجد لان الائمة كلهم على قولين المال كله للمجد او يقاسم الاخ اما حرمان المجد بالكية فلم يقل به احد ومثال مخالفة النياس الجلي وهو ما قطع فيه بنفى الفارق (١٥٨) بين لاصل والفرع قبول شهادة الكافر فان الفاسق لا تجوز

شهادته لفسقه والكافر اشد فسقا منه تنبيه مرادهم بالعالم هنا الاجتهاد اما قضاة الزمان فلا يعتبر من احكامهم الا ما وافق الراجح او المشهور او ما جرى به العمل وغير ذلك ينتقص ويرد عليهم قاله ابن عرفة والعقباني والبرزلي والسنوسي وغيرهم انظر طالع الاساني

*** فصل ***

(وشاور) ايها القاضي (ذوى علم) ممن يوثق به في علمه ودينه وفهمه ونظرة ومعرفته باحكام من مضى فينبغي له ذلك قاله المييطي وقال ابن المواز لا يدع القاضي مشاورا اهل العلم عند ما يتوجه اليه الحكم ولا يجلس للانصاء الا بحضرة عدول ليحفظوا اقرار الخصوم خوف رجوع بعضهم عما يقر به وان كان مما يقضى فيه بعلمه فان اخذه بما لاخلاف فيه احسن

* فصل وشاور *

محل المشورة اذا لم تكن الفتوى مرسله والا فارسلها يغني عن مشورتهم واحضارهم لانه حينئذ ان خرج الحق ردوه اليه اذ لا يمضى من احكام القضاة الا ما وافق المشهور اللهم الا اذا كانت هناك قضية يعلم بعدم وصولها اليهم واشكل عليه الامر فيها فقد تقدم في قوله ولتأمر بتقييد غامض لتسال عنه او لان تناملا (ولا تفت في حكم)

ظاهرة

وقال سحنون لا ينبغي ان يكون معه من يشغله عن تمام فكره كانوا اهل فقه او غيرهم (وسو) بين الخصمين (بمجلس) ولو مسلما وكافرا فيسوى بينهما مجلسا وكلاما ونظرا وطلاقة وجه وضدها ويقول مالكم وما شانكم او ايكم المدعى ولا يخص احدهما بالكلام (ولا تفت في حكم) لتلا احتمال الخصم ليعرف

مذهبك في النازلة والنهي على المنع وقيل على الكراهة وقيل بالجواز كما في امور الديانات (واحضر ذوى
 العلل) اى العلماء وقد قال اولاً انه يشاورهم وهما قولان قال اشهب ومحمد يحضرون وقال مطرف وابن
 الماجشون يشاورهم وبإيهما عمل كفى ما لم يكن في حضورهم تشويش عليه وعطف نخ احد القولين
 على الآخر فقال واحضر العلماء وشاورهم وهل ذلك على الوجوب او على الندب ظاهر المازرى الاول
 وابن المناصف الثانى قاله الخطاب (وكن) ايها القاضى (ذا تان) في الامور التى تنزل بين يديك ولا
 تعجل ترى ان الاسراع براعة فان من تانى اصاب او كاد ومن تعجل اخطا او كاد الحديث وانما العجلة
 مطلوبة في امور مخصوصة قرى الصيف وتجهيز الميت وانكاح البكر اذا ادركت واداء الصلاة وقضاء الدين
 والتوبة عند اقتراف الذنب ونظمها بعضهم فقال بادر بتوبة قرى والدفن بكر جهاد مع صلاة دين
 (عارفا بعوائد) لاهل بلدة معمول بها شرعا ليحكمهم عليها ولذا قيل يطلب في القاضى ان يكون بالديا
 وقيل بالعكس ليقبل حاسدوه اما عوائد خالفت الشرع فلا عبرة بها ولا حاجة لمعرفةا لئلا لتستقى
 (واحدث) ايها القاضى (قضاء) (١٥٩) للفجور) اى لاهل المعاصى قضاء يليق بهم بشرط
 ان يكون ما تحدثه له

ظاهرة المنع وبه صرح في التختة بقوله ومنع افتناء للحكام الخ
 وجرى العمل بخلافه قال ناظمه
 وشاع افتناء القضاة في الخصام مما بغير حكمهم له قـوام
 (كما جلا عن الاموى) قوله وقال المشدالى انه تعظيم الخ يدل
 على انه تعظيم قوله فيما ياتى واحلاف مطلوب بزواج ليعقلا
 (جلا) اى طهر (عن الاموى)
 عمر بن عبد العزيز لا امام العدل
 رآه بعض الائمة في المنام مع
 الخلفاء الاربعة بين يدي النبى
 صلى الله عليه وسلم وهو اقرب

اليه منهم فقال له يا رسول الله لم هذا فقال له لانهم كانوا يحكمون بالحق في زمن الحق وهو كان
 يحكم بالحق في زمن الباطل ولما ذكر في الرسالة قوله تحدث للناس اقصية بقدر ما احدثوا من
 الفجور وقال في اولها من الواجبات ترك ما احدثه المحدثون جمع شراحها بين كلاميها بان الاول
 فيما ليس له مستند في الشرع من نص او اجماع او قياس وما هنا فيما له اصل من ذلك وظاهر
 كلام النوادر ان هذا الحكم عام في كل زمان لانه قال وقد كان سحنون يقبل التوكيل من الطالب ولا
 يقبله من المطلوب فقل له في ذلك فقال تحدث للناس اقصية الخ وعنه ايضا انه كان لا يقبل
 الحميل من المديان حتى يثبت عدم في السجن فقل له في ذلك فقال لا تستخرج حقوق الناس
 لئلا بالتضييق بالضرب والسجن وروى ابن وضاح ان حسين ابن عاصم كان يحلف الناس بالطلاق
 قال فذكرته لسحنون فقال لى من اين اخذه قلت من قول عمر بن عبد العزيز فقال مثل ابن عاصم
 يتاول هذا اه فقال الوانوفى هذا كلام موجه يحتمل المدح والذم وقال المشدالى عن بعضهم انه تعظيم
 لشان ابن عاصم لانه ممن اخذ عن ابن القاسم وجعل بعضهم من ذلك ما احدثوه من العقوبة بالمال

وافق بجوازها ابو القاسم البرزلى واستدل للجواز بوجوه واملى فى ذلك جزءا وردة عليه عصره ابو العباس الشماع والف عليه تاليفا دل على تجزئة واتساع علمه ونقص كل ما عقده البرزلى وقال وهذا كله مفروض مع وجود الامام وتمكنه من اقامة الحدود (١٦٠) واجرائها على احكام الشريعة

والا فقد يقال ان ذلك اولى من الاهمال وترك القوى ياكل الضعيف والله اعلم قال الش وقديشهد للعقوبة بالمال حديث التنفيل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من وجد ثمرة يصيد فى حرم المدينة فخذوا سلبه قال عياض لم ياخذ به من ائمة الفتوى الا الشافعى فى قول له قديم وخالفه ائمة الامصار قال النووي قال به سعد ابن ابى وقاص وجماعة من الصحابة ولا يضمر الشافعى مخالفة ائمة الامصار اذا كانت السنة معه وهذا القول هو المختار لصحة الحديث وعمل الصحابة على وفقه اه وفى مسلم عن عامر بن سعد ان سعدا وجد عبدا يقطع شجرة فسلبه وقال لا ارد ما نقلني رسول الله صلى الله عليه وسلم اه قلت ولا شاهد لهم فيه لانه فى حق من صاد

وقوله قلت ولا شاهد لهم فيه الخ قد يقال هذا حكم ما لا قيمة له من الاشجار التى لا ثمرة لها واما ما له قيمة فيضمن قيمته فمعنى قوله عليه السلام فخذوا سلبه اى فعاقبوه باخذ ماله على معصيته التى ارتكبها فان تمخص المحقق لله كالصيد فى الحرم فانما ياخذ ماله فقط وان كان لله ولا آدمى فيؤخذ ماله لحق الله ويغرم بعد ذلك حق الآدمى اذ ما من حق لآدمى الا وفيه حق الله الذى هو اثم الجريمة والاقدام والحديث الكريم دل على اخذ السلب على معصية الله كان معها حق آدمى ام لا ويدل لهذا ما قاله فى المتطية ونقله فى الدر النثيروا بن فرحون من ان الصواب ان المحاكم متى علم تلدد المطلوب واستخفافه ان يودبه ويسبح للعون الذى مضى اثره اخذ اجرتة منه اه فلا يخفى ان الملد تسبب بلده فى اتلاف اجرة العون على خصمه فوجب غرمها عليه ولزمه مع ذلك الادب كما ترى الا ان الشافعى جعل محل الادب غرم المال للحديث المذكور وهو ما اختاره النووي فالجئة قائمة والكلام فى افعال الحدود الشرعية كالزنى والسرقة ونحوهما انظر شارح العمل عند قوله

ولم تجز عقوبة بالمال او فيه عن قول من لااقوال لانها منسوخة الا امسور ما زال حكمها على اللبس يدور كاجرة الماد فى الخصام والطرح المغشوش من طعام وانظر ما ياتى آخر الفصل (فالقضاء صناعة) قوله بان فيه امورا زائدة لا يحسنها كل الفقهاء الخ وهذه الامور الزائدة هى النظر للصورة

الجزئية

فى الحرم فيبعد ان نقول به ولا سبيل الى جعل ذلك فى غيره كمن رعى حيث لا يجوز له او قطع شجرة مملوكا غيره فلا يؤخذ سلبه وانما عليه قيمة ما اتلفه (فالقضاء صناعة) لان علم القضاء وان كان احد انواع الفقه فان فيه امورا زائدة قد لا يحسنها كل الفقهاء

وقد يحسنها من لا باع له في الفقه (كفتوى) ابن عرفة فقها القضاء والفتوى مبنيان على اعمال النظر في الصور الجزئية وادراك ما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة فيها فيلغى طردها ويعمل معتبرها (ونخل) حقيقته اخراج الخالة من الدقيق والمراد به هنا التامل في النازلة وما اشتملت عليه من الاوصاف الكائنة حتى يلغى طردها كما قال ابن عرفة ويردها الى باب الاجارة او الوديعة (واحذر النقل مسجلا) فلا يجوز لافتاء بنصوص المختصرات إلا لمن عرف ما للائمة عليها من تقييد او اطلاق (فقد قال بعض العارفين) من الموثقين (اذا انخفى) اى خفى (على قاض امر في العتود ولا انجلي) بل التبس عليه امر في العقود لقدمها وطال الخصام وكثر الشغب ورجا في تقطيعها تقريبا امر الخصمين (يساغ له التفتيح ان كان يرتجى به قطع ما يخشى من الطول والبلا) اى الفتنة (كما) اى كالذى جاء (عن ابان نجبل) اى (١٦١) ولد (عثمان قد بدا) اى ظهر (من المحرق) بيان لما واستحسنه مالك وهو قوله

الجزئية وادراك ما اشتملت عليه حتى يدخلها تحت كلياتها كما مر
 اول الكتاب وقوله من لا باع له في الفقه اى في حفظ احكام
 مسائل الجزئية وقد كان لا يحسنها لان ادخال الجزئيات تحت
 كلياتها عسير لكثرة ما يقع من الاشتباه بسبب اشتغال الجزئى على
 اوصاف مختلفة بعضها ينزع الى هذه الكليته وبعضها الى غيرها قال
 ابن سهل رحمه الله كثيرا ما سمعت شيخنا ابن عتاب رضى الله
 عنه يقول الفتيا صناعة وقد قال قبله ابو ايوب الفتيا دربة ولولا حضور
 الشورى في مجالس الحكم ما دريت ما اقول في اول مجلس
 شاورنى فيه سليمان بن ايوب وانا احفظ المدونة والمستخرجة

ادرى ما هى اه وفي البصرة اذا طال الخصام في امر وكثر الشغب فيه فلا باس للقاضى ان يحرق
 كتبهم اذا رجا بذلك تقارب امرهم واستحسنه مالك اه (وسحنون) امر (بالتايب والصفح في النفا)
 قال ابن عرفة ومما جرى به العمل من انواع التعزير ضرب القفا مجردا عن سائر بالا كف عياض وحلف
 رجل بالطلاق في مجلس سحنون فامر بصفق قفاه اه (ويابى) اى وكان سحنون ايضا يمنع (كفيل) من
 غريم) حتى يثبت عدمه بل يسجنه حتى يثبت عدمه في السجن والذى في المدونة يحبس او
 ياق بحميل التونسي يريد بالوجه خ وحبس لثبوت عسره ان محبل حاله ولم يسال الصبر له
 بحميل بوجهه فيغرم ان لم يات به (وابطلا) هو اى سحنون (وكيلا من المطلوب) فلم يقبله (لا
 لعدرة) بمرض او سفر او نحوهما (وان) يربع (شاهد يربع لديه تهلا) حتى يزول رعبه قال ابن
 فروحون كان سحنون اذا دخل عليه الشاهد ورعب منه اعرض عنه حتى يستانس وتذهب روعته فاذا

طال ذلك به هون عليه وقال له ليس مهى سوط ولا عصا ولا (١٦٣) عليك باس اد ما علمت ودع

ما لم تعلم (وكان له بيت) في الجامع بناء لنفسه (لافراد تشاهد وخصمين) ف (قط) اذا كثرت عليه الخصوم ويدخل عليه اثنين مع من يشهد عليهما حتى يفرغ منهما ثم يدعوا آخرين وهكذا (اولا ثم اولا وللبيض) من العلماء حسبما نقله ابن العطار (نزع الشيء) المتنازع فيه حيوانا او غيره (من يد حائز) له (اذا خيف امر بالبقاء) اى ببقائه بيده (ويجعلها بحفظ امين) حتى يقع الفصل فيه خوف تقائل عليه او تفويت (هكذا) اى من باب احداث القضاء (منع والد فقير من اخذ المال للولد) ال عوض عن الضمير اى اخذ مال ولده مع ان الولي هو الاب الذى يحوز مال ولده ف (اعملا) قال ابن عرفة شاهدت ابن عبد السلام حكم على رجل ان لا يقبض ميراث ولد له صغير فكلته في ذلك فقال انه فقير وكان ابن عبد الرفيع يحكم بذلك وكذا اذا اراد ابو الزوجة ان يحبس شورتها وثيابها خوفا عليهما من الزوج بعد ان

الحفظ المتقن النخ وانظر الفرق الثامن والسبعين من فروق القرائى (وللبيض نزع الشيء من يد حائز) هذا احد قولين قال في النهاية وان قال القائم هذا ينازعنى فى ملكى وهو فى حوزى وقال الآخر هو فى حوزى وملكى صرفهما ولم ينظر بينهما فان جاء احدهما فزعم ان صاحبه عليه على حقه نظره وكلفه اثبات دعواه واحلفه وقيل اذا ادعى الحوز اخرجهم عنهما وقيل لهما من اثبت منكما حقا نظره وبالاول القضاء اه ونحوه فى الوثائق المجموعة قال فى القول الثانى وقيل اذا خيف بينهما التنازع والتضارب اخرجت من ايديهما وقيل لهما من اثبت حقه منكما نظره القاضى اه فجعل الثانى مقيدا بخوف التضارب خلافا لما فى النهاية من عدم تقييده بذلك وتعقب ابن عات كون القول المقيد بخوف التضارب مقابلا للاول ونقله عن ابن رشد ليس باختلاف بل يقيد الاول بما اذا لم يخش التضارب ولما اخرج من ايديهما فالقول الثانى تقييد للاول لا مقابل له اه بمعناه وهو ظاهر وقد تقدم ان كثيرا من اهل البوادر وغيرهم تكون الارض ونحوها بيد احدهما فيترامى عليها الآخر بالحرث فاذا رفعه ذواليد ادعى الآخر الآن انها بيده وفى حوزة فيقلب العمل والاثبات على الحائز اولا والوجه فى ذلك ما ذكره الناظم فيعقلها عليهما ويبحث عن كانت بيده قبل ان يترامى عليها هذا الذى حرثها الآن فاذا اثبت الحيازة احدهما او تبين له ان الحارث لهما انما يترامى عليها فى هذه السنة كلفه ببينة ملكيتها ولا ينفعه تراميه كما مر (هكذا منع والد فقير) قوله قال ابن عرفة النخ ذكر ابن عرفة ما نسب اليه اواسط ترجمة نكاح التحكيم وقوله وكذا اذا اراد ابو الزوجة ان يحبس شورتها النخ انظر نص ابن رشد فى ذلك باسوط من هذا فى شرحنا للتحفة قبل الاختلاف فى متاع البيت

واحلاف

ودفع لها ما تنجمل به فانه يفصل فى الاب بين ان يكون مامونا او لا قال

الطليطلى وقد شاهدت اقواما (١٦٣) وضعت عندهم ثياب بناتهم خوفا عليها فاكلوها وتعدروا لانصاف
لهن منهم لقلته ذات ايديهم

(واحلاف مطلوب) هذا تقدم عند قوله ومن يحلف بلا من له
العلا ان الزرقاني وغيره اعتمدوه وقد ذكرناه في شرحنا للتخفة في
باب اليمين وتقدم ايضا ان حسين بن عاصم كان يفعل (وقد قيل
في المعروف بالظلم) البرزلي عن ابن عرفة من عرف بالفساد يدعى
الى الحكم دون القضاة وان ادى الى غرم المال لان ما بيده من اموال
الناس والتباعات لا ملك له فيها فيست المال اولى به لان فساد
لا يكفه إلا الحكم من باب ما لا يتوصل للواجب إلا به اه قلنت
وهذا يقتضى ان القاضي اذا ثبت عنده ان هذا معروف بالظلم
والفساد وافشى ذلك عنده على السنة الناس فانه يامر حينئذ خصمه
ان يرفعه للحاكم ولا يقضى هو بينهما وحينئذ فليست المعرفة
بالظلم والفساد موكولة الى الخصم اذ لا يضبط امر بهذا وما من خصم
إلا ويزعم ان خصمه من اهل الظلم والفساد فيودى ذلك الى
تعطيل ابواب الشريعة نعم اذا فرضنا انه رفعه للحاكم فاغرمه مالا
وتجاوز فيه الحد ثم قسام يدعى على الشاكى انه ظلمه في رفعه
للمحاكم وانه علم انه يتجاوز فيه الحد فان دعواه على الشاكى لا
تسمع حيث كان معروفا بالظلم على المعتمد من اقوال ذكرها
بقوله وهل يصمن شاكيه لمغرم زائد على قدر الرسول ان ظلم او
الجميع او لا اقوال وهذا مستثنى من قولهم الظالم وان ظلم لا يظلم
الرخ لان الفرض ان هذا لا ينكف إلا بذلك (وشبه الذى قدمت)
من ذلك ما افق به البرزلي من جواز العقوبة بالمال كما مر اول
الفصل ومع هذا فان العقوبة بالمال على فرض جوازها لا ينبغي
تعميمها بل كثير من افراد الناس يمكن اقامة الحدود الشرعية فيهم
فلا تهمل في حقهم وكثير من الافراد لا يمكن الانتصاف منهم ولا
اقامتها عليهم فعقوبتهم بالمال اولى من الاهمال فهذا يختلف باختلاف
افراد الناس والغالب ان من سجن لاعطاء المال يمكن اقامة

في الدين ما ليس منه مبتدا خبره (بدعى ذميم مصلا) بالنصب حال من بدعى لوصفه او من الضمير

في ذميم (كما جاء عن خير الوري فاصلنه) اى فاعلم الجماعة من ذلك يعنى من قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم شر الامور محدثاتها وقوله صلى الله عليه وسلم من احدث في امرنا هذا ما ليس منه فهو رد اى مردود عليه ونحوها من الاحاديث فانها بظاهرها واردة على قول الاموى قضية برده واجب بان الاحاديث الواردة في ذلك ليست على اطلاقها بل مقيدة (١٦٤) بما اذا لم يكن لتلك البدعة

اصل في الشرع والا فلا تكون بدعة مذمومة بل قد تكون بدعة مدحوة كقول عمر بن الخطاب فيما احدثه من جمع الناس على امسام في تراويح رمضان نعمت البدعة هذه والى الجواب عن المعاصرة اشار بقوله (فقال تقى الدين) ابن تيمية (ذا) اى ذم البدعة (ليس مسجلا) اى مطلقا كيفما كان (ولكن) وصف الذم ثابت (لما) ليس استناد له يرى) في الشرع بان لم يقم عليه دليل شرعى (والا) بان قام عليه دليل يقتضى وجوبه ككتب العلم او نديه كما في الجمع المذكور فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان جمع بالناس ليلتين او ثلاثا واجتمعوا

الحق عليه اذا لم يخش من ذلك فتنة ونحوها والعمال اليوم يطلقونها ويعمونها في جميع الافراد رغبة في تحصيل المال وذلك خرق للشرعة والله تعالى اعلم (فشرعى عليه فعولا) قوله وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة الخ اشار به الى قول الشئ الحاصل ان البدعة على قسمين لغوية وهى التى تنقسم الى احكام الشرعية الخمسة وشرعية وهى محرمة او مكروهة فاللغوية اعم لان كتب العلم مثلا بدعة لغة وهو واجب شرعا وكذا الجمع المذكور مندوب شرعا وهو بدعة لغة وكذا التخييل هو شرعا مباح وهو بدعة لغة ومعنى كون ذلك بدعة لغة انه لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم ثم كان والشرعية في الحرام والمكروه وعليه فكل بدعة شرعية هى بدعة لغوية ولا عكس فان ما دل على وجوبه او نديه او اباحته دليل شرعى بدعة لغوية لا شرعية قال ونظمها ابن غازى فقال كن تابعا ووافقه من اتبع وقسم الخمسة هذا البسودع واجبة كمثل كتب العلم ونقط مصحف لاجل الفهم ومستحبة كمثل الكائنات والجسر والحراب والمدارس ثم مباحة كمثل المخلل وذات كره كخوان الماكسل ثم حرام كاغتسال بالفتسات وكاسيات عاريات مائسلات

في الثالثة حتى غص المسجد باهله فلم يخرج لهم وترك وقال خشيت ان يفرض فلما امن عمر ما خشيه رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع (ف) الجمع (شرعى عليه فعولا) وهكذا كل ما ثبت له اصل يقتضى الذم او الاباحة كمنخل الدقيق او الوجوب كما تقدم بخلاف ما اقتضى الشرع تحريمه كالمكوس او الكراهة كالزيادة على الصاع في الفطرة وبه تعلم ان اقسام البدعة خمسة باعتبار اللغة وعليه قول عمر واما باعتبار الشرع فقسمان لا غير والله اعلم

فالكانس

* فصل *

في ذكر مسائل جرى بها العمل بفاس (وفي البلدة الغراء) المشهورة (فاس وربنا يقي أهلها من كل داء) أي ضرر (تفضلا جرى عمل بالآي تأتي) أي في المسائل التي تأتي بخلاف المشهور (كما جرى) العمل (باندلس ببعض منها) (١٦٥) (فاصلا) أي يجعل اصلا وانما جعل ذلك اصلا وان كان

خلاف المشهور (لما قد فشا من

قبح حال وحيلة) أي لما فشا

أي شاع وكثر في الناس من قلة

الدين وكثرة التحيل على اكل

اموال الناس بالباطل (فيجئنا)

بالسين المهملته من خسرات

الكلب اذا طردته أي فيطرد

ويبعد المتحيل (الذي للغى)

عند الرشد (ينبغي توصلا)

بحمله على خلاف المشهور

حتى لا يتوصل الى ما قصده

بحيلته من اسقاط حق مثاله

ان يشتري شقة من اصل

ويخساف من الشريك ان

ياخذ بالشفعة فيعطى المسال

سرا ويشهد البائع انه تبرع

عليه فاصدا بذلك اسقاط الشفعة

لاذنه لا شفعة في الهبة على

المشهور فيحكم عليه بالشفعة

في التبرع وان كان خلاف

المشهور وقد ذكر الناظم جملة

فالكانس آلة الكنس وجمع الكناسة والجسر بكسر الجيم القنطرة
والمختل الآلة التي يخرج بها الخالة من الدقيق والخوان المائدة
ليس عليها طعام والفئات اجزاء الطعام وكاسيات على حذف مضاف
أي ولبسة النساء الكاسيات العاريات والمراد بذلك لباس النساء
الثياب الرقيقة الخفيفة النسج التي يظهر ما تحتها فهي كاسية
لوجود الثوب عليها عارية باعتبار ظهور ما تحتها ومعنى مائلات
أي منحرفات عن الشريعة بسبب هذا الفعل وزاد في الحديث
ميلات أي لقلوب الرجال

* فصل وفي البلدة الغراء *

اعلم ان العمل بمقابل المشهور لاحد امور ثلاثة اما لكونه الراجح
فهم يعبرون به لرجحانيته كما في قول نخ وهل يراعى حيث
المدعى عليه وبه عمل وفيها الاطلاق وعمل به واما لجرى العرف
به في ذلك البلد او في ذلك الزمان كمسألة الشروط في النكاح
تكتب على الطوع والعرف شرطيتها في العقد كما ياتي في قواه فاحمل
على الشرط النخ ومسألة الشفعة في التبرع وذات القروء ونحو ذلك
المشار اليه بقوله (لما قد فشى من قبح حال النخ) واما لمصلحة
عامة او سبب كذلك كغرم الراعي المشترك وبيع الصفقة وتاريخ
التسجيل ونحو ذلك ثم ان الوجه الثاني يتغير بتغير العرف والثالث
يدوم ما دامت تلك المصلحة وذلك السبب ومن الاول قولهم ان

من ذلك اذ قال (فمن ذاك) أي الذي جرى به العمل (الاستفسار) بالسين والراء وبالصاد واللام
والاول اشهر وهو استنهام الشهود الليف عما شهدوا به وان لم يكن فيه اجمال وهل هو من حق القاضي
او من حق المشهود عليه جعلوه عوضا عن التزكية التي هي الاصل في الشهود ولذا قال (والتزكيات
دع) أي اتركها مع ذلك لانها شهادة مدخول فيها على عدم العدالة إلا السلامة من جرحة

الكذب فلا بد منها كما مـ (نعم) اذا كان في اللقيف ذو مروءة (قد يزكى ذو المروءة) منهم (فاقبلا)
 ح رجوعا للاصل (وذات قروء في اعتماد باشهر) يعني ان المطلقة اذا كانت ممن تحيض وعدتها
 بالاقراء كما قال الله تعالى والاطلقات يتربصن بانفسهن ثلثة قروء فاذا ادعت انقضاء عدتها وانها
 رأت الحيضة الثالثة فالشهور انها تصدق فيما يمكن فيه ذلك ولو شهرا مخ وصدقت في انقضاء
 مدة الاقراء والوضع بلا يمين ما امكن ابن المحاسب وامكان (١٦٦) انقضاء الاقراء مبنى على
 الاختلاف في اقل الحيض والظهر

ضمن الاقرار كالاقرار على الشهور المعمول به وهو كثير (وذات
 قروء) قوله فيما يمكن فيه ولو شهرا الخ فان قلت كيف يتصور
 حيضها ثلثة في شهر مع ان اقل الطهر نصف شهر قلت كان
 يطلقها اول ليلة من الشهر وهي طاهر فتحيض وينقطع عنها قبل طلوع
 الفجر ايضا فتمكث خمسة عشر يوما طاهرا ثم تحيض في الليلة
 السادسة عشرة وينقطع عنها قبل الفجر ايضا وتستمر كذلك ثم
 تحيض عقب آخر يوم من الشهر لان العبرة في الطهر بالايام قاله
 الزرقاني قلت قال في مختصر المتطية عن مالك ولا تصدق في
 اقل من خمسة واربعين يوما وبه جرى العمل عند الشيوخ اه
 وعلى ما به العمل اليوم من انه لا بد من ثلثة اشهر تنتظر اقصى
 الاجلين فان حاضت ثلاثا قبل ثلثة اشهر انتظرت تمامها وان
 تمت لاشهر قبل ان تحيض ثلاثا انتظرت ما بقى لها ثم هذا ظاهر
 بالنسبة لما اذا ارادت التزوج واما بالنسبة لما اذا اراد ارتجاعها
 وادعت انها حاضت ثلاثا فيما يمكن ولو شهرا او خمسة واربعين
 على ما مر فانها تصدق وقد بطلت رجعتها ولا يفيدها تكذيبها نفسها
 لان هذا حق لله قوله خرق للاجماع الخ الاولى انه خرق للكتاب
 والسنة لان ذلك ثابت بهما لا بخصوص الاجماع (وترك لعان)

في العدة والاستبراء وجرى
 العمل بانها لا تصدق في اقل
 من ثلثة اشهر قال في ضييع
 عن ابن العربي عادة النساء
 عندنا ان تحيض مرة في الشهر
 وقد رقت الاديان فلا تصدق
 المرأة في اقل من ثلثة اشهر اه
 يعني وتصدق في ثلثة اشهر
 فاكثروا بد من سوالها فان لم
 تحض ثلاث مرات لم تخرج
 من العدة ولو انقضت الثلثة
 لاشهر او اكثر ولو اعتادت في
 كالسنة هذا مرادة وانها اذا
 ادعت انقضاء عدتها في اقل
 من ثلثة اشهر لا تصدق لانها
 تعتد بثلثة اشهر وان لم تحض
 ثلاثا وهي ممن تحيض كما هو
 ظاهر كلامه فان هذا لا قائل به

وجله عليه جهل وخرق للاجماع (وتاريخ تسجيل) اى ما شهد به القضاة
 على انفسهم (وشبهه تحصلا) كالحكام قال الغزنائي العمل ان لا يورخ ذلك وكتب عليه ظم جرى
 العمل بفاس بالتاريخ في ذلك (وترك لعان مطلقا) كان الزوجان عدلين ام لا (او) بتركه (لفاسق)
 فقط كما هو مذهب ابى حنيفة لا يمكن الزوجان منه إلا اذا كانا عدلين لقوله تعالى فشهادة احدهم
 اربع شهادات بالله فسمها شهادة والمذهب وان فسقا او قالا بكفرا واعترض على المصنف ايضا ما

قوله على سبيل الشك والترديد الخ قد يجاب عن ظم بان او
 بمعنى الواو والمعطوف عليه محذوف اى غير فاسق ولغاسق وهو
 تفسير لاطلاق وقوله وان الزوج يجلد الخ هو عطف على قوله
 بالمنع اى لا قائل بالمنع وبان الزوج يجلد ولا يمكن منه اذا
 طلبه وقوله محكمة اى ليست منسوخة وقوله ولولم تقم الزوجة
 كذا نستحسنا بلو لا غياثية وصوابه اذا لم تقم الخ وقوله عن ابن
 عرفة ولا نص في حكمه الخ زاد عليه والحق انه ان كان لنفى
 حمل وجب لئلا يلحق بنسبه ما ليس منه وإلا فالاولى تركه
 بترك سببه فان وقع سببه وجب الخ ثم وجدت نحوه في سراج
 ابن العربى ذكره في المعيار عنه ايضا قال ان شهادة الرجل على
 زوجته بروية الزنى مكروهة اذ لا تفيد اكثر من الفراق والفراق
 مع الستراولى اه وتاسل قول ابن عرفة ولا نص في حكمه مع
 قولها في اللعان يجب بثلاثة اوجه اما بنفى الحمل او ادعاء
 الروية الخ وقوله احياء سنة الخ اى احياء امر اذنت فيه
 السنة واباحتها لا انه مطلوب الفعل فهو كقولهم طلاق السنة كذا
 قال الشئ وقد يقال هو مطلوب الفعل في الحمل وكذا في الروية
 حيث جرى سببه لوجوب دفع معرفة القذف والمحدث كما
 لابن عرفة وعليه فيمكن ان يحمل قول ابن الهندي اردت احياء
 سنة اى امر طلبته السنة وارجيته لدفع المعرفة فلا يقال انما تستر
 بهذا الكلام قال البرزلى وقد وقع زمان الامير ابى يحيى وتلاعنا
 بجامع الزيتونة وقد وقع بعد ذلك مرة اخرى ولا غرابة في وقوع
 سببه في هذا الزمان لكثرة المفاصد نعوذ بالله من الفتن ما ظهر منها
 وما بطن اه قللت وقد وقع مرارا بعد الاربعين والمائتين والالف
 بجامع القرويين من فأس حرسها الله فما ذكره ظم من تركه
 مطلقا لا يعول عليه وقد اعترض سيدى احمد بن عبد العزيز الهللى

ذكره من جريان العمل بترك
 اللعان مطلقا او لغاسق على
 سبيل الشك والترديد بانه لا
 قائل بالمنع منه وان الزوج
 يجلد اذا قذف زوجته ولا
 يمكن من اللعان اذا طلبه
 والآية محكمة وما ذكره من
 الترك لعله لم يتفق سببه
 ولولم تقم الزوجة بحققها فياجب
 الزوج اليه ابن عرفة ولا نص
 في حكمه ابن عباس لا عن
 ابن الهندي فعوتب فقال
 اردت احياء سنة اندرست
 اه البرزلى قد اغنى الله عن
 بيانه بما ذكر في القرآن والستر
 اولى وانما تستر بهذا الكلام
 حين عوتب قسالة في الطراز
 وكانت ملاعنته بالمسجد الجامع
 بقروية سنة ثمان وثلاثين
 وثلاثمائة (و) جرى العمل

بترك (عهدة مملوك ببيع لتبطلا) اى العهدتان خ ورد فى عهدة الثلاث بكل حادث وفى عهدة السنة بجذام وبرص وجنون ان اشروطا او اعتيدتا فان لم يكن شوط لهما ولا عادة لم يقص بهما فهو جار على المشهور (كنوكيل عون من سوى امراة جرى) خدمة القاضى الذين يتصرفون بين يديه نوعان احدهما من له معرفة بمبادئ الخصام وفصول الاحكام وهم الذين يتوكلون فى المسائل المهمة والثانى من لا معرفة لهم بذلك وانما عملهم الاتيان بالمطلوب لا (١٦٨) غير وهؤلاء يسمون بالاعوان

ولم يجزى العرف بتوكيلهم الا ان يتوكل الواحد منهم المرأة او نحوها فى الشئ القريب (ولا قافة) اى جرى العمل بتركها فى مسالة الشريكين فى الكامة وطأها بطهر وغيرها من مسائل الاستحقاق ولعله لم يتفق او لم يوجد القايض (والفرج للنسوة ايجلا) المشهور ان المرأة مصدقة فى داء فرجها اذا ادعى عليها وفى بكارتها وقال سحنون ينظرها النساء وبه العمل لقلة امانتهن (نعم) جرى العمل بما ذكر (ك) ما جرى به (الذى يجزى من البيع صفقة بلا حاكم بيع الفضولى اشملا) ولم يشرح عليها الشارح وصورة بيع الصفقة ان تكون دار او عبد مثلا مشتركا بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثوه من اب مثلا او اشتروه او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافقه شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له الممتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

وقوله
بين رجلين او اكثر ملكوا ذلك دفعة فى زمن واحد بان ورثوه من اب مثلا او اشتروه
او وهب لهم فاذا اراد احدهم ان يبيع وكانت حصته اذا باعها مفردة ينقص ثمنها فله ان يبيع الدار كلها ويخير شريكه بين ان يمضى البيع للمشتري فيأخذ منه ما نابه من الثمن وبين ان يضم الجميع ويدفع للبائع حصته من الثمن الذى باع به والجارى على المنصوص فيمن اراد البيع ولم يوافقه شريكه ان يرفع للقاضى فيجبر له الممتنع ويبيعان دفعة واحدة بعد اثبات الموجبات لكن جرى

العمل بخلاف هذا وهو ان المالك للصفقة يبيع نصيبه ونصيب غيره ممن شاركه بدون رفع للحاكم وهو معنى كلام ظم كما جرى العمل ايضا ان المشتري يشترط على البائع ان لا يدفع الثمن إلا بعد كمال الصفقة ويكتب ذلك في الوثيقة وان ضم الصفقة على البائع فهو الذي يجرى على ذلك فان ضم شراكه انصرف المشتري ولا (١٦٩) عهدة عليه وان كملوا البيع دفع المشتري الثمن ومن ضم وباع بالقرب فلا كلام معه

وقوله واجازة ابن داود الخ بمثله اجاب ابن الحاج ايضا وبمثل الاول اجاب ابن رشد كما في الشارح والمعتبر المعمول به هو ما لابن داود وابن الحاج إلا انه غير مقيد بما لا يقبل القسمة وغير خاص هنا بمسألة الوصية المذكورة بل كل ما لا ينقسم او ينقسم يباع ويجعل ثمنه في حبس آخر كما في الشئ وغيره وقوله قبل هذا ويكتب في الوثيقة ان ضم الصفقة على البائع الخ من هنا تعلم ما يقع كثيرا في هذا الزمان من مواجزة المشتري للبائع بشئ زائد على الثمن ليضم له الصفقة فان تلك الاجرة تحسب من الثمن ولا ينفرد بها البائع ان امضى اشراكه معه اذ هو لا يقضى له بالا على شئ يجب عليه فعله اذ الواجب عليه لا يستحق عليه اجرا وبه كنت احكم وافتي غير ما مرة فان ضم اشراكه ولم يبيعوا فالظاهر انهم لا يجب عليهم ان يرفعوا له نصيبه في الاجرة لانه مقر على نفسه انها زائدة على الثمن فهو مواخذ باقراره وقد ذكر في الباب الثالث من الالتزامات ان الملتزم بكسر الزاى اذا كان يعلم ان الملتزم له لم يجب عليه الفعل فانه يلزمه ذلك الالتزام ويجعل على انه قصد الترغيب في اتيانه بذلك الفعل لان ذلك قرينة ومعروف اه وهذا ظاهر لو كان المشتري في هذا المسألة لا يتم بالنواطى مع البائع في ان ذلك من الثمن إلا لانه يرد ان يحاسبه به ولا يسميها اجرة لينفرد بها اذ ذلك الفعل الذي هو الضم او التسليم يجب عليه فعلا بدون اجرة والله اعلم وقوله واما الموصى

لاصيل للدخيل واختلف في تصفيق الورثة على الموصى لهم بالثلث حسبا فمنعه مجد ابن اسمعيل واجازة ابن داود وغيره ويجعل الثمن في حبس آخر إلا ان يقبل القسمة فيقسم ولا يباع الحبس كما في قحييس الجزء المشاع فانه يقسم فان لم يقبل ببيع وجعل ثمن الجزء في حبس آخر ندبا عند ابر القاسم وجوبا فيقضى به عند عبد الملك واما الموصى له ملكا فيجبره الوارث قطعاً واما ثبوت كون

ذلك المشتري مما لا يقبل القسمة وأنه مما يراد للاختصاص بالانتفاع به لا مجرد الغلة كالحمام والرحى
فليس العمل على واحد منهما بل الصفقة جارية فيما يقبل القسمة وما لا وكذا فيها هو من رباع
الغلة وغيرها وجه الآخر بأن رباع الغلة لا يخط ثمن بعضها عن جملتها بل ربما كانت الرغبة في
البعض أكثر قاله عياض عن ابن رشد قال ابن عرفة عقبه (١٧٠) والمعروف أن شراء الجملة

أكثر ثمنًا في رباع الغلة وغيرها إلا أن يكون عندهم وأن كان فهو نادر لا حكم له ومن الشروط أيضا أن لا يبيع المالك للصفقة حصته وهذا التبعيض يصدق بوجوه أحدها أن يبيع حصته كلها مفردة ولا شك أن هذا رضا بالتبعيض فلا كلام له بعد الثاني أن يبيع بعض حصته ويترك البعض ثم يحتاج لبيع فيريد أن يصفق على الجميع ليزاد في الثمن فليس له ذلك لأنه اسقط حقه فيه لما باع بعض حصته الثالث أن يبيع حصته ونصيب بعض من شاركه كدار بين أربعة فأراد أحدهم بيع حصته ويجبر على البيع معه الشريك الواحد ليكون المبيع النصف فله ذلك على ما لابن الحاج وليس له ذلك على ما لابن رشد قاله

له ملكا النخ وقد يصفق الموصى له ملكا على الوارث لاتحاد مدخلهم لقول نخ وقبول المعين شرط فالملك له بالموت النخ وكذا رأيت في جواب لبعض المتأخرين وحد الصفقة الذي هو اتحاد المدخل صادق عليه وقوله عن ابن عرفة وإن كان فهو نادر لا حكم له النخ تأمل تعليله بالدور فإن الأولى أن يقول إلا أن يكون عندهم فالحكم مقصور على عادتهم وبلدهم ولا يتعدى إلى غيرهم والله أعلم وقوله ومن الشروط أيضا أن لا يبيع المالك للصفقة حصته النخ هذا الشرط معتبر وعليه فيقال قولهم لا يشترط إلا اتحاد المدخل أي وعدم التبعيض ولا يشترط غير هذين من الشروط الباقية وقوله الثاني أن يبيع بعض حصته انظر لو كانت دار بين ورثة ثلاثة وربعهما لأجنبي فاشترى أحد الورثة ربع لأجنبي واسقط غيره حقه في الشفعة ثم أراد هذا المشتري أن يصفق عليهم ومنعوه من ذلك لعدم اتحاد مدخله بالربع الذي اشتراه فالقول لهم إذ ليس له التصفيق ليربح فيما اشتراه وحده فإن أراد أن يصفق في غير الربع الذي اشتراه فكذلك أيضا كما يفيد ما أجاب به سيدى عبد الواحد الونشريسي ونقله الش وقوله فأجاب ابن رشد النخ لا يقال هذه المسألة هي التي تقدم فيما جواب محمد بن اسماعيل وغيره لانا نقول المسألة المتقدمة اتحاد فيها المدخل مع الموصى لهم حبسا وهنا ليس كذلك فإذ كان التبعيض حاصلا

الونشريسي ففي نوازل الاحباس من المعيار سئل ابن رشد وابن الحاج عن ربيع على محبس على قوم وبعضه مطلق ومعناه أن الربع المذكور بعضه محبس على قوم المحبس وأقاربهم والبعض الآخر ملك للورثة فأراد الذي له في المطلق حصته أن يبيع وأن يجبر من معه من الشركاء في المطلق أن يبيع معه لاستغزار الثمن فأجاب ابن رشد بأنه لا يجبرهم على البيع معه لأن التبعيض

حاصل على كل حال واجاب ابن الحاج باذنه يجبر من معه من الشركاء في المطلق على البيع معه من اجل ان يبعدهم سبب (١٧١) الى كثرة الثمن في حصته واذا باع حصته وحده قل الثمن فيها فهو ضرر عليه وقد قال

على كل حال وقوله وقد يقال لا يلزم من البيع على جميع الاشراك الخ هذا اعتراض على الونشريسي بان مسالة الدار بين اربعة ليست كمسالة الحبس المطلق حتى تجرى على حكمها لان الشريك للحبس المطلق لا يملك الصفقة عليه فالتبعض حاصل بما لا قدرة له على رفعه بخلاف مسالة الدار فللمصنف اختيار في التبعض وذلك من الترجيح بلا مرجح وللونشريسي ان يقول تعليل ابن رشد بان التبعض حاصل على كل حال جاز في مسالة الدار بالمساواة او بالاحرى وقوله واما المنع من البيع على جميعهم الخ يعنى في مسالة الحبس المطلق والضمير في قوله جميعهم يرجع للورثة وقوله واى فرق الخ هو احتجاج ظاهر لكن لا يلزم ابن رشد هذا الا لو قال بالجواز في هذا مع ان تعليلهم المتقدم يدل على عدم الجواز كما مر وقوله وهذا وجه رابع الخ الفرق بين هذا الوجه والوجه الثالث انه في الثالث يملك الصفقة على الجميع لكن اراد ان يصفق على البعض دون غيره بخلاف الرابع فانه انما يملك الصفقة فيه على من يريد التصفيق عليه ومنه مسالة الحبس المطلق خلافا لابن رشد وقوله وسواء باع الشريك اليه الخ الضمير في قوله اليه يرجع لشريك ايهم اى سواء باع الشريك الوارث لشريك ايهم او لاجنبى فعلى كل حال له التصفيق على الورثة الذين معه وقوله وانما وقع النظر الخ هذا وجه خامس في التبعض بناء على ان مسالة الدار بين اربعة تجرى فيها خلاف ابن رشد وابن الحاج كما قل الونشريسي والفرق بين هذا الخامس وبين مسالة الدار مع ان التصفيق انما هو على البعض فيهما ان البيع في مسالة الدار لاجنبى وفي هذه للبعض الذى لم

او لاجنبى ولا نزاع في هذين الوجهين وانما وقع النظر اذا باع لواحد من بقية الشركاء فقال الشيخ ميارة ان من جملة الشروط ايضا ان يكون البيع لاجنبى والا فهو تبعض للبيع لا تصفيق للبيع فلا

يجبر الشريك على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها كما لو كانوا خمسة فباع واحد منهم لثان صفقة فأراد الثالث الضم وامتنع الباقيان فلا يجبران على البيع أو الضم بل على الشفعة أو اسقاطها واحتج لذلك بما نقله من جواب لبعض المتأخرين في نصف (١٧٢) جناب بين ورثة اشترى

واحد منهم من آخر جميع النصف بحكم الصفقة فقام آخر وأخذ بالشفعة من يد المشتري في جميع النصف المبيع أولا فأجاب بأنه لا شفعة للقائم في نصيب المشتري من النصف المذكور وله شفعة ما يبيع من نصيب غيره ان لم يكن مانع من شفعته والشفعة ممن تجدد ملكه وكيف يشتري العاقل متاع نفسه من نفسه أو من بائع مقرر له بملكته قلت هذا توجيه لمنع القائم من اخذ الجميع وهو ظاهر ولا قائل به وقوله ان لم يكن مانع يقال له ان من المانع لاخذ جميع النصف ما عدى نصيب المشتري كون المشتري شريكا مستحقا للاخذ بالشفعة وترك للشريك حصته فيكون نصيب الباقيين بين القائم والمشتري على حسب نصيبهما وهذا الحكم هو الواجب في بيع الصفقة أيضا اذا اراد كل واحد

يرد التصفيق عليه وانما قلنا ان التصفيق في هذا انما هو على البعض لان المشتري هنا لا تصفيق عليه اذ يستحيل ان يشتري الانسان ملكه وقوله فأجاب بأنه لا شفعة للقائم الخ ما اجاب به هذا المحيب هو قول خ وترك للشريك حصته وقوله ان لم يكن مانع يعني من مقاسمة أو سكوت سنة أو مساومة ونحو ذلك وقوله يقال له ان من المانع الى قوله وترك للشريك حصته الخ هذا هو عين ما اجاب به المحيب فلو حذف تلك الجملة لكان أولى وقوله فيكون نصيب الباقيين الخ كذا في نسختنا وصوابه فيكون نصيب البائع وذلك لان الموضوع ان الباقيين لم يبيعا ولو باعا لكان نصيبهما مع نصيب البائع قبلهما بين القائم المرید للشفعة على ما مر لم ولناظم على ما للثمة وبين المشتري وهما حينئذ داخلان في لفظ البائع وان لم يبيعا وقاما مع القائم فهما داخلان في لفظ قائم ويقسم المبيع بينهم وبين المشتري على قدر الحصة وان لم يقوموا فهو محل النزاع فلا يجبران على البيع أو الضم على ما لم بل على الشفعة أو اسقاطها ويجبران عليه أو على الضم على ما للثمة وغاية ما تمسك به م تعبیر المحيب في جوابه بالشفعة دون الضم فقال له قد تعبيرة بالشفعة انما هو المشاكلة لما في السؤال وإلا فالاصل في التعبير ان يقول انه لا ضم للقائم في نصيب المشتري لان فرض السؤال ان البيع وقع صفقة وقوله لا على الضم أو الترك لو قال او البيع لكان اظهر وقوله ولا شك في الفرق الخ هو على حذف مضاف اي في عدم الفرق وبالجملته

من الشركاء ان يضم فان المبيع يقسم بينهم فصار المال في الجواب واحدا سواء عبر بما بالشفعة أو بالضم في مسألة الشركاء في نصف الجنان وحينئذ فلا دليل له فيها لما قاله في مسألة الخمسة من ان الباقيين يجبرون على الشفعة أو اسقاطها لا على الضم أو الترك ولا شك في الفرق

بين الامرين في هذه وما قاله فيها يحتاج الى نص واحتجاجة بقوله لان البيع اذا كان للشريك فالمسألة من باب التبعيض لا من باب بيع الصفقة يرد بانہ ليس كل تبعيض يمنع الصفقة كما في النصف بين الشركاء يبيع (١٧٣) احدهم لاجنبى ففى بيعه تبعيض بالنسبة لباقى الدار وهو نصف الشريك ونصف

بالنسبة لشركاء البائع فى النصف فكذاك هنا فى البيع تصفيق بالنسبة لمن عدى المشتري من الشركاء وتبعيض بالنسبة لنصيب المشتري فانه لا يشتري نصيب نفسه المملوك له واطلاق البيع عليه مجاز قريبته استحالة ذلك شرعا وعادة وموجب الصفقة هو ما على البائع من الضرر والغبن فى بيع حصته مفردة فاذا جمعها زاد ثمنها وهذا المعنى لا فرق فيه بين ان يبيع الجميع لاجنبى او يبيع لاحد الشركاء ما عدى نصيبه بل ربما كان هذا اغزر فى الثمن لان مالك البعض قد يعطى من الثمن ليكمل له ملك الجميع اكثر مما يعطيه غيره ونص المدونة وغيرها الذى هو الاصل فى الجبر على البيع شامل لما قلنا قل فى المدونة واذا دعا احد الاشراك الى قسم ما ينقسم

فما احتج به ميارة ليس صريحا فى النازلة وقوله كما فى النصف بين الشركاء يبيع احدهم الخ يعنى والنصف الآخر لا يملك الصفقة به كمسألة الجنان المتقدمة ومسألة الدارين اثنين مات احدهما وترك ورثة وليس مرادة مسألة الدارين اربعة لانه تقدم له اعتراضها على الوشريسى حيث قال وقد يقال لا يلزم الخ وعليه فقد يقال لا تقوم له حجة على م لان مسألة الدارين التى احتج بها لا يملك البائع فيها الصفقة على مالك النصف الآخر بخلاف مسألة النزاع فانه يملكها حتى على المشتري وقد صنف ما عدى حصته المشتري وبالمجمل فمسألة الدارين اربعة ان كان البيع فيها لاجنبى واراد ان يصفق على احدهم دون الباقيين فهى مسألة الوشريسى التى الحقها بمسألة الحبس المطلق ومسألة الدارين اثنين مات احدهما عن ورثة كمسألة الحبس المطلق فى ان تعليل ابن رشد يجرى فيها ايضا وان كان البائع فى الدارين اربعة احد الاربعة فهى مسألة النزاع ومنه نصف الجنان بين خمسة او نصف الدارين اربعة ونحو ذلك فان قلنا ان تعليل ابن رشد بان التبعيض حاصل على كل حال الخ جار فى مسألة الدارين اربعة قطعاً كما فهم الوشريسى فمسألة النزاع كذا ملك على ما لابن رشد دون ما لابن الحاج فما للثمة حينئذ جار على ما لابن الحاج وما لم جار على ما لابن رشد وان قلنا ان تعليل ابن رشد لا يجرى فى مسألة الدارين اربعة لوجود الفارق بين مسالتى الحبس والدار بين اثنين وبين مسألة الدارين اربعة فمتبقى

من ربع او حيوان او عرض وشركتهم يارث او غيره اجبر على القسم من اباه فان لم ينقسم ذلك فمن دعا الى البيع اجبر له من اباه ثم لا يابى اخذ الجميع بما يعطى فيه اه فقولها فمن دعا الى البيع اجبر له من اباه ظاهرة باع لاجنبى او لاحد الشركاء وقال ابن الحاجب ويجبر من ابى البيع فيها

مسألة الدارين اربعة ومسألة النزاع معرضتين للاجتهاد ولا دليل
 لم فيما احتج به من نصف الجنان كما مروته بنى اعتراضه على
 م على هذا الوجه وحاصله ان مسألتى الحبس والدار بين
 اثنين مسألة واحدة فى المعنى والدار بين اربعة ان كان البيع فيها
 للاجنبى او لاحدهم مسألة اخرى فى المعنى ايضا فان قلنا ان خلاف
 ابن رشد بحسب ظاهرة وتعليله يجرى فى مسألة الدارين اثنين
 لزم ان يجرى ايضا فى الدارين اربعة بقسميها كذلك او بالاخرى
 وان قلنا خلافه يجرى فى مسألة الدارين اثنين لوجود الفارق
 كما هو ظاهر بقيت مسألة الدارين اربعة بقسميها معرضة
 للاجتهاد إلا انه قد يقال مسألة النزاع التى هى البيع لاحد الشركاء
 غاية الامر فيها ان المشتري التزم النقص الداخل على البائع
 والمنتفع من البيع لم يلتزمه فيجب على التزامه معه او على البيع
 اذ لو فرضنا ان البائع باع لاجنبى وضم هذا المشتري ذلك لم يكن
 بد للمنتفع من ان يضم معه او يسلم البيع فهذا المشتري حينئذ
 (راى الامر يفضى الى آخره فصيّر آخره اولاً) وبهذا يترجح ما قاله
 ولا يبقى حينئذ معرضاً للنظر إلا مسألة الدارين اربعة ان وقع
 البيع فيها لاجنبى وقلنا ان تعليل ابن رشد لا يجرى فيها ويترجح
 فيها بحسب الظاهر عدم تمكينه من التصفيق لان عدوله عن
 تصفيق الجميع الى تصفيق النصف ونحوه مع كون تصفيق الجميع
 اغزر ثمننا بحسب العادة دليل على مجرد قصد الضرر بالمصفق عليه
 واعمال الحيلة عليه كما لا يخفى على منصف والله اعلم وان فرضنا
 ان بعض الناس قد يرغب فى شراء النصف مثلاً دون الجملة
 فذلك نادر والعادة تكذبه وعليه فمسألة الدارين اثنين مات
 احدهما عن ورثة كالتفق على تصفيق الورثة بعضهم على بعض
 دون شريك ايهم اذ لا يجبر الاصيل للدخيل وهى ترجح ما لابن

لا ينقسم لمن طلبه اذا كانت حصته تنقص مفردة لدفع الضرر بالشركة فالعلة هي دفع الضرر ولا فرق فيه بين الاجنبي واحد الشركاء وفي المختصر والمبيع ان نقصت حصة شريكه مفردة وفي التلقين فان اجابه الاخر والا اجبر (١٧٥) على البيع معه والحاصل ان التصفيق انما هو لاجل الضرر وهو يرتفع بكل من البيعتين ولا

الحاج في الحبس المطلق واما مسالة الدارين اربعة بقسميها فقد ابدينا فيها ما ظهر لنا فتامله منصفاً وقوله ولا كبير ضرر على المبيع عليه الخ الحق ان عليه في ذلك كبير ضرر اذ الغالب ان الممتنع من البيع او الضم انه لا قدرة له على الضم لعدم ما يضم به او لغلاء في المبيع ونحو ذلك فهو يريد ان يتمسك بحصته لما له فيه من المنفعة فيلتبس الوجه لعدم خروجها من يده بعدم اجمال البيع وهذا مشاهد في غالب الناس وقوله وخالفني فيها صاحبنا ابو حفص الخ يعني سيدي عمر الفاسي وله شرح على هذا النظم ولم يتعرض فيه للذاتة وتبع م ناظم العمل فقال
والبيع مهمي كان للشريك فهو تبعيض بلا تشكيك
وقوله في التنبيه الثالث اذا كان احد الشركاء غائباً الخ يعني وكذلك اذا كان محجوراً ولا ينظر حينئذ لكونه اولي ما يباع عليه لان البيع جبري ولا بسداد في الثمن اذا الغبن فيها لا يتصور كما قال ناظم العمل

والغبن فيها ليس ذا تصور لحاصل التخيير والتخيير
فان كان الشريك حاضراً وشيئاً وعلم وسكت قال ناظمه ايضا
والزم البيع ولا كلاماً ان علوا وسكتوا اعواماً
تنبيهه تقدم ان الشريك اذا رضى بتبعيض صفقته او اسقط الشفيع شفعته يجبر الدخيل للاصيل دون العكس قالوا الا ان يدعى الدخيل انه جهل كون الاصيل يصفق عليه فيكون عيباً وله القيام على البائع ان لم يعلم ان مدخلهم واحد او علم وجهل كونه وفي هذه المسودة من الافادة ما

في تحفة للاصحاب وزيادة والله اعلم (وقد خولف المشهور) ايضا (فيها) اي فاس (بزائد) متعلق بقوله (بخلع) اي في مسالة خلع المرأة زوجها بان تنفق على ولدها منه ازيد (على) اي من (الحولين) مدة الرضاع مذهب المدونة سقوط الزائد على الحولين وقال المغيرة واشهب وابن نافع وسحنون لا يستط

يصدق عليه واذا رد هذا المشتري ما اشترى على بائعه بالعيب المذكور
 اجبر البائع على البيع مع شريكه على ما هو لاصل في ذلك قاله
 ابو الضياء سيدي مصباح قال ابو الحسن علي بن عثمان الوائلي
 وبه سجلت الحكم غير ما مره وهو بين لانه اذا كان عالما بان
 مدخلهم واحد وعلم بان مطالب بالبيع صفقة فقد دخل على
 ذلك ورضى بالعيب وان لم يعلم بان مدخلهم واحد او علم وجهل
 الحكم كان من حقه ان يقسم بالعيب لان من حجه ان يقول
 اشتريت ليتقرر ملكي فاذا كنت مجبورا على البيع كان ذلك عيبا
 فان كان قائما خير بين الرد ولا مساك وان فات بحدوث عيب
 عنده خير بين ان يتمسك ويرجع بقيمة العيب او يرد ما نقصه
 العيب وان لم يعلم بكون ذلك عيبا حتى باع حصته مفردة فيتنزل
 المشتري منه منزلته انظر تمامه في تكميل المنهاج قلت وظاهر
 هذا ان الجهل بالحكم موثر كجهل بالسبب وقد قالوا المشهور ان
 الجهل بالحكم غير موثر كمكن المعتقد تحت العبد جاهلته ان لها
 الخيار بعقدها وكاسقاط الشفعة عالما بالبيع جاهلا بوجودها بخلاف
 الجهل بالسبب فهو موثر اتفاقا كمكن المعتقد جاهلا بالعقد او
 اسقاط الشفعة جاهلا بالبيع قال ابو عبد الله المقرئ والصحيح
 التفريق في الجهل بالحكم بين ما لا يخفى غالبا كجهل وجوب
 الحد في الزنى والشرب والسرقة وجوب الشفعة مع العلم بالبيع
 وبين ما قد يخفى كجهل المعتقد ان لها الخيار ولذلك علل ابن
 القصار المشهور بما اذا اشتهر ثبوت الخيار لها بحيث لا يخفى على
 امة واما ان امكن جهلها فلا اه قال في التوضيح لا قرب ان قول
 ابن القصار تقييداه وبه تعلم ان قول مخ في العيوب وخير مشروطته
 غيرهما الخ مبنى على تعليل ابن القصار ونحوه قول الميطني وان
 علم المشتري انه بيع سلطان او ميراث وجهل انه بيع براءة ارى

ان تكون له العهدة ومنه ما مر من انه اذا اشترى شقصا جاهلا بان شريكه بائعه متهدا مدخله مع بائعه النخ فتيين ان الجهل بالمحكم يفرق فيه كما مرو هذا ما وعدناك به عند قوله تأملا كلاما للنخمي النخ وبالمجلة فيبيع السلطان والوارث للدين بيع براءة في الرقيق من العيب فقط واما في غير الرقيق او فيه بالنسبة للاستحقاق فليس بيع براءة والمشتري الرجوع في مال لا يتام على المذهب باع للانفاق او لغيره خلافا للنخمي حيث قال اذا باع للانفاق لا يرجع إلا في الثمن ان وجده قائما وقد تقدم رده بانه اذا تبين انه يبيع للانفاق قد يكون المشتري جاهلا بانه مع ذلك البيان لا يرجع إلا بالثمن ومثل هذا الجهل كثير غالب فيكون معذورا وبان غاية المشتري انه امنه على الثمن وهم قالوا اذا امن لا ضمان عليه إلا ان يصون به ماله فيضمن في المصون كما قالوا عند قول نخ وضمن ما افسد ان لم يؤمن عليه النخ فاضف هذا الى ما تقدم وانظر تحصيل هذا فيما ياتي عند قوله وبيع رقيق بالبراءة النخ (كالرشد فاقبلا) قوله يمكن ان يكون مراده النخ قال ابن سهل من ابن العطار انما يكون للاب تجديد السفه على ولده قرب البلوغ واذا بعد ازيد من العام لم يكن له ذلك إلا ببينة تشهد بسفهه اى ويحكم الحاكم بسفهه اه ونحوه في المتيطة قائلا ليس للاب ان يحجر على ولده إلا باحد وجهين اما ان يكون سفهه حين الحلم او قريبا منه ولا يخرج حينئذ من حجرة إلا ان يرشده او يحكم الحاكم باطلاقه والوجه الآخر ان يكون للاب اغفل الحجر عليه حتى بعد من سن الاحلام فلا يكون له تسفيهه إلا ببينة عند الامام اه قلنت ويحتمل ان يكون ظم اشار الى ان المعتبر في الرشد والتسفيه هو الحال لا الولاية فاذا ظهر رشده وحسن تصرفه فلا عبرة بالولاية عليه كما ان المهمل اذا تبين سفهه بطل تصرفه وان لم يحجر عليه قال ناظم العمل

وصوبه غير واحد وبه العمل
(كالرشد فاقبلا) يمكن ان يكون
مراده الولد الذكر الذى له
اب اذا بلغ ولم يجدد عليه
الحجر وجهل حاله فعن بعض
المؤلفين ان تسفيهه جائز قبل
انقضاء عامين من بلوغه وقيل
يخرج بالعام ونحوه وقيل بمجرد
البلوغ وهو ظاهر ما في اول
النكاح من المدونة من قولها
اذا بلغ الولد ذهب حيث
شاء وقوله ابن ابي زيد انه
اراد بنفسه لا بماله قاله ابن
سلون

ويستفي الحجر اذا بدا الرشاد فمن تصرف مضى ولا فساد
وقوله لان المعمول به في الانثى النخ تامل هذا مع قول ناظم العمل
تخرج بالعامين من بعد الدخول جائزة لانفعال الرشاد تستول
فاما ان يقال انه لم يقف عليه او يقال ما قاله ناظم العمل ليس
عليه العمل الآن بل على ما قاله ابن رشد وغيره من ان العمل
انها لا تخرج إلا بمضى السبع (كخط) لا قرب ان يحصل على
ان الرفع على خط الشاهد او العاصي يثبت بالشاهد الواحد بلا
يعين كما نص عليه غير واحد منهم سيدي يعيش الرغاي في كواكب
السيارة وغيره (شفعة في تبرع) اي لغير ثواب والشفعة حينئذ
بقيمة الشقص ومحل وجوب الشفقة فيه على ما في ظلم اذا شاع
وكثر التحيل بذلك على اسقاط الشفقة ولذا قال ابن ناجي لما
ذكر القولين بالشفعة وعدمها وهو المشهور قال ومحل عندى ما لم
يتكرر من الناس التحيل على اسقاطها فيحكم بها وبه قال ابو عمر
الاشيلي النخ قال سيدي عمر فما قاله ابو عمر الاشيلي غير مخالف
المشهور بل هو جار عليه على ما ذكره ابن ناجي لانه قامت عنده
قرائن فالتحيل المذكور من تكرر ذلك بين الناس ونحو ذلك ولذا
قال هذه حيلة من حيل الفجار وبالجملة فمدار المسالة على تكرر
ذلك في الناس وقصدتهم اليه فان ثبت ذلك في زمن او بلد
فلا عمل على الشفقة وإلا فلا وما للنس من ان العمل اليوم على
المشهور لا يخالفه لانه حيث لا يتكرر التحيل بذلك في ذلك
الزمان او البلد وكذا اذا كثر التحيل على اسقاطها بالزيادة في الثمن
كان يشتري الشقص بعشرة مثلاً في الباطن ويظهر انه اسلمها له في
شقص ونحوها فاذا تم لاجل صير له الشقص في ذلك فلا يقدر
الشريك على الشفقة لغلو ثمن الشقص فيمكن من الشفقة حينئذ
بالثمن المدفوع راس مال لا بمثل الشقص ولا يقال اخذ العقار

وانما قلنا هذا لان المعمول به في الانثى انها تخرج من الحجر
اذا كانت ذات اب بمعنى
سبع سنين من دخولها وان
كانت مهملة فبتعيسها او
بمضى عام من الدخول وان
كانت ذات وصي او مقدم
قبالفك لا غير (كخط) اي
كجواز الشهادة على خط الميت
او العسائب من غير تفرقة
بين الاموال وغيرها خ وجازت
على خط مقر بلا يمين وخط
شاهد مات او غاب ببعد وان
بغير مال فيهما اه فهو جار على
المشهور (ووقف) يعني على
البنين دون البنات جرى
العمل بجوازه وهو احد اقوال
سبعة فيه (شفعة في تبرع)
تقدم شرحه

(كراء) اى وجرى العمل ايضا بالشفعة في الكراء قال الزرقاني وفيها صورتان احدهما دار مثلا مشتركة بين رجلين اكرى احدهما نصيبه والثانية رجلان اكثرى دارا ثم اكرى احدهما نصيبه فلاآخران ياخذ بالشفعة فيهما (١٧٩) لكن بشرط ان يسكن ما يسكن من دار او حانوت او رعى او

غيرها واما ان يشفع ليكرى لغيره
عن الشقص المسلم فيها فاسد لان شرط جواز قضاء السلم بغير الجنس ان يكون المقضى مما يصح ان يسلم فيه والعقار لا يسلم فيه بحال والفاسد لا شفعة فيه الا بعد فواته فيشفع بقيمته حيث لا حيلة في ذلك وحق الشفع ثابت بمجرد عقد السلم اذ يحمل الامر في ذلك على ان راس المال ثمن للشقص لا للشقص قاله اليزناسنى في شرح المحفظة قلت وكثيرا ما يقع ايضا ان يشتري الشقص منه سرا بعشرة مثلا ويشهدا في الظاهر انه باع له شقة ونحوها بمائة الى اجل فاذا انقضى الاجل صير له الشقص في المائة وهذه لا فساد فيها من جهة لاقتضاء وهي اكثر وقوعا وعليه فاذا مكنته من الشفعة فيشفع بقيمة الشقص لا بقيمة الشقة اذ قد يشاهدان على شقة قيمتها مائة او ما يقرب منهما والله اعلم (كراء) قوله بشرط ان يسكن هكذا في م عن المنجور ونحوه في حاشية الجنان وذكر ابن ناجى كما في ح ان العمل عندهم ليس هو على اشتراط ذلك قلت وهو ظاهر النظم هنا وظاهر اطلاق ناظم العمل ايضا تنبيه ذكر في المعيار عن العبدوسى فيمن اكرى حظا في حانوت مثلا وابى الشريك من الشفعة او الكراء للمكترى المذكور ما نصه انه يجبر على كرائها بالقيمة وبه جرى العمل قال وكان ابن علال والتازورى وغيرهما يجعلونه كالشريك في الارض اما ان يشعراواها او تحلى للكراء اه (وشرط نكاح) انظر شرح المختصر وغيره عند قوله او على شرط ينقض المقصود وقوله ينبى على حمله على

له ان يذاكرها بخلاف المتطوع لها خ وناكر مخيرة لم يدخل بها ومملكة مطلقا ان زادت على الواحدة ان نواها وبادر وحلف ان دخل ولم يكرر امرها يدها ولم يشترط في العقد وفي حمله على الشرط ان اطلق قولان الثاني لابن العطار والاول حكاة ابن فكهون وقال وهو الصواب (ولا خلطة) على المشهور

انه اذا انكر المدعى عليه انه لا يمين عليه حتى يثبت (١٨٠) الخاطئة بينه وبين المدعى

وجرى العمل بقول ابن نافع
انها تتوجه عليه بدون خلطة
قال ابن عرفة وعليه مضى
عمل القضاة وبه اخذ ابن
لبابة قال ابن الهندي وكان
بعضهم يتوسط في هذا فان
ادعى قوم على امثالهم لم
يوجبها وان ادعى على الرجل
العدل من ليس مثله كلفه
وابنائها وكان الغبريني يستحسن
الفرق بين المدعى على
المرأة فلا بد منها بخلافها على
الرجل ونحو هذا ما ذكره
ظم بقوله (لكن ببلدة) ابي
عمر (يوسف) بن عبد البر
وهي قرطبة (يخص بها) اى
بائنائها (ذات الحجاب وذو
العلل) اى الدعوة على المسرة
ذات الحجاب التى ليس من
شأنها المعاملات ودخول
الاسواق والرجل ذو الصفات
العلل يدعى عليه غير شكله
(وفي فاس اخصص) اثباتها
(بالنساء) اى بالدعوى على
النساء (ان ادعى عليهن
ذكران وفي الغير اهمل) جرى
العمل في هذا كله مضموما

الشرط الخ مما يبنى عليه ايضا انها اذا قضت في التمليك بواحدة
فقط فهي بائنة ان حاشاه على الشرط لانها قد اسقطت من
صداقها لذلك الشرط فصار خلعا وان حملناه على الطوع فهي رجعية
بلا خلاف كما في الفائق وينبنى عليه ايضا التزام الزوج نفقة
رئيسه او التزام السيد نفقة عبده فان حمل على الشرط فهو النكاح
قبل الدخول وثبت بعده مع سقوط النفقة من الزوج والسيد وان
حمل على الطوع لم يفسد وثبت النفقة عليهما (لكن ببلدة يوسف)
اشار به الى قول ابن عبد البر المعمول به عندنا ان من عرف
بمعاملة الناس مثل التجار فاليمين عليه لمن ادعى معاملته ومن
كان بخلافه مثل المرأة المستورة الحكيمة والرجل المستور المنقوص
من مداخلة المدعى وملابسته فلا تجب اليمين إلا بالخطئة اذ بنح
قلت ولعمري ان هذا هو الصواب في هذا الزمان القليل الخير
ولقد شاهدنا غالب سفلة الناس يدعى بدعاوى على المعلوم بالخير
والعدل مع بعده عنه وعدم مخالطة امثاله وملابستهم وليس غرضه
إلا لاذراء به وحط مرتبته حتى صار الدهات يلغنون السفلة
ذلك حتى انهم ربما ادعوا عليه بالتهمة بما فيه معرفة كالسرقة
والغصب ونحوها لسماعهم ان يمين التهمة تتوجه مطلقا على
المشهور المعمول به فينبغى لكل من راقب الله تعالى ان لا يمكنهم
من تحليفه بما يدعيه عليه من المعاملة في الفرض المذكور واما
ايمان التهم بما فيه معرفة فقد ذكر العبدوسى وغيره انها لا تتوجه
إلا على من يشار اليه بمثل ذلك ولا تتوجه على المشهور بالفصل
اتفاقا بل يودب راميهم بذلك وقد غلب على الناس اليوم عدم
الفرقة بين ذوى المروءة وغيرهم فقول الناظم (وفي فاس اخصص
بالنساء) الخ اى اخصص في فاس اليوم العمل المذكور بالنساء
وينبغى ان اهل المروءة مثلهم في الدعاوى التى فيها معرفة كما مر

ارادة

(الى غير هذا من امور) جرى العمل بها بفلس وقد اعتنى بجمعها



الامام ابو زيد عبد الرحمن الفاسي رحمه الله فنظمها وشرح نظمها وتبعه غيره (وقصدنا) بما ذكرنا منها (اراءه مبنى لليب لينبلا) (١٨١) اى والمقصود ان ينظر الحاذق اللبيب في تلك المسائل وما احتوت عليه من مصالح عامة

لاجلها عدل عن المشهور الى غيره ليقس عليه (فان قيل ان البعض مما ذكرته ضعيف) قال الناطم في طرة نسخته كالا حلاق بالطلاق ونزع الشئ من يد حائزة قبل ثبوت موجب ذلك قلت (نعم) وضعيف كما

قلت (لكن على العرف عولا) فانه اصل من الاصول

* فصل *

والعرف المجارى بين الناس في موضع التداعى يمين اللفظ المجمل في الوثيقة اولفظ الشاهد او احد المتداعيين ويخصص العام ويفسر المبهم ويقيد المطلق والى ذلك اشار بقوله (بيان) لاجمل وهو ما لم تتضح دلالة (وتخصيص) لعمام وهو لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر (وتفسير مبهم) اى مغلق لا يفهم معناه (شهيد) فيه حذف العاطف والمضاف اى وتفسير لفظ شهيد ادى به او تلقى منه ثم مات او غاب

(اراءه مبنى) اى تنبيه لليب على بيان هذه الاحكام وما اعتبر فيها من المصالح ليتسع فهمه في الشريعة ومعرفته العلل ومدارك لاحكام فيكون نبیلا نجیبا (لكن على العرف عولا) اى فاذا كان يرجى ان المحالف ينكل عن اليمين بالطلاق عرفا اى غالبا ويتكبرا على اليمين بالله فعمل على هذا العرف والغالب وهكذا

* فصل *

(بيان) هذا مع ما عطف عليه مبتدا خبره لعرف جرى اى وقع ولو ادخل الباء على عرف مكان اللام لكان اظهر قاله الش وقولته والجملة خبر الخ فيه تجوز لان الجور المتعلق بالاستقرار لا يسمى جملة بل شبيه بها والمعنى ان العرف يمين المجمل في لفظ المتعاقدين كما اذا تبايعا بدراهم وفي البلد سكك فانه يعطى من السكة التى العرف والغالب التعامل بها او قال في الوثيقة شرى فلان من فلان لان لفظ شرى يطلق على البيع والشراء او اشهدنا الغريم حوله ان بذمته كذا فان لفظ غريم يطلق على المدين ورب الدين فاذا جرى العرف باستعماله في احدهما خاصة فان لفظ الموثق يحمل عليه واما العام فكقوله حبست على اولادى الموجودين لى او بعث من ولد لى او حبست عليه ونحو ذلك فاذا كان العرف مثلا ان الولد انما يطلق على الذكر دون الانثى مثلا فانها لا تدخل وهكذا والمبهم قريب من المجمل او عينه وكذا المطلق فاذا تعذر استفسار الشاهد لغيته او موته فانه يقضى بما هو العرف (شهيد) جعله ت على حذف مضاف وابقاه م على ظاهرة وكان ظم حينئذ اطلق فاعيل واراد به المصدر اى شهادة

(وتقيد ل) اجل (عرف جرى حالا) جمع حلية حال من فاعل جرى والجملة خبر عن قوله بيان وما عطف عليه والمعنى ان بيان المجمل مثلا كائن او يكون لما تقرر من العرف المجارى حال كونه كالحلية



المتمم بها (به) اى بذلك العرف (الحكم والفتوى) بفتح (١٨٢) الوار والفاء لقوله من لام

فعلى اسمائى الواو بدل باء واما

كانت لعرف وذلك فى ابواب كالاختلاف فى متاع البيت وكشهادة
القطم والعقود لمن ادعى الحائط وشهادة الرهن فى قدر الدين ونحو
ذلك (ذى عرف صحيح) قول ثم لازم الخ فان اللازم لا يمين
فيه على فرض وجوده على انه ما من عرف الا ويمكن مخالفته
ولذا وجبت اليمين كما قال (وكملا باحلاف) فالظاهر حينئذ ان
الوار وبمعنى او وان متعلق صحيح محذوف اى صحيح فى الغالب
وقوله وغالب المعطوف اى او فاسد فى غالب والضمير فى قوله
ففساده يرجع لغالب الفساد وقوله والغالب الخ الوار فيه داخله
على ما بعده اى واجعل الرهن من الغالب حال كونه مثالا له
وتكون هذه الفروع كلها مثالا لما غلب فساده وترك التمثيل لغالب
الصحة كالنكاح والبيع ونحوهما لكثرة لانها الاصل فى العقود الخ
وفى البت مدعى الصحة ان لم يغلب الفساد واما ما
قاله الشئ وتبعه ثم من ان قوله ففساده بالجعل الى قوله والغالب
الخ هو مثال للفساد دائما فغير ظاهر لانها بالضرورة قد تكون
صحيحة ولا يمكن القطع بفسادها فى كل عقد وما ذكره ظم فى
الرهن انما هو اذا لم يعاين دفع السلعة والا فليقول لمدعى الصحة
قال ناظم العمل

واوجبوا اليمين مهمى يدعى فى الرهن ان الدفع ليس السلعة
فالوقت لا تكفى فيه المعاينة الخ انظر شرحه وهذا كله اذا
ثبت العرف بغلبة الفساد واختلفا فى الصحة والفساد فى هذه
الامور ونحوها واما ان اختلفا فى اصل العقد فالقول لمنكره اجماعا
وان ادعى احدهما البيع وادعى الآخر العارية فالقول لمدعى
العارية كما فى التبصرة وغيرها وفى الورقة الرابعة عشرة من بيوع
البرزلى اعنى اختصاره ان من ابتاع طعاما الى اجل فلها حل للاجل
قال المشتري هو سلف فالقول لمدعى السلف قول واحد وان

الفتيا بالضم فبالياء على الاصح
(فان صح) اى ثبت (ماجرى
به العرف فاحكم) به (ناظرا)
فيه ومتاملا (ومتخللا) مميزا
(صحيحا) وهو ما وافق الشرع
(وضدا) وهو ما خالف الشرع
فالغ (والذى هو غالب) اى
الذى يقع على الوجهين موافقا
للشرع ثارة ومخالفا اخرى فاعتبر
الغالب منهما (فاعط لكل) منهما
(ما اقتضاه) فمن وافقت دعواه
العرف اجعله له كشاهد (وكملا
باحلاف ذى عرف صحيح)
لازم (وغالب) اقتضى ذلك
العرف اللازم او الغالب الصحة
او الفساد ولم يمثل ظم لما يقع
صحيحا دائما او غالبا لكثرة ومثل
للفساد دائما او غالبا فقال (ففساده
بالجعل والمحرث) اى المزارعة
(مثلا وبيع ثمار) اشتمل عليها
حائط (بعض انواعها بلا بدو) اى
لم يبد صلاحها ولا هو تابع لما بدا
صلاحه كعنب وثين وزيتون وهو
متاخر الطيب منهما و (غراس)
اى والمغارس (منه) وظاهرة ان
هذه الامور كلها لا تقع الا

فاسدة وهو بعيد ولكن الفساد فيها اكثر من غيرها الذى جعله غالبا كما قال (والغالب) ادعى

ادعى احدهما القرض وادعى الآخر الوديعة فهو قول مخ او قال
قرض في قراض او وديعة الخ وان قال له اعطني ثمن الثوب
الذى بعث لك فقال ما بعثنيه وانما امرتني ان نبيعه لك فاقترص
في المتبعية في باب القراض على ان ربه مصدق في البيع يمينه
ويغرم المشتري قيمته على الصفة التي وصفها ونحوه في اجوبة
ابن رشد قال لا نهما اتفقا على صحة العقد اه فتامله مع ما تقدم
من ان القول لمنكر العقد اجماعا وانظر شرحنا للتحفة في اختلاف
المتبايعين وانظر نوازل الدهاوى والمصنوعات من الدرر المكنونة
(والثنيا) فان الغالب فيهما الفساد والقول لمدعى اشتراطهما في
العقد ويسميهما العامة اليوم بيع واقالة وما في نظم العمل والتحفة
من ان القول لمدعى الطوعية خلاف المعتمد كما لابن رحال في
حاشية التحفة واختاره في شرحها ايضا وبه افق المجامعي
قالا راى فيها تابع لراى بعض شيوخنا رحمهم الله وانه متى ثبت
رسم لاقلالة ولو بصورة التطوع فهو محمول على انه شرط في نفس
العقد وقول المتبعية ما لم يقل ولا ثنيا ولا خيار ذلك عرف زمنه
اذ لا تعرف عامة زماننا الثنيا بل الشهود يجرون المساطير من غير
تحقيق لمعنى ما يكتبون اه وقال ابن رحال في شرح المختصر على
قوله يبغي ان يقرأ الرسم على من ادعى الفساد فان فهم معنى قول
الموثق ولا ثنيا ولا خيار فذلك وان لم يقرأ عليه حتى مات او قرئ
ولم يفهم معنى ذلك فالقول لمدعى الفساد الخ ما نصه وقولهم
ينبغي حقهم ان يقولوا يجب قال وكذلك البيهقي المقصودة للثوثق
في الوديعة والقراض ونحوهما وفي نوازل سيدى عيسى السجستاني
ما سئل عن حكم الثنيا هل الغلظة فيها للبائع لانها في معنى
الرهن الذى ليس الدين فيه من بيع وما حكمها ان مات المشتري
قبل ان ياخذ البائع بالاقلالة قال في الجواب ما حاصله

فيه الفساد (اجعلنا له) مثالا
(الرهن) فانه كثيرا ما يشترط
غلظه او بيعه عند اجل بلا
مشاورة او تبقى الدار مثلا تحت
يد الراهن ويعطى المرتهن
الكراء الى ان يرد له دراهمه وما
هو الا سلف جر نفعا (والثنيا)
فيكتبونها طوعا وهم قد
دخلوا عليها و (قراضا) يكون
بالعروض مثلا (وشركة) بالتجبر
او بالذم او غيرها (كذا الشبه)
كالصرف والمبادلة والصلح
والمراوحة وغيرها مما (لويحكى)
لكان مطولا فيكفى اولى الالباب
اي اصحاب العقول الكاملة
(ومء) اي اشارة وما كوضع
اشاركا وما (بحاجب) ثم اخبر
بانه اراد ان يتكلم على شئ من
مسائل التوثيق فقال (نعم)
لذوى التوثيق ابغى تحولا

الظاهر في بيع الثياب انه رهن عندهم وعليه فالغلل فيما ليس فيه الدين من يبيع لا تطيب للمشتري ويدل على انه رهن عندهم انهم يعتقدون بقاء المبيع على ملك الراهن وانهم يبيعونه تحت يده وان كان هذا فاحكام الرهنية جارية عليه ثم اذا كان النزاع في كون الاقالة شرطا فالقول لمدعى الشرطية لانه الغالب واذا كان البيع فاسدا فللوثة القيام اه من نوازله واجاب ايضا عن مثلها بما نصه الذي افق به في بياعات نواحي سوس وجبال وردنا انها رهون لانهم يعتقدون بقاءها على ملك بائعها ويطلبون فيها زيادة الاثمان والمبيع بيد مشتريه فاذا كان هذا فلا تفوت ببيع الثاني بل هو على ملك الاول إلا ان رضى باعضاء البيع فيها والسلام اه قلت ولعمري ان هذا هو الحق فيما يفعله الناس في بلدنا وزمننا هذا حتى ان كثيرا منهم يطلق عليه لفظ الرهنية ويدل عليه ايضا انه يبيعه باقل من قيمته بكثير واذا كلم في ذلك قال انما هو رهن وكتب البيع والطوع بالاقالة انما هو من حيل الموثق ليتوصل الى ما لا يجوز بصورة المجاوز فالصواب انها رهون والغلة فيها للبائع ولا يبطل حق ورثة البائع فيها بهوت المشتري ثم اذا فرغنا على انها ليست برهن بل بيع فاسد فاذا امضى البائع البيع فيها بعد مدة فقال ابو الحسن المنصوص ان كل فاسد لا يصح فيه امضاء البيع إلا بعد فسخ العقد الاول واذا لم يتعرض لفسخه فسخ الثاني وبقي العقد الاول على فساد اه ثم محل كون القول لمدعى الشرطية ما لم يبعد ما بين البيع والاقالة كالشهرين والثلاثة وإلا فالامر في ذلك على الصحة لان الغالب ان لا يصبر البائع بعدم كتب الاقالة الى مثل هذا الزمان فيما يظهر والله اعلم

* فصل *

(تنبيه) اى استيقظ (اذا) اى يا صاحب (التوثيق) من وثق الشيء اذا شده وربطه والوثيقة تربط المتقاعدين لما التزمه او احدهما والمعنى كن ايها الموثق ذا يقظة وفطنة وفباهة حتى لا تقع فيما يضر بك او بالشهود عليه او له والمغفل لا تجوز شهادته إلا فيما لا يلتبس وعلم التوثيق صناعة شريفة وبصاعة منيفة تحفظ بها دماء المسلمين واموالهم وتصان اعراضهم وانسابهم إلا انها اليوم استحالّت الى فساد كما قال الامام ابن عبد السلام وبالجملة فالخطط الشرعية في زماننا اسماء شريفة على مسميات خسيصة قال مالك ولا يكتب الوثائق بين الناس إلا عارف بها عدل في نفسه مأمون لقوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل وليكن سالما من اللحن ذا خط بين يقرأ بسهولة والفاظ بينة غير محتملة ولا مجهولة (واعمل بما يرى من الكتب قاضى الوقت) بما يرى من (الترك واقبلا) منه ذلك ولا تخالفه ولا تتعرض عليه ثم (١٨٥) ذكر مسائل كان نهى عنها القاضى في زمانه وهو ابو عبد الله الكناسى اليفرىنى وذلك في

اواخر المائة التاسعة ومسائل

كان امر بكتبتها فقال (فمن

* فصل *

ذلك عيب الربع) اى الدار

ونحوها (يكتب في) رسم

(الشرا) بعد ثبوته بآرباب

البصر وتعيينهم له وببيان

قدره ومبلغه ويسطر ذلك

في وثيقة اخرى ثم يكتب

(فمن ذاك عيب الربع) قول ته ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها الخ ومحل لزوم هذا اذا لم يعظم العيب وإلا فله القيام وان تطوع باسقاطه بعد العقد انظر ما تقدم في التنبيه الثانى عند قول ظم تأملا كلاما للخمى بذا ومسألة التوكيل الخ وان تنازعا في كونه شرطا او طوعا والعادة اشتراطه فاجره على قوله فيما مر فاحمل على

الشراء تحتمه في وثيقة اخرى ويحال عليه وان المشتري رضى بتلك العيوب ودخل عليها فلا قيام له بها ولا للبائع وليس العمل اليوم على هذا وانما يكتب في وثيقة البيع نفسه ان المشتري دخل على عيب كذا بعد ان رآه واطلع عليه ان كان هناك عيب او انه تطوع بعد تمام البيع وانبرامه انه لا يرجع بعيب يجده في الدار مثلا ولو اتى على تسعة اعشار قيمتها (ونسج طلاق) امر بكتبة (في الصداق) يعنى اذا ارادت المطلقة ان تتزوج فلا بد ان تاتى برسم الطلاق وينسج (مكمل) اى بنقل شهوده علامتهم ان وجدوا او الرفع عليهم ان فقدوا (ومن بعده) اى ومن بعد كتبه مكمل (فاشهد) اى اكتب شهادتك بالنكاح هذا معنى كلامه وليس مراده ان الطلاق يكتب في رسم الصداق لاول لان الغالب كونه عند الزوجة فلا يتمكن الزوج منه عند طلاقها إلا ان تكون هي الطالبة لذلك ومما امر ايضا بكتبه في الصداق الواجبات لنكاح اليتيمة كما اشار له بقوله (كذا السبب) اى سبب انكاح اليتيمة (اكتب قبيل نكاح واكتبه مفعلا) بكسر الصاد اوفتحها حال من الفاعل او المفعول

(بعقد نكاح البكر) اى فيه فان كان لها وصى نسخ رسم الايصاء اولا وان كان لها مقدم قاض نسخ رسم التقديم وهذا على انه كالوصى فى جميع الامور النكاح وغيره وهو ما فى ارخاء الستور من المدونة والذى به العمل هو ان القاضى يزوجهما فيكتب ح ثبوت يتمها واهمالها وغير ذلك مما ذكر فى شروط انكاح البكر اليشيمة البالغ وغيرها (إلا) البكر (التي لها اب علم) اى معلوم معروف انه ابوها لا من قوله فقط او من قولها فكثيرا ما يدعى زوج كالم او الكافل انه اب وليس به (حتى بلا غيبة) اى حاصر (فلا) يحتاج فيه لكتب شئ قبل الصداق واما التي لها اب غائب فلا بد من اثبات غيبته وبيان بعدها او قربها ليعلم من له العقد عليها من قريب او حاكم مخ زوج الحاكم فى كافر يقيمة وان اسر او فقد فلا بعد والحاصل لا ينبغي ان يشهد فى النكاح على الولي إلا بعد معرفة ولايته ولو بالولاية العامة لقولها من لا ولي لها فالحاكم (طلاقا ثلاثا فى الزمان لتكتبن) اى اذا شهدت فى طلاق ثلاث فاكتمنه فى زمامك واحفظه عندك فان المطلق ثلاثا قد ينسدم فيذهب الى عدلين فيشهدهما انه طلقها طلقه واحدة خلعية ثم يقوم بذلك الرسم ويراجعها (١٨٦) وقد نزلت وما قام بالشهادة

الثانية حلفهما القاضى انهما لم يقع بينهما غير تلك الطلقة الواحدة وتراجعا فسمع بذلك شاهدا الثلاث فاخرجها براءة الثلاث من زمام القضاة ففرق بينهما وادبا بما يليق بهما واستفيد منه حلف الزوجين

عند المراجعة ولعلمه مع الاسترابة والله اعلم (كذلك حرام) اى الطلاق للشاهدين يلفظ الحرام اكتبه ايضا فى الزمان وهذا على المشهور من ان اللازم فيه الثلاث لا على ما جرى به العمل (و) الطلاق (الذى قد تكملا) به الثلاث وهى الطلقة الثالثة اكتبها ايضا وكذا الطلاق بلفظ البتة وكل ما يلزم فيه الثلاث (ولا سيما ان كان) يعنى التحريم (فاعلم موبدا) كما لو فرق بينهما لاجل رضاع او نكاح فى العدة ودخل بها (وبادر) ايها الشاهد الموثق (بكتب الرسم) اذ قد يعرض عارض من مرض او موت او غيبة او نسيان فيضيع الحق وقد التزمت حفظه بشهادتك واذا كتبه وغاب عنك ربه ثم جاءك بعد مدة وقد نسيته او محله (افتش) عليه (محسبلا) قائلا حسبي الله (بلا اجرة) تاخذها ثانيا على التفتيش (يكفيك ما قد شرطته من الاجر بدع) ان كنت شرطت شيئا فان دخلت على عدم التعيين واعطاك اجر المثل فخذة (واقبله ووصلا) كالا من المشهود له وعليه حقه ولا تطلب زيادة حيث لا بخش كما فى هبة الثواب ونكاح التفويض (اذا لم يكن شرط وفى بخش) اى اذا نقصك من اجرة المثل (فاطلين) وفاعها (بفرق وحفظ المروعة واجملا) اى كن

للساهدين فلا مفهوم للثلاث حينئذ فيما مروا للحرام بل اليمين
كذلك على ما به العمل من لزوم طلبة فيه (وبيع رقيق بالبراءة
فاكتبن) ظاهرة كان البائع حاكما او وصيا او غيرهما وهو كذلك لان
مبنى الوثائق على قطع النزاع فان لم يكتب في الوثيقة ان البيع على
البراءة فبيع الوارث والوصى والحاكم محمول على البراءة في الرقيق فقط
كما قال مخ ومنع منه بيع حاكم ووارث رقيقا فقط الخ وهذا كله
بالنسبة للرد بالعيب واما بالنسبة للاستحقاق في الرقيق والاستحقاق
والرد بالعيب وغيره فالعهدة في مال لا يتام ان كان لهم مال فان هلك
مالهم ولم يبق شئ فلا شئ على القاضى والوصى وتفصيل اللخمي
بين البيع للانفاق فالعهدة في الثمن فقط ان كان قائما او للتجارة
فالعهدة على الوصى كالوكيل المفوض اليه يرد بانه في مسالة
لانفاق صون به ماله فالعهدة عليه في ذلك المال المصون كما
مرت الاشارة اليه آخر مسالة الصفقة وعند قوله تاملا كلاما للخمي
الخ ولا يقال انه شرط وبين انه يبيع للانفاق وانه ان استحق
بعد انفاقه الثمن لا شئ له لانا نقول هذا من البراءة في غير
عيب الرقيق وهي لا تنفع كما يفيد اطلاق مخ وغيره ولان اشتراطه
ذلك يعود على لا يتام بخس حتى انه لا يشتريه منه على ذلك
الشرط إلا القليل ولانه اذا اقتصر في البيان على قوله انه يبيع
لنفتهم ولم يزد انه اذا استحق لا رجوع له يكون مدلسا والمشتري
قد لا يعلم ان ما يبيع لنفقة لا يتام لا رجوع فيه بعد الاستحقاق
والعيب ولم نر من يعتمد كلام اللخمي من قضاة زماننا في هذه
المسالة ولذا قلنا فيما مر الواجب التمسك بكلام المدونة واما ان
اتجر لهم فالعهدة على الوصى فان غرم رجوع في مال لا يتام ان كان
لهم مال وللا فلا يتبعهم بشئ وليس معناه انه لا يرجع في مال
لا يتام وان كان لهم مال كما قد يتبادر لان الوصى مأمور بالشجر

جميلا اى آتيا بمسا يجمع
اى يحسن من ترك العنف
والضجر ورفع الصوت فان
الم نصب يابى ذلك وفيه تلميح
لقوله صلى الله عليه وسلم ما
قدر يابى فاتقوا الله واجملوا في
الطلب قال ابن عرفة وللعلماء في
اخذ الاجرة على الشهادة اختلاف
والصحيح الجواز وبه استمر العمل
في مشارق الارض ومغاريها
(وبيع رقيق بالبراءة فاكتبن
من العيب) اى مما امر به
ان بيع الرقيق يكتب على
البراءة من العيب فلا يرجع
فيه بعيب قديم لان ذلك
اذا دخل المتبايعان عليه كان
اقطع للنزاع وابتعد من الخصام
والاختلاف في قدم العيب
وحسب ذلك

لهم وكل من فعل ما امر به شرعا لم يضمن فتحصل انه ان اتجر لهم فالرجوع في مالهم ان كان لانه ان عدم الوصى رجع في مالهم ايضا فان لم يكن لهم مال غرم الوصى ان كان له مال وللا اتبعته ذمته بخلاف مسالة لانفاق فان الوصى لا يغرم ان لم يكن له مال فضلا عن اتباع ذمته بل ينظر فيمن صرف له ذلك الثمن على ما مر له تفصيله هناك فتامله تنبيهه قال في الخطة في فصل مسائل من احكام البيع ما نصه

وكما القاضي يبيع مطلقا ببيع براءة به تحقه
ونحو قوله في نظم العمل المطلق
ما باعه السلطان من مال السفينة

بيع براءة فلا عهدة فيه

وشرحه بما في التيطية بقولها واما ما باعه السلطان على مفلس او في مغنم او لقضاء دين او وصية او على صغير فهو بيع براءة وان لم يشترطه وليس للمبتاع رده بعيب قديم ولا في ذلك عهدة ثلاث ولا سنة هذا هو المشهور وبه العمل اه قال اعني ناظم العمل المطلق بعد نقله ما مر عن التيطية ما حاصله فمرادنا بالعهد المنفية في البيت عهد لاسلام وهي درك العيب والاستحقاق اه وفيه نظر فانه في التيطية خصص ذلك بالعيب وعهدة السنة والثلاث وايضا فانه زاد بعد ذلك ما نصه فان قلنا المشهور المعمول به فهل يكون بيع السلطان ببيع براءة في كل شئ او في بيع الرقيق خاصة في ذلك روايتان من مالك رواية ابن حبيب انها عامة في كل شئ ورواية ابن القاسم واشهب انها خاصة بالرقيق اه بنح فتعين صرف التشهير والعمل لرواية ابن القاسم وعليه قول خ اذ قال ومنع منه بيع حاكم النج فصار عهدة الاستحقاق في الرقيق وعهدة الاستحقاق والعيب في غيره لا يصح التبري فيها من حاكم ولا من غيره على

رواية ابن القاسم واشهب وهذا هو الذي اعتمدته نخ وغيره والعهدة
حينئذ في مال لا يتام على ما مر تفصيله (ان يجهل) انظر ما مر
عند قوله وفي دفع باقي الحق النخ (ولا تكتبن طوعا بعيب بمركب)
ظاهرة انه اذا طاع له بعد العقد باسقاط العيب فان الشاهد لا
يكتب ذلك وهو ظاهر اذا علم الشاهد انهما شرطا ذلك في العقد
وكانت العادة شرطية ذلك في العقد كما مر نحوه في قوله (وشرط
نكاح ان نزاع بطوعه * جرى مطلقا فاحمل على الشرط واعدلا) النخ
لانه لا فائدة لكتابة الطوعية لانه محمول على الشرط فيكون براءة
في غير الرقيق واما ان لم يكن عرف باشتراطه في العقد ولا علم
الشاهد اشتراطه فيه فلا وجه للنهي عن كتبه حيث لم يحط عنه
شيئا من الثمن في مقابلة الطوعية حقيقة عن طيب نفس لا
انه شرطه في العقد ولا انه جرى العرف باشتراطه فاذا تحقق
ذلك كتب حينئذ ولأ فلا وجه للنهي عنه على انه اذا طلبه
احدهما بعد ذلك بالشهادة بما وقع بين يديه من اعترافهما بتلك
الطوعية لتنازعهما في الاعتراف المذكور لم يكن بد من الشهادة
بذلك وكتابته لان لاحدهما نفع في ذلك اما يريد الفسخ والانحلال
واما يريد اللزوم والالزام وان لم يشهد دخل في قوله تعالى ومن
يكتبها فانه آثم قلبه فتبين بهذا انه حيث لم يعلم الشاهد باشتراطه
ولا جرى العرف به فالنهي حينئذ انما هو على المبادرة الى الكتب
حتى يتحقق الطوعية وان جرى العرف او علم الشاهد باشتراطه
فالنهي عن المبادرة ايضا يعني ويرشدهما الى ترك ذلك الشرط
وفسخ ذلك العقد وتجديد عقد صحيح فان امتنعا وطلباه بعد ذلك
او احدهما بالشهادة بما في علمه لم يكن له بدمن الشهادة بذلك
في الصورتين والشرع يصحح ذلك او يبطله وقوله وعليه فلا مفهوم
لمركب النخ صوابه حيث علم الشاهد وجرى العرف باشتراطه

(ان يجهل) العيب (ولأ)
بان علم (فصلا) اي فلا بد من
تفصيله وبيان عينه ومقداره
بخلاف ما اذا جهل فيجوز
البيع على البراءة ولو لم يطل
الرقيق في ملك بائعه وهذا
على ما به العمل (ولكن على
المشهور بالطول قيدن) الجواز
نخ وتبرا غيرهما فيه مما لم
يعلم ان طالت اقامته وحد
بعضهم الطول بستة اشهر لانها
اقل مدة يظهر فيها العيب ان
كان (واقوالها والطرق) بسكون
الراء (شتي) اي الطرق في
بيع البراءة مفترقة (فصلا)
ثم اشار الى ما ينهي عن كتبه
فقال (ولا تكتبن طوعا بعيب
بمركب كبغل) او حصار فلا
يكتب الشاهد على المشتري
انه تطوع بعدم القيام بعيب
يجده في ذلك لانها براءة في
غير الرقيق وعليه فلا مفهوم

كما مر تفصيله وخصاصه ان التطوع بعد العقد حيث لم يجز
 العرف باشتراطه فاما ان يكون التطوع المذكور على اسقاط شئ
 من الثمن فهذا لا يجوز حيث لم يكن العيب معلوما وإلا جاز كما
 يجوز مجانا ان جهل العيب لانه حينئذ هبة مجهول كما مر وانظر
 الالتزامات ان شئت وانظر شارح العمل عند قوله في الجامع وترك
 شئ للتطوع فشا الخ واما تعليل النهى عند كتب هذه المسائل
 بان فيها خلافا او بانها هدية مديان في بعضها فهو وان قاله
 المكناسى ايضا في مجالسه لا يحمل على ظاهره وإلا ادى الى ان
 كل مختلف ينهى عن كتبه والشهادة فيه وهو يودى الى عدم جواز
 الشهادة وكتابتها في كثير من ابواب الفقه وانما معنى النهى عدم
 المبادرة حتى يتحقق الصحة ويرشدهما الى الترك اذا تحقق
 الفساد او جرى العرف به على حسب ما مر (وشرط في الغريم)
 معنى النهى في هذا ايضا انه لا يبادر للكتابة كما في الذى قبله
 اذ الغالب ان يفعله المدين لا عن طيب نفس بل لاضطرارة
 لاخذ الدين فهو في نفس الامر عديم ولكن يلتزم ذلك لانه لو لم
 يلتزمه لم يعامله رب الدين فيجب على الشاهد ان يتثبت حتى
 يخلص له انه يفعله عن طيب نفس لكونه مليا او انه فعله
 لاضطرارة فيرشدهما الى تركه فان لم يخلص له احد الامرين او
 خلاص له ولو الثانى منهما كتب وادى بما في علمه من ذلك ان
 طلباه او احدهما لان النفع ثابت لاحدهما او لهما بشهادته والشرع
 يصح ذلك او يطلعه ولا عليه وحينئذ فقول ظم (على الملا لما
 قد جرى في شرطه من تردد) الخ تعليل لطلب التحقيق وعدم
 المبادرة والراجع المعمول به من هذا التردد هو اعمال الشرط المذكور
 كما في المتيطة وغيرها قال ناظم العمل المطلق
 ومن اقر بالملا ثم ادعى بانه ذو عدم ما انتفع

لمركب (وشرط في الغريم على
 الملا) اى اذا التزم المدين انه
 لا يدعى العدم وان ادعاه لا
 يقبل منه فلا تشهد بذلك
 (لما قد جرى في شرطه من
 تردد) بين العلماء هل ينفع
 ذلك ويعمل به فلا تقبل منه
 بينة العدم حتى يشهد بذهاب
 ما كان بهده او لا

بمن له يشهد حتى يعلم ما تلف ماله بامر هجما
قلت وقيدة ح في اول الالتزام بما اذا لم يكن معلوما بالفقر وان
كاذب في الشهادة بالملا وإلا فتتفعم بيبته وحينئذ فانما امر الناظم
كالمناسي بالتثبت في هذه المسائل وعدم المبادرة وان كان التثبت
مطلوبا في الشهادة مطلقا لان الشهادة فيها على اقرار المتعاقدين
وكثيرا ما يسرع الشاهد للكتب في مثلها قبل ان يخلص له حقيقتها
وليس النهي خاصا بهذه الفروع التي هنا بل كذلك ما في معناها
كالطوع بالثنيا والطوع بنفقة الربيب ونحو ذلك (كصديق)
هذا ايضا من معنى ما قبله اى لا يبادر الى كتبه حتى يتحقق ان
الدين التزمه عن طيب نفس كالفرع الذى قبله وهو في الحقيقة
من معناه لان المدين يقول لو لم نلتزم تصديقه في نفى القضاء
ما عاملنى كما يقول في الذى قبله لو لم نلتزم له عدم العجز والعدم
ما عاملنى ايضا وهذا في اشتراط ذلك في العقد واما بعده فهديته
مديان في هذه وكذا في التي قبلها فيما يظهر لان تطوعه بعدم قبول
بينته عدم ظاهر في ذلك ما لم يكن تطوع له بذلك ليدخرة وإلا
فهو كالمشترط في العقد لان التأخير ابتداء سلف وقوله ومحصله
ان كل شرط اختلف في لزومه فلا يلزمه الخ اى فلا يلزمه كتبه قبل
التحقق او قبل الطلب فيما يلزم تفصيله ويجب ان يتحمل ذلك
حيث افتقر اليه كما قل خ والتحمل ان افتقر اليه فرض كفاية
وقوله واخرى ما لا يلزمه الخ اى واخرى الشرط الذى لا يلزم
المشهد عليه فلا يلزمه كتبه وفيه شئ لما فيه من النفع للزوج
ونحوه ولا سيما اذا كانت هناك شهادة شاهد واحد للزوجة بان
جعل ذلك معلق بالطلاق لانه تجب عليه اليمين لرد شهادة
الشاهد فاذا شهد له عدلان بانه لم يكن معلقا بالطلاق لم تجب
عليه يمين حيث اتحد مجلس الشهادتين (وعرس باضرار) هذا

(كصديق ذى حق بنفى)
القضا (اى كشرط رب الدين
انه مصدق في نفى القضاء
وانه لا يحلف بيمين القضاء
وقد تقدم في قوله بانفاذ
ايضاء بدين لربه بلا حلف
قولان كالصدق فاقبلا (فلا)
تكتب ذلك لانه هديته
مديان ومحصله ان كل شرط
اختلف في لزومه فلا يلزمه
واخرى ما لا يلزم قطعا كشرط
ان لا يتزوج عليها او لا يخرجها
من بلدها وان لا عهدة او لا
مواضة او لاجائحة الخ (وعرس
باضرار بلا حلف جرى) عطف
على ذى يعنى ان شرطت الزوجة
على زوجها انها مصدقة في
دعوى الاضرار بسلا يمين لا
تكتبه لان ذلك ذريعة لان
تطلق نفسها متى شاءت وتندى
الضرر سيما والنساء ناقصات
عقل ودين فاسدات الراى
(وإلا) بان تشترط التصديق
مع يمينهما (فصدق) اى
فاكتب التصديق بذلك ولا
حرج (والسماع به اقبلا)

اى ويشبث الضرر حيث لا شرط بشهادة السماع خ ورد المال بشهادة السماع على الضرر

(كذلك الاستحفاظ فانترك) اي لما يلحق الشاهد من (١٩٢) الضرر من الشهود عليه لان

الاستحفاظ وهو الاسترعاء

ايضا كالذى قبله اي لا تبادر حتى ترشدهما الى الترك وإلا فاكذب
واد الشهادة بما وقع بين يديك فان هذا النكاح فيه خلاف فقال
سحنون مرة يفسخ قبل البناء فقط وقال مرة اخرى يفسخ قبل
وبعد وقال مرة الشرط لازم وكيف لا يشهد ولا يكتب مع كون
شهادته ينبنى عليها ما ذكر ولم اقف على الراجح من هذه الاقوال
وانظر ابن سلون في فصل الشروط في النكاح (كذلك الاستحفاظ)
الاستحفاظ هو من نط ما قبله اي لا تبادر الى كنبه قبل ان تتحقق
صدق الذي اشهدك به اذ كثير من الناس يستحفظ ويستعري
في البيع ونحوه وليس حامله عليه الخوف من المشتري ونحوه بل
مجرد اعمال الحيلة وانه ان ظهر له في البيع بخس او خرج وقت
الغلاء ونحوه وقد انتفع بالثمن قام بالاسترعاء واثبت ان المشتري
كان ممن يخاف منه فهذا وجب التثبت في مثله ولا خلاف
في جواز الشهادة به وقد يجب تحملها حيث افتقر اليه فكيف
ينهى عن كنبه مع كونه تنبنى عليه حقوق وقول ت لما يلحق
الشاهد من الضرر من المشهود عليه الخ هذه العلة لو رويتم لم
تخص بالاسترعاء كما لا يخفى وقوله او من القاضي الخ اي او
خوفا من القاضي على القول بانه لا يكتب إلا باذنه لانه اذا
كتبه بغير اذنه خاف منه وقد اشيع الكلام عليه صاحب المعيار
في نوازل الصلح ونقل الشئ بعضه هنا وقوله وفي مجالس المكناسي
ان القاضي ينهى عنه الخ يعني من كنبه قبل تحقق سببه بدليل
قوله واكثر ما يفعله اهل الحيل اذ مع تحقق سببه لا حيلة هذا
ما ظهر لي في تقرير هذه المسائل التي نهى من كتبها اللهم إلا ان
يكون نهيه عن ذلك لاجل انه حمل العدول فيقصر النهي حيث
على المتهم دون غيره ويؤيده ما في الفائق قال رايت عقدا مسجلا على
القاضي سيدي احمد بن قاسم العقباني باشارة من والده ان لا يعقد

ايضا ويسمى ايداع الشهادة
انما يكون في الغالب على
الظالم خوفا من سطوته او من
القاضي لما ذكره من انه لا
يكتب إلا عن اذن القاضي
فيسجل عليه او يكتب بخطه
اذنت للعدلين فلان وفلان ان
يكتبا بالاسترعاء لفلان وفي مجالس
المكناسي ان القاضي ينهى
عنه لانه خدعة ولا يصبط
معه عقد واكثر ما يفعله اهل
الحيل وينمع في التبرعات
مطلقا ولا يصل فيه ما في
المستخرجة ان مالكا سئل عن
الرجل يهرب عبده لدار الحرب
فيكتب له اخرج وانت حر
بعد ان يشهد انه غير ملتزم
لعتقه قال مالكا لا يلزمه
العتق والعبد رقيق ومسئل
سحنون عن رجل طلب منه
السلطان عبده ليشتريه منه
فاعتقه او دبره وقال انما فعل
ذلك خوفا من السلطان فقال
لا يلزمه شئ من ذلك قال
ابن سهل وكل ما استعري فيه
من عتق او طلاق او حبس

ففعله قال ويصدق المشهد فيما يذكره من التوقع ولو لم يعرف إلا من قوله وثيقة

وثيقة رهن ويشهد فيها المأذونان فلان وفلان لمعرفتهما وعد التهما اه
فالتهى حينئذ في هذه الامور ونحوها انما هو بحيث لا يكتبها ويشهد
فيها مطلق العدول بل تختص بمن له معرفة وعدالة وبالجملة
فالتهى اما عن المبادرة كما قدمناه واما للتهمة فتختص حينئذ بمن
له معرفة وعدالة والله اعلم وقوله واذا ثبتت الاستطالة والقهر الخ
اعلم انه اذا وقع الاكراه والقهر على البيع ونحوه من المعاضات
فاما ان يستمر الاكراه والضغط بالتخويف والتهديد او الضرب
والسجن الى وقوع العقد او لا يستمر بل وقع الاكراه على العقد ثم
تراخى البيع ونحوه الى الشهر والشهرين مثلا فالصورة الاولى له
القيام ولولم يستمر والصورة الثانية كذلك على ما قاله ولد ناظم
التحفة في فصل بيع المضغوط واقتصر عليه الشرح في شرحها
ايضا قال ان حكم الضغط منسحب على البائع وان تراخى البيع
عن وقته بالشهرين ونحوهما فيفهم منهما ان هذا هو المعتمد واقتصر
عليه ابن لب في جواب له حسبما في المعيار على انه لا ضغط
حيث تاخر العقد عنه وبقيت صورة ثالثة وهي ان يبيع الدار
ونحوها ويستمرى قبل البيع ونحوه ان ما يفعله من ذلك انما هو
خوفا من ان يقبضها المشتري منه او خوفا من ان ياخذ له مالا
او من ضربه او سجنه ثم يقوم البائع ويثبت ان المشتري ونحوه
ممن يتوقع خوفه وممن يغصب الناس وياخذ اموالهم فانه ينفعه
الاسترعاء في هذه ولا اشكال واما في الصورتين الاوليتين فينفعه
ذلك ولولم يستمر اما في الاولى فلا اشكال وكذا في الثانية على
ما قلنا انه المعتمد وذلك في غير المعروف بالتعدى والظلم واما
المعروف بذلك فهو الصورة الثالثة بل له نقص البيع في الصورة
الثالثة ولولم يستمر ايضا فقد قال في ثانی مسألة من ساءل
يحيى بن يحيى من ابن القاسم ما نصه ارأيت ان جاء بالبينة

واما المعاضات فلا بد فيها
من ثبوت التهمة والقيام بها
بعد زوالها بالقورية وقال
سحنون في الذي يغرس او
يجحد علانية فيقول اخرنى واقر
فاشهد المدعى في السر انه
انما يصالحه لاجل انكاره واذا
وجد بينة قام فقال لا يلزمه
الصالح ان ثبت جمده وثبت
اصل الحق والظالم احق بالحمل
عليه اه وصوبه ابن يونس
واذا ثبت الاستطالة والقهر
كان للبائع وغيره القيام ولولم
يستمر

انه اشترى منه فزعم المدعى ان ذلك المبيع انما باعه منه خوفا
من شدة وسطوته وهو ممن يقدر على ضرورة عقوبته لو امتنع من
مبايعته قال ارى يفسخ البيع اذا ثبتت عند القاضي ان المشتري
موصوف بمنزل ما زعم البائع من استطالته وظلمه وانه قد فعل
ذلك بغيره قلت فان زعم البائع انه انما دفع اليه الثمن ثم دس
اليه من ياخذة منه سرا ولو لم يفعل لقي منه شرا قال لا ارى
ان يقبل قوله وعليه دفع الثمن بعد ان يحلف الظالم بالله لقد
دفع اليه الثمن ولم ياخذة منه بعد دفعه اياه اليه ابن رشد
وروى عن يحيى بن يحيى انه قال يصدق المدعى في دعواه انه
دس اليه من اخذ منه يمينه لكن انما يشبه ان يصدق على
ما قاله يحيى بن يحيى اذا شهد للمدعى شهود ان الظالم فعل
ذلك بغيره اه ابن رشد وهذا اذا اقر بقبض الثمن وانه دس اليه
من اخذة منه واما لو لم يقر بقبض الثمن وقال انما اشهدت على
نفسى بقبضه تقيية على نفسى وخوفا من شدة فالاشبه ان يصدق
في ذلك مع يمينه في المعروف بالغصب والظلم اه بنحو وقد تبين
بهذا انه مع ثبوت التقيية لا حاجة للاستعزاء في لاقسام الثلاثة
فقولهم ويكون في المعاضات مع ثبوت التقيية لعلهم يريدون في
الصورة الثانية ليرتفع الخلاف وفي الثالثة لزيادة التاكيد او لانه
وان كان معروفا بالظلم والتعدي فقد يبيع منه عن رضى فلا دليل
على انه فعل ذلك بغير رضى الا وجود لاستعزاء فمرادهم انه
يكون في المعاضات في مثل هذه الصورة لرفع احتمال الرضى والا
فلا حاجة اليه في المعروف بالظلم وفي غيره لا ينفع حيث لم
يثبت ان القهر مقارن للعقد او متقدم عليه كما في الصورتين
الاوليين فتأمل حينئذ ما معنى قول ناظم العمل
وفي المعاضات لاستعزاء مع عقد وقبله وبعده نفس مع

واذا زوجهم خوفا منه واسترعى بذلك وانه لو لم يزوجه لاحتمالها من غير نكاح فالنكاح مقسوخ ابدا
قاله ابن الماجشون وغيره وكذلك التي تخالع ثم تثبت الضرر ان استرعت اتفاقا وكذلك لو لم
تسترع خ ولا يضرها اسقاط البينة المسترعاة على الاصح فان صالح واسقط في عقد الصلح الاسترعاء وكان
قد استرعى واسترعى في (١٩٥) الاسترعاء قلم بالاسترعاء في الاسترعاء فان اسقط الاسترعاء
ولا استرعاء في الاسترعاء فلا

قيام له ولو استرعى فيه اذ لا
استرعاء في الاسترعاء على
الصحيح فما يكتب من قولهم
ما تكرر وتناهى لا طائل تحته
واحسن من ذلك كله كما في
ابن غازي عن الميتي ان يقول
كل بينة تقوم له بالاسترعاء
فهى ساقطة كاذبة واقرارة
ايضا انه لم يسترع ولا وقع
بينه وبينه شئ يوجب
الاسترعاء فان ذلك يسقط
ويخرج به من الخلاف لانه
يصير مكذبا للبينة ومطلالها وهو
من دقيق الفقه اه ويورخ
فيه بالساعة ليعلم تقدمه ابن
الهندي فان كان تاريخ الاسترعاء
والحبس واحدا لم يضر ذلك
وتقدمه اتم فائدة يطلق
الاسترعاء بمعنى الاستحفاظ كما
تقدم ويطلق على ما قابل

ان ثبت الاكراه فيما عقدا الخ اذ هو بعد العقد لا ينفع
وكذا قبله اذ المدار على ثبوت النية ان لم يحمل على المعنى الذي
ذكرناه في الصورة الثالثة وقال في المعيار الاسترعاء لا يجوز إلا في
وجهين احدهما النية والثاني لانكار يعنى في مسالة الصلح وتامل
ايضا قوله احدهما النية اذ هى اذا ثبتت لا حاجة اليه إلا
لدفع احتمال الرضى في الصورة الثالثة على ما ذكرناه وقول ته
واذا زوجهم خوفا منه الخ يعنى وثبت بالبينة انه موصوف
باحتيال النساء بغير نكاح ومن هذا المعنى ما ذكره البرزلى في نوازل
الكفالة في قوم تضامنوا ان ما ذهب لاحدهم ضمنه الآخر لعداوة
بينهم قال ان الكفالة غير لازمة لوجود الاكراه بسبب ما بينهم من
العداوة فتضامنهم انما كان للخوف منها اه وقوله والاسترعاء في
الاسترعاء الخ الاسترعاء هو ان يشهد قبل الصلح في السر انه انما
يصالح لوجه كذا وانه غير ملتزم له والاسترعاء في الاسترعاء هو
ان يشهد انه لا يلتزم الصلح وانه متى صالح واشهد على نفسه في
كتاب الصلح انه اسقط عنه الاسترعاء فانه غير ملتزم لاسقاطه فله
القيام في هذا الوجه ايضا فان اسقط عنه الاسترعاء والاسترعاء في
الاسترعاء فلا قيام له ابدا وقوله لانه يصير مكذبا للبينة يعنى
بالصراحة لا بالتضمن فهو بمنزلة من قال لم اشتر من زيد دارة
حين ادعى عليه فيها فلما اثبت زيد ملكيتها اخرج هو رسم شرائها

شهادة الاصل وذلك لان التوثيق باسره ينقسم الى قسمين اصل واسترعاء فالاصل ما يمليه المشهود
عليه على الشاهد كاشهاد المتعاقدين بالبيع او النكاح او غيرهما والاسترعاء شهادة الشاهد بما في علمه
من سر او سر او حرية او رق او ملك او غير ذلك وكيفية وثيقته يشهد من يضع اسمه عقب
تاريخه بمعرفة فلان وانه رشيد مثلا الخ ان كانوا عدولا او شهودة الموضوعت اسماءهم عقب تاريخه

يعرفون فلانا وأنه كذا الخ تتمتع مما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط والتعديل والتجريح والتدمية وكتب بيع الدار أو غيرها من الأمالك في قطعة (١٩٦) كأشد منفردة عن الأصول

والشهادة بالرجعة حتى تسال

وهذا لا يفرق بين عام وغيره على ما مر هناك وقوله مما ينهى عن الشهادة فيه أيضا الرفع على الخطوط الخ هذا يدل على أن المراد التثبت وعدم المبادرة حتى تتحقق أنه خطه لا محالة وإلا أدى إلى بطلان كثير من الحقوق وقوله وكتب بيع الدار أو غيرها من الأمالك الخ التهمة في هذه راجعة للبائع والنهي فيها حقيقة ويعلم القاضي الشهود بأنه لا عمل عليه متى ظهر لما ذكر بسبب ذلك من التحيل على أكل أموال الناس فيسيع الرجل داره مثلاً من زوجته أو ولده أما حقيقة أو توليها ويكتب ذلك منفرداً عن رسم الملكية ثم يأخذ الدين من الناس ويبرهن لهم رسوم الدار أو لا يبرهنها وهم إنما عاملوه اعتماداً على ملائمة بداره أو حائطه ثم أن قام رب الدين لبيع الدار أو الحائط أظهرت الزوجة أو الولد عقد الشراء منه وأنه لم يبق له فيها ملك فيضيع حق رب الدين حيث لا مال للمدين قلت ولا زالت التحيل تجري بمثل هذا إلى الآن فلا ينبغي أن ينظر إلى شراء الابن أو الزوجة ونحوهما ما في دعاوى المعيار في امرأة هلكت عن ابن عم واستظهر اجنبي أنه قد اشترى أملاكها منذ ثلاثة أعوام مع أن الأمالك لم تنزل بيد البائعة إلى الموت فأجاب ابن لب بأنه لا شيء للمشتري من ثمن ولا مشن لظهور الكذب لأن العادة أن لا يترك المشتري ما اشتراه المدة المذكورة لأنها مظنة التغير وفوات الفائدة أه بسخ وإذا كان هذا في الاجنبي فكيف به في غيره مع وجود العادة بالتحيل المذكور وقوله والشهادة بالرجعة الخ هذا قد نبهنا عليه عند قوله فيما مرويات قروء في اعتداد بأشهر وأن محل ذلك إذا أرادت الزوج لا أن أراد الارتجاع فتصدق فيما يمكن كالشهر ولا يفيدها تكذيبها نفسها (وثق بمعرف)

المرأة من انقضاء عدتها أن كان مضي شهر فأكسر لطلاقها (وودين) أيها الشاهد متى طلب منك الأداء (بلا اجرة) وأخذها جرحاً كما قال (والجرح معها) إلا أن يركب دابة المشهود له لعجزة عن المشي ولا دابة له أو يكون القاضي على مسافة القصير فأكسر فله حينئذ أن يركب الدابة يأخذ الاجرة وهو قوله (وفصلاً به) أي بسبب الأداء (النفق بالمركوب) متعلق بالنفق والتفصيل هو أنه أي الانتفاع بالمركوب (للعجز جائز وإلا) يعجز بان قدر على المشي أو كانت له دابة (فلا) يجوز (إلا مع) مسافة (القصير سهلاً) أي الركوب (كنفع بانفاق) وأخذ اجرة فانه جائز حينئذ خ والتحمل أن افتقر إليه فرض كفاية وتعين الأداء من كبر يدين وأن انتفع فجرح لإلا ركوبه لعسر مشيه أو عدم

دابته لا كمسافة القصير فله أن ينتفع منه بدابة ونفقة (وثق) أيها الشاهد تقدم إذا شهدت على من لا تعرفه بعينه واسمه (بمعرف عقول) أي إذا عقل تمام (بلا جلب) أي لم

يجلب ولم يسق لذلك وانما حصر على جهة لاتفاق (والأ) يوجد معرف كذلك (فبالخلا) اى فاعتمد على صفة المشهود عليه وحله بحلله اللازمة له حتى تكون العمدية في الشهادة عليها وحيث وثق بالمعرف يقول وعرف به (١٤٧) تعريفا كفى او تعريفا وثق به ولا يسمى المعرف قال ابن عرفة الذى عليه العمل

عندنا ان عين الشاهد من عرفه بالمشهود عليه فالشهادة ساقطة وصارت كالنقل قال في الفائق ولا بد للشاهد من المعرفة او التعريف بالمشهود عليه او له فان سقط ذلك من العقد فقال ابن عرفة لا يظهر ان الشاهد اذا كان معروفا بالضبط والتحقق قبلت شهادته وان لم يذكر معرفته ولا تعريفا والأ ردت إلا ان تكون على مشهور معروف اه وقيل شهادته باطلة مطلقا وقيل انها تامة مطلقا ووجه بانهم حيث لم يذكروا معرفة ولا تعريفا دل على ان المشهود عليه او له معروف عندهم ولهذا كان كتب المعرفة في الشهادة على الخلفاء والقضاة وسائر الرساء والولاة من الجفاء ولا بد في المعرفة من معرفة الاسم والعين واسم الاب ونحوه مما يزول الاشتراك معه او يخف

تقدم شئ من الكلام على هذا عند قوله شهادة معروف لمعروف الخ ولا ينبغي اليوم ان يشهد من يحتاط لدينه على امارة بتعريف اصلا وقد ضاعت بذلك اموال وقد قال ابن مرزوق العمل عند شهود العصر بالمغرب اذا اشهدهم من لا يعرفونه يصفونه بنعوتهم وحلله اه ونحوه في الطرر ولهذا كنت نهيت العدول وقت ولايتي عن الشهادة عليها بذلك وامرتهم ان لا يشهدوا عليها إلا بحليتها وصفتها ثم لا يحكم الحاكم عليها حتى يثبت عنده انها المتصفة بذلك وان ماتت كما قاله في شهادات العياروى اجوبة ابن رشد ان الشاهد اذا قطع بمعرفة المشهود عليه ثم قال بعد ذلك انه لم يعرفها وانه انما عينها له حين الشهادة عليها امراة وثق بها قال ان الشهادة عاملة اذا كان هو الذى ابتدا سوالها لان ذلك من باب الخبر واما اذا لم يبتد سوالها مثل ان تكون المرأة التى اشهدته انتت بها وقالت له هذه فلانة تعرفك لى فشهادته حينئذ ساقطة اه بنح وتامل كيف لم يجعل ذلك من الناقص وما ذلك إلا لكون المعرفة اعم اذ هما سيسان اما تعريف المعرف الموثوق به لان تعريفه يفيد العلم للشاهد وإلا ما صح الاعتماد عليه شرعا واما ان يعرفه بعينه واسمه بلا تعريف معرف وهو قد بين ثانيا ان معرفته ايضا التى قطع بها انما كانت بالسبب الاول لا بالثاني فانظر الى دقة نظر هذا الامام رضى الله عنه ونفعنا به وبامثاله آمين وقوله ولا على من يعرف عينه فقط الخ الشهادة على هذا جائزة لانه يودى على عينه وهو قول خ ولا على من

ولا يكتفى بمعرفة الاسم فقط كمشهور لا يعرف عينه فيسمى نفسه له من غير ثبوت منه بانه هو ولا على من يعرف عينه فقط اذ قد يسمى له باسم غيره حتى ينتفى عنه الالتزام فاذا شهد الشاهد من لا يعرفه فالذى ينبغي ان صح دينه وراقب الله تعالى ان يصرفه الى غيره ممن يعرفه ولا يشهد هو

عليه ثم اشار الى صفة العدالة وما ينبغي ان يكون عليه الشاهد فقال (وكن ايها العدل الموثق سالكا سبيل العدول المهتدين ذوى العلا) اى القدر والشرف فى الدين فان الشهادة منصب عظيم نطق بفصلها الكتاب العزيز نسبها الله تعالى لنفسه ولا شراف خلقه فقال لكن الله يشهد بما انزل اليك انزله بعمله والملائكة يشهدون . انا ارسلناك شاهدا . شهد الله الآية . وفى الحديث اكرموا الشهود فان الله يستخرج بهم المحقوق ويدفع بهم الظلم خرجهم ابن مساك عن ابن عباس وقيل فى قوله تعالى ولولا دفاع الله الناس الآية ان المراد الشهود بشهادتهم يدفع الظالم عن المظلوم ويثبت بهم النكاح وتستخرج المحقوق (بصدق لسان) ولا تضر الكذبة الواحدة فى السنة اذا لم يترتب عليها مفسدة (واجتناب كبيرة) وهى ما توءد عليه او فيه حد وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكرث مراتبها بالدين ورقته الديانة وصحح (وترك) ذنب (صغير) (١٩٨) اى صغيرة خسة كتطيف ثمرة وسرقة لقمة واما صغائر

يعرف إلا على عينه انظر ما مر عند قوله شهادة معروف الخ فلعل مرادته بعدم جواز الشهادة عليه اذا لم تكن بصدد الحكم بها الآن وإلا جازت والصواب فى هذا كله ان يعلق الشهادة على حليته وصقته (واجتناب كبيرة) قول ته وقيل كل جريمة تؤذن بقلته اكرث الخ لاكثر اثار المبالة وقوله ورقته معطوف على قلة مدخول للباء وانظر كيف يخالف هذا القول ما قبله مع تسميتها جريمة اذ الجريمة الذنب والاثم وكل ذنب توءد عليه (بجاريه) هو بكسر الباء الموحدة وفتح الجيم يتعلق باعلا اى فاعمل بالكتب الجارى بين الناس فهو من اضافة الصفة للموصوف قاله الش

غير الخسة كنظرا لاجنية فلا يسقط العدالة (صائنا مهجة) المهجة الدم اودم القلب او الروح والمراد هتسا النفس (حلا) مصدر حلا الشئ فى عني حلا وحلاوة حسن اى مهجة ذات حسن (وكتبك بين) بحسب يقرأ بسرعة وسهولة بالفاط بينة غير محتملة ولا مجهولة ولذا ينبغي

للموثق ان يكون له حظ فى اللغة ومعرفته النعوت والاشياء واسماء الاعضاء وعليه والشجاج وان يكون له حظ من علم الفرائض والحساب . كتب موثق احاط بآرائه ابواه واخواته فان كان مع ذلك ذا خط حسن فهو احسن فقد روى الخط المحسن يزيد الحق وضوحا قالت العرب الخط احد اللسانين وحسنه احدى الفصاحتين وقيل رداءة الخط زمانة لادب (واضبط القول) فقد قالوا اذا كتب العاقد مائة او الفا فليؤكد بواحدة او بواحد خوفا من الخاق نون فيضاعف العدد (واحصرون برسم فصولا مع قيود وكلام) المعنى المشهود به حتى يكون مستوفى مبسوطا (ولا تختصر واكتب) كتابته تؤدى بها حق كل واحد من المشهود عليه والمشهود له (كما قال ربنا) يريد قوله تعالى وليكتب بينكم كاتب بالعدل ليس فى كتابته ميل (توق به) اى فى الكتب (لحننا بجاريه) بكل وجه اى يطلب فى الموثق ان يكون عارفا بالعريية بحيث يسلم من اللحن كله فاذا كان لحنه يغير المعنى بحيث

يُضَيَّرُ الْمُبْتَاعُ بِالْفَعْلِ وَالْمَطْلُوبُ طَالِبًا وَيَقْصُرُ عَنْ مَعْرِفَةِ الْعَوَامِلِ وَالشَّيْئَةِ وَالْجَمْعِ وَنَحْوِ ذَلِكَ لَمْ يَجْزِ أَنْ يَكْتُبَ بَيْنَ
النَّاسِ اتِّفَاقًا قَالَهُ فِي الْفَاتِقِ (فاعملا) تَمِيمٌ (وإياك لفظا) إِيَّاهَا الْمَوْثِقُ (ذا اشتراك) تَسْتَعْمَلُهُ فِي وَثِيقَتِكَ
فَإِنَّهُ يُوَدَّى إِلَى إِهْمَالِهَا بِسَبَبِ احْتِمَالِهَا (وَ) إِيَّاكَ (أَنْ تَرَى لِمَا لَمْ تَحْقُقْ كَاتِبًا وَمَعُولًا عَلَى الظَّنِّ) وَاحِدِي
مَعَ الشَّكِّ (بَلْ) لَا تَكْتُبْ (١٩٩) وَلَا تَشْهَدْ إِلَّا عَلَى مَا يَكُونُ عِنْدَكَ مُحَقَّقًا (كَالشَّمْسِ فَاتُكْتُبْ)

قَالَ فِي التَّبَصُّرَةِ وَلَا تَصَحَّ لِلشَّاهِدِ

شَهَادَةُ إِلَّا بِمَا عِلْمٌ وَقَطَعَ بِمَعْرِفَتِهِ
لَا بِمَا شَكٌّ فِيهِ وَلَا بِمَا يَغْلِبُ
عَلَى الظَّنِّ قَالَ تَعْلَى وَمَا شَهِدْنَا
إِلَّا بِمَا عَلِمْنَا وَقَدْ يَأْخُذُ بِالظَّنِّ
الْغَالِبُ بِالْيَقِينِ لِلضَّرُورَةِ فِي
مَوَاضِعَ كَالشَّهَادَةِ بِالتَّفْلِيسِ وَحَصْرِ
الْوَرِثَةِ وَمَا أَشْبَهَهُ خِ وَاعْتَمَدَ فِي
أَعْسَارِهِ بِصَحْبَةِ وَقَرِينَتِهِ صَيْرُ كَصَرِ
الزَّوْجَيْنِ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا أَمَّا
يَشْهَدُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ (وَوَدَيْنِ)
وَإِيَّاكَ حَقَّ النَّاسِ (فَقَدْ وَرَدَ
أَنَّ الذَّنْبَ ثَلَاثَةَ ذُنُوبٍ لَا يَغْفِرُهُ
اللَّهُ وَهُوَ الشَّرْكُ وَذَنْبٌ لَا يَدْعُهُ
اللَّهُ وَهُوَ حَقُّ الْعِبَادِ وَذَنْبٌ لَا
يَعْبَاهُ اللَّهُ بِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ
خَلْقِهِ (إِيَّاكَ) حَقَّ النَّاسِ
(فَاعْدَلَا) فِي كُلِّ مَا تَلِي مِنْ
حُكْمٍ أَوْ كُتِبَ حَقٌّ أَوْ أَدَاءُ
شَهَادَةٍ الزَّمِ الْعَدْلَ وَالْقِسْطَ

وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ هُوَ تَمِيمًا كَمَا قَالَهُ تَد (ذا اشتراك) كَقَدِّ وَغَرِيمٍ وَنَحْوَهُمَا
كَمَا مَرَّ عِنْدَ قَوْلِهِ بَيَانًا وَتَخْصِصًا الْخِ وَقَوْلُهُ وَمَعَ ذَلِكَ أَكْثَرُهَا أَمَّا
يَشْهَدُ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ يَعْنِي يَقُولُونَ لَا يَعْلَمُونَ لَهُ مَا لَا ظَاهِرًا وَلَا
بَاطِنًا وَلَا يَعْلَمُونَ لَهُ وَارِثًا سِوَاهُ الْخِ وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّهُ رَجَعَ عَنِ الْأَضْرَارِ
بِهَا إِلَى الْآنِ فَإِنَّ لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ مَقْطُوعٌ (وَالْإِحْسَانُ وَالْإِصْلَاحُ)
قَوْلُهُ فِي التَّوْبَةِ فَإِنَّ كَانَتْ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ الْخِ يَعْنِي
كَمَا لَوْ وَقَعَ فِي قَوْلِهِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا ثَنْيًا وَلَا خِيَارًا وَقَعَ فِي قَوْلِهِ
وَهُمَا بِحَالِ صِحَّةٍ وَطَوْرٍ أَذْ ذَاكَ لَوْ سَقَطَ مِنَ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ وَقَوْلُهُ
أَوْ التَّارِيخِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْوِثْقَةَ الْغَيْرَ الْمَوْخِجَةَ تَامَتْ وَأَمَّا تَبْطُلُ إِذَا
عَارَضَتْهَا وَثِيقَةٌ أُخْرَى مَوْخِجَةٌ كَمَا مَرَّ فَإِذَا وَقَعَ ذَلِكَ فِي التَّارِيخِ
حِينَئِذٍ لَمْ يَضُرَّ حَيْثُ لَا مَعَارِضَ وَقَوْلُهُ أَوْ لِأَجْلِ الْخِ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّ
الْقَوْلَ لِمَدْعَى الْمَحْضُولِ فَإِنَّ اعْتِرَافًا بِالْأَجْلِ وَادْعَى أَحَدَهُمَا انْقِصَاءُ
وَالْآخَرُ عَدَمُهُ فَالْقَوْلُ لِمَنْكَرِ التَّقْضَى عَلَيْهِ فَهَذَا وَالَّذِي قَبْلَهُ لَيْسَا
مِنْ مَحَلِّ الْعَقْدِ حَتَّى يَجْرِيَ فِيهِمَا الْقَوْلَانِ الْآتِيَانِ خِلَافًا لِلنَّاطِمِ
حَيْثُ جَعَلَهُمَا مِنْ مَحَلِّهِ كَمَا يَأْتِي وَتَبِعَهُ تَد وَقَوْلُهُ وَالثَّانِي يَسْطَلُ
ذَلِكَ فَقَطْ الْخِ هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ كَمَا قَالَهُ ابْنُ رِحَالٍ فِي حَاشِيَتِهِ
عَلَى التَّخْفَةِ عِنْدَ قَوْلِهَا وَمَنْ لَطَالِبٌ بِحَقِّ شَهَادَةِ الْخِ وَهُوَ مَا يَفِيدُهُ
أَيْضًا قَوْلُهَا فِي خُطَابِ الْقَضَاةِ

وَيُسَبِّتُ الْقَاضِي عَلَى الْحَوِومِ أَشْبَهَهُ الرِّسْمَ عَلَى مَا سَلَّمَا

إِلَى مَا إِذَا وَقَعَ فِي الرِّسْمِ الْحَقَاقِ أَوْ مَحْوٍ أَوْ بَشْرٍ أَوْ نَحْوِهِ وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي
اسْمِ اللَّهِ تَعْلَى أَوْ فِي اسْمِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَيَنْبَغِي لِلكَاتِبِ أَنْ يَقْطَعَ ذَلِكَ الرِّسْمَ وَيَكْتُبَ فِيهِ
وَلَا يَكْتَفِي بِالْإِعْذَارِ إِلَّا فَإِنْ اعْتَذَرَ عَنْ ذَلِكَ فِي آخِرِ الرِّسْمِ صَحَّ الرِّسْمُ وَكَانَ دَالًا عَلَى التَّسْبِيحِ
وَأَنْ لَمْ يَعْتَذِرْ عَنْهَا وَلَا نَبَهَ عَلَيْهَا فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَحَلِّ الْعَقْدِ لَمْ يَضُرَّ وَصَحَّ الرِّسْمُ وَأَنْ كَانَ فِي مَحَلِّ

العقد المتصور منه كالثمن والمثلن او التاريخ او الاجل مثل عنه الشهود فان حفظوه وبينوه عمل على قولهم وان لم يوجدوا او قالوا لا ندري فقولان احدهما يبطل الرسم كله والثاني يبطل ذلك فقط ويصح غيره مما لا توقف له عليه فقال (واللاحق) في الطرة (٢٠٠) او بين السطرين او الكلمتين

(والاصلاح) لحرف او اكثر (والمحور) ولو لحرف (ان بدت) الثلاثة او شيء منها (كبشر) اى كسط او ازالة (واقحام) اى زيادة حرف او كلمة (برسم) اى فيه (فكالحلا) جمع حلية ما يزين بهو يتجمل قال (وما الحللى للأزينة من نقیصة * يتم من حسن اذا الحسن قصرا فاما اذا كان الجمال موفرا * كحسبك لم يحتج الى ان يزورا) وانما يكون البشر ونحوه زينة وحليا (بقيد اعتذار) عنه قال فى الفائق يجب على الموثق ان يعتذر من كل ما يقع فى الوثيقة من محو او بشر او ضرب او لحق او اقسام قال ابن زرب الحق والحو والبشرى الوثائق كالحلى لها ومن اقوى الادلة على براءتها وتصحيحها وسلامتها من التصنع وانتقده الرعيى قائلا ليس هذا بشئ بل سلامتها من ذلك دلائل على حسن التامل قبل

وفى العتبية عن مالك فيمن اتى يذكر من ان لفلان على فلان كذا وكذا صاعا من تمر عجة فمعا الموضع الذى فيه عجة ولا ادري اعجة ام لا قال يحلف المدين من اى صنف هو فان نكل حلف رب الدين انها عجة او غيرها واخذ ما حلف عليه اه بالمعنى وعليه فاذا قال فى الوثيقة ان له بذمة مائة وخمسين دينارا فوقع الحو على خمسين او على لفظ مائة قضى له بما لم يقع عليه محو فان وقع الحو على صفة الدنانير ونحوها حلف المدين على ما يقر به وان وقع الحو على ما لا تتم الوثيقة إلا به كاسم البائع او اسم المشتري او المثلن فلا اشكال فى البطلان وقوله لم يحتج الى ان يزور الخ اى لم يحتج الى تحسين وتزوير لان الحسن اذا لم يكن اصليا فتحسينه بالحلى ونحوه تدليس وتزوير له وقوله وانتقده الرعيى الخ الظاهر انهما لم يتواردا على محل واحد لان معنى ما لابن زرب ان مجرد وجود الاعتذار يدل على استعمال الطائفة فى مبالغته فى مراجعة الفاظها وتصحيح فصولها وانه لم يكتب فيها إلا ما وافق المراد بخلاف ما اذا لم يوجد فيها ذلك فانه لا يدل من اول الامر على انه استعمل الطائفة فى مبالغته فى اثقانها وتصحيح فصولها بل حتى يراجعها العالم الماهر فحينئذ يقطع بمبالغته فى تأسيس مبانيها او بعدمه وقوله وهذا ينظر الخ لا يخفى ان هذا ينظر الى هذين البيتين والى البيتين اللذين قبله ايضا وقوله واين مقام العفو من مقعد الرضا يعنى بون كثير بين مقعد الرضا الذى لم يتقدمه

الكتب لمبانيها وجودة التمهل فى تأسيس مبانيها والتقدم بامعان النظر فيها واى رية ذنب تستطرق الى ما باوغ فى الاتقان له والتجويد وحماه منشئه بفضل براعته من التسخيم والتسويد قلت وهذا ينظر الى قوله وما احسنه وهبك وجدت العفو عن كل زلة فباين مقام العفو من مقعد الرضا

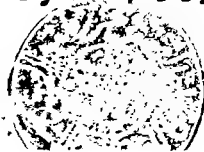


وما دنس تبغى زوال سواده كثوب جديد لم يزل قط ابنيهما اظنهما للقاضي عبد الوهاب ولم
تجصرنى مراجعة ذلك رايت فى الزمان فى زمن الوباء بعض الفقهاء ممن اخذت عليه فى حالة سيئة
فهاالتى امره فرايته ثانيا فى حالة حسنة فسرتت وسالته فقال لى يا فلان لو لم يكن فى الذنب إلا
تقحم المغفرة لكفى به قبحا اللهم يا من بيده ملكوت كل شئ وخالق كل شئ اغفر لنا كل شئ ولا
تسالنا عن شئ بفصلك ورحمتك يا ارحم الراحمين وبنا ظلمنا انفسنا وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن
من الخاسرين ونسالك بحق اسمائك الحسنى وصفاتك العليا ان تغفرونا (لكن الذنب) اى المستحب
والاولى (ان جرت) اى وقعت لأمور المذكورة من المحو وما معه او شئ منها (باسمائه) اى فى اسمائه
(سبحانه) وتعالى (ان يبدلا) ذلك الرسم ويترك ويستأنف غيره اجلالا لاسمائه تعالى ان تكون
مأخوذة او فيها تسخير (كذا) (٢٠١) اسم نبي من انبياء الله تعالى يستحب تبديل الرسم لاجله
(ثم ان قيدها انتفى) اى قيد

لأمور المذكورة الذى هو الاعتذار
عنها وانتفاؤه بان لم يعتذر
عنها (بمحو وبشر او شبيهه)
هذا كله حشو وجواب الشرط
قوله (ففصلا) اى فصل فيها
باعتبار ما وقعت فيه من الرسم
(فان تبدى عقد) اى موضع
العقد قال فى الطور مثل اعداد
الدنانير او آجالها او تاريخ
الوثيقة (وقيد) مثل امرها

ذنب يوجب الغفوين المقام الذى تقدمه ذنب وعفى عنه كما
انه بون كثير بين الوثيقة التى بولغ فى اتقانها حتى انه لم يقع
فيها ما يوجب الاعتذار وبين الوثيقة التى لم يبالغ فيها من اول
الامر حتى وقع منه ما يوجب الاعتذار فعفى عنه بسببه وقوله وما
دنس الخ ما نافية وذنس مبتدا سوغه وصفه بالجملة بعده وتقدم
النفي عليه وقوله كثوب خبره اى ليس الدنس الذى تبغى زوال
سواده بالغفو ولاعتذار كائن كالثوب الجديد الذى لم يلحقه دنس
قط (قولان صحح) اى صحح كلا منهما وقد علمت ان الثانى منهما
هو المعتمد قوله راجع لما قبل الكاف ربما يقتضى ان اللحق

بيدها ان تزوجت عليها ويتع فى ذلك الحاق او شئ مما ذكر (كما يرى بعد وتاجيل وتاريخ) هذا
من العقد كما مر عن الطور فهى امثلة له (انجلا) تميم (فان كان) اى المحو والمبشور والمصلح
(مجهولا) بان لم يعرف لاصل وسئل الشهود عنه فلم يعرفوه اولم يوجدوا (ففى رد رسمه جميعا) ما
توقف فهم معناه على معرفة المحو ونحوه وما لم يتوقف (او) يرد (الحاوى لذلك) المحو فقط مما تتوقف
صحة معناه عليه (كان جلا به اللحق ولاقحام) اى كما اذا كان اللحق او المقحم طاهرا فانه يبطل
وحده ويصح لاصل (قولان صحح) راجع لما قبل الكاف (وإلا) يكن ما ذكر فى محل العقد او فيه
ولم يجهل بان سئل الشهود عنه وعن اصل ما شهدوا به فادروا وحفظوه (اجز) الرسم واعمل به (لكن
بلا رسم اسالا) الشهود اذا سألهم عن البشور ونحوه والظاهر انه يرجع اليهم ويعمل على ما حفظوه مطلقا
سواء عرفوا ذلك بدون رسم اولم يعرفوه إلا بعد النظر فى الرسم والذى فى الفائق عن الطور وان كان



في موضع العقد سئلت البينة فان حفظت الشيء بعينه الذي وقع فيه ذلك من غير ان يروا الوثيقة مصت وان لم يحفظوه سئلت عن البشر فان حفظوه ايضا مصت وان لم يحفظوه سقطت الوثيقة تسنييم ولاعتذار عن المحو والصرب ونحوهما قال (٢٠٢) الرعي محلله قبل التاريخ ليكون التاريخ خاتما للوثيقة

ولا مقام ليسا من محل الخلاف وانهما ييطان وحدهما وليس كذلك وقوله عن الطرر وان لم يحفظوه سئلت عن البشر الخ لاولى حذف هذه الجملة كما في عبارة غير واحد لان ما قبله شامل له (وان غاب رسم لاتود) الخ حاصله ان وثيقة الدين اذا غابت فتارة توجد بيد المدين ويدعى دفع ما فيها وهذه فيها خلاف والمشهور الذي درج عليه خ ان القول لربها كما قال ولربها يرد لها ان ادعى سقوطها واما ان لم توجد اصلا وطلب ربه من الشهود تجديدها او لاداء بما في عليهم من مضمن فصولها فتارة يحضر ربه ويدعى الدفع وهو ما اشار اليه الناظم هنا وتارة لا يحضر بل يسأل ربه من الشهود التكميد او لاداء قبل ان يعلم ما عند المدين هل يدعى الدفع او عدمه وهى التى اشار لها ظم بعد هذه ولاولى من هاتين الصورتين هى محل استشكلت وجواب طفى والصواب ما لمصطفى اذ هو المنقول عن الكافى وهو الذى اشار له خ بقوله مشبها بما يكون فيه القول للمدين كوثيقة زعم ربه سقوطها ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ ووجهه ان المدين وان اقر بان الدين كان في ذمته وقت كذا والاصل هو الاستصحاب وبقاء ما كان على ما كان لكن عدم ظهور الوثيقة شاهد عرفا مصدق للمدين في دعوى القضاء وقد تقدم ان الاصل والغالب اذا تعارضا فان القول لمضى الغالب الذى هو العرف كما مر عن الكافى من ان الذى عليه اكثر الناس اى غالبهم اخذ الوثائق وتنزيقها او الكتابة على ظهرها اذا ادوا ومثله ياتى عن ابن الماجشون فالقول حينئذ قول الذى فيه شهادته بخطه لان

الذى عليه اكثر الناس اخذ الوثائق اذا ادوا الديون وقد اختلفوا اذا حضر المدين الوثيقة وقال انها لم تصل اليه إلا بعد دفع ما فيها وقال رب الدين سقطت منى فـ قيل يشهد له لا مكان ما ذكره وقيل لا يشهد له لان رب الدين لم يات بما يشبهه فى الاغلب لان الغالب

دفع الوثائق الى من هي عليه اذا ادى الدين واما الحاكم فيجتهد في ذلك ان شهد عنده اه من ابن غازي شارحا به قول المختصر ولم يشهد شاهدها إلا بها ونحوه لصاحب التكملة قال توفى المسألة اشكال لان المدين مقر بالدين مدع للوفاء فعليه البيان اه قال الشيخ مصطفى ولا اشكال لان لاقرار بالدين عارضه عدم وجود الوثيقة الدال على قضاء الدين ثم نقل كلام الميضي وابي عمر محتجا به قائلا بعده فقد علمت انه لا عبرة باقراره بالدين لما عليه اكثر الناس يعني من دفع الوثيقة اذا ادى قال فلا اشكال من تأمل وانصف اه قلت وعدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين ولا يصح ان يكون معارضا بمجرد دعوى المدين (٢٠٣) اخفائها فالظاهر هو الواحدة بالاقرار وبه وقعت الفتوى من

اصحابنا وهم يومئذ متوافرون

رحمة الله عليهم (ومن يستغ)

يطلب (تكرير كتبك رسمه)

بعد ان كتبه اولاً (لزعم صياح)

له بفتح الضاد مصدر صاع

(او) يتغى (اداء) منك عند

الفاضي دون الرسم لزعمه صياحه

(فاهلاً) جواب من اى فالغ

قوله ولا تشهد له قاله ابن

الماجشون (وإلاً) تمتنع من

الشهادة (وقد وديت) ثانياً

او كررت الكتب (تمض)

شهادتك ويعمل بها فيهما وقال

(مطرف) بخلاف ما قاله

ابن الماجشون من الامتناع

المدين انه قضاها ومحا الوثيقة او كتب على ظهرها واخفاها رب الدين وقوله عدم ظهور الوثيقة لا يقوى قوة اقرار المدين الخ يقال عليه انما لا يعارضه لو كان مقرا الآن ببقائه وقد علمت انه لا يقربقائه بل يقر بانه قد كان في الذمة وقت كذا فعدم الظهور انما هو معارض للاصل الذي هو الاستصحاب كما قدمناه فما وقعت به الفتوى مصادم لنص الكافي وخ يخالف لما قالوه من تقديم الغالب على الاصل عند التعارض والله اعلم وقول مخ ولم يشهد شاهدها إلا بها الخ هو قول الكافي لم يشهد الشاهد حتى يوتى بالكتب الخ فهمي مسألة واحدة خلافاً لمن قال قوله ولم يشهد شاهدها الخ كالزرقاني وابن غازي وطفى يمكن ان يكون مستأنفا ويحمل على مسألة ابن الماجشون ومطرف يعني الاتية في النظم بعد هذه قلت والظاهر ان هذه والاتية متحذان في المعنى ولذا اتى مخ بلفظ يشمل الصورتين وكذا صاحب التحفة حيث قال

مطلقاً بل يفصل (اذا كان) الطالب ماموناً (فكرر) الكتب والاداء (وإلاً) يكن ماموناً (فلا) تكرره قال الميضي عقب ما مر عنه وفي كتاب ابن حبيب ومن زعم ان صكه بالحق صاع منه وسال الشاهد ان يشهد له بما حفظه منه فذلك له ان حفظ ذلك قاله مطرف وقال ابن الماجشون لا يشهد له اه وقال في التبصرة قال ابن حبيب سمعت ابن الماجشون يقول من كتب على رجل كتاباً بحق له واشهد عليه شهوداً ثم ادعى ان كتاب الحق صاع وسال الشهود ان يشهدوا له بما حفظوا من ذلك فلا يشهدوا على حرف منه وان كانوا لجميع ما فيه حافظين لانه يخاف ان يكون قد اقتضى حقه منه ودفعه للمديان فمحاها وقد اكتفى اليوم كثير من الناس بمحو كتب الحق دون البرائة منها ولاشهاد

عليها فان جهلوا وقاموا بشهادتهم لم يسع الحاكم إلا قبولها ويقول للشهود عليه اقم بينة براءتك وما
تدفع به الشهادة وقال مطرف لهم ان يشهدوا وانما الكتب تذكرة وقاله مالك واصبغ وقال ابن حبيب
هذا احب الي اذا كان المدعى مامونا وان كان غير مامون فنقول ابن الماجشون احب الي اه ولما كان
قوله وسال الشهود ان يشهدوا يحتمل ان يكتبوا او يودوا جمع الناظم بينهما ويحتمل ان يريد بقوله او
اداء ما في الفائق من انه اذا ادى الشاهد شهادته عند القاضي فانه لا يلزمه اداء لان لا عند ذلك
القاضي ولا عند غيره اذا ادى على نص الرسم ولا اجمال في شيء (٢٠٤) من فصوله اه وعلى هذا
فقوله او اداء معطوف على

كتبك وعلى كل فارقت المسألة
التي بلها فان لاولى طلب
صاحب الحق من الشاهد
الشهادة والغريم يدعى الاداء
وفي الثانية طلبها منه ولم يعلم
ما عند الغريم لانه لم يحضر
(وفي محض حق الله بادر)
بدفع الشهادة (وودين) عاجلا
ان امكن التعجيل وإلا اخرت
للامكان فان لم تبادر مع الامكان
كان جرحته في حقك وسقطت
شهادتك وهذا اذا كان مما
يستدام تحريمه كما قال
(والتحریم دام كما انجلا
بوقف) اى ومثال ما يستدام
تحريمه كالحبس قال ابن

وما به قد وقعت شهادة وطلب العود فلا اعادة
والنفريق بينهما يكون المدين في لاولى يدعى القضاء وفي الثانية
لم يحضر غير سديد لان عدم حضوره لا يوجب سقوط دعواه القضاء
ان حضر مع قيام الشاهد العرفي له على ما مر وبهذا كنت اقيت
لما سئلت عن ادعى على شخص بدين فقال المطلوب لا حق
لك قبلى من سلف فاستظهر المدعى بشاهد واحد وانه كان قد
اسلفه مائة وحازها معاينة قال الشاهد وقد كنت كتبت له بذلك
رسما وزعم الآن ضياعه واعدت له الشهادة بذلك اه فاجبته بما
نصه الحمد لله لا يتنفع المستظهر بالشهادة اعلاه إلا مع وجود اصلها
لاحتمال ان يكون المدين مزق لاصل عند اداء ما فيه او يكون
كتب على ظهرة وبقي بيد ربه ومجرد لاحتمال مانع من القضاء
فكيف به اذا كان غالبا وعلى هذا لاصل جرت فتاويهم فقد قال
العقباني وغيره لا يعمل على النسخة ان كان لاصل مما لا يصح
نسخه كالدين والوصية والتدنية تقيت ان يتقاضى الحق بالاصل
فيتكرر التقاضى الخ واذا كان لاحتمال مانعا من القضاء بالنسخة

شاس على غير معين وإلا كان حق مخلوق اذ له اسقاطه ورده (وعق) لامة
والمعنى يطوها ويستخدمها استخدام الارقاء (وارضاءع) اقرب به مع زوجة هي في عشرته (كطالق) اقر
بطلاقها باتنا وبقي مرسلا عليها (وان لم يدم) التحريم كزنى قد فرغ منه او شرب كذلك (خيرت)
في الرفع وعدمه وهو لاولى طلبا للستر لحديث من ستر على مسلم ستره الله وحديث من راي عورة
فسترها كان كمن احبى موعودة في قبرها رواه ابو داود والنسائي إلا ان يكون مشهورا بالفسق مستمرا
على ذلك ففكرة مالك الستر عليه ليرتدع قاله عياض (واصبر لتسالا بغير) اى في غير حق الله بتسميه

وكذلك يكون مانعا من القضاء بالشهادة المذكورة واعادتها في
 معنى نسخها والعلته موجودة فيهما والحكم يدور مع علته وقول ابن
 الماجشون ان جهلوا واعادوا شهادتهم قضى بها مقابل ويدل لكونه
 مقابلا قول المشهور يقتضى باخذ المدين الوثيقة او تقطيعها اذ لو
 كان رب الدين يتنفع باعادة الشاهد شهادته لم يكن لاخذ الوثيقة
 او تقطيعها فائدة وما لا فائدة فيه يمتنع القضاء به ولهذا نظر ابن
 رحال في قول ابن الماجشون المذكور بكونه لا يجزى على المشهور
 ولو حمل الناس على قول ابن الماجشون المذكور لصاعت حقوق
 ولم تحصل للغيرم براءة ابدا اذ عوائد الناس تمزيق الرسوم عند
 اداء الديون كما هو مشاهد قديما وحديثا لا يستطيع ان يردهم
 عن ذلك الى كتب البراءة حاكم ولا غيره اذ هو يمزقها قبل الوصول
 للحاكم والله اعلم ووافقتني على ذلك شجعتى مفتى فاس في حينه
 سيدى محمد بن ابراهيم الدكالى تنبيهها ان الاول اذا وجدت الوثيقة
 مكتوبا على ظهرها بخط لا يعرف كاتبه لفظ خالص او قضى من
 الدين كذا او دفع منه كذا او قضاه كله ونحو ذلك فان رب
 الدين لا يقتضى له بشئ مما وجد مكتوبا بظهر وثيقته ولا مقال
 له في ان كاتبه غير عدل او ان بعض الناس تنسور عليها وكتب
 ذلك لما عليه غالب الناس اليوم من كتابة مثل ذلك ولا يردهم
 عن ذلك راد ايضا وبه كنت حكمت في وثيقة جاءت من
 السودان في ظهرها بخط مغربى دفعات لا يعرف كاتبها وهى
 بيد ربها والله اعلم اشأنى تقرر ان الديون لا تبطل بالطول ولو
 اربعين سنة على المشهور لقوله عليه الصلاة والسلام لا يبطل حق امرئ
 مسلم ولو قدم الحج وقيدة بعضهم بقبدين احدهما ان يكون الدين
 ثابتا باشهاد المدين لانه يكون حينئذ اخذه بينة مقصودة للتوثق
 فلا يقبل دعواه القضاء ولو مع الطول الثانى ان لا يكون ربه معلوما

وهو حق المخلوق لا تشهد ولا ترفع شهادتك للقاضي حتى تطلب منك وإلا بان رفعت قبل الطلب
(تنف) شهادتك اى تسقط وتبطل الحرصك عليها والى الاقسام الثلاثة اشرح بقوله عاطفا على
المبطلات او رفع قبل الطلب فى محض حق الآدمى وفى (٢٠٦) محض حق الله تعالى تجب

المبادرة بالامكان ان استديم
تحريمه كعتق وطلاق ووقف
ورضاع وإلا خير كالزنى اه اى
ويعلم الآدمى بشهادته ان لم
يكن عنده علم بها فان لم يفعل
فروى عيسى يكون جرحه فى
حقه وقال سحنون لا يكون
جرحه انظر الخطاب ثم شبه فى
بطلان الشهادة جملة ما يطلها
ويقدر به فيها لانه جرحه
فقال (كالجرح بالرشا) جمع
رشوة وهى اخذ المال لابطال
حق او تحقيق باطل فيشمل
الحكم والشهادة وفى الحديث
لعن الله الراشى والمرتشى
والرايش اى الواسطة بينهما
اما دفع المال لتحقيق حق او
ابطال باطل فيجوز للدافع دون
الاخذ وسئل بعض الاشباح عن
الهدية تاتى الفقيه على الفتيا
فقال ان كان ينشط للفتيا اهدى
له ام لا فلا باس بها وإلا فلا
ياخذها وهذا ما لم تكن له

بالحرص على قبض ديونه وعدم تاخيرها اذا حلت وإلا فالقول
لمدعى القضاء اه وهو ظاهر من جهة المعنى ان كان المدين معه
بالبلد حاضرا مليا والاحكام قائمة لان المدعى حينئذ ادعى ما هو
الغالب من عدم التأخير وفى انكحة الميعار ان من طلق زوجته
فماتت وقام ورثتها عليه فادعى دفعه انه لا يقبل قوله إلا ان
يثبت ان بينهما شأنا فانظروا واخرا لكراس السابع قلت
والغالب ان المطلقة لا تخلو من شأن مع مطلقها فلا يحتاج الى
اثبات شأن زائد على ذاك ووجه الدليل منه انه حيث ثبت
الشأن بين المدين ورب الدين فالقول للمدين لان الغالب ان
لا يوخره به الزمن الطويل وكذلك اذا كان معلوما بالحرص على
قضاء ديونه لان الغالب ان لا يوخرها فكل منهما ادعى ما هو
الغالب فى حق رب الدين (كالجرح بالرشا) قوله ومن هذا
المعنى انقطاع الرعية الى العلماء الخ هكذا فى الطرر بعد سوجه
حديث من شفع لاختيه الخ قال لان رفع الظلم عن مسلم او ذمى
واجب على كل من قدر عليه ولما سئل ابو عبد الله القورى من
ثمن الجاه كما فى الميعار قال اختلف فيه علمانا فمن قائل بالتحريم
مطلقا ومن قائل بالكراهة مطلقا ومن مفصل فيه وانه ان كان
ذو الجاه يحتاج الى نفقة وسفر فاخذ مثل اجرة فذلك جائز وإلا حرم
اه ابن رحال وهذا التفصيل هو الحق فانه يحرم ان كان يمكنه
دفعه من غير مشى ولا حركته كما اذا احترم زيد مثلا بذى جاه
فمنع من اجل احترامه فهذا ونحوه لا يحل له الاخذ من زيدا

خصومة وانما يستفتيه فى شئ يعرض له ولا حسن ان لا يقبل هدية من صاحب
فتيا ولا مسالة وهو قول ابن عيشون وكان يجعل ذلك رشوة وقال عليه السلام من شفع لاختيه شفاعة
واهدى اليه فقد اتى بابا عظيما من ابواب الربا ومن هذا المعنى انقطاع الرعية الى العلماء والمتعلقين

بالسلطان لدفع الظلم عنهم (٢٠٧) وما اهدى للفقير رجاء العون على خصومة فلا يجعل له قبولها

لأنها رشوة وكذا اذا تنازع

عنده خصمان فاهديا اليه
جميعا او احدهما يرجوان بعينه
في حجة عند حاكم اذا كان
ممن يسمع منه فلا يحل له
ان ياخذ منهما ولا من احدهما
شيئا من ذلك اه من المواق
(واعطاء عمال) اى اخذ
الاعطاء من العمال المضروب
على ايديهم اى الذين جعلت
لهم جباية الاموال دون صرفها
في مصارفها يريد وتكرر
الاخذ (كاكل) اى ومثل الاخذ
منهم الاكل عندهم مكررا ايضا
لان ذلك مما يزرى بالبروءة
ويسقط الشهادة بخلاف الخلفاء
قال سحنون من قبل الجوائز
من العمال المضروب على ايديهم
سقطت شهادتهم ومن كانت
منه الزلة والفتنة فغير مردود
الشهادة لان الامر الخفيف
من الزلة والفتنة لا يضر في
العدالة والمدمن على الاخذ
منهم ساقط الشهادة واما جوائز
الخلفاء فجائزة لا شك فيها
لاجتماع الخلق على قبول العطية
من الخلفاء ممن يرضى منهم

يعنى ولا الانتفاع بخدمة ونحوها انظر شرح الشامل وهكذا يقال
في الفتيا فان كان لا يحتاج الى كتابة ولا مطالعة ولا تعب ولا
مشقة لم يجوز ولا جاز له اخذ اجرة المثل فيما يظهر والله اعلم ولما
ذكر البرزلى ما نقله الشئ عن المواق قال ابن عبد الغفور وقد
كنت ابتليت بشئ من ذلك لا اقبل هدية خصم فاهدى الي
لحم صيد ولم اعلم فلما تدمت البيت عرفت بذلك فعز علي وتلومت
بذلك فالقي على لساني في النوم واذا قيل لهم لا تفسدوا في
الارض الى قوله لا يشعرون ثم بعده في السحر القى علي ايضا من
علم ان كلبه اكل بضعة مكروهة فالتج عنه لا يمس بلعابه فان
مس جسده او شيئا من ثيابه فليصل ولا شئ عليه فرددت ما
كان اهدى الي من ذلك يوما ثانيا قال وهذا دليل على صحة ما
اتى في الخبر ان من صلى وفي جوفه شئ من المحرام لم تقبل
صلاته وقد كان وقع بقلبي ايضا قبل هذا شئ فرايت رجلا في
النوم يعطيني سمنا في آتية اوزبدة طرية فكنت اقول ما شانك
فكان يعجز عن الكلام وكان معه رجل كنت اعرفه فقال لي مسالة
طلاق يرغب ان ترخص له فيها فقلت له لا افعل وانصرفت
عنهما وتركتهما فالقي على لساني باثر ذلك ان الذين ياكلون اموال
اليتامى ظلما الآية الخ ثم قال والذي رايت لابن عيشون انه
حرم الهدية عموما وانشد على ذلك

فاياكها واقبل نصيحة ناصح فما لك من بعد النصيحة من عذر
ثم قال عن الرماح يجوز للانسان ان يتصون بذى الجاه حتى يودي
عشرة للفقراء وقد يجب ذلك عليه ان امكنه ويصانع على ذلك
ويهاديهم وهو ماجور على ذلك واذا خيف منهم يسلم اليهم اه منه
من مسائل الاكرية (واعطاء عمال) قوله وظاهرة كيفما كان المجبي
الخ في الورقة السابعة عشرة من معاوضات المعيار ان الامام اذا

وممن لا يرضى وما يطام فيه قليل في كثير وظاهرة كيفما كان المجبي قال ابن رشد ان كان

المجبي جللا لكن لم يعدل في قسمه فلاكثر على جواز اخذ المجازة وكرهه بعضهم وان شاب المجبي حلال وحرام فلاكثر على كراهة لاخذ ومنهم من اجازته وان كان المجبي حراما فمنهم من حرم لاخذ ومنهم من اجازته ومنهم من كرهه والعمال الماذون لهم في التصرف (٢٠٨) كالحلفاء انظر المواق وانظر شرح

الجامع (او انجلا يمين بعثق او طلاق) قال في الرسالة ويودب من حلف بعثق او طلاق قال مطرف وابن الماجشون ومن لزوم ذلك او اعتاده فهو جرحة فيه المتيطى واستحسن مالك ان يضرب من حلف بطلاق او عتق عشرة اسواط وكذلك الحلف بالمشى الى بيت الله ومن تكرر حلفه بذلك وعرف به كان جرحة في شهادته وان برى حلفه (ومن يرى لمجلس قاض دون عذر تحصلا) هو اى العذر والجملة صفة (ثلاثا) خ وبمعنى مجلس القاضى ثلاثا بلاعذر الزرقانى اى ثلاثة ايام متوالية واخرى ثلاث مرات في يوم سحنون لا يكون عدلا من اتى مجلس القاضى ثلاث مرات في غير حاجة لان فيه اظهار منزلته عنده ويجعل ذلك مأكلة للناس وينبغى للقاضى ان يمنعه من ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قاضا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا ملان للخصومة فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

اهدى له الغصاب لابل ونحوها يجوز اخذها من الامام ان اعطاها لك اه بنح فتامله فان وارث الغاصب وموهوبه ان علما كهو كسا في خ وغيره فها في المعيار انما هو حيث جهل ارباب ذلك ولا يمكن عليهم ولا رده اليهم والا فلا يجوز ويؤيده ما في المعيار ايضا في نوازل الاستحقاق ان حكم ما بايدي القباول الذين يغير بعضهم على بعض حكم اللقطة ويجوز شراؤه حيث حصل الاياس من معرفة اربابه وفي المعاضات منه ايضا يجوز شراء ما لا يعلم مالكة من الطعام مما يجلبه الجيش من امتعة الباغية اه قسملت وكذا ان علم على القول بجواز العقوبة بالمال فيما يظهر وهو ما يقصده المالك اليوم بخلاف ما يهديه الغصاب فانه ليس من العقوبة بالمال في شيء ان علم مالكة اه (كتلتين الخصوم) قال الشيخ المسناوى رحمه الله ما يفعله المفتون اليوم من الافشاء قبل الخصام انما هو من التلقين الممنوع لانه يستفتى لينظر هل له الحق او عليه فيجتال على ابطاله اه وهو صحيح واقع في هذا الزمان كثيرا فينبغى لمن احتاط لدينه ان لا يفتى لمن علم ان قصده التحويل المذكور وفي ق ان كان القضاة مولون بالجاه لا بلرجمات الشرعية ففتوى المفتين حينئذ من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وفي البرزلى ونحوه في المعيار لا ينبغى للفقهاء القبول القول ان يكتب للقضاة بما يفعلون الا ان يسالوه لان ذلك يودى للانفة الموزية قال وقد اردت بعض شيوخنا اذا ورد عليه سوال فيه حكم قاض من بعض الكور لا يجيبه حتى يبعث اليه قاضيه اه وقوله واما

ذلك (كتلتين الخصوم) حجة يستعين بها على خصمه بغير حق واما ما يثبت به ما يثبت حقه من ذلك فلا يكون قاضا في شهادته ابن عات لا تجوز شهادة مرتش ولا ملان للخصومة فقيها كان او غيره ويضرب على يديه ويشهر في المجالس ويعرف به ويسجل عليه وقد فعله بعض

قصة قرطبة لكبير من الفقهاء بمشورة اهل العلم قاله الموافق (ومطل) في نوازل سحنون مطل الغني
جرحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغني ظلم والمطل تاخير الدفع عند استحقاق الحق والقدرة عليه
مع الطلب او تركه حيا وهذا اذا تكرر ذلك منه كما يفيد ابن رشد قاله الزرقاني (او شبيهه)
اي شبيه ما ذكر من مسقطات الشهادة مما يخل بالبروعة والدين وان لم يكن معصية من الكبائر
وتجارة لارض حرب وسكنى دار مغصوبة او مع ولد شريب وبوطء من لا توطأ وبالنفقة في الصلاة
وباقتراضه حجارة من المسجد وبعدم احكام الوضوء والغسل والزكاة لمن لزمته وفي التبصرة جملة وافرة
(ومن يشهد سوى عدل) (٢٠٩) يعنى ان الكيفية في شهادة غير العدول وهى شهادة اللئيف
وصورتها ان ياتى المشهود له

بائنى عشر رجلا الى عدل متصيب
للشهادة فيشهدون عنده بما فى
عليهم فيكتب ما شهدوا به
ويوقع اسماءهم عقب التاريخ
كما يشير لذلك اول الرسم
بقوله الحمد لله شهودة الموضوعة
اسماؤهم عقب تاريخه يعرفون
فلانا وفلانا المعرفة الكافية
ويشهدون مع ذلك بكذا الى
ان يورخ ثم يضع اسماءهم
واحدا بعد واحد وهو معنى قوله
(انزلا) هو اى غير العدل (برسم
شهادات ولا تعلمهم) اى
الشهود اللئيف (بما فيه) اى

ما يثبت به حقه الخ يعنى كمن علق الثلاث على تزويج ابنته
مثلا من فلان فيقال له خالع زوجتك وزوجها منه وقد قال ابن
علوان لامرأة عسر عليها التخلص من زوجها الذى اساء عشرتها ادى
عليه ان بداخل دبره برصا فادعت ذلك فحكم بان ينظر الى ذلك
الحل فلما رآى زوجها ذلك طلقها البرزلى وهذا التحيل ان ثبت
عنده انها مظلومة فالتوى به سائغة وإلا فهو من تلقين الخصوم
القادح في الشهادة (ومطل) قوله مطل الغني ظلم الخ انظر ما تشوق
النفس اليه هل يضمن ام لا قال الوافى وقبله غ وصاحب
تكميل المنهاج انه ضامن بظلمه ما آل اليه الامر من النقص في
زرع او فلوس حيث كسر الاول وتغيرت سكة الثانى قلت
وهو ظاهر المعنى حيث كان يرفعه للحاكم ولا ينصفه منه او كانا
يبلد لا حاكم به فيكون بمنزلة مانع المديته حتى تلف المذكى
لانه منعه حتى تلفت عليه قيمته او بعضها وقد ذكر ح عند قول

المشهد به (من فصل وقيد) حسبما يذكر لك المشهد له (واجملا) اى قل لكل واحد يقف عندك
من الشهود بما تشهد وما فى علمك فى هذا الامر سؤالا مجملا ولا تفصل وتقول تشهد بكذا وتذكر جميع
الفصول فان من الجائز ان يقول نعم وهو لا يعرف إلا بعضها حياء او حرصا على ان تقبل شهادتهم
فان النفوس تاتى الرد فتكون معينا على الشهادة بالزور (فذا القدر) المذكور فى هذا النظم من اوله
الى آخره (كاف للذى يكتفى به) (وان اردت) ايها القاضى المخاطب اولا (كمالا طالعن المطولا)
من كتب الفقه والاحكام (وايك) ايها الشاهد (انهى عن خلاف لما رآى من الامر قاضى المسلمين)
اى لا تخالف القاضى فى شئ مما يرى ويظهر له فيه مصاحبة فهو اعم من قوله اول الفصل

واعمل بما يرى من الكتب قاضي الوقت والثرك (وبجلا) اى عظم القاصى وبجمله لما البسه من حلة الولاية ومنصب النبوة وادع له (واخلص) فى دعائك (له) بان تقصد بدعائك نفعه وانتفاع المسلمين به لا الرياء والسمعة والمداواة ووقوع المنزلة عنده (بالحفظ والعز والهدى) بان تقول حفظه الله اعز الله هداه الله والمجورور متعلق بقوله (دعائك فى رسم) اى اذا سجلت عليه (وغير واجملا) من الجمال اى اثن عليه بالجميل او من الاجمال اى اجمل فى الدعاء له ولغيره من الولاة وايمه المسلمين وسائر المؤمنين وهو اولى لان الدعاء كلما كان اشمل كان للاجابة اقرب وهو الذى سلكه المصنف اذ قال (فبارك سلم من تولى امورا) من ولاننا وايتمنا (وسدد) (٢١٠) واصلح) حال كونه (وحده

ومع الملا) جماعة المسلمين (فحمدا وشكرا) منصوبان على المصدر (للاله الذى هدى) للايمان والاسلام وتعلم العلم والخوض فيه وغيرها من النعم بل له الحمد والشكر (على كل ما اسدى) اى ما امد لنا من النعم فضلا واحسانا فقال فى القاموس السدى من الثوب ما مد منه واسدى اليه احسن (واندى) افضل قاله فى القاموس (واكملا) هذا النظم (بتوقيفهم) تم الذى رمت فظمه) وهو المهم مما يتكرر وقومه بين يدي القضاة ولهذا

سمى قصيدته هذه حسبا وجد بخطه تحفة الحكام ثم اعتذر عما حسى لا ان يقع فى كلامه من السهو او غيره فقال (فيا من تعاطى العلم) التعاطى التناول وفى التنزيل فتعاطى فقتر اى تعاطى فقر الناقة قال ابو حبيد يقال تعاطيت الشئ اذا تناولته وعطوت ايضا مثله ومنه الحديث فى صفته صلى الله عليه وسلم فاذا تعوطى الحق لم يعرفه احد والمعنى انه صلى الله عليه وسلم كان من احسن الناس خلقا ما لم يرحقا تعرض له باعمال او ابطال او افساد فاذا راي ذلك تحير وتغير حتى انكسر من عرفه كل ذلك لنصرة الحق (احسن تناول) فيما يظهر لك انه مخالف للنصوص ثم ابتهل وتوسل الى الله تعالى فيما سأل من خير الدنيا والآخرة على ما

حصرة في الوقت (عبيدك) صغرة تحقيرا لنفسه واستعطافا لربه واستجلابا لرحمته وكرمه (يا ربى
علي بن قاسم ينادى) بوقع (٢١١) النداء والدعاء متوسلا في دعائه (بخير الخلق طرا وافضلا)

جميعا القائل توسلوا بجاهي

فان جاهي عند الله عظيم

(اغثه اغثه يا مغيث برحمة)

وعجل له مامله رب عاجلا

ثم فسر هذا المامل وبينه بقوله

بعافية دنيا واخرى معا) جميعا

في الحديث ان سالتهم الله

فاسالوه العافية وفيه ايضا اللهم

انا نسالك العفو والعافية في

الدين والدنيا والاخرة (معا)

توكيدا للاولى (فيارب ياربى

تفصل تفصلا) ثم ختم دعاءه

وكتابه بالصلاة والسلام على عين

الرحمة والواسطة في كل نعمته

صلى الله عليه وسلم فقوال

(لتعف وتصفح عن ذنوب تقدمت

له رب في الباقي احفظنه تقولا

ويسر له ما اراه من مومل

من الختم بالايمان والكون في العلا

ومن يتبع نفعا بهذا النظم او دعا

لنظامه آمين رب تفضلا

وصل على الهادى) قال تعالى

وانك لتهدى الى صراط مستقيم

وسلم وآله وصحب ومن للدين

(شعور) رفع (دلذلا) بضم

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس

تذلل تهذل وتهذر تهذر متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجرد فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

لا يوجب زيادة فيه وله طلبه عند المحاكم واخذة منه كيف وقد

دخل عند المعاملة معه على ان يتقاضى حقه كما دفعه وان

يماطله وعلى ان يفلس او يموت مفلسا اه لانا نقول رب الدين لم

يدخل على الماطلة ولا على التفليس لانهما خلاف الغالب ولانه

لم ينصفه منه المحاكم عند رفعه اليه اولا حاكم اصلا وقد فرقوا بين

الغاصب والماطل بان الغاصب لما كان يغرم الغلة في الجملة

خففوا عنه وبان النهى هنا خاص وهو اقوى من النهى العام وبان

المستعير والمستاجر اذا حبسا الابل عن اسواقها ضمنوا مع انها اخف

من الغاصب الى غير ذلك كما في زر عند قوله وان بطلت فلوس

النخ وبان المطل من باب التعدى لا من باب الغصب ولا يقاس

احد البابين على الاخر كما اشرنا الى ذلك في حاشيتنا على الزرقاني

وشرحنا للتخفة اوائل البيوع فانظرهما ولا بد وبالجملة فالفرق

بين المطل والغصب ان الاول من باب التعدى ولا من باب

الغصب ويؤيد ما ذكرناه قول نخ في التيمم وقدم ذو ماء سات

الى قوله وضمن قيمته مع ان الماء انما هو من المثليات والمثلى

يضمن بمثله وهم ضمنوه هناك قيمته ورايت في بعض التفاسير

الماضون بها الصحة منسوباً للشيخ سعيد بن سليمان السملالى

على الرسالة عند قولها ولا يجوز فسح دين في دين ما نصه واختلف

فيم دفع ثمن طعمام في وقت الرخص فغفل عن قبضه حتى

كان غاليا قال نزلت بفاس برجل اشترى من رجل مائة صحيفة

في حال الرخص فتغافل عنه حتى غلا فتال اكثر الفقهاء فسد البيع

لانه بيع معين تاخر قبضه اه ما وجدته وهذا كما تراه في الغفلة

واعل الغفلة تنزل منزلة الممتنع من القبض الذي تقدم في كلام

الذالين المعجمين وكسرهما اسفل القميص قاله الزبيدي وفي القاموس

تذلل تهذل وتهذر تهذر متديلا

والمعنى ومن تحفظ واحتاط للدين وشعر على ساءده وقام على ساق الجرد فيه (صلاة وتسليما بلا منتهى

ح لانه حيث كان يمكنه قبضه ومع ذلك تراخى صار كالممتنع
 حكما ولعل ما ذكره من التعليل انما هو فيما اذا اشترى طعاما معيناً
 ناجزاً على الكيل ونحو ذلك او اسلم فيه في فدادين معينة على
 ان يبع المعين انما يفسد بتأخيرها اذا كان التأخير مشروطاً وإلا فلا
 كما قاله طغى في فصل الصداق عند قول خ ووجب تسليمه ان
 تعين فانظره وبالله تعالى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل ولا حول
 ولا قوة إلا بالله العلي العظيم يقول العبد الفقير الى مولاه الغنى به
 عن سواه علي بن عبد السلام سائلاً الختم بالحسنى والموت على
 الاسلام هذا آخر ما قصدت جمعه من الخواشي المفيدة على شرح
 اللامية لشيوخ شيوخوا سيدي محمد التاودي بن سودة والله اسأل ان
 يجعله خالصاً لوجهه الكريم * موجبا للتخلد مع الاحبة والمسلمين
 في جنات النعيم * بجاه عين الرحمة الواسطة في كل نعمة سيدنا
 محمد المصطفى الكريم * عليه وعلى آله واصحابه وازواجه افضل
 الصلاة وازكى التسليم * القائل توسلوا بجاهي فان جاهي عند الله
 عظيم * وان ينفع به من كتبه او طالعهم ودعائى ولسائر المسلمين
 بالمغفرة وبالجمع لنا ولهم بين خير الدارين خير الدنيا والآخرة وان
 ينفع به كما نفع باصله اعني الشرح والمشرح نفعاً يدوم بدوام
 ملك الله مدده اولا فاو لا واقول كما قال الاصل

(فيامن تعاطى العلم احسن تناولاً)

وكيف لا وقد قال الشاعر

ومن ذا الذي ترضى سجاية كلها كفى المرء نبلاً ان تعد معائبه
 وبرحم الله عبداً يقول آمين وسلام على كافة رسل الله اجمعين
 وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ووافق الفراغ من تأليفها
 آخر ربيع النبوى لا نور عام خمسين ومائتين والـف وكان ابتدائها
 قبل اوله بايام قلائل اللهم رب كل شئ وولي كل شئ وقاهر كل

ولا الى غاية) بل يستمران
 دائمين ابداً سرمداً (آمين
 رب تقبلاً) اى اقبل منابضك
 ومن علينا باحسانك وطولك
 فانت الغنى الرب المجيد ونحن
 الفقراء العبيد ليس لنا إلا
 الوقوف ببابك اذلاء والتوسل
 يا ولياًك واحبابك الفضلاء
 وصلى الله وسلم على سيدنا
 ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم
 تسليماً عدد ما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره الغافلون سبحان
 ربك رب العزة عما يصفون وسلام
 على المرسلين والحمد لله رب
 العالمين * ولا حول ولا قوة
 إلا بالله العلي العظيم *

وهو حسبنا ونعم

الوكيل

انتهى



شئ وفاطر كل شئ والعالم بكل شئ والحاكم على كل شئ
 والقادر على كل شئ بقدرتك على كل شئ اغفر لي
 وللمسلمين كل شئ وهب لنا وللمسلمين كل شئ
 حتى لا تسالنا عن شئ بحجاء سيدنا محمد الذى
 تكوّن من نوره كل شئ صلى الله
 عليه وسلم وعلى آله عـدد ما
 خلقت وما انت خالقـه
 من كل شئ آمين
 * انتهى *

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على رسوله الامين * سيدنا
 محمد الخاتم على النبوّة فى الدين * وعلى آله وصحبه واويهـة
 الشريعة وكافة المومنين * وبعد فقد تم بعون الله تعالى طبع هذا
 الكتاب الذى اشرفت شمس تحقيقـه * وازهرت لدى ارباب
 التحصيل بدور تدقيقـه * وهو صغير الحجم * كثير العلم * قد جمع
 كثيرا مما جرى به العمل * من غير تطويل ممل * ولا اختصار مخل *
 وكان تمامـه فى يوم الاثنين الحادى عشر من شهر الله رجب الاصب
 عام اربعة وثلاثمائة والف وذلك بالمطبعة التونسية الرسمية

فهرس شرح العلامة الشيخ الشاودي على
لامية الامام الزقاق

صحيفة

- ٠٠٢ ترجمة صاحب المتن
٠٠٧ الخلاف في عدة ازواج النبي صلى الله عليه وسلم
٠١٠ مبحث الخطط الست
٠٢٠ فصل فيما يبدأ به القاضى وبيان الدعوى والمدعى والمدعى
عليه وشروط ذلك
٠٢٩ بيان الاجل والتلوم
٠٥٢ فصل ولا يتقاضى دين النخ
٠٦٤ فصل شهادة معروف لمعروف النخ
٠٩١ مسائل من لايمان
١٠٧ فصل فى الوكالة
١٢٧ فصل وان عمم للابراء
١٤٢ فصل فى التوليج
١٥٨ فصل وشاور ذوى علم النخ
١٦٤ مبحث البدع
١٦٥ فصل وفى البلدة الغراء
١٦٨ بيع الصفقة
١٨١ فصل فيما يقضى فيه العرف
١٨٥ فصل فيما يلزم الشاهد ان يتنبه له
٢٠٢ قول المصنف وان غاب رسم لا تود النخ
٢٠٦ بعض ما يقدح فى الشهادة
٢٠٩ شهادة الليف

٤ شرح الخطبة

٨ من بقية المرتبة

٩ احكام الربى وبيان افساح

١٠ الخطط الست

١٨ خطة القضاء بما مع الاما

٢٨ التفسير منه وما فيه

٣٠ فصل فيما يبرأ به القاضى

٣٥ الاصل بالجواب

٣٦ الاصل بالجواب

٣٩ الاصل

٣٠ اخر جملة وجبه من المطلوب

٣١ اخر جملة او طلبة بغير يمين

المركب

٣٢ اخر جملة بالمال من المطلوب

٣١ جميع الاصل وتفرعها

٣٢ التفسير ودلايل بغير يمين

٣٦ التفسير كغيره من التفسير

٣٧ تأجيل من انقضى امر

كرايه

٣٨ فروع العجز بيمينه

٣٧ اذا انكر المطلوب

٣٨ توجبه اليه من المطلوب

٣٩ وما لا توجبه عليه فيه

٤٠ الاصلاح المشكل الى

٤١ ما عدا الفاضل من التامه

ونحو المسالة ونحو ذلك

٤٢ الاصل بان لا يتوجب

شروط القضاء

٤٣ اذا امتنع المطلوب

٤٤ الجواب او قال ٧ ادري

- ١٦١ تقطع الجرح ورفعه اذا انبهرت بالكلية ١٧٧ ما يبرئ منه الولد
١٦٢ الشاديب بالصبغ وخرج انزاع اللعيق ١٧٨ الشهادة على الخلع
منه الفرج وتوكيد المطلوب
١٦٣ تانيس الشاة
١٦٤ القود بنية والابغراد به
١٦٥ نزع البر الكاشر
١٦٦ دفع الوالد من مال ولده
١٦٧ منع بيع الامانة لمن لا يخبر له
١٦٨ الاحلاب بالطلاق
١٦٩ رجع المعروف بالكل الى الكا من دون
القاضي
١٧٠ تنعيم في الجرح
١٧١ فصل فيما يبرئ به العمل بفاس
والاندراس
١٧٢ استعسار اللعيق ويخرج التنزكية
١٧٣ اعتداد ذاتا الجرح بالاشهر
١٧٤ نكاح العوات
١٧٥ ترك اللعان
١٧٦ ترك العهدة في الرقبة
١٧٧ توكيد العون
١٧٨ الفاقة
١٧٩ نكح النساء للبرج
١٨٠ بيع الصبغة والعضوي
١٨١ انفاق المختلعة على ولدا اكثر من ذوات
١٨٢ فصل في كون العرب بيني وخصه الى
ولكل بموجبه وبرا على الصبي الى
١٨٣ فصل فيما يطلب من الموثق
١٨٤ كسب حبس الربيع في التزويج
١٨٥ نسخ الطلاق في العراق
١٨٦ كسب سبب النكاح بالتمتعة في صرافها
١٨٧ كسب الطلاق الثلاث في الزمان ونحو
١٨٨ المبادرة لكسب الزوج وتعتيشه ببلاد
١٨٩ اجرة الموثق
١٩٠ البراءة في بيع الرقيق
١٩١ البراءة في غير الرقيق ولو كرمها
١٩٢ شرط المهر في المالا
١٩٣ نصري ذي الحنفى
١٩٤ نصري الفروجة في دعوى الضرر
١٩٥ شهادة السماع بالفر
١٩٦ الاستحسان
١٩٧ ادا الشهادة وسان الابرة والركوب
١٩٨ التعريض بما يشهد عليه ووصف
١٩٩ مخالطة العمل على او ما

- ١٩٨ الحافظة على كيفية الكتابة وما يكتبه
- ١٩٩ التحكيم والتحقيق
- ٢٠٠ الامتياز والاصلاح في الرسم
- ٢٠١ ما وقع من دون تنبيه عليه
- ٢٠٢ الاداء مع غيبة الرسم
- ٢٠٣ تكرير الرسم وطلب الاداء لرعوى الضمان
- ٢٠٤ المبادرة بدفع المدة وما يستترام تحريمه
- ٢٠٥ دن فالح يستترام والعبر في غير ذلك
- ٢٠٦ الرشوة
- ٢٠٧ الاخذ من العمال وكذا الاكل عندهم
- ٢٠٨ الخلع بالعتق والطلاق
- ٢٠٩ التردد لمجلس الفاضل
- ٢٠٨ تلغيق النصوص
- ٢٠٩ المطل
- ٢٠٩ تكرير شهادة اللعيب
- ٢٠٩ تحرير الموثق من قبله الفاضل
- والا و برعايته
- ٢١٠ الختم